وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنة -1 -الحاج لخضر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية

مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية -آفاق 2025 -

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

شعبة: اقتصاد التنمية

إعداد الطالب:
سليم بوهيدل

إشراف:
أ.د/كمال عايشي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د/عمار زيتوني	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة -1 -	رئيسا
أ.د/كمال عايشي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة -1 -	مقررا
أ.د/ رابح خوني	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	عضوا
أ.د/ليلى قطاف	أستاذة التعليم العالي	جامعة سطيف -1 -	عضوا
د/ليليا بن منصور	أستاذة محاضرة -أ -	جامعة خنشلة	عضوا
د/آيات الله مولحسان	أستاذ محاضر -أ -	جامعة باتنة -1 -	عضوا

السنة الجامعية: 2016 -2017

إهداء

إلى من كان لي بطنها وعاءا، وثديها سقاءا، وحنانها غطاءا، إلى من سهرت الليالي لأجلي، وما عرفت حلاوة الراحة لرعايتي

أمي الغالية.

إلى من كان سببا في وجودي، إلى من لم يتوانى لحظة في مساعدتي

أبي الكريم.

إلى من تقاسمني حلاوة العيش، ومتاعب الحياة

زوجتي العزيزة.

إلى من تربيت بينهم، وقضيت معهم أحلى الأوقات

إخوتي، وأخواتي.

إلى من نهلت من فيض علمهم، فإن كان كثيرا فبفضلهم، وإن كان قليلا فبتقصيري

أساتذتي، ومشايخي.

إلى من كانت صحبتهم متعة، وفرقتهم وحشة

أصدقائي، وزملائي

إلى كل من حمل لواء العلم، وإلى كل المناضلين من أجل تكريس مبادئ الحرية والعدالة.

.....إلى كل ّ هؤلاء، أهدي ثمرة عملي هذا.

تشكرات

الحمد والشكر لله أولا وأخيرا على جزيل فضله، وكثير نعمه، بتوفيقه لنا في هذا العمل المتواضع.

أتوجه بجزيل شكري إلى الأستاذ الدكتور"كمال عايشي" الذي أشرف على هذا العمل، وساهم بملاحظاته، وإرشاداته التي أفادتني في إتمامه.

كما أتوجه بخالص عرفاني لكل من ساعدني، وساندني أثناء انجاز هذا العمل من أساتذة، وإداريين.

..... إلى كل هؤلاء عظيم امتناني

الفهارس

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	VI
قائمة الملاحق	VI
المقدمة	أ - ي
الباب الأول: تقييم التجربة الجزائرية في مجال التنمية الصناعية	01
تمهيد	02
الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية	03
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية	03
المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية	04
المطلب الثاني: أبعاد التنمية الاقتصادية	08
المطلب الثالث: مستلزمات التنمية الاقتصادية	11
المبحث الثاني: نظريات التنمية في الفكر الاقتصادي	17
المطلب الأول: التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الرأسمالي	17
المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الاشتراكي	23
المطلب الثالث: التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الإسلامي	27
المبحث الثالث: سياسات التنمية الاقتصادية	33
المطلب الأول: السياسة النقدية والتنمية الاقتصادية	34
المطلب الثاني:السياسة المالية و التنمية الاقتصادية	38
المطلب الثالث: السياسة التجارية والتنمية الاقتصادية	42
خلاصة الفصل	46
الفصل الثاني: استراتيجيات التنمية الصناعية المساعدة على تحقيق التنمية الاقتصادية	47
المبحث الأول: الإطار النظري لمفهوم التصنيع والتنمية الصناعية	47
المطلب الأول: ماهية التصنيع والتنمية الصناعية	48
المطلب الثاني: دور التصنيع في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية	52
المبحث الثاني: تقسيمات هيكل القطاع الصناعي	56
المطلب الأول: التقسيم طبقا للعملية الإنتاجية	56
المطلب الثاني: التقسيم وفق طبيعة وشكل الملكية	60
المطلب الثالث: التقسيم وفق حجم الهيكل الصناعي	66
المبحث الثالث: استراتيجيات التنمية الصناعية	72

المطلب الأول: الصناعات الثقيلة والصناعات الخفيفة	73
المطلب الثاني: الصناعات كثيفة رأس المال والصناعات كثيفة العمل	76
المطلب الثالث: الصناعات المعوضة للاستيراد والصناعات المعززة للتصدير	80
خلاصة الفصل	86
الفصل الثالث: استراتيجيات التنمية الصناعية المتبعة في الجزائر منذ الاستقلال	87
المبحث الأول: الإستراتيجية الصناعية في الجزائر في ظل نظام التخطيط	88
المطلب الأول: مرحلة بداية نظام التخطيط	88
المطلب الثاني: مرحلة بناء القاعدة الصناعية 1970 -1978	91
المطلب الثالث: مرحلة إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني 1980 -1989	96
المبحث الثاني: الإستراتيجية الصناعية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية	102
المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري من سياسة التوجيه إلى سياسة الانفتاح	102
المطلب الثاني: برنامج دعم الاستقرار وإعادة الهيكلة 1994 -1998	107
المطلب الثالث: برنامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي	111
المبحث الثالث: ركائز الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر	119
المطلب الأول: دواعي اعتماد إستراتيجية صناعية جديدة في الجزائر	119
المطلب الثاني: الإطار العام للإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر	123
المطلب الثالث: سياسات تنفيذ الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر	128
خلاصة الفصل	133
الباب الثاني: أثر التحولات الاقتصادية الدولية على مستقبل القطاع الصناعي الجزائري	134
تمهيد	135
الفصل الرابع: التحولات الاقتصادية الدولية المؤثرة في الاقتصاد الجزائري	136
المبحث الأول: أثر اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على الاقتصاد الجزائري	137
المطلب الأول: ندوة برشلونة وميلاد اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية	138
المطلب الثاني: مسار انضمام الجزائر إلى اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية	146
المطلب الثالث: تحليل اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية بين الفرص والمخاطر	152
المبحث الثاني: أثر الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الاقتصاد الجزائري	157
المطلب الأول: آليات التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة العولمة	158
المطلب الثاني: مسار انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	163
المطلب الثالث: تحليل أثر انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	165
المبحث الثالث: أثر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري	169
المطلب الأول: دور المنظمة العالمية للتجارة في تنظيم التجارة الدولية	169
المطلب الثاني: مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة	173

المطلب الثالث: تحليل أثر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة	177
خلاصة الفصل	182
الفصل الخامس: مساهمة لإثراء إستراتيجية تنمية القطاع الصناعي الجزائري	184
المبحث الأول: تشخيص البيئة العامة للنشاط الاقتصادي في الجزائر	184
المطلب الأول: المؤهلات الطبيعية والهيكلية للاستثمار في الجزائر	185
المطلب الثاني: تشخيص الوضعية الاقتصادية	187
المطلب الثالث: تشخيص الوضعية الاجتماعية	191
المبحث الثاني: واقع القطاع الصناعي في الجزائر	193
المطلب الأول: أهمية القطاع الصناعي في الاقتصاد الجزائري	194
المطلب الثاني: التقسيمات الهيكلية للقطاع الصناعي الجزائري حسب طبيعة الملكية	198
المطلب الثالث: تقييم الأداء العام لقطاع الصناعات التحويلية في الجزائر	204
المبحث الثالث: مقترحات لإثراء الإستراتيجية الصناعية في الجزائر -آفاق 2025 -	212
المطلب الأول: الأهداف المقترحة للإستراتيجية الصناعية في الجزائر -آفاق 2025 -	212
المطلب الثاني: المسار الإستراتيجي المقترح لتحقيق الأهداف المرسومة -آفاق 2025 -	215
المطلب الثالث: السياسات المساعدة على تنفيذ الإستراتيجية الصناعية المقترحة	220
خلاصة الفصل	226
الفصل السادس: فرص تنمية الصناعات الغذائية في الجزائر في ظل حرية التجارة الدولية	227
المبحث الأول: واقع الصناعات الغذائية في الجزائر	227
المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية لفرع الصناعات الغذائية	228
المطلب الثاني: هيكل الصناعات الغذائية في الجزائر	231
المطلب الثالث: أهمية الصناعات الغذائية داخل نسيج الصناعات التحويلية في الجزائر	233
المبحث الثاني: نموذج الدراسة القياسية	236
المطلب الأول: تعيين النموذج القياسي وتقدير معلماته	236
المطلب الثاني: تقييم معلمات النموذج القياسي	242
المبحث الثالث: اختبارات جودة النموذج	252
المطلب الأول: الكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية للنموذج	252
المطلب الثاني: الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي	254
المطلب الثالث: اختبار الامتداد الخطي المتعدد	257
المطلب الرابع: اختبار ثبات التباين	258
المطلب الخامس: استخدام النموذج للتنبؤ وتحليل النتائج	262
خلاصة الفصل	265
الخاتمة	267

قائمة المراجع	273
الملاحق	284
الملخص	297

قائمة الجداول

01	تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري خلال الفترة 1994 -1998	111
02	حجم نفقات الميزانية العمومية ومعدلات النمو الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2001 -2004	116
03	حجم نفقات الميزانية العمومية ومعدلات النمو الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2005 -2009	117
04	مؤشرات هيكل التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة 2001 -2009	122
05	معدل استهلاك الإعتمادات المالية المخصصة في إطار برنامج "ميدا"	144
06	الإعتمادات المالية المستهلكة خلال الفترة 2007 -2013	145
07	تواريخ توقيع اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية	147
08	الجدول الزمني للتفكيك الجمركي الخاص بالمنتجات الصناعية	148
09	نسب التبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي مقارنة مع إجمالي التبادلات التجارية للجزائر خلال الفترة 2003 -2013	153
10	أهم اتفاقيات التكامل الاقتصادي التي عرفها الاقتصاد العربي منذ الخمسينات	159
11	تواريخ تصديق الدول العربية لاتفاقيات الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	164
12	نسب التبادلات التجارية مع الدول العربية مقارنة مع إجمالي التبادلات التجارية للجزائر مع العالم الخارجي خلال الفترة 2003 -2013	166
13	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2003 -2013	178
14	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2003 -2013	180
15	تطور حسابات الميزانية العمومية في الجزائر خلال الفترة 2005 -2014	188
16	تطور حجم المديونية الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2005 -2014	189
17	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2006 -2015	190
18	تطور المؤشرات النقدية للجزائر خلال الفترة 2006 -2015	190
19	تطور دخل الفرد في الجزائر خلال الفترة 2006 -2015	192
20	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2006 -2015	193
21	تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000 -2014	195
22	تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في خلق القيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2000 - 2014	197

23	تطور التقسيم الهيكلي للقيمة المضافة حسب طبيعة الملكية لفروع الصناعات الإستخراجية في الجزائر خلال الفترة 2005 -2014	199
24	تطور التقسيم الهيكلي للقيمة المضافة حسب طبيعة الملكية لفروع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة 2005 -2014	201
25	تطور التقسيم الهيكلي للقيمة المضافة حسب طبيعة الملكية لفروع الصناعات الإنشائية في الجزائر خلال الفترة 2005 -2014	203
26	تطور الناتج الخام لفروع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة 2005 -2014	205
27	تطور القيمة المضافة لفروع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة 2005 -2014	208
28	تطور معدلات نمو فروع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة 2005 -2014	210
29	المراحل الزمنية للتنفيذ وفق المسار الاستراتيجي المقترح	219
30	تطور هيكل القيمة المضافة حسب الجانب القانوني لفرع الصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2014	233
31	تطور مساهمة فرع الصناعات الغذائية في الناتج الخام الصناعي التحويلي خلال الفترة 2000 -2014	234
32	تطور مساهمة فرع الصناعات الغذائية في خلق القيمة المضافة داخل قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة 2000 -2014	235
33	البيانات المتعلقة بالمتغير التابع والمتغيرات المستقلة خلال الفترة 2000 -2014	241
34	نتائج التقدير لنموذج الانحدار الخطي المتعدد للناتج الخام للصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2014	243
35	نتائج إعادة تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد للناتج الخام للصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2000 -2014	245
36	نتائج التقدير لنموذج الانحدار اللوغاريتمي للناتج الخام للصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2014	247
37	نتائج إعادة تقدير نموذج الانحدار الوغاريتمي للناتج الخام للصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2014	249
38	معايير المفاضلة بين النموذجين (الخطي المتعدد واللوغاريتمي)	251
39	نتائج اختبار "ديكي فولر الموسع"	254
40	نتائج اختبار "BG"	256
41	قيم معاملات التحديد للانحدارات البسيطة بين المتغيرات التفسيرية للنموذج القياسي المقترح	258
42	نتائج اختبار " Breusch- Pagan- Godfrey"	260
43	التنبؤ بقيم الناتج الخام لفرع الصناعات الغذائية آفاق 2025	263
44	قيم الناتج الخام للصناعات الغذائية المستهدفة والمتوقعة آفاق 2025	263

قائمة الأشكال

01	بيان توضيحي لمقياس كوسوف	07
02	سياسة النمو عن طريق الطلب (نظرية كينز)	113
03	أثر الإنفاق الحكومي على معدلات النمو الصناعي	114
04	منحنى الاتجاه العام لمعدلات نمو الناتج الخام لقطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة 2005 - 2014	206
05	منحنى الاتجاه العام لمعدلات نمو القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة 2005 - 2014	209
06	مقارنة بين منحنيات معدلات النمو للمؤشرات الثلاثة خلال الفترة 2005 -2014	211
07	المجالات المتدخلة في نجاح الإستراتيجية الصناعية	213
08	تفاعل مكونات الاقتصاد الوطني للرفع من نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام	217
09	الهيئات المقترحة للإشراف على تنفيذ السياسات الصناعية	224
10	الشعب المشكلة لفرع الصناعات الغذائية في الجزائر	232

قائمة الملاحق

01	اختبار "ديكي فولر الموسع" للكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية	271
02	اختبارات الكشف عن جودة النموذج	284
03	تقدير معلمات معادلات الاتجاه العام للمتغيرات التفسيرية	291
04	جدول توزيع "t"	288
05	جدول توزيع "كاي تربيع"	289
06	جدول توزيع " F "	290
07	جدول "ديربن واتسون"	291

المقدمة

المقدمة

تعتبر التنمية الاقتصادية أحد الأهداف التي تسعى كافة المجتمعات إلى تحقيقها، باعتبارها الركيزة الأساسية للرفاهية، و التقدم الاجتماعي، ولئن ركزت المجتمعات القديمة على القطاع الفلاحي لتحقيق تنميتها الاقتصادية، فإن الثورة الصناعية في أوروبا غيرت هذا الواقع، وجعلت من الصناعة أهم قطاع إنتاجي، يمكن الاعتماد عليه في بناء اقتصاد عصري.

فالتوجه الجديد نحو الاعتماد على القطاع الصناعي في جهود التنمية الاقتصادية، انتقل من أوروبا إلى باقي دول العالم بفضل الاحتكاك الفكري، وتحول إلى صراع بين الدول حول من يملك القدرة على التصنيع بشكل أكبر، وبلغ هذا الصراع أشده إبان الحرب الباردة، بين المعسكرين الشيوعي، والليبيرالي، بشأن التفوق الصناعي، والسيطرة على الاقتصاد العالمي.

وإدراكا منها بأهمية القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، انخرطت غالبية الدول المستقلة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في مسار التنمية الصناعية، عبر انتهاج استراتيجيات صناعية مختلفة أهمها الصناعات الثقيلة، التي ترتكز على التكنولوجيا المتقدمة، ورؤوس الأموال الضخمة، تماشيا مع النموذج الاشتراكي، الذي سيطر على توجهات غالبية الدول المستقلة حديثا آنذاك، بالنظر إلى مساندة المعسكر الشيوعي بقيادة "الاتحاد السوفياتي" سابقا لحقوق هذه الدول في الاستقلال، والانعتاق من الاستعمار الغربي.

وباعتبار الجزائر إحدى هذه الدول، فإنها لم تشكل الاستثناء، وسارت في نفس نهج نظيراتها من الدول حديثة الاستقلال، وانخرطت في مساعي بناء اقتصاد صناعي،كلّف أموالا ضخمة، وانتهى إلى نتائج دون الآمال المعقودة عليه حين بنائه، بسبب الأخطاء الجسيمة المرتكبة في اختيار الفروع الصناعية، التي يمكن أن تشكل قاطرة التنمية الصناعية، إضافة إلى الاعتماد على تكنولوجيا لم يكن بالإمكان التحكم فيها، بالنظر إلى المستوى العام لتكوين اليد العاملة آنذاك.

إن إدراك المسؤولين في بداية الثمانينات من القرن الماضي بخطورة الأوضاع، حتم عليهم اللجوء إلى برامج إصلاحية بدأت محتشمة، مراعاة للظروف و التوازنات السياسية داخل النظام الحاكم آنذاك، وانتهت إلى

إصلاحات عميقة، شملت إعادة الهيكلة في مراحل لاحقة، مع تأزم الأوضاع الاقتصادية، و الاجتماعية، واستحالة الاستمرار في التعاطي مع الأوضاع بإصلاحات سطحية.

ورغم كل الجهود المبذولة في سبيل إعادة القطاع الصناعي الوطني إلى طريق النمو إلاّ أن النتائج المحققة لحد الآن تبقى دون المستوى المطلوب، والدليل على ذلك عجز هذا القطاع عن تحقيق معدلات نمو مرتفعة، رغم استفادته من ظروف مواتية خلال السنوات الأخيرة، بفضل برامج الإنفاق الحكومي الموسع، الذي شمل أساسا مشاريع البناء، والتعمير، ما وفر حجم طلبكلي فعّال مساعد على تحريك الآلة الإنتاجية، في اتجاه تلبيته، ومن ثمة تحقيق معدلات نمو مرتفعة، غير أن الأمور سارت في اتجاه معاكس، عبر تلبية هذا الطلب المتزايد باللجوء إلى الاستيراد، ما جعل فاتورة الواردات تتزايد بمتتالية هندسية.

كما أن ما يزيد من حدة التخوف على مستقبل القطاع الصناعي الوطني، هو التغيرات الاقتصادية الدولية، المتميزة أساسا بتعاظم دور التكتلات الاقتصادية الدولية، والإقليمية، التي تسعى إلى تحرير التجارة الدولية، عبر إقامة سوق عالمية تسمح بالانسياب الحر للسلع، والخدمات، ورؤوس الأموال، ما يحول العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة، تسيطر فيها الشركات المتعددة الجنسيات على مفاصل الاقتصاد العالمي، مستفيدة من تراجع دور الدولة في إدارة الحياة الاقتصادية، وحماية المنشآت الإنتاجية المحلية.

إشكالية البحث:

انطلاقا مما سبق، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

"ما مدى قدرة الجزائر على تنمية قطاعها الصناعي في ظل التحولات الاقتصادية الدولية؟"

للإجابة على هذا التساؤل يتوجب أولا الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هي التكتلات الاقتصادية الإقليمية الأكثر تأثيرا في الاقتصاد الوطني؟
2- ما مدى أهمية قطاع الصناعات التحويلية داخل الاقتصاد الوطني؟
3- ما هو الفرع الصناعي الأكثر قدرة على تحقيق معدلات نمو عالية خلال الفترة القادمة؟
4- ما مدى قدرة الفروع الصناعية الرئيسية على الاستفادة من المتغيرات الناتجة عن انضمام الجزائر إلى فضاءات التجارة الحرة الدولية؟

فرضيات البحث:

إن الإجابة على جملة الأسئلة السابقة يقتضي طرح الفرضيات التالية:

1- يعتبر الاتحاد الأوروبي أهم تكتل اقتصادي إقليمي يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الوطني.

2- يلعب قطاع الصناعات التحويلية دورا مهما في الاقتصاد الوطني.

3- يعتبر فرع الصناعات الغذائية أكثر الفروع الصناعية قدرة على تحقيق معدلات نمو عالية خلال الفترة القادمة.

4- تمتلك الفروع الصناعية الرئيسية قدرة كبيرة على الاستفادة من المتغيرات الناتجة عن انضمام الجزائر إلى فضاءات التجارة الحرة الدولية.

انطلاقا من الفرضيات السابقة يمكن صياغة الفرضية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

" تمتلك الجزائر قدرات كبيرة لتنمية قطاعها الصناعي، حيث من المتوقع أن تساعدها التحولات الاقتصادية الدولية على استغلالها بشكل أمثل".

أهمية البحث:

لقد أصبح موضوع التنمية الصناعية يشكل مجالا حيويا للبحوث الاقتصادية، خصوصا في الدول النامية، لما يمثله هذا القطاع من أهمية بالغة في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية، التي شكّلت، ولا تزال تشكّل هدفا مشتركا لكافة المجتمعات، وخصوصا النامية منها، على اعتبار أن القطاع الصناعي هو أكثر القطاعات الإنتاجية قدرة على خلق الثروة داخل الاقتصاد الوطني، وما ينجم عن ذلك من تحسن للأوضاع الاجتماعية لأفراد المجتمع.

إن أهمية هذا البحث تكمن في خصوصيته المكانية، والزمنية، كونه يتعلق بدراسة قطاع اقتصادي إستراتيجي في الجزائر، حيث تمتلك هذه الأخيرة قاعدة صناعية معتبرة، يسمح تأهيلها، واستغلالها الجيد، بتحقيق قفزة نوعية في مجال التنمية الاقتصادية، و كسب موقع جيد في التعامل مع التحولات الاقتصادية الإقليمية والدولية المحيطة بالاقتصاد الجزائري، وكون النقاش تركز في السنوات الأخيرة حول ضرورة التحول الاقتصادي، من اقتصاد يعتمد على الريع النفطي، إلى اقتصاد متنوع تشكل الصناعة إحدى أعمدته الرئيسية.

أهداف البحث:

تسعى الجزائر إلى تحقيق هدف رئيسي يتمثل في الانتقال من اقتصاد ريعي، مبني على إيرادات ثروات طبيعية ناضبة، إلى اقتصاد منتج، ومتنوع، يشكّل القطاع الصناعي فيه المحرك الرئيسي له، عبر انتهاج إستراتيجية صناعية ملائمة، وهي المسألة التي سيحاول هذا البحث معالجتها، بتقديم بعض الاقتراحات التي نراها مفيدة، وعملية، إضافة إلى جملة من الأهداف الأخرى، التي يمكن ذكرها فيما يلي:

1- تقييم التجربة الجزائرية في مجال التنمية الصناعية، عبر إبراز نقاط قوة، وضعف السياسات الصناعية المنتهجة سابقا؛

2- تحليل واقع القطاع الصناعي في الجزائر، عبر إبراز قدرته على خلق الثروة، والقيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني؛

3- تحديد الفروع الصناعية التي يمكن لها أن تشكل قاطرة النمو الصناعي في السنوات القادمة، وفي ظل التحديات الاقتصادية الدولية السائدة؛

4- التنبؤ بمدى قدرة الفروع الصناعية الرئيسية، على الاستفادة من المتغيرات الناتجة عن انضمام الجزائر إلى فضاءات التجارة الحرة الدولية.

أسباب اختيار الموضوع:

يمكن تلخيص أسباب اختيار هذه الموضوع في اعتبارات موضوعية، وأخرى ذاتية، حيث تتمثل الاعتبارات الموضوعية في:

- أهمية التصنيع في عملية التنمية الاقتصادية، ودوره في تحقيق أهدافها؛
- ضرورة الاعتماد على الصناعة في تنويع الاقتصاد الوطني، والخروج من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات؛
- حتمية انضمام الجزائر إلى فضاءات التجارة الحرة الدولية، وما ينجر عن ذلك من آثار.

أمّا الاعتبارات الذاتية فتتمثل في:

- الميل الشخصي للمواضيع المتعلقة بالاقتصاد الكلي؛
- محاولة المعرفة، والغوص في المواضيع المستجدة؛
- إمكانية مواصلة الأعمال البحثية في هذا الموضوع.

منهج البحث:

اعتمد في هذا البحث على الأسلوب الاستقرائي والاستنباطي، لاستعراض خصائص الظاهرة محل الدراسة، ومسار تطورها عبر الفكر الاقتصادي الإنساني، بالإضافة إلى الوصف الرقمي لواقع القطاع الصناعي الجزائري، مع محاولة تحليل هذا الواقع، بغية الوصول إلى نتائج تساهم في فهم حقيقة التنمية الصناعية في الجزائر، وآفاقها المستقبلية.

وللتأكد من مدى مصداقية البيانات المستخدمة في هذه الدراسة، قام الباحث بالاعتماد على المصادر الأولية، والمتمثلة أساسا في الهيئات الرسمية، سواء الوطنية، أو الدولية، كما تم استخدام طرق النمذجة القياسية، في الكشف عن مدى قدرة فرع الصناعات الغذائية، على الاستفادة من الانفتاح الاقتصادي للجزائر، كتطبيق عملي، وذلك باستخدام البرمجة الإحصائية "Eviews8"، لمحاولة بناء نموذج يفسر تأثر الصناعات الغذائية في الجزائر، بالمتغيرات الناتجة عن انفتاح الجزائر على فضاءات التجارة الحرة الإقليمية، والدولية، والتنبؤ بالآفاق المستقبلية لهذا الفرع الصناعي.

هيكل البحث:

في محاولة للإحاطة بجوانب الموضوع تم تقسيم هذا البحث إلى بابين رئيسيين، تضمن كل منهما ثلاثة فصول، حيث جاءت على النحو التالي:

- تناول الفصل الأول الإطار النظري للتنمية الاقتصادية، من خلال التعرض للمفاهيم العامة لهذه العملية، والعناصر المتحكمة فيها، إضافة إلى أبعادها، ومستلزماتها، كما تم استعراض أهم النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي، بمختلف مدارسه، والسياسات المتبعة في تحقيقها.

- تطرق الفصل الثاني إلى استراتيجيات التنمية الصناعية، من خلال التفصيل في الجانب النظري لمفهوم التصنيع، والتنمية الصناعية، ودورها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، إضافة إلى تقسيمات القطاع الصناعي، من حيث العملية الإنتاجية، وطبيعة الملكية، وحجم المنشأة الإنتاجية، كما تم التطرق إلى أنواع الاستراتيجيات الصناعية المتعارف عليها من الناحية النظرية.

- حاول الفصل الثالث التطرق إلى التجربة الجزائرية في مجال التنمية الصناعية، عبر استعراض مختلف الاستراتيجيات الصناعية المنتهجة بعد الاستقلال، وصولا إلى مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، وما تبعها من محاولات للنهوض بالصناعة الوطنية، عبر إقرار إستراتيجية صناعية جديدة،تقوم على زيادة حجم الطلب الداخلي، لتحفيز النمو الصناعي، عبر الاستدلال في ذلك بالنتائج المحققة، مقارنة مع حجم الجهد المالي المبذول، والأهداف المرسومة في بداية المرحلة.

- استعرض الفصل الرابع مختلف التحولات الاقتصادية الإقليمية، والدولية، المؤثرة في الاقتصاد الوطني، بداية من اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية، من خلال تحليل آثارها المتوقعة على الصناعة الوطنية، إضافة أثر انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وما تقتضيه من التزامات متعلقة بالمنتجات الفلاحية، والصناعية، وما قد تخلقه من تحديات أمام الآلة الإنتاجية الوطنية، وصولا إلى مقتضيات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، كتتويج لمسار انفتاح الاقتصاد الوطني، وما قد تفرزه هذه الخطوة مستقبلا من نتائج ايجابية، أو سلبية.

- تعرض الفصل الخامس إلى واقع القطاع الصناعي الجزائري، عبر تحليل نتائج أداء هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة، معتمدين على جملة من المؤشرات، شملت تحديدا الناتج الخام الصناعي، والقيمة المضافة، إضافة إلى معدلات النمو الصناعي من حيث الحجم، كما تضمن هذا الفصل مساهمة بسيطة، لإثراء الإستراتيجية الصناعية الوطنية، عبر جملة من المقترحات، نرى أنه بإمكانها المساهمة في ترقية الجهاز الصناعي الوطني في آفاق 2025.

- خصص الفصل السادس للقيام بدراسة تطبيقية على فرع الصناعات الغذائية، عبر استعراض واقع هذا القطاع، وأهميته داخل نسيج الصناعات التحويلية في الجزائر، إضافة إلى النتائج المحققة خلال السنوات الأخيرة، من قبل هذا الفرع الصناعي، وذلك بغرض محاولة بناء نموذج قياسي للتدليل على مدى قدرة الصناعات الغذائية، على الاستفادة من المتغيرات الاقتصادية، الناتجة عن انضمام الجزائر إلى فضاءات التجارة الحرة الإقليمية، والدولية.

الدراسات السابقة:

نظرا للأهمية الكبيرة التي يكتسيها موضوع التنمية الصناعية، خصوصا في الدول النامية، فقد حظي هذا الموضوع بدراسات كثيرة، خصص أغلبها لاختبار مدى نجاعة الاستراتيجيات، والسياسات الصناعية، المنتهجة خلال الفترات الماضية، في تحقيق الأهداف المسطرة لها حين تصميمها.

وباعتبارها من الدول المنخرطة في مساعي التنمية الصناعية، بداية من ستينات القرن الماضي، فقد نالت التجربة الجزائرية في هذا المجال، قسطا وافرا من الدراسات المنجزة، من قبل باحثين اقتصاديين جزائريين، وأجانب، اختلفت منطلقاتهم الإيديولوجية، لكنهم اتفقوا حول سلبية النتائج التي حققتها التجر بة الجزائرية، في مجال التنمية الصناعية، وفيما يلي نستعرض البعض من هذه الدراسات:

- مقالة علمية للباحث عبد الحميد غوفي، سنة 2009، بعنوان:

Stratégie de croissance et politiques industrielles: Une Analyse du cas Algérien.

حاولت هذه الدراسة تحليل تطور المنظومة الصناعية الجزائرية، باعتماد ثالوث إستراتيجية التصنيع، السياسة الصناعية، وهيكل نظام الإنتاج، الذي تأثر بطبيعة سياسة التنمية الاقتصادية المنتهجة بعد الاستقلال، والتي سعت إلى بسط سيطرة الدولة على القطاعات الإنتاجية الأكثر حيوية، ثم امتدت إلى جميع القطاعات تقريبا في مرحلة لاحقة، قبل بداية الإصلاحات الاقتصادية، التي هدفت في جيلها الأول إلى تجزئة المجمعات الصناعية الكبرى في ثمانينات القرن الماضي، ثم إلى خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمو مية، باستثناء الأنشطة الخاضعة لمبدأ الاحتكار الطبيعي، مما سمح لأنظمة الإنتاج، بالانسجام أكثر مع متطلبات الاقتصاد الحديث.

- أطروحة دكتوراه للباحث مختار بن هنية، سنة 2008، بعنوان:

استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية – حالة البلدان المغاربية -

سعت هذه الدراسة إلى تتبع استراتيجيات، وسياسات التنمية الصناعية المنتهجة في البلدان المغاربية، والتي لم تعرف قدرا كبيرا من التنسيق، بسبب المصالح المتعارضة،والنظرة الضيقة للأنظمة الحاكمة، الأمر الذي كرّس حالة الانقسام و التبعية، والتخلف بكافة أشكاله،ويرى الباحث أن سبيل التخلص من هذه الأوضاع المزرية، هو وضع إستراتيجية شاملة للتعاون، والتكامل في المجال الاقتصادي، يقودها القطاع الصناعي الذي يجب أن يستفيد من القدرات التي تتيحها المنطقة المغاربية ككل.

- مقالة علمية للباحثة نصيرة قوريش، سنة 2008، بعنوان:

أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر

خلصت هذه الدراسة إلى أنه وفي ظل المعطيات العالمية الحالية، والتغيرات الاقتصادية الوطنية، فإن الجزائر لا يمكنها الاستمرار في إغفال ضرورة الأخذ بسياسات، واستراتيجيات جديدة، لإنعاش الصناعة الوطنية، واتخاذ جميع الإجراءات لتجسيدها على أرض الواقع، مما يسمح بظهور أقطاب نمو منتشرة عبر مختلف جهات الوطن، تتيح تغطية الطلب المحلي على المنتجات المصنعة كمرحلة أولى، قبل المرور إلى اقتحام الأسواق الجهوية كمرحلة لاحقة.

- أطروحة دكتوراه للباحث عثمان شريط، سنة 2007، بعنوان:

Mondialisation et stratégies industrielles ; Cas de l'Algérie

توصلت هذه الدراسة إلى أن الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر، سمحت بعودة الاستقرار إلى الاقتصاد الكلي، رغم أن الاستقراريبقى هشّا، لارتباطه بأسواق النفط العالمية، ما يجعل الإستراتيجية الصناعية الجديدة، مطالبة ببناء أقطاب امتياز صناعي، تابعة للقطاع الخاص، مع الاحتفاظ بالشركات العمومية الإستراتيجية، إضافة إلى التركيز على الاستثمار الأجنبي المباشر كرافد رئيسي لهذه التنمية، دون إهمال ضرورة تطوير مناهج تكوين اليد العاملة، لتوفير فرص الإقلاع الاقتصادي.

- دراسة الباحث Antoine CHIGNIER، سنة 2009، بعنوان:

Les politiques industrielles de l'Algérie contemporaine :

Le développement en faillite des relations entre Etat et appareil de production dans une économie en développement.

توصلت هذه الدراسة إلى كون الاقتصاد الريعي المعتمد على عائدات النفط، هو السبب الرئيسي لفشل السياسات الصناعية في الجزائر، بالنظر إلى ضعف إنتاجية رأس المال، والعمل، داخل الاقتصاد الجزائري، إضافة إلى سيطرة الأجهزة الحكومية على الجهاز الإنتاجي لفترات طويلةعا عم ّق الأزمة الهيكلية للجهاز الإنتاجي، وللتخلص من هذه الأزمة، يرى الباحث أن ظهور نخبة جديدة من رجال الأعمال، والسياسيين من الجيل الجديد، إضافة إلى ضغوطات الشركاء الدوليين، وخصوصا الاتحاد الأوروبي، يمكن له أن يقو د الجزائر إلى وضع اقتصادي جديد، يسمح بتحقيق قفزة نوعية في مجال التصنيع.

- أطروحة دكتوراه للباحث كمال عايشي، سنة 2006، بعنوان:

إمكانيات ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية

مع التطبيق على الصناعات التحويلية خلال 1990 -2003.

حاول الباحث استعراض التجربة الجزائرية في مجال التنمية الصناعية، من خلال التطرق إلى مختلف الاستراتيجيات المنتهجة منذ الاستقلال، كما أبرز أهم التحولات الاقتصادية الدولية المؤثرة في الاقتصاد الجزائري، والإصلاحات الواجب انتهاجها، للتأقلم مع الواقع الدولي الجديد، والتي توصل الباحث من خلال دراسته إلى عدم قدرة الجزائر على الاندماج مع العا لم الخارجي، بسبب غياب المناخ التنافسي، الذي يسمح بتطور أداء القطاع الصناعي التحويلي، بالإضافة إلى افتقار الاقتصاد الوطني لركائز التنمية الصناعية الحديثة، باعتماده المفرط على زيادة عناصر الإنتاج من عمل ورأس المال، دون زيادة مستوى المهارات، والتكنولوجيا، والكفاءة الإنتاجية، وتطو ير منظومة العمل الصناعي، و لتجاوز هذا الواقع يقترح الباحث ضرورة انتهاج سياسة صناعية واضحة، تتفاعل بايجابية مع السوق العالمية، وتستند إلى المزايا النسبية للاقتصاد المحلي، سواء كانت ستاتيكية، أو ديناميكية.

- دراسة الباحث Carl-Stéphane HUOT، سنة 2002، بعنوان:

Industrialisation de tiers-monde : Défit et obstacles

خلصت هذه الدراسة إلى أن تنمية القطاع الصناعي في الدول النامية، تمتلك فرصا كبيرة، بالنظر إلى تشبع اقتصاديات الدول الصناعية، وحاجتها إلى أسواق جديدة، إضافة إلى مبالغة الطبقات العاملة في هذه الدول، والنقابات الممثلة لها، في المطالب الاجتماعية، مما يزيد من تكاليف الإنتاج داخل هذه الاقتصاديات، الأمر الذي يجعل أرباب العمل، يفكرون في نقل وحداتهم الإنتاجية إلى البلدان النامية، حيث يقل حجم المطالب الاجتماعية، وعلى رأسها سلّم الأجور، والتعويضات، إضافة إلى المعايير البيئية.

الباب الأول

تقييم التجربة الجزائرية

في مجال التنمية الصناعية

تمهيد

حاولت الجزائر منذ الاستقلال خوض غمار التنمية الاقتصادية، بغية التخلص من الأوضاع المزرية التي ورثتها عن الحقبة الاستعمارية، لذا انتهجت خططا تنموية، اعتمدت أساسا على تطوير القطاع الصناعي، وجعله قاطرة للاقتصاد الوطني، مستفيدة من الموارد المالية المتأتية من الثروة النفطية، ومتأثرة بالنموذج التنموي الاشتراكي الذي يعتمد أساسا على التطوير الصناعي.

ولأن غالبية الدول التي نالت استقلالها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية،اختارت النهج الاشتراكي كطريق للتنمية الاقتصادية المنشودة، فإن الجزائر لم تشكل الاستثناء، وانخرطت في مسار تنموي يعتمد بشكل رئيسي على الصناعات الثقيلة، كركيزة للتنمية الصناعية، وما ترتب عن ذلك من تكاليف مالية ضخمة، واستخدام لتكنولوجيا غير متحكم فيها، الأمر الذي ولّد أوضاعا اقتصادية، واجتماعية مزرية، لم ينفع معها أي إصلاح، رغم الجهود الكبيرة المبذولة في سبيل ذلك، طيلة سنوات الثمانينات، والتسعينات من القرن الماضي.

وتفاديا لأخطاء الماضي، اعتمدت الجزائر بداية من الألفية الجديدة، على مقاربة تنموية تقوم على التحفيز الاقتصادي، الذي يدعم جانبالطلب الكلي الفعّال، عبر برامج ضخمة للإنفاق الحكومي، شملت أساسا مشاريع الإنشاء، والتعمير، غير أن النتائج المحققة لم تكن على قدر كبير من الأهمية، ما ولد الإدراك بضرورة رسم إستراتيجية صناعية جديدة، تقوم على أهداف واضحة، واقعية، وقابلة للتنفيذ.

الفصل الأول

الإطار النظري للتنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية الاقتصادية ظاهرة اجتماعية نشأت مع نشأة البشر، غير أنها لم تأخذ حيزا كبيرا في الأبحاث و الدراسات الاقتصاديةإلاّ بعد الحرب العالمية الثانية، حيث برزت مشكلات الفقر و التخلف في العديد من بلدان العالم، بسبب مخلفات الحرب من دمار شامل، خصوصا لدول أوروبا، وانهيار اقتصادي غير مسبوق في التاريخ الحديث، مما استوجب الاهتمام باقتصاد التنمية، كعلاج لمشكلات التخلف الاقتصادي، وتطوير استراتيجيات و نماذج التنمية الاقتصادية.

و عليه يمكن القول أن التنمية الاقتصادية كموضوع مستقليعتبر ميدان دراسة حديث نسبيّ ا، نال اهتمام الباحثين في المجال الاقتصادي مع تواتر التغيرات الدولية في القرن الماضي، من زوال للاستعمار الأوروبي عن دول إفريقيا و آسيا، و الزيادة المطردة للنمو السكاني، وما ينجر عنه من زيادة الحاجة للتغذية، والخدمات الصحية، والتعليم، والبنية التحتية، و حماية البيئة، لهذا أصبحت موضوعات التنمية عامة، و التنمية الاقتصادية على وجه الخصوص، تتمتع باهتمام كبير، ليس فقط من قبل المختصين و الباحثين الاقتصاديين، و لكن أيضا من قبل الأوساط الرسمية، والشعبية، وفي المستويين المحلي، و الدولي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية

لقد زاد الاهتمام بالتنمية الاقتصادية كموضوع دراسة، مع تصاعد الاتجاه للأخذ بها كوسيلة لعلاج مشكلات التخلف في دول العالم، و خصوصا السائرة في طريق النمو، ما جعل اهتمام الباحثين الاقتصاديين يتزايد للكتابة في هذا الموضوع، حيث شكل نقطة التقاء غالبية البحوث الاقتصادية في النصف الثاني من القرن الماضي، و حتى لا يكون الأمر تكرار لما كتب في هذا الجانب، سيكون من المفيد استعراض النقاط الأساسية للموضوع دون الغوص في التفاصيل.

المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

إن كثرة الكتابات حول موضوعات التنمية عموما،و التنمية الاقتصادية على وجه التحديد، تجعل من بروز الاختلافات حول تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية أمر طبيعي، فكل كاتب، أو باحث ينظر لها بمنظار خاص، وعلى ضوء قناعته الفكرية، و خلفياته السياسية، غير أن الإجماع حول الهدف الأساسي للتنمية الاقتصادية، هو تحسين الإطار المعيشي للمجتمع، لذلك سيتم إبراز أهم التعريفات التي شملت مصطلح التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

تعرّ ف التنمية الاقتصادية، على أنها عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، و ذلك بإكسابه القدرة على التطور الذاتي المستمر، بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية،و الحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة،و حسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.[1]

كما تعرف على أنها العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم، و يصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية،و الجوهرية، في البنيان الاقتصادي[2].

و يعرف "جيرالد ماير" التنمية الاقتصادية بأنها عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي، خلال فترة من الزمن، وإذا كان معدل التنمية أكثر ارتفاعا من معدل نمو السكان الصافي، ارتفع الدخل الحقيقي للفرد.[3]

و يرى الاقتصادي الأمريكي "س.واجل" أن التنمية الاقتصادية تتضمن معنى الموازنة بين أحوال المعيشة الحالية، و الأحوال المرغوب فيها، و التي يمكن تحقيقها، و أن هناك علاقة وثيقة بين التنمية الاقتصادية، و تكوين

[1] - جمال حلاوة، علي صالح، **مدخل إلى علم التنمية**، (عمان:دار الشروق للنشر و التوزيع، 2009)، ص 21.

[2] - مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية : نظريات و سياسات و موضوعات**، (عمان : دار وائل للنشر، 2007)، ص 122.

[3] - جيرالد ماير، روبرت بولدون، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة يوسف صايغ، (بيروت: مكتبة لبنان، 1965)، ص 18.

رأس المال، حيث أن رأس المال يمثل عملية بناء للطاقة الإنتاجية في الاقتصاد، بينما تتطلب التنمية استغلال هذه الطاقة من أجل رفع مستوى المعيشة في المجتمع[1].

من جهته يعرف" تشيلسو فورتادو" التنمية الاقتصادية بأنها زيادة في تدفقات الدخول الحقيقية، أي زيادة كميات السلع، والخدمات، وذلك في فترة زمنية محددة[2].

من خلال ما سبق يتضح جليّا أن هدف التنمية الاقتصادية، هو ترقية الإطار المعيشي لأفراد المجتمع عبر إحداث تغييرات جذرية في بنيانه الاقتصادي، وتلخيصا لذلك يمكن القول أن التنمية الاقتصادية هي العملية التي تهدف إلى رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، عبر إكساب هذا الأخير لآليات التطور الذاتي، بغية زيادة الدخل الحقيقي لأفراده.

وعلى الرغم من أن النمو الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية، هما عمليتان متكاملتان، تؤثران في بعضهما البعض، وتسيران جنبا إلى جنب، إلا أنه يمكن الإشارة إلى الفروق الأساسية بينهما، حيث أن النمو الاقتصادي هو تغير في الجوانب المادية للفرد، والمجتمع، بينما التنمية الاقتصادية هي تغيرات تدريجية للفرد، والمجتمع، كما أن النمو الاقتصادي يتوقف في مرحلة معينة من الزمن، لكن التنمية الاقتصادية تبقى عملية مستمرة، في حين أن النمو الاقتصادي هو جزء من العملية التنموية، ولكن العكس غير صحيح، إذ أن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب تحقيق معدلات نمو كافية، ومناسبة.

الفرع الثاني: عناصر التنمية الاقتصادية

انطلاقا من التعاريف السابقة، يمكن تحديد أهم العناصر المتحكمة في نوعية التنمية الاقتصادية، التي يمكن اعتمادها في أي بلد، والنتائج التي يجب أن تنجر عن انتهاج أحد أساليب التنمية الاقتصادية، انطلاقا من الموارد التي يتوفر عليها الاقتصاد القومي، وعليه يمكن تلخيص أهم العناصر التي تحتوي عليها التنمية الاقتصادية في النقاط التالية:[3]

1 - الشمولية: فالتنمية تغير شامل ينطوي ليس فقط على الجانب الاقتصادي، وإنما أيضا الثقافي، والسياسي، والاجتماعي، والأخلاقي، ومن هذا المنطلق، فإن التنمية الاقتصادية تتضمن التحديث،

[1] - محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية**، (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، 2008)، ص 64.

[2] - تشيلسو فورتادو، **النمو والتخلف** . ترجمة أنور الصباغ، (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 1972)، ص 72.

[3] - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003)، ص.ص 17 - 18.

و الذي يشير إلى إضعاف دور العادات و التقاليد غير العلمية في اتخاذ القرارات، و زيادة دور المعرفة العلمية،و حتى يكون للمعرفة الحديثة دور تنموي، يتعين أن يتم الاستعانة بها في إطار أخلاقي محدد، كما أن التنمية تتضمن مزيدا من الحرية السياسية،و الديمقراطية،و اللامركزية في اتخاذالقر ارات؛

2- حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن، و هذا يوحي بأن التنمية عملية طويلة الأجل،و لا تعني مجرد زيادة في الدخل الكلي، و إنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد، ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي؛

3-حدوث تحسن في تو زيع الدخل لصالح الطبقات الاجتماعية الفقيرة، على النحو الذي يقلل من حدة التفاوت الطبقي، وهو ما يشكل ضمانا للاستقرار الاجتماعي داخل الأمة؛

4- حدوث توازن بين مكونات الاقتصاد القومي، على النحو الذي يجعل هذا الأخير غير مرتبط بأداء قطاع إنتاجي أو خدمي معين، فإذا حدث تراجع في أداء احد القطاعات، يجب أن يكون التأثر نسبيا، و يمكن تجاوزه بالاستفادة من أداء القطاعات الاقتصادية الأخرى، لأن بقاء الاقتصاد القومي رهينة أداء قطاع إنتاجي أو خدمي معين، يشكل تهديدا للاستقرار الاقتصادي،و الاستقلال الوطني.

ولغرض التأكد من نجاعة برامج التنمية الوطنيةستحدثت عدة مقاييس تعبر ّ في نتائجها عن مستوى التنمية الاقتصادية الذي وصلته الأمة، حيث يراعي مختلف جوانب الحياة التي تتأثر ببرامج التنمية الاقتصادية المعتمدة.

الفرع الثالث: مقاييس التنمية الاقتصادية

تتباين مقاييس التنمية الاقتصادية، تبعا لمفهوم التنمية المعتمد داخل المجتمع، لأن تحديد أهداف التنمية يعد أساسيا في تحديد المقياس الملائم لها، كما تعد مقاييس التنمية الاقتصادية من المقاييس المركبة، نظرا لاحتوائها على العديد من المتغيرات الداخلة في تحديد مفهوم التنمية المعتمد، و بالتالي فإن درجة تعقيد المقياس تزداد بزيادة عدد المتغيرات المؤثرة، كما تزداد صعوبة قياس درجة التنمية إذا كان من بين المتغيرات المعتمدة، ما هو غير قابل للقياس، كالتطور الحضاري، ومستوى الديمقراطية، و غيرها، وعليه فإن التعبير عن هذه المتغيرات، قد يخلق عدم التوافق حول درجة تقدمها داخل المجتمع، و عموما توجد الكثير من المقاييس المعتمدة لتحديد مستوى التنمية الاقتصادية داخل المجتمع أهمها:

1 - **مقياس بيكولي(PQLI):** ويطلق عليه مقياس نوعية الحياة، وهو من المقاييس المستخدمة في الحكم على نجاح التنمية من قبل منظمة الأمم المتحدة، وتستخدم كلمة **(PQLI)** اختصارا لتعبير physical quality of life idex. إذ يعتبر من المقاييس المركبة التي تأخذ في اعتبارها عدة متغيرات من بينها: معدل عمر الإنسان، مستوى الأمية، معدلات وفيات الأطفال، والعمر المتوقع عند الولادة ، معدل الدخل الفردي، المحيط البيئي، وغيرها من المتغيرات التي تعتبر كنتيجة للوضع الاقتصادي العام للبلد، ويتم إعداد هذا المقياس بتحديد درجة التقدم المحققة في كل متغير على حدى، ثم يتم تجميع هذه القياسات في حزمة واحدة وفقا لأهميتها النسبية، ومن ثمة إيجاد معدل التقدم الاقتصادي، وترتيب البلدان حسب المعدل المتحصل عليه، انطلاقا من أعلى معدل إلى الأدنى، مع إبراز نقاط قوة، ونقاط ضعف كل اقتصاد[1].

2 - **مقياس كوسوف:** يعبر هذا المقياس عن درجة التنمية الاقتصادية، مستدلا عنها بمعدل نمو الناتج القومي، بالإضافة إلى تغير الهيكل الاقتصادي نحو القطاعات الأكثر حيوية، أو القطاعات المستهدفة بعملية التنمية الاقتصادية، ويمكن توضيح الفكرة العامة لهذا المقياس من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم - 01 -

بيان توضيحي لمقياس كوسوف

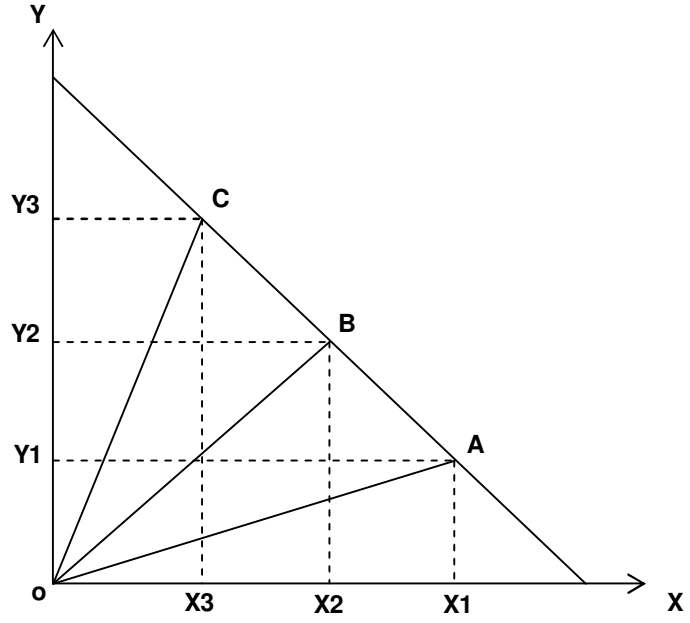

المصدر: محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص126.

[1] - محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، (مصر : مطبعة الإشعاع الفنية، 1997)، ص 122.

-يعبر ّ المحور الرأسي oy عن الناتج الإجمالي للقطاعات الأكثر حيوية؛

-يعبر ّ المحور الأفقي ox عن الناتج الإجمالي للاقتصاد الوطني.

إن النقاط A ,C,B تعبر عن مستوى التنمية، حيث أنه كلما اقتربت من المحور "Y" فإن ذلك يدل عن ازدياد درجة التنمية، و تغير الهيكل الاقتصادي نحو الاعتماد على القطاعات الحيوية المستهدفةو كلما اقتربت من المحور "X" فإن ذلك يدل على انخفاض مستوى التنمية، وبقاء الهيكل الاقتصادي يعتمد على القطاعات التقليدية الموروثة عن الفترات السابقة.

وعليه فإن هذا المقياس يمكن الاعتماد عليه في تحديد درجة التنمية الاقتصادية، بتحديد القطاعات المراد زيادة مساهمتها في الناتج الداخلي الخام، و قياس ذلك في بداية مرحلة التنمية، ثم تحديد مراحل تقييم درجة تنفيذ مخطط التنمية الاقتصادية، و إعادة قياس الدرجة وفق هذا المقياس، فإذا تم تسجيل انسحاب النقطة على المحور"xy" في اتجاه "y" فإن السياسة المتبعة جيدة، أما إذا ما لوحظ استقرار النقطة على المحور" xy" فإن ذلك يدل على فشل السياسية المتبعة، وضرورة تغييرها للوصول إلى أهداف إستراتيجية التنمية المنشودة.

المطلب الثاني: أبعاد التنمية الاقتصادية

مما سبق يتضح أن للتنمية الاقتصادية أبعادا مختلفة ومتعددة، و ذلك بحسب الأوضاع الآنية للمجتمع، و طموحاته المستقبلية، و فيما يلي أهم الأبعاد التي يمكن أن تأخذها التنمية الاقتصادية في مجتمعاتنا المتخلفة.

الفرع الأول: البعد المادي للتنمية الاقتصادية

يستند هذا البعد على حقيقة أن التنمية الاقتصادية هي نقيض للتخلف، وبالتالي فإن التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف، واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة.

إن المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال، الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل، أي التحول من الصناعة اليدوية أو الحرفية إلى الصناعة الآلية، و على النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي، و تكوين السوق الداخلية، و هذا ما يعرف بجوهر التنمية،[1] فالبلدان المتخلفة تحتاج إلى تحقيق عدد من العمليات لكي تحقق التنمية، و التي يمكن تلخيصها في:

[1] - فؤاد مرسي . **التخلف و التنمية**، (بيروت: دار الوحدة، 1982)، ص 89.

- تحقيق التراكم الرأسمالي؛
- تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل؛
- سيادة الإنتاج السلعي؛
- عملية تكوين السوق القومية.

وقد ارتبط مفهوم التنمية بالتصنيع في الدراسات الاقتصادية ارتباطا وثيقا، ذلك لأن عملية التصنيع تؤدي إلى تنويع الهيكل الإنتاجي، و لهذا فإن التنمية هي المفهوم الشامل، و الواسع لعملية التصنيع، ومعلوم أن عملية التصنيع تتطلب إحداث جملة عوامل، أهمها ثورة صناعية، تهيئة القاعدة الصناعية، ارتفاع مستوى التراكم الرأسمالي، و خلق الأطر الملائمة لإحداث التغيير في البنيان الاجتماعي.

فاعتمادا على ما سبق يمكن القول أنه لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية، من دون إعطاء المكانة اللازمة للقطاع الصناعي، باعتباره المحرك الأساسي لعملية التنمية، و القطاع الأكثر قدرة على تحقيق أهدافها.[1]

الفرع الثاني: البعد الاجتماعي للتنمية الاقتصادية

لا شك أن الجانب الاقتصادي للتنمية ذو صلة وثيقة بجوانب الحياة الأخرى في المجتمع، و هي الجوانب الاجتماعية، و الثقافية، و السياسية، وقد ترتب على توسيع مفهوم التنمية أمران:

الأول: المرادفة بين التنمية و التحديث، باعتبار أن التحديث هو عملية التحول نحو الأنماط من الأنظمة الاجتماعية، و الاقتصادية، و السياسية، التي تطورت في أوروبا الغربية، و أمريكا الشمالية بين القرنين السابع عشر، و التاسع عشر.

و المفهوم الجديد للتنمية الاقتصادية على وفق هذا المنظور، يعبر عن مؤشرات مادية، و غير مادية تشمل التقدم التكنولوجي السريع، و زيادة الإنتاج المادي، وارتفاع معدلات الإنتاجية، و سرعة الانتقال الجغرافي، و سرعة الاتصال، و زيادة السكان، و زيادة التحضر، وزيادة الخدمات الإنتاجية و الاجتماعية، و إعادة تأهيل المهارات الفردية، و إعادة تشكيل الأنظمةالاجتماعية و القيمية بهدف التكيف مع متطلبات المجتمع الجديد.

[1] - مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص.ص 131 - 132.

والثاني: هو تحقيق التنمية بالانتشار، حيث تنطلق تيارات التغيير من البلدان المتقدمة، من خلال التكنولوجيا، و رأس المال، و المهارات، والقيم، و التغيرات في الأنظمة القائمة، أما جوانب البعد الاجتماعي للتنمية، فتتمثل في تغيرات الهياكل الاجتماعية، و اتجاهات السكان، و المؤسسات القومية، و تقليل الفوارق في الدخول، و اجتثاث الفقر المطلق، وقد تغيرت النظرة إلى الفقر في عقد الستينات، و أصبح ينظر لها بأنها مرتبطة بالبطالة، و أصبح هدف التنمية الاقتصادية هو إشباع الحاجات الأساسية، وبهذا تغيرت فلسفة التنمية من كونها مستندة إلى النمو، إلى الفهم المستند إلى الحاجات الإنسانية، و بذلك أصبحت التنمية الاقتصادية هي تنمية الإنسان.[1]

الفرع الثالث: البعد السياسي و الحضاري للتنمية

إن انتشار فكرة التنمية عالميا جعل منها إيدولوجية، وحلّت معركة التنمية الاقتصادية محل معركة الاستقلال و التحرر من الاستعمار، إذ تشترط التنمية الاقتصادية التحرر، و الاستقلال الاقتصادي، بالتخلص من التبعية الاقتصادية، بعدما تمكنت غالبية دول العالم من التخلص من التبعية الاستعمارية المباشرة. و رغم أن الواقع قد فرض على البلدان السائرة في طريق النمو الاستعانة بالمصادر الأجنبية، خصوصا الحاجة إلى رأس المال، و التكنولوجيا الحديثة، إلا أن هذه المصادر يجب أن تكون مكملة للإمكانيات الداخلية الذاتية، بحيث لا تقود إلى السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية، ولهذا فإن فكرة التنمية و التعاون الدولي، قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي، و قادت إلى تبني التعاون على المستوى الدولي كفلسفة، ولّدت ظهور هيئات دولية، كالبنك الدولي، و صندوق النقد الدولي، و المنظمة العالمية للتجارة، في محاولة لتأطير هذا التعاون، و توجيهه نحو إرساء علاقات دولية أكثر تكافؤا، بغية الوصول إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة، و ذلك كون التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل هي بمثابة مشروع نهضة حضارية. فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد عملية اقتصادية و تكنولوجية، بل هي عملية بناء حضاري، تؤكد فيها المجتمعات شخصيتها، و هويتها الإنسانية، وكذا قدرتها على التعايش، و التعاون فيما بينها.[2]

[1] - مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص.ص 132 - 133.

[2] - المرجع نفسه، ص.ص 133 - 134.

كما أن التنمية الاقتصادية في الألفية الجديدة أخذت بعد الاستدامة، والذي يعني تلبية احتياجات الأجيال الحالية، والمستقبلية، دون التقليل من شأن مرونة الخصائص الداعمة للحياة، بمراعاة البعد الايكولوجي في إعداد الخطط التنموية، والتركيز على الأنشطة الإنتاجية، والخدمية، الأقل تلويثا للبيئة، حفاظا على حق الأجيال القادمة في التمتع ببيئة نظيفة، كما ورثتها الأجيال الحالية عن سابقتها

المطلب الثالث: مستلزمات التنمية الاقتصادية

إن التنمية الاقتصادية، باعتبارها عملية تتطلب مجموعة من المستلزمات الضرورية للقيام بها و ضمان نجاحها من حيث المبدأ، و بالإضافة إلى الإطار العام الذي يجب أن تقوم داخله عملية التنمية الاقتصادية، و الذي يشمل النظم السياسية، و الاجتماعية، و الاقتصادية، فإن توفر عوامل الإنتاج من رأس مال متراكم، وموارد طبيعية قابلة للاستغلال، و موارد بشرية مؤهلة، بالإضافة إلى التحكم في التكنولوجيا الحديثة، تشكل فيما بينها ركيزة أساسية لنجاح مساعي التنمية الاقتصادية، من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة من ورائها.

الفرع الأول: تراكم رأس المال

يجمع غالبية الاقتصاديين على أن تراكم رأس المال، يشكل اللبنة الأساسية في بناء التنمية الاقتصادية، و لا يمكن توفير هذا العامل إلاّ من خلال معدلات، و أحجام مناسبة من الادخار، حيث يمكن ذلك من استخدام الإمكانيات المالية المتاحة للمجتمع في الاستثمار، بدل توجيهها كليا نحو الاستهلاك،[1] و يرافق ذلك ضرورة توفر أجهزة مالية قادرة على تعبئة الادخارات لدى الأفراد، و الهيئات المختلفة، و إتاحتها للمستثمرين بغرض تعزيز طاقة البلد على إنتاج السلع، و الخدمات، ما يمكنه من تحقيق معدلات نمو عالية، باعتبار رأس المال ثروة تستخدم في إنتاج المزيد من الثروة، و عموما يمكن تقسيم رأس المال إلى قسمين رئيسيين:[2]

1 - **رأس المال المالي:** و الذي يمثل الأموال السائلة التي تخصص للادخار، سواء عن طريق شراء أسهم و سندات المؤسسات الاقتصادية، أو التي تودع في البنوك في حسابات، و دفاتر الادخار، ما يتيح للبنوك و المؤسسات المالية توجيهها نحو تمويل المشاريع الاستثمارية، و الأعمال.

[1] - عبد الحميد القاضي، **مقدمة في التنمية و التخطيط الاقتصادي**، (القاهرة: دار الجامعات المصرية، 1979)، ص.ص 25 -26.

[2] - عمرو محي الدين، **التخلف و التنمية**، (بيروت: دار النهضة العربية، 1975)، ص.ص 237 -240.

2- **رأس المال المادي:** و الذي يشمل هياكل المؤسسات الإنتاجية، ووسائل العمل، بالإضافة إلى الأصول المملوكة للمجتمع، و عليه يمكن ترتيب رأس المال المادي في ثلاثة أصناف هي:

- **رأس المال الثابت :** و الذي يشمل المصانع، و المستودعات، و هياكل الإنتاج، و المعدات، ووسائط النقل...الخ.
- **رأس المال المتداول:** و يشمل المواد الأولية، ووقود الطاقة، و السلع قيد الإنتاج، و المنتجات تامة الصنع، و الأصول الجارية....الخ.
- **رأس المال الجماعي:** و يتمثل في الأصول الثابتة المملوكة للمجتمع ككل، وليس لفرد معين مثل المدارس، و المستشفيات، و الجامعات، و السدود، و الطرق، و سكك الحديد ...الخ.

و تجدر الإشارة إلى أن مستوى تراكم رأس المال في حد ذاته، يعبر عن درجة تقدم البلد، فالبلدان المتقدمة تتمتع عادة بمعدلات عالية لتراكم رأس المال، و ذلك بفضل نظامها المصرفي المتقدم، الذي يتيح خيارات عديدة أمام الأفرادو الهيئات، لادخار أموالها بطرق مغرية، في المقابل فإن البلدان المتخلفة تمتلك مقدارا قلّا لتراكم رأس المال، نظرا لضعف جهازها المصرفي، كما أن ارتفاع معدلات النمو السكاني في البلدان المتخلفة، يقلل من قدرتها على تكوين رأس المال، و قد يكون لزاما عليها تكوين رأس المال البشري، لتغطية عجزها المالي، مع إمكانية اللجوء إلى الاستدانة من الخارج، لتوفير رؤوس الأموال الاستثمارية.

الفرع الثاني: الموارد الطبيعية

تعرّف الموارد الطبيعية بأنها شيء يجده الإنسان في بيئته الطبيعية، و التي يمكن أن ينتفع بها فالموارد الطبيعية توفر قاعدة للتنمية الاقتصادية عموما، و الصناعية على وجه التحديد، انطلاقا من كونها تمكّن البلد من توسيع نشاطه الصناعي، بإنتاجمواد خام كما هو الحال في استخراج المعادن، و تصديرها، كما تمكنه في مرحلة لاحقة من تصنيع المواد الخام، و تحويلها إلى منتجات تامة الصنع أو سلع نهائية.

غير أن الاختلاف واقع بين الاقتصاديين، حول درجة أهمية الموارد الطبيعية في عملية التنمية الاقتصادية، فهناك من يرى بأن الموارد الطبيعية تلعب دورا أساسيا و حاسما في عملية التنمية الاقتصادية، و يربطون تاريخيا بين تحقيق التنمية في بعض الأقطار المتقدمة كبريطانيا، و فرنسا، و ألمانيا، و أمريكا، و روسيا، ووفرة الموارد الطبيعية في هذه الأقطار، حيث توطن النشاط الاقتصادي خلال الثورة الصناعية في القرن التاسع

عشر بالمناطق الغنية بالموارد الطبيعية، إذ أن وجود الحديد الصلب في بريطانيا قد حدد ليس فقط توطّن النشاط الصناعي، و لكنه أيضا قد حدد طبيعة التصنيع فيها، كما أن ثروة الموارد الطبيعية، هي التي مكنت روسيا، و الولايات المتحدة الأمريكية، من الوصول إلى مستويات عالية من الدخل الفردي، كما يمكن الاستدلال بالبلدان التي اعتمد نموذجها التنموي بشكل شبه مطلق على مواردها الطبيعية، مثل ما هو الحال بالنسبة للبلدان المنتجة للنفط.

أما معارضو هذا الرأي، فلا يرون أهمية كبيرة لتوفر الموارد الطبيعية داخل البلد من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، بل إن دورها مساعد لا أكثر، و يستدلون على ذلك بأن الكثير من الأقطار، استطاعت أن تحقق حالة التقدم، رغم افتقارها النسبي للموارد الطبيعية، في الوقت الذي تمتلك فيه العديد من الدول المتخلفة موارد طبيعية وفيرة، إلا أنها لم تستطع أن تحقق التنمية الاقتصادية حتى الوقت الحاضر، أو أن خطواتها في سعيها لذلك لازالت دون المستوى المطلوب.[1]

فتراجع أهمية الموارد الطبيعية في عملية التنمية، يعود إلى انخفاض تكاليف النقل للسلع، ما جعل مشكلة الحصول على المنتجات الأولية بتكلفة أقل، ومن أماكن مختلفة، أقل صعوبة من السابق، كما أن التقدم التكنولوجي، قد عمل على تقليل كميات المواد الخام المطلوبة للإنتاج، و جعل استخدامها أكثر كفاءة، و سهل عملية استبدال مواد خام طبيعية، بمواد أخرى اصطناعية، وكل هذه التغيرات، و مظاهر التقدم التكنولوجي، قد جعل من كمية، و نوعية بعض الموار د الطبيعية، أقل أهمية مما كانت عليه في السابق.[2]

و على كل حال يمكن القول أن توفر الموارد الطبيعية مهم في عملية التنمية الاقتصادية، و خصوصا في مراحلها الأولية و كلما زاد حجم الموارد الطبيعية، و تم استغلالها بشكل أمثل كلما كان ذلك حافزا و عاملا مساعدا على النمو، و التطور، غير أن عدم توفرها لا يمكن أن يشكل سببا لتبرير التخلف الاقتصادي، و إخفاق السياسات التنموية، و أحسن مثال لتأكيد ذلك هو تقدم اليابان اقتصاديا، رغم شح موارده الطبيعية، و صعوبة جغرافيته.[3]

[1] - مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص.ص 139-140.

[2] - فليح حسن خلف، **التنمية و التخطيط الاقتصادي**، (عمان: جدارا للكتاب العالمي، 2006)، ص.ص 188-190.

[3] - عمرو محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص.ص 241-242.

الفرع الثالث: الموارد البشرية

تلعب الموارد البشرية دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية، و التي تعبر عن القدرات، والمواهب و المهارات،و المعرفة لدى الأفراد،و المستخدمة كمدخلة في العملية الإنتاجية.

و تعتبر الموارد البشرية مهمة، على اعتبار أن الإنسان هو غاية التنمية،و هو وسيلتها في نفس الوقت، و أن الهدف النهائي لعملية التنمية الاقتصادية، يتمثل في رفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع، عن طريق الارتفاع بمستوى دخلهم الحقيقي، و رفع مستوى نواحي حياتهم الأخرى، و ذلك من خلال زيادة الإنتاج، و تطويره، و ضمان توزيعه بصورة عادلة،أمّا كون الإنسان وسيلة التنمية فيأتي من أن عملية التنمية توضع، وتنفّذ، و تعطي ثمارها من خلال النشاط الإنساني، و أنه من المستحيل تصور حصول التنمية بدون الاعتماد على الإنسان كمصمم، ومنفّذ لها، و بالتالي كمنتفع منها.[1]

و ترتبط تنمية الموارد البشرية بتراكم رأس المال البشري،و المرتبط أصلا بمستوى التعليم،و التدريب،و التغذية، و الصحة العمومية، و التي تنعكس على الناتج القومي، و على مستوى الإنتاجية، مما يؤدي إلى استغلال أكفأ للموارد الاقتصادية، و لهذا فإن عملية تخطيط التنمية ينبغي أن تتضمن تخطيطا للموارد البشرية، بهدف تحقيق و ضمان استمرار التوازن بين عرض العمل، و الطلب عليه، و عموما يمكن تقسيم الموارد البشرية إلى قسمين رئيسيين:[2]

1 - **الأعمال المادية:**التي تعبرّ عن أعداد العاملين في المجتمع،تساهم بشكل فعّال في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، و تزداد مساهمتها فعالية، مع ارتفاع مستوى كفاءتها، ومهارتها الفنية،و التكنولوجية، بدون إهمال مستواها الصحي، و نوعية التغذية؛

2 - **القدرات الإدارية:** والتيتعبرّ عنها شريحة المدراء و المنظمون، الذين يلعبون دورا مهما في مجالات التنظيم،و الابتكار،و التجديد، لكونهم يدركون سبل استحداث طرق حديثة لإنتاج منتجات جديدة، أو تطوير وسائل إنتاج جديدة.

[1] - فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص.ص 192-194.

[2] - عمرو محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص.ص 244-246.

إلا أن ما يلاحظ في البلدان النامية، هو إغفالها لهذا الجانب في استراتيجياتها التنموية، و إيلاء كل الأهمية نحو رأس المال المادي، دون إعطاء الاهتمام اللازم للاستثمار في الموارد البشرية، و ذلك لعدة أسباب أهمها:

- أن الفترة التي تستغرقها عملية الاستثمار في تنمية الموارد البشرية، غالبا ما تكون طويلة حيث لا تبرز آثارها، و نتائج هذا الاستثمار خلال وقت قصير؛
- عدم توفر دراسات كافية تدل على وجود علاقة كمية بين الاستثمار في تنمية الموارد البشرية، و الناتج القومي، إلا في السنوات الأخيرة؛
- تركيز معظم الاقتصاديين في دراساتهم، حتى وقت قريب، على دور رأس المال المادي في عملية التنمية، و تبريرهم بأن رأس المال يعتبر العامل الأكثر حسما في هذه العملية.

و عليه يمكن القول أن فشل و تعثر برامج التنمية في البلدان النامية، كثيرا ما يكون ناجما عن ضعف الموارد البشرية، و عدم تمكنها من استغلال مواردها المالية.

الفرع الرابع: التكنولوجيا و التقدم التكنولوجي

تعبر التكنولوجيا عن الجهد المنظّالر امي لاستخدام نتائج البحث العلمي، في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية، بالمعنى الواسع الذي يشمل الخدمات، و الأنشطة الإدارية، و ذلك بهدف التوصل إلى أساليب جديدة، يفترض فيها،أنها أجدى للمجتمع، و تتضمن التكنولوجيا بشكل عام العناصر التالية:[1]

1 - المعرفة التكنولوجية المتجسدة في أشياء مادية؛

2 - المهارات التي لا تنفصل عن أشخاص العاملين؛

3 - براءات الاختراع، و العلامات التجارية؛

4 - المعرفة غير المسجلة.

و التكنولوجيا هي إحدى مستلزمات التنمية الاقتصادية، إذ تلعب دورا حاسما في التطور الاقتصادي لأي بلد، و يمكن لها أن تأخذ أشكالاعدة، فقد تتجسد في السلع الرأسمالية،كالمعدات و التجهيزات، أو في شكل

[1] - مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 142.

مهارات وكفاءات بشرية، و بشكل مختصر فهي تعبر عن قدرة المجتمع على المعرفة العلمية و الفنية، و تكتسب التكنولوجيا أهميتها من كونها تساهم في:[1]

1- زيادة القدر المتاح من الموارد الطبيعية الموجودة، عن طريق اكتشاف، و إضافة موارد جديدة، أو من خلال ابتكار وسائل فعّالة، و أكثر قدرة على الكشف عمّا هو موجود من موارد طبيعية؛
2- إضافة استخدامات جديدة للموارد الاقتصادية، تسمح بزيادة القيمة الاقتصادية للموارد، أي زيادة درجة الانتفاع الاقتصادي منها؛
3- زيادة إنتاجية الموارد الموجودة، أي تحقيق الاقتصاد في استخدام الموارد المتاحة في العمليات الإنتاجية؛
4- اكتشاف طرق إنتاج جديدة، تتيح زيادة الإنتاج، و تحسين النوعية، و تقليل التكاليف، و ما إلى ذلك.

وتجدر الإشارة إلى أن التقدم التكنولوجي يمكن أن يأخذ أشكالا مختلفة، رغم أن النتيجة واحدة، و هي المساهمة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية للبلد، ومن الأشكال التي يمكن أن يأخذها التقدم التكنولوجي يمكن ذكر:[2]

1- **التقدم التكنولوجي المحايد:** وهو عندما يكون الإنتاج الأكبر، يتحقق بنفس الكمية، و التركيبة من عوامل الإنتاج، و الذي يتمثل بيانيا بالتحرك إلى الخارج في منحنى إمكانيات الإنتاج؛
2- **التقدم التكنولوجي الموفر للعمل أو الموفر لرأس المال:** فالأول يحدث عندما يتحقق الإنتاج الأكبر، باستخدام نفس الكمية من العمل، كما هو الحال عند استخدام الإعلام الآلي في التسيير، و العتاد الفلاحي في الزراعة، أما التكنولوجيا الموفرة لرأس المال، فتحدث عندما يتحقق الإنتاج الأكبر بنفس الكمية من رأس المال، و هذا النوع من التقدم هو ظاهرة نادرة؛
3- **التكنولوجيا الموسعة للعمل أو رأس المال:** ويحدث هذا عندما تكون نوعية و مهارة العمل تتجه للارتفاع، من خلال استغلال التكنولوجيا بأغراض زيادة الكفاءة، و مهارة العمال، أو استغلالها لتوفير الاستغلال الرقمي للاستثمارات في الأسواق المالية.

وعليه يتوجب على البلدان السائرة في طريق النمو، الاهتمام بالجوانب العلمية، و التطبيقية للتكنولوجيا، بتركيز عمل الجامعات، و مراكز البحث العلمي، على الجوانب التطبيقية للتكنولوجيا، و توجيه

[1] - فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص.ص197 -198.
[2] - مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 145.

المؤسسات الاقتصادية لاستغلال نتائج البحوث العلمية، مع العمل على زيادة التعاون بين البلدان النامية في مجال تطوير قدراتها التكنولوجية الذاتية.

المبحث الثاني: نظريات التنمية في الفكر الاقتصادي

من المتفق عليه أن التنمية الاقتصادية ليست عملية تقنية فحسب، بل تمتد آثارها إلى الجوانب السياسية، والاجتماعية، والثقافية،و حتى العادات،و التقاليد الشعبية، من خلال إحداث تغييرات جوهرية على هياكل المجتمع، بما يسمح له بالارتقاء إلى وضع أفضل من الوضع السائد، و لذلك فإن عملية بهذا الحجم، و على هذا المستوى من الأهمية، لا يمكن لها أن تتم بشكل تلقائي و مزاجي، بل يجب أن تكون عملية إرادية، و مخطط لها بشكل جيد، بغرض الوصول إلى الأهداف المرسومة في الخطط التنموية.

وانطلاقا من ذلك فقد كان من البديهي وجود إطار اقتصادي نظري، تستند عليه السياسات التنموية، على اعتبار أن الاهتمام بمشاكل التنمية، يستقطب اهتمام كل الباحثين الاقتصاديين و غيرهم في المجالات الأخرى، و عموما يمكن تقسيم مدارس الفكر الاقتصادي في التنمية إلى مجموعتين رئيسيتين؛ هما مدرسة الفكر الاقتصادي الرأسمالي، و مدرسة الفكر الاقتصادي الاشتراكي، مع إمكانية التطرق إلى الفكر الاقتصادي الإسلامي، كتفكير مستقل عن المدارس السابقة الذكر.

المطلب الأول: التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الرأسمالي

شكلت نظريات النمو، و التنمية الاقتصادية، و توزيع الدخل بين الأجور و الأرباح، الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الرأسماليين، سواء في المدرسة الكلاسيكية أوالنيو كلاسيكية، وقد استندوا في تحليلاتهم على فرضيات عدة، أهمها الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، والمنافسة التامة، و سيادة حالة الاستخدام الكامل للمواردو كذا الحرية الفردية في ممارسة النشاط الاقتصادي، واتجهوا في أبحاثهم إلى تحديد أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي، و قبل استعراض أهم الأفكار، و الآراء لرواد المدرسة الرأسمالية، من المفيد التطرق لمفهوم التنمية الاقتصادية في الفكر الرأسمالي.

الفرع الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية في الفكر الرأسمالي

يرى غالبية الاقتصاديين الرأسماليين أن التنمية الاقتصادية، هي العملية التي يزداد فيها الدخل القومي الحقيقي لمجتمع معين " الناتج القومي"، خلال فترة زمنية معينة " عادة عام"، على أن يكون معدل النمو الاقتصادي المتحقق " أي معدل نمو الدخل" أكبر من معدل نمو السكان، و هذا يؤدي إلى زيادة في متوسط دخل الفرد، مع الإشارة إلى أن الزيادة في الدخل القومي، يجب أن تكون مستمرة عبر مراحل التنمية الاقتصادية.

لذلك فإن الزيادة التي تطرأ على الدخل القومي في الأجل القصير، لسبب من أسباب التغيرات الطارئة، أو الفجائية، يجب أن لا تدخل ضمن مفهوم التنمية الاقتصادية، فالمهم هو الاتجاه التصاعدي في صافي الناتج القومي.[1]

وقد نشأ هذا الفكر في ظل الثورة الصناعية، التي وجدت خلالها ظروف و أوضاع تتحقق فيها افتراضات هذا الفكر إلى حد كبير، و تتماشى مع التغيرات الهامة التي حصلت في الواقع الاقتصادي، بما أحدثته هذه الثورة من تغيرات جذرية في أساليب ووسائل الإنتاج، و خاصة الصناعي منه، و بعد أنتعقّ دت المشاكل الاقتصادية المرتبطة بالتطور الصناعي، الذي حصل خلال هذه الفترة.[2]

و إذا كان صحيحا أن زيادة الدخل القومي الحقيقي، يعد جانبا هاما من جوانب التنمية الاقتصادية، فإنه لا يمكن الاكتفاء به كمفهوم للتنمية الاقتصادية، و الاجتماعية، لأنه ببساطة شديدة يغفل الجوانب الأخرى الأساسية، المتمثلة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي، و القضاء على التبعية بكل أنواعها، فضلا عن العدالة التوزيعية لهذا الدخل بين الطبقات الاجتماعية المختلفة.[3]

وهناك بعض الاقتصاديين الرأسماليين، الذين ينظرون إلى التنمية الاقتصادية، على أنها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي، أما مرحلة الانطلاق فهي المرحلة التي يكتسب فيها الاقتصاد القومي مقومات النمو الذاتي، و هذه النظريات تقوم في تحديد شروط عملية التنمية على أساس فكرة المراحل، و بالتالي تعتبر أن التخلف مرحلة تاريخية يمر بها كل مجتمع، يعقبها مرحلة الانطلاق، و النمو الذاتي، و ما يلي ذلك من

[1] - جمال حلاوة، علي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 162.
[2] - فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 104.
[3] -جمال حلاوة، علي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 162.

مراحل. إذن فالمشكلة ليست في المستوى الذي يرتقي إليه معدل النمو، وإنما في الإمكانيات التي تسمح لهذا المعدل بالارتفاع بصفة مستمرة.[1]

الفرع الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية عند المفكرين الرأسماليين

لقد تعددت الكتابات بخصوص عملية التنمية الاقتصادية عند المفكرين الاقتصاديين الرأسماليين، بالنظر إلى الاختلاف السائد بين هاته المدارس، في تحديد العوامل الأكثر تأثيرا في عملية التنمية، و بالنظر أيضا، إلى اختلاف السياق التاريخي لكل نظرية، فمن كتابات الاقتصاديين التقليديين في القرن الثامن عشر، و التاسع عشر، وصولا إلى الاقتصاديين المحدثّين في القرن العشرين، يمكن ملاحظة الفرق بين الاتجاهات الفكرية،و لإبراز هاته الفروقات سيتم استعراض أهم النظريات المقدمة في الفكر الرأسمالي.

1 - **النظرية الكلاسيكية:** رغم الاختلاف في بعض الآراء فيما بين الاقتصاديين "الكلاسيك"، و على رأسهم "آدم سميث"، و"ديفيد ريكاردو"، و"روبر ت مالثوس"، إلا أن الاتفاق حصل على أنه لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية، من دون معدلات نمو قوية، و مستمرة في الدخل القومي، و لتحقيق ذلك لابد من توفر مجموعة من الأسباب تبرزها أفكار النظرية فيما يلي:[2]

أ - اعتقد "الكلاسيك" أن الإنتاج، هو دالة لعدد من العوامل، وهي العمل، و رأس المال، و الموارد الطبيعية، و التقدم التكنولوجي. فالتغيير في الإنتاج يتحقق عندما يحصل تغيير في أحد هذه العوامل، أو جميعها. واعتبر "الكلاسيك" أن الموارد الطبيعية ثابتة،و أن بقية العوامل متغيرة. ولهذا فإن عملية الإنتاج للأرض الزراعية،تخضع لقانون تناقص الغلّة، لكن صحة التحليل المذكور، هي رهن بافتراض ثبات الفن الإنتاجي، و رأس المال المستخدم؛

ب - اعتقد "الكلاسيك" بوجود علاقة بين النمو السكاني، و التراكم الرأسمالي، حيث أكدوا بأن تزايد التراكم الرأسمالي، يؤدي إلى تزايد حجم السكان، وفي نفس الوقت فإن تزايد حجم السكان، من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض تكوين رأس المال؛

ج - اتجاه الأرباح نحو الانخفاض؛ إذ يقولون أن الأرباح لا تزداد بشكل مستمر، بل تتجه إلى الانخفاض عندما تشتد المنافسة،و السبب هو زيادة الأجور الناجمة عن المنافسة؛

[1] - جمال حلاوة، علي صالح، مرجع سبق ذكره ، ص 163.

[2] - مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص. ص 62 - 63.

د - يعتقد "الكلاسيك" بأنه عند وجود السوق الحرة، فإن اليد الخفية من شأنها أن تعظّم الدخل القومي؛

هـ - حالة الثبات، إذ أن كل مفكري النظرية الكلاسيكية تصوّرون ظهور حالة الركود الثابت، كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، و ذلك بسبب ندرة الموارد الطبيعية، و المنافسة؛

و - الحاجة إلى العوامل الاجتماعية، و المؤسساتية المواتية للنمو، حيث أكد "الكلاسيك" على الأهمية الكبيرة للبيئة الاجتماعية، و المؤسساتية المواتية للنمو، و هذه تشمل نظام اجتماعي، و حكومة مستقرة، و مؤسسات تمويلية منظمة، و نظام شرعي قانوني، و نظام كفؤ للإنتاج، و أوضاع اجتماعية مناسبة، و هناك حاجة لتحرير الناس من التقاليد القديمة، و الخرافات.

و خلاصة لما سبق، اعتبر رواد هذه النظرية أن التراكم الرأسمالي، هو السبب الرئيسي للنمو، و أن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار، و أن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد، وبالتالي فإنه لا مجال لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، غير أن ما يعاب على هذه النظرية هو إهمالها لادخار الطبقة الوسطى، و تقليلهم من أهمية التطور التكنولوجي في الحد من أثر تناقص الغلّة، وضعف تحليلهم لأهمية حرية التجارة الدولية، و إهمالهم التام لدور القطاع العمومي.

2 - **نظرية الدفعة القوية:** يؤكد صاحب هذه النظرية، الاقتصادي "روزنتاين رودان" أن التقدم خطوة، خطوة، لن يكون له تأثير فاعل في توسيع السوق و كسر الحلقة المفرغة للفقر، بل يتطلب الأمر حدا أدنى من الجهد الإنمائي، ليتسنى للاقتصاد الانطلاق من مرحلة الركود، إلى مرحلة النمو الذاتي، و هذا يعني حدّا أدنى من الاستثمارات، التي يطلق عليها تسمية الدفعة القوية. و ينطلق "رودان" في تبريره للدفعة القوية، من فرضية أساسية مفادها أن التصنيع، هو سبيل التنمية في البلدان المتخلفة، على أن تبدأ عملية التصنيع بشكل دفعة قوية، من خلال توظيف حجم ضخم من الاستثمارات في بناء المرافق، التي من شأنها أن تخلق وفورات اقتصادية خارجية، كما يتعين أيضا توجيه حجم ضخم من الاستثمارات، إلى إنشاء جبهة عريضة من صناعات، تتكامل مشروعاتها لتحقيق التشابك الأفقي، والرأسي.[1]

[1] - مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 88.

وانطلاقا من ذلك يعتبر البعض أن نظرية الدفعة القوية، من أهم نظريات التنمية الاقتصادية التي تأخذ بأسلوب وسط، يجمع بين الأسلوب الرأسمالي في النمو، و الأسلوب الاشتراكي، فقد اعتمدت على الواقع الاقتصادي، الذي حدث فعلا في السنوات الخمسين الأخيرة، حيث كان هناك تدخلا اقتصاديا حكوميا منتظما في الشؤون الاقتصادية لدول العالم عموما، فأصبحت الدول تتدخل في تشكيل النشاط الاقتصادي، و توجيهه الوجهة التي تراها كفيلة بتحقيق التنمية.[1] غير أن ما يعاب على هذه النظرية هو افتراضها لكميات ضخمة من رؤوس الأموال، لا يمكن تأمينها داخليا مما يحتم اللجوء إلى رؤوس الأموال الأجنبية، و ما ينتج عنه من السقوط في أخطار المديونية.

3 - **نظرية النمو المتوازن:** لقد صاغ "رودان" فكرة الدفعة القوية، التي قدمها "نيركس" في صيغة حديثة أخذت تسمية نظرية النمو المتوازن. التي تعتمد أساسا، على تطوير جميع القطاعات في آن واحد، بحيث تنمو جميع القطاعات في نفس الوقت، مع التأكيد على تحقيق التوازن بين القطاع الصناعي، و القطاع الزراعي،حتى لا يمثّ ل تخلف الزراعة عقبة أمام تقدم الصناعة.[2]

إن نظرية النمو المتوازن تتطلب تحقيق التوازن بين مختلف الصناعات الاستهلاكية، و بين الصناعات الرأسمالية. و في النهاية تحقيق التوازن بين جهة العرض الكلي،و جهة الطلب الكلي،و لابد من الإشارة هنا، إلى أنه لم يقصد هنا بالنمو المتوازن أن تنمو كافة الصناعات بمعدل واحد، بل بمعدلات مختلفة تتحدد في ضوء مدونة الطلب للمستهلكين على السلع المختلفة، بحيث يتساوى جانب العرض مع جانب الطلب.[3]

4 - **نظرية النمو الغير المتوازن:** ارتبطت هذه النظرية بالاقتصادي " آلبرت هيرشمان"، الذي طور نظرية الاقتصادي الفرنسي " فرانسوا بيرو"و المعروفة بنظرية أقطاب النمو، و الأساس الفكري لهذه النظرية هو أنه على البلدان المتخلفة أو السائرة في طريق النمو، تحديد المناطق التي تتمتع بميزات تنافسية، سواء من حيث الموارد الطبيعية، أو الموقع الجغرافي، واختيار نوع النشاط الاقتصادي الملائم، ثم تركيز المجهود لاستغلال ما سبق لتنمية هذه المناطق، و مع مرور الزمن تنتشر التنمية في ربوع البلد، لأن هذه المناطق ستكون بمثابة القاطرة التي تجر وراءها عربة التنمية في البلد، و يعتقد " هيرشمان" أن التنمية قد سارت

[1] - جمال حلاوة، علي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 41.
[2] - محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص. ص 76 - 77.
[3] - مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص.ص 91 - 92 .

تاريخيا على هذا المنوال، حيث أن النمو ينتقل من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة، كما أن البلدان النامية، لا تمتلك الموارد الكافية لإحداث التنمية في جميع القطاعات، و المناطق دفعة واحدة، ويستشهد بأن الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان عملت على تنمية قطاعات مختارة رائدة. كما أكد " هيرشمان" بأن التنمية الحقيقية، تبدأ من تطوير التصنيع في المدن الكبرى، وليس من إعطاء الأولوية للتنمية الريفية.

غير أن ما يعاب على هذه النظرية هو إهمالها للمقاومة، التي تنشأ في الاقتصاد من جراء عدم التوازن، و كذا حجم الاختلال الذي قد يقع فيه الاقتصاد الوطني.[1]

5- **نظرية النمو الكينزية:** انتقد "كينز" النظرية الكلاسيكية، و اعتبر أن جوهر المشكلة في النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب العرض من السلع، و الخدمات،بل تكمن في جانب الطلب الفعّال، واعتبر "كينز" أن قصور الطلب هو جوهر المشكلة الرأسمالية، و يؤشر النموذج الكينزي، إلى احتمال حصول التوازن الاقتصادي عند مستوى أقل من مستوى الاستخدام الكامل، وقد ركز اهتمامه على الاستقرار الاقتصادي، أكثر من اهتمامه بالنمو.

واعتمادا على ما سبق جاء نموذج " هارود –دومار" كتوسعة ديناميكية لتحليلات التوازن الستاتيكية عند "كينز"، و يستند هذا النموذج على تجربة البلدان المتقدمة اقتصادياو كيف تمكنت من توفير متطلبات النمو المستقر، للوصول كنتيجة بأن الاستثمار هو المحرك الرئيسي للنمو.

و عليه فإن النموذج يؤكد بأنه و لغرض الحفاظ على مستوى توازن الدخل الذي يضمن الاستخدام الكامل، من الضروري أن ينمو الدخل الحقيقي، و الإنتاج بنفس المعدل، الذي بموجبه تتوسع الطاقة الإنتاجية.[2]

6- **نظرية النضج الاقتصادي:** صاغ هذه النظرية الاقتصادي " هانسن"، الذي ارتكز في تحليلاته على آراء "كينز"، حيث يرى أن نمو السكان حافز للاقتصاد، إذ أن تكاثر السكان يؤدي إلى زيادة

[1] - فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص.ص 250 - 252 .
[2] - مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص.ص 73 - 76 .

الطلب الكلي، و طبعا أن مجرد زيادة السكان ليس هدفا في حد ذاته، وإنما ما يولده من زيادة القوة الشرائية.[1]

ويرى "هانسن" أن نمو السكان، و تطور المناطق البكر بمواردها الجديدة، و التقدم التكنولوجي السريع، كل هذه العوامل تحفز الاستثمار الصافي، إلا أنه إذا تباطأ نمو السكان أو تقلصت حدود الفتح الجغرافي، أو انخفضت سرعة التقدم التكنولوجي، فإن الاستثمار الصافي لابد أن يتأثر و يتجه نحو الانخفاض، وعليه فإن أهم رافد للتنمية الاقتصادية، هو زيادة عدد السكان، و اتساع النطاق الجغرافي للكيان الاقتصادي.[2]

بالإضافة إلى ما سبق، هناك بعض النظريات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية أهمها نظرية " روستو" المعروفة بنظرية مراحل النمو، و نظرية "جوزيف شومبيتر" و كذا نظرية "آرثر لويس" حيث حاول كل منهم صياغة تصور لتنمية اقتصادية مستدامة، بالإضافة إلى نظريات أخرى عديدة لا يتسع المقام للتفصيل فيها.

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الاشتراكي

يبدأ الفكر الاشتراكي تحليله العلمي للتنمية الاقتصادية، بمهاجمة النظام الرأسمالي، واعتباره نظاما لا يلائم التطور، و البناء، و لا يمكن أن يحقق التنمية الاقتصادية للشعوب، ومن ثمة فإن السبيل الوحيد للوصول إلى هذا الهدف، هو القضاء على النظام الرأسمالي، و التحول بعد ذلك إلى الاشتراكية، باعتبارها النظام الاقتصادي والاجتماعي، و السياسي الأمثل، الكفيل بإعلاء، و تمتين صرح التنمية الاقتصادية، انطلاقا من كون الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، الضامن الوحيد للتوزيع العادل لثروات المجتمع، و منع الطبقات الارستقراطية من السيطرة على خيرات المجتمع، و بالتالي تجنب الصراع، الذي يؤدي بالضرورة إلى هدم عملية التنمية من جذورها.

[1] - جيرالد ماير، روبرت بولدن، مرجع سبق ذكره، ص.ص 229 - 231 .
[2] - فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص.ص 160 - 162 .

الفرع الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية في الفكر الاشتراكي

ينبع مفهوم الفكر الاقتصادي الاشتراكي للتنمية الاقتصادية، من الفلسفة الاشتراكية نفسها، و من الأبعاد الاقتصادية، والسياسية، و التاريخية لهذه الفلسفة، فهو جزء لا ينفصل عن هذه الفلسفة، و لا يمكن دراسته بعيدا عن الاشتراكية ذاتها.[1]

انطلاقا من ذلك، يرى رواد المدرسة الاشتراكية أن التنمية الاقتصادية، تكمن في انتقال السلطة إلى الطبقة العاملة، عن طريق الثورة العمّالية، حيث يستولي العمال على وسائل الإنتاج، و التوزيع، ذلك كون الأجور في النظام الرأسمالي تتحدد بموجب الحد الأدنى لمستوى الكفاف، و أن فائض القيمة الذي يخلقه العامل، يمثل الفرق بين كمية إنتاج العامل، و بين الحد الأدنى للأجور، و مع تزايد معدل الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج، فإن حصة رأس المال الثابت تزداد، وينخفض معها الربح، ليدفع آليا الأجور نحو الانخفاض، للمحافظة على هامش الربح لدى أرباب العمل، مما يولد امتناع ما يسميه الفكر الاشتراكي بالجيش الاحتياطي للعمال عن العمل، وبالتالي تنشأ مشكلة تتعلق بعدم قدرة العمال عن استهلاك جميع السلع المنتجة، و عليه فإفشل الطلب الكلي الفعّال، يدفع الرأسمالية إلى الانهيار من جراء تناقضاتها الداخلية.[2]

فالتنمية الاقتصادية في المنظور الاشتراكي، تكمن في الربط الصحيح و الملائم بين الإيديولوجية الاجتماعية، و بين العلوم التكنولوجية الحديثة، و أن هذا الربط لا يتم إلا عن طريق الثورة الاشتراكية الجماعية، التي يمكنها أن توسع آفاق الوعي الإيديولوجي لدى الجماهير.

وعندئذ يتكوّن لدى الجماهير الواعية، المنهج الأمثل، لإدراك حقيقية انطلاق قوى الإنتاج بملامحها العصرية الجديدة، التي تواكب التحولات العميقة في العلاقات الإنتاجية، و الاجتماعية المعاصرة، و خلق الظروف المثلى لمجتمع الإنسان المتحرر من كل صور الاستغلال الرأسمالي الامبريالي، فالتنمية الحقيقية هي الثورة التكنولوجية، و الاجتماعية القائمة على العلم، و بالذات العلوم الطبيعية، و التي تسمح للإنسان، بالسيطرة على الطبيعة الصماء، و تسخيرها لصالحه.[3]

[1] - جمال حلاوة، علي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 164.
[2] - مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 61 .
[3] - جمال حلاوة، علي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 166.

الفرع الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية عند المفكرين الاشتراكين

على عكس الفكر الاقتصادي الرأسمالي، الذي يتسم بتعدد مدارسه و اختلاف مفكريه في نظرياتهم الاقتصادية، بالنظر إلى الحرية التي يتمتعون بها في إبداء آرائهم، فإن الفكر الاشتراكي بقي حبيس أفكار مؤسّسيه، بالنظر إلى طبيعة الأنظمة التي حكمت البلدان الاشتراكية سابقا، و التي اتجهت إلى التضييق على التفكير، و تجريم الانتقادبتقديسها لأفكار مؤسّسي الفكر الاشتراكي، و اعتباره أسمى من أن يناله انتقاد، أو تصويب، مما ولد حالة من الجمود الفكري، واقتصار أدبيات هذا الفكر على نظريات مفكرين محدودين.

1 - نظرية التنمية الاقتصادية عند "ماركس"

لقد كان "كارل ماكس" أول من وضع الخطوط العريضة لعملية التنمية الاقتصادية في دراسته، و أبحاثه، التي أرسى بها أسس التنظيم الاشتراكيكيفية تحوّل المجتمع من الرأسمالية إلى الاشتراكية،وخاصة في كتابه المشهور" رأس المال" إلا أن هذه الدراسات لم تخرج عن الحيز النظري، حيث يعطي "كارل ماركس" أهمية بالغة لتحقيق الاستقلال السياسي في الدول، كشرط أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية. على أن يتضمن ذلك تصفية الأوضاع الاستعمارية القديمة، ذات الطابع الاستغلالي، وإقصاء و تصفية الطبقات الاجتماعية المسيطرةو كذا إلغاء التشكيلات، و التنظيمات السياسية المرتبطة بالاستعمار.[1] ثم بعد ذلك ضرورة تحقيق الاستقلال الاقتصادي، الذي يتضمن تأميم المزارع، و المناجم، و البنوك، و ضمها نهائيا إلىملكية الشّعب العامل، و يتضمن كذلك تصفية رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في البلد، و محاولة تغيير حالة التبعية التي يتصف بها الاقتصاد القومي في الدول المتخلفة عموما، مع محاولة وضع أسلوب معين من التنمية، يؤدي في النهاية إلى تغيير هيكل الاقتصاد القومي، من اقتصاد يعتمد على محصول واحد يصدره في شكل مادة أولية، إلى اقتصاد قومي متنوع، بعيد عن طابع الاستعمارية القديمة.

هذه هي الصورة العامة التي رسمها "ماركس" لتحقيق أية تنمية اقتصادية ذات شأن، وواضح من هذه الصورة، أن التخلف الذي سوف تعالجه التنمية،هو الوليد الشّرعي للاستعمار، و الاستغلال، في ظل الرأسمالية.[2]

[1] - جمال حلاوة، علي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 164.
[2] - المرجع نفسه، ص 165.

غير أن ما يعاب على "ماركس" هو مبالغته في التأكيد على حتمية انهيار النظام الرأسمالي العالمي، وهو ما لم يتحقق لحد الآن.[1] بل أن الانهيار قد أصاب النظام الاشتراكي، الذي اعتبره الطريق الوحيد المؤدي إلى التنمية.

2 - نظرية التنمية الاقتصادية عند "لينين":

استطاع "فلاديمير لينين" بإدراكه العميق لمضمون النظرية "الماركسية"، أن يكون هو نفسه المفكر الاقتصادي لمرحلة الثورة الاشتراكية بعد ثورة عام 1917م، وفي الوقتذاته المنفّذ التطبيقي لهذه المرحلة، و بذلك أمد الاشتراكية العلمية، بطاقة جديدة، و تطبيق عملي مستحدث لآراء "ماركس" الاقتصادية.[2]

ويتجه "لينين" في فكره التنموي اتجاها عمليا تطبيقيا، و يأخذ بمبدأ التخطيط الواعي الهادف، ويدمجه كليا في عملية التنمية الاقتصادية، بحيث تكاد أن تصبح كلمة تنمية، مرادفة لكلمة تخطيط، و يرى أن التخطيط يعمل على تعبئة الموارد الطبيعية، والمادية، و البشرية في المجتمع بطريقة عملية، وعلمية، و إنسانية، من أجل المساعدة على تحقيق الأهداف، التي يرسمها المجتمع لتحقيق التنمية في أقصر وقت ممكن، و بأقل تكلفة اقتصادية، و اجتماعية، و بأدنى قدر من الضياع في هذه الموارد.

كما آمن "لينين" أنطريق التنمية هو طريق التقدم التكنولوجي، تحقيقا لمستوى دائم من الارتفاع في تطوير قوى الإنتاج، ومن هنا فإن إنشاء قاعدة مادية، و تكنولوجية، تتيح استمرار التقدم، حيث يقول" إن التقدم الصحيح هو في اندماج العلم بالإنتاج أكثر فأكثر ليصبح العلمعنصرا فعّالا في العملية الإنتاجية"، ومن أجل ذلك يضيف" كان من الضروري إنشاءصناعة اشتراكية جبّارة، بوسعها إرساء قواعد الاستقلال الاقتصادي، و تدعيم القوى الدفاعية في البلاد. و لا يمكن تحقيق ذلك، إلا بتطوير صناعة الآلات المعدات اللازمة للصناعة الثقيلة، وتطوير الزراعة، لتتحول إلى زراعة ميكانيكية، تستخدم المعدات، و الآلات إلى أقصى درجة، كما يتوجب توافر العمال و المهندسين المهرة، الذين يتقنون استخدام منجزات العلم و التكنولوجيا، لإخضاع الطبيعة لمشيئة الإنسان صانع التنمية الاقتصادية، و مبدعها".[3]

[1] - مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 62 .
[2] - جمال حلاوة، علي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 165.
[3] - المرجع نفسه، ص . ص 166 - 167.

3 - نظرية التبعية :

ظهرت هذه النظرية في سبعينات القرن الماضي بأمريكا اللاتينية، واكتسبت دعما متزايدا في أوساط مثقفي البلدان النامية، و تعود جذور هذه النظرية إلى الفكر الماركسي، حيث ترى أن البلدان النامية هي أسيرة التبعية، و علاقات الهيمنة مع البلدان الرأسمالية الغنية، ويعتبر "دوس سانتوس" أحد مؤسسي هذه النظرية، أن استمرار الفجوة بين البلدان الرأسمالية، و البلدان النامية، يرجع لجملة من العوامل أهمها:[1]

أ - اعتماد البلدان النامية على رأس المال الأجنبي، و تصدير الفائض الاقتصادي إلى البلد الأم؛

ب - الاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية؛

ت - الآلية التي تقلل مستوى الأجور الحقيقية في البلدان النامية دون المستوى المطلوب؛

ث - تدهور نسب التبادل التجاري بين البلدان النامية؛

ج - الجوانب الاجتماعية، و الرواسب الثقافية، التي تعيق السير نحو الاستقلال الاقتصادي، و الاعتماد على الذات.

و تجدر الإشارة إلى أن هذه النظرية، لا يمكن اختبارها تجريبيا، لكنها تقدم إطارا فكريا يحتوي على الجوانب العديدة لأنواع الهيمنة، و التبعية، على اعتبار أن عدم التكافؤ في التنمية هو أمر حتمي، لأن تنمية بعض الأجزاء من النظام لابد أن تتم على حساب الأجزاء الأخرى، و أن العلاقات المالية التي تستند على القروض، و تحويل الأرباح، تقود بالنهاية إلى تدفق معاكس للموارد و تقوي وضع البلد المهيمن على البلد التابع.[2]

و هكذا فإن نظرية التبعية تحمّل مسؤولية التخلف للأسباب الخارجية، أكثر منها للأسباب الداخلية، و أن السبيل الوحيد للتنمية، هو التخلص من التبعية الاقتصادية للدول الغنية.

المطلب الثالث: التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الإسلامي

ينطلق الفكر الاقتصادي الإسلامي، في بنائه لنموذج التنمية الاقتصادية الخاص به، من أسس فلسفية تعتبر النشاط الاقتصادي جزء من العبادة، و بالتالي فإن تصرف الإنسان في هذا المجال، يخضع للرقابة الإلهية،

[1] -مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 114 .

[2] -المرجع نفسه، ص 115.

وعليه فمن أجل الوصول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، يتوجب أولا تنمية طاقات الإنسان الروحية والتعبّدية، مما يجعله يراعي مبدأ المنفعة العامة في سلوكه الاستثماري، ومقتنعا بما يتاح له لإشباع رغباته الاستهلاكية، وهو ما يساعد في النهاية غلى التخفيف من حدة المشكلة الاقتصادية.

الفرع الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي

يستمد مضمون التنمية الاقتصادية في الإسلام، من لفظ العمارة أو التعمير، وفي ذلك يقول الله عز وجل" هو *أنشأكم من الأرض و استعمركم فيها*"،[1] والمتأمل في أحكام هذه الآية، يمكن أن يستخلص معنيين رئيسيين، الأول أن فيها طلب لعمارة الأرض، بالزراعة و البناء، والثاني أنه واجب، لأن الطلب المطلق من الله عز وجل، يكون على الوجوب. كما ورد في الأثر، كتاب الخليفة الرابع أمير المؤمنين "علي بن أبي طالب" رضي الله عنه، إلى واليه على مصر حيث يخاطبه قائلا " وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج، لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة، ومن طلب الخراج من غير عمارة، أخرب البلاد، وأهلك العباد، ولم يستقم أمره إلا قليلا.[2]

وعلى عكس الاقتصاديات الوضعية التي تجمعها كلها رابطة واحدة، وهي ماديتها البحتة، إذ تسعى الرأسمالية لأن تحقق أكبر قدر من الكسب المادي، مما يجعل مصلحة الفردفوق كل اعتبار، وتسمح لطبقة معينة، بالصعود و الرفاهية، على أعناق الطبقات الأخرى في المجتمع، بينما غاية الاشتراكية، أن يحقق المجتمع أكبر قدر من الرفاهية، و الرخاء المادي،[3] مما يولّد فيه روح التسيب، واللاّ مبالاة. فعلى نقيض ذلك، يسعى الفكر الإسلامي إلى بناء نموذج خاص للتنمية الاقتصادية، تكون غايته، إحداث تغيير هيكلي في المناخ الاقتصادي، و الاجتماعي يتّ بع تطبيق شريعة الإسلام، و التمسك بعقيدته، و يهيئ الطاقات البشرية للتوسع في عمارة الأرض، و الكسب الحلال، بأفضل الطرق الممكنة، في إطار التوازن بين الأهداف المادية، و الأهداف غير المادية،[4] حتى تكون التنمية نتيجة لإبداع الإنسان، و في خدمة أخيه الإنسان، فأغلب نتاج العلم، و الفن في الغرب، ليس خدمة الإنسان و في سبيل تقدمه، و تحرره، أو لأية إغراض إنسانية، لكنه فقط في خدمة التنمية

[1] - سورة هود، الآية 61.

[2] - محمد عبده، **نهج البلاغة**، (بيروت: الأعلمي للمطبوعات، بدون تاريخ)، ص 96.

[3] -محمد شوقي الفنجري، **المذهب الاقتصادي في الإسلام**، (مصر: الهيئة العامة للكتاب، 1986)، ص 94.

[4] - عبد الرحمان يسري احمد، **دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي**، (القاهرة: الدار الجامعية، 2001)، ص 127.

كتنمية، و لخدمة السيطرة كسيطرة،[1] لذا فإن جوهر التنمية الاقتصادية في الإسلام، هو تنمية الإنسان، و ليس تنمية الموارد.

على نقيض طبيعة المشكلة الاقتصادية في الفكر الوضعي، التي تتلخص في ندرة الموارد، وما تولّده من صراعات بين البشر، و طبيعة الإنسان الأنانية، فإن المشكلة الاقتصادية في الفكر الإسلامي تعالج عدم استغلال الإنسان للموارد الطبيعية بشكل جيد، على اعتبار أنها متوفرة و بشكل كاف، بالإضافة إلى محاربة استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، بالاحتكار، و الغش، و السرقة، و أكل الربا، عن طريق إعداد الإنسانالصّ الح، الذي يراعي حدود الله في تصرفاته، و سلوكه.[2]

الفرع الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الإسلامي

نشأ الفكر الإسلامي كاستجابة ضرورية لفهم الإسلام، و الوقوف على نهجه في كل نواحي الحياة، و أهمها المجال الاقتصادي، فالفكر الاقتصادي الإسلامي قديم قدم الإسلام في حد ذاتهو كون الدين الإسلامي أفرد للمعاملات الاقتصادية بين الناس، أبوابا كثيرة في فقهه. فكان لابد على المفكرين، و المنظرين في الإسلام، أن يتعرضوا لأسس فقه المعاملات الاقتصادية في الإسلام، حيث كانوا أول من أسهم في إثراء الدراسات الاقتصادية عامة، و الإنمائية بوجه خاص إلى حد إفرادها بمؤلفات خاصة بها، رغم تناثر أغلب الدراسات الاقتصادية الإسلامية بين كتب الفقه، و التفسير، فقد وجدت بعض المؤلفات الاقتصادية المستقلة، و ذلك بداية من القرن السابع الميلادي، لتقديم أولى محاولات البشرية للاهتمام بالفكر الاقتصادي.

1 -الفكر الإنمائي عند الإمام" أبي يوسف":

هو "يعقوب بن إبراهيم" قاضي قضاة العصر الذهبيللدولة العبّ اسية، و أول من قدم دراسة اقتصادية مستقلة بعنوان " الخراج" حاول في جزء منه، أن يهتم بالعوامل المساعدة على النماء، أو التنمية بالمصطلح الحديث، و حصر أسسها في ثلاثة عوامل أساسية هي:[3]

[1] -احمد عبد العظيم محمد، **أسس التنمية الشاملة في المنهج الإسلامي**، (القاهرة: منشورات جامعة الأزهر، 1997)، ص 38.

[2] - محمد فتحي صقر ، **تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في إطار الاقتصاد الإسلامي**، (القاهرة: المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار، 1988)، ص. ص 40 - 42.

[3] - يوسف إبراهيم يوسف، **إستراتيجية و تكتيك التنمية الاقتصادية في الإسلام**، (جدة: اتحاد البنوك الإسلامية، 1981)، ص.ص 195 -196.

أ- **سيادة العدل وتحقيق الإنصاف:** حيث يرى " أبا يوسف " أن توفر العدل بين الناس، يجعلهم يشعرون بالرضا عن أمور حياتهم، مما يدفعهم لمضاعفة الجهد، و العمل، و زيادة الإنتاج، بالشكل الذي يجعل الرخاء، و البركة تعم أنحاء البلاد. و البركة في الفكر الاقتصادي الإسلامي تعني الوفرة، أي الشعور عند الإنسان بتحقيق رغباته، و إشباع حاجاته الأساسية؛

ب- **المحافظة على الملكية الخاصة وتدعيمها:** إذ أن الدين الإسلامي يعتبر الملكية الخاصة حقّا مقدسّا و مضمونا، بموجب تشريعاته السماوية، و المحافظة عليها، و كذا تدعيمها يعتبران من الشروط الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية في البلاد، فشعور الإنسان أو الفرد أن ما يملكه مصون، و محفوظ من قبل المجتمع، يدفعه لبذل المزيد من الجهد لتوسيعه، و تنميته. فتتسع بذلك موارد المجتمع، وهو ما يعرف في الاقتصاد الحديث بتراكم رأس المال، و ما يمثله من أهمية في عملية التنمية الاقتصادية؛

ت- **تدخل الدولة في المجال الاقتصادي:** يعتبر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، أحد أهم أسس التنمية الاقتصادية للمجتمع، و ذلك من خلال قيامها بدور ايجابي في التنظيم الاقتصادي، ومحاربة الممارسات، و السلوكيات المعيقة للتنمية كالاحتكار، و تبذير الموارد، و الغش، والاحتيال، و ما إلى ذلك من السلوكيات، التي ارتبطت بالإنسان منذ القدم، فحضور الدولة ينمي الإحساس لدى أفراد المجتمع، بأن هناك من يحميهم، و يحمي أنشطتهم الاقتصادية، من الممارسات التعسفية، و الاحتكارية. فمن المعلوم في الدّين أنه يؤخذ بالسّلطان ما لا يؤخذ بالقرآن، فلا يمكن فقط الاعتماد على التربية الدينية لأفراد المجتمع على أهميتها، و لكن الجانب الردعي له من المنافع ما لا يحوزه غيره من الأساليب.

على العموم، و رغم بساطة الأفكار الواردة في مساهمة الإمام " أبي يوسف" إلا أنها ذات قيمة عالية، خصوصا إذا راعينا السياق الزمني لفكره، إذ يعتبر سابق لزمانه بقرون عديدة.

2 - آراء "الدمشقي" الاقتصادية:

هو "جعفر الدمشقي" مؤلف كتاب " الإشارة إلى محاسن التجارة" في القرن السادس الهجري، تناول من خلاله موضوعات عدة، على صلة وثيقة بالاقتصاد الإنمائي. ففصل في المال، و تقسيماته، و قيمته، و تعدد الحاجات ،و النقود، و الائتمان، و العرض، و الطلب، والملكية، و إلى غير ذلك من مواضيع الاقتصاد.

و تكمن أهمية مساهمة " جعفر الدمشقي" كتابه، في كونها أول إشارة صريحة إلى أهمية الصناعة في تحقيق التنمية الاقتصادية، حتى و إن ذكرت في الكتاب بمصطلح العلوم، إلا أن المضمون يؤكد أن المقصود هو الصناعة، و يقسمها في كتابه إلى قسمين رئيسيين؛ هما الصناعة العلمية، كالهندسة، و الطب، و التعليم؛ و الصناعة العملية كالفلاحة، والنسيج، والتجارة، و غيرها من المهن اليدوية.[1]

كما يحلل المؤلف جانب الإنفاق، و يعتبره المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى العلوم، أو الصناعة، فيحدد الإطار العام لتنظيمه في النقاط التالية:[2]

أ -ألاّ ينفق الشخص أكثر مما يكسب، و ألا يكون إنفاقه مساويا لدخله، بل يكون دونه، و في ذلك حث صريح على الادخار، باعتباره الفارق بين دخل الفرد، و إنفاقه، وهو أسلوب متقدم في التفكير، قياسا إلى عصره؛

ب - الاقتصار في الإنفاق على حاجته دون تجاوز أهل طبقته، و في ذلك ربط مباشر بين الإنفاق الاستهلاكي، و الحاجة، و ربط الحاجة بمستوى الطبقة، و في ذلك إقرار صريح بأن الحاجة تختلف من طبقة إلى أخرى، ومن مجتمع إلى آخر.

ت - الوسطية في الإنفاق، وفي ذلك دعوة إلى عدم التقتير في الإنفاق، و تجنب الإسراف في ذلك، وأهمية هذا الطرح تكمن في أن الدعوة إلى عدم التقتير في الإنفاق، هي بمثابة علاج لأزمات الكساد الاقتصادي في الفكر الحديث، و الذي ينشأ بسبب تراجع الاستهلاك، كما أن الدعوة لتجنب الإسراف، هو علاج لمشاكل التضخم، وارتفاع الأسعار، الناتج عن الاستهلاك المبالغ فيه؛

ث - تنظيم الإنفاق الاستثماري، بتوجيه الفرد لألاّ يمد يده إلى ما يعجز عن القيام به،ألاّ يشغّل ماله بالشيء الذي يبطئ خروجه، و في ذلك توجيه إلى تجنب الاستثمار في المشاريع غير مؤكدة النجاح، أو المتطلبة لحجم جهد يتجاوز قدراته، كما يتوجب مراعاة سرعة خروج رأس المال من المشروع، وهو ما يعرف في الاقتصاد الحديث بسرعة دوران رأس المال.

[1] - رفعت السيد العوضي، **تراث المسلمين في الاقتصاد**، (القاهرة: منشورات جامعة الأزهر، 1998)، ص. ص 23 -24.

[2] - المرجع نفسه، ص. ص 25 -27.

3 - نظرية العمران لابن خلدون:

هي أول مساهمة يمكن إطلاق تسمية نظرية على محتواها، لأنها تعبر عن مقاربة متكاملة قدمها " ابن خلدون" في مقدمته الشهيرة، في القرن الرابع عشر ميلادي، وهي صورة مماثلة لكتاب ثروة الأمم " لآدم سميث" رغم الفرق الزمني الذي يقارب خمسة قرون كاملة.

وفي هذه المقدمة أسهب " ابن خلدون" في دراسة مقومات الحضارة، و نشأتها، و قضايا إنتاج الثروة، و صور النشاط الاقتصادي، و نظريات القيمة، و توزيع السكان. غير أنها يهمّ نا في بحثه هو تحليله للتنمية الاقتصادية، و مستلزمات القيام بها، حيث يلخصها في تفاعل خمسة عوامل رئيسية هي:[1]

أ - **نمو السكان:** إذ يعتبر النمو السكاني أحد عوامل التنمية الاقتصادية، لما يمثله من زيادة الاستهلاك، و ازدياد الحاجة لتلبية حاجات أفراد المجتمع، و ذلك عن طريق الاستثمار، و زيادة الإنتاج؛

ب - **التعليم:** أو التقدم التكنولوجي بالمصطلح الحديث، و ما يمثله من أهمية في اكتساب المهارات اللازمة، و القدرة على مواكبة التغيرات في مجال الإنتاج، و ابتكار طرق جديدة للإنتاج، تراعي النوعية و الكمية اللازمة لإشباع حاجات المجتمع؛

ت - **بحث الأفراد عن الربح:** وهو ما يمكن اعتباره في أبجديات الفكر الحديث "روح المقاولاتية " وهي خاصّ ية تختلف من مجتمع إلى آخر، وداخل المجتمع نفسه بين أفراده، فكلما زادت رغبة الأفراد في الربح، كلما كان ذلك عاملا مساعدا على التنمية، وكلّما زادت رغبة الأفراد في السكون، والكسل، كلّما فقد المجتمع أحد عوامل تنميته الاقتصادية؛

ث - **الملكية الخاصة:** التي تعتبر أهم حافز على الربح، وتوسيع الثروة، والتي يجب صيانتها، وحمايتها، بكل الوسائل، بوصفها من الثوابت المقدّسة في الدّ ين؛

ج - **قوة المؤسسات السياسية والقضائية:** وما تمثله من أهمية في تحسيس الفرد بأنه في حماية الدولة، إذ أن قوة الدولة، وخصوصا قضاؤها، يعطي للفرد شعورا أكبر بالانتماء إلى المجتمع، ورغبة أوسع في المساهمة الإنمائية له، على عكس ذلك، الذي يؤدي إلى تنامي شعور الفرد بالرغبة في الهجرة بحثا عن الأمان.

[1] - رفعت السيد العوضي، مرجع سبق ذكره، ص.ص 41-44.

كما أفرد "ابن خلدون"حيزا واسعا في كتابه، إلى ما اعتبره بعدا توزيعيا للثروة، وعدم إيلاء الاهتمام فقط للبعد الإنتاجي، ذلك أن حسن توزيع الثروة، يضمن استقرار المجتمع، على ما يمثله من أهمية في عملية التنمية الاقتصادية، فسوء توزيع الثروة بين طبقات المجتمع، تولّد نوعا من الكراهية بين أفراد المجتمع. هاته الكراهية التي قد تتطور إلى صراع،يهدّ م كيان الدولة بأكملها، وليس التنمية فقط.[1]

وتلخيصا يمكن القول، أن ما يعاب على الفكر الاقتصادي الإسلامي هو جموده الذي دام قرونا عديدة. لم تعد معه كتابات المؤلفين الأوائل ذات قيمة فكرية كبيرة، هاته القيمة التي فقدت وزنها مع مرور الزمن، وتطور كتابات المفكرين في العالم الحديث، بمدارسه المختلفة، فلم يشهد العالم الإسلامي حديثا،مفكرا كبيرا، ماعدا بعض المساهمات، والمحاولات، التي لم تخرج عن "أسلمة" أفكار المدرستين الرأسمالية، والاشتراكية، اللتين شكلتا قطبي التفكير الإنساني الاقتصادي في القرن الماضي، والذي انتهى إلى انتصار الفكر الرأسمالي، وانهيار الفكر الاشتراكي.

المبحث الثالث: سياسات التنمية الاقتصادية

يرتعّ السياسات الاقتصادية في الاقتصاد الكلي، عن الأدوات التي تستخدمها الدولة، بغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للأمة، حيث تشمل هذه الأهداف كل مناحي الحياة لدى المجتمع، من استهلاك، وتشغيل، وأجور.

ومهما تعددت أهداف السياسات الاقتصادية للدولة، فإن هدفها الأسمى هو تحقيق الرفاهية للمجتمع، بمختلف مكوناته الطبقيةحتى ّ وإن اختلف ترتيب الأولويات من مدرسة فكرية إلى أخرى، ومن نمط سياسي في الحكم إلى نمط آخر.

ومن أجل تحقيق هذه الرفاهية المنشودة، قد تعمد الدولة إلىانتهاج عدّ ة سياسات مدمجة، ومتكاملة فيما بينهايعبر ّ مستوى تكاملها عن إبداعمصم ّ ميها، من سياسيين، واقتصاديين، فبين السياسة النقدية، والمالية، وكذا التجارية، تسعى كل دولة إلى إيجاد خطة مشتركة بينها، تسمح لمساعي التنمية الاقتصادية بالوصول إلى أهدافها المرسومة.

[1] - رفعت السيد العوضي، مرجع سبق ذكره، ص 82.

المطلب الأول: السياسة النقدية و التنمية الاقتصادية

يقصد بالسياسة النقدية، النشاطات التي يقوم بها البنك المركزيوالمصمّمة للتأثير على المتغيرات النقدية، مثل عرض النقد،و أسعار الفائدة، والتعريف الأوسع، والأشمل للسياسة النقدية، هو أنها تمثل الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي، للسيطرة على عرض النقد، وحجم الائتمان الممنوح للنشاط الاقتصادي، والتحكم بهيكل أسعار الفائدتهما يؤمّن استمرار نمو النشاط الاقتصادي، وتحقيق الاستخدام الكامل للعمالة، و من استقرار المستوى العام للأسعار.[1]

انطلاقا من هذا المفهوم، يمكن تحديد ثلاثة اتجاهات رئيسية، تعمل السياسة النقدية على توفيرها من أجل المساعدة على تحقيق التنمية الاقتصادية، وهي تأمين سعر الفائدة المناسب، توفير هيكل التمويل القادر على الائتمان و استقرار سعر صرف العملة المحلية.

الفرع الأول: تأمين سعر الفائدة المناسب

يلاحظ عادة على أسعار الفائدة في البلدان السلؤة في طريق النمو، أنها تتحدد بمستويات عالية مقارنة بالدول المتقدمة، و يزداد هذا الارتفاع في القروض قصيرة الأجل، و معلوم أن ارتفاع أسعار الفائدة، يعيق النمو الاقتصادي، بسبب امتناع المستثمرين عن الاقتراض، للقيام بمشاريع اقتصادية، أو توسعة مشاريعهم القائمة، حيث أن إتباع سياسة سعر الفائدة المنخفض، يساهم في تشجيع الاستثمار، خاصة في مجالات الفلاحة،و الصناعة.

إنإتّباع سياسة سعر الفائدة المنخفض، يسمى بسياسة النقود الرخيصة،و التي تساهم في تقليل تكلفة الاقتراض،و كذلك تخفيض تكلفة خدمة الدين، و بالتالي تسهيل عملية تمويل التنمية، ومن وجهة نظر المستثمرين الأجانب، فإن وفرة النقود الرخيصة تشجع الاستثمار الأجنبي.[2]

و لتجنب استفادة قطاع المضاربة من انخفاض أسعار الفائدة، و استغلال القروض الممنوحة في هذا المجال، فإنه يمكن وضع خطة ائتمانية تتضمن تحديد كمي، و نوعي للائتمان، أي تحديد حجم الائتمان

[1] -مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 221 .
[2] -المرجع نفسه، ص 222 .

واتجاهاته، بما يحقق متطلبات الاقتصاد، واحتياجاته، و توجيه القروض، و التسهيلات نحو أكثر المجالات خدمة لعملية التنمية.[1]

كما يمكن إصدار توجيهات مباشرة إلى المصارف، عندما يرى البنك المركزي أن هناك ضرورات اقتصادية، و اجتماعية، وحتى سياسية، تتطلب منح الائتمان لمجالات، و أغراض معينة، عندما تكون الأدوات الأخرى غير قادرة على تحقيق ذلك، كما يمكن إصدار توجيهات مباشرة، تتضمن الطلب من المصارف حجب الائتمان عن التوجه إلى مجالات معينة أخرى، عندما لا تستدعي الضرورات توجيهه إليها.[2]

من جهة أخرى فإن اللجوء إلى سياسة النقود الرخيصة، لا يكون لها تأثير كبير على الادخارات في الدول النامية، لأن الادخارات ليست مرنة بالنسبة لأسعار الفائدة في هاته الدول،و لأن مستوى الدخل متدني في هذه البلدان، و بالتالي فإن سعر الفائدة المرتفع قد لا يرفع من الميل للادخار.[3]

كما يمكن التأكيد على أن سياسة النقود الرخيصة، قد تؤدي إلى حدوث موجات تضخمية عالية، إذا لم تتزامن مع استخدام الوسائل المادية الأخرى للرقابة.

الفرع الثاني: استقرار سعر صرف العملة المحلية

يلعب حجم الاقتصاد دورا مؤثرا في اختيار نظام الصرف، فالاقتصاديات الضخمة، و المتنوعة، التي تتميز بوجود قطاعات مختلفة، يشكل أحدها سوقا للآخر، مما يقلّل الاعتماد على السوق الخارجي، يفضل لها الأخذ بنظام أسعار الصرف المرنة، أما الاقتصاديات الصغيرة، فإنها تكون أكثر تجانسا، و أقل تنوعا، وعليه فمن المتوقع أنها تعتمد على اختيار أسعار الصرف الثابتة، نظرا لاعتمادها على الأسواق الخارجية، لارتفاع درجة انفتاحها.[4]

[1] - فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 269 .
[2] - المرجع نفسه، ص 270.
[3] - مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 222 .
[4] - عبد لحسين جليل، **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية**، (عمان: دار صفاء للنشر و التوزيع، 2011)، ص 109.

ولكي تتمكن التغيرات في سعر الصرف من أن تحد من العجز، أو الفائض في ميزان المدفوعات، هناك حدود دنيا من شروط المرونة، يجب أن تتوافر دائما، ويتحقق ذلك عندما يكون منحنى الطلب على النقد الأجنبي سلبي الاتجاه، ومرنا نسبيا،و حيث يكون عرض النقد الأجنبي موجب الميل، و مرنا نسبيا.[1]

و إذا كان من المعلوم أن انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل الأجنبية، يساعد على تشجيع الصادرات، كون أسعار المنتجات تكون أرخص في الأسواق الأجنبيةإلاّ أنه لا يمكن التدليل تطبيقيا على وجود علاقة بين نظام سعر الصرف، و التنمية الاقتصادية، إذا ما تم الاعتماد على التصنيف الرسمي المعلن. ذلك لأن استخدام مقاييس خاطئة، يقود حتما إلى نتائج مضلّلة، بل الاعتماد في الدراسة يجب إن يتم على أساس التصنيف الفعلي المطبق، و الذي يمكن له أن يقود إلى إيجاد أدلة تطبيقية، تؤكد العلاقة. حيث بينت دراسة أجريت على 25 دولة من الاقتصاديات الناشئة، للفترة 1973 -1998، أن النظام سعر الصرف العائم، يساعد على تحقيق نمو اقتصادي سريع جدا، شريطة توفر أسواق مالية متطورة، وانفتاح الاقتصاد على تدفقات رأس المال الأجنبي فمعدل نمو الدول النامية المتبعة لنظام سعر الصرف الثابت، أقل من معدل النمو للدول المتبعة لنظام سعر الصرف العائم، و ذلك لعدم قدرة أنظمة سعر الصرف الثابتة عن امتصاص الصدمات الخارجية.[2]

واعتمادا على ما سبق، و على دراسات أخرى خلصت إلى نفس النتائج، يمكن القول أن نظام سعر الصرف العائم، أو المرن، هو أفضل أنظمة أسعار الصرف المساعدة على تحقيق التنمية الاقتصادية، بفضل ضمانها لمعدلات نمو سريعة نسبيا، رغم ما تثيره قضية تعويم العملة، من خوف في أوساط الكثير من المحليين الاقتصاديين، إلا أنالتشوهات التي تسبّ بها أسعار الصرف الثابتة، تشكل خطرا أكبر على الاقتصاد الوطني، من خطر العملةعلىالمدى القصير، و في الواقع فإن التغيرات الاقتصادية العالمية، لا تترك مجالا لمناقشة هذا الموضوع، فغالبية الدول تتجه نحو تحرير اقتصادياتها القومية، و تحرير أسعار الصرف، و ذلك في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي، التي تطبقها تحت إشراف، و دعم صندوق النقد الدولي.[3]

[1] - سمير فخذي نعمة، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات**، (عمان: داراليازوري العلمية للنشر و التوزيع، 2011)، ص 134.

[2]-Pour en savoir plus voir notamment : J. Baillou et Autres, **Régimes de change et croissance économique dans les marché émergents,** (Ottawa : la banque du canada, 2001), p. p 347-377.

[3] -حمدي عبد العظيم، **الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية**، (القاهرة: دار زهراء الشرق، 1998)، ص 73.

غير أنه و في بداية الإصلاح يمكن المزاوجة بين النظامين، بغرض تجنب وقوع صدمات اقتصادية قوية، مع استهداف التحرير التام لسعر الصرف على المدى الطويل.

الفرع الثالث: توفير هيكل التمويل القادر على الائتمان

تلعب البنوك دورا مهما في التنمية الاقتصادية، من خلال تقديمها للقروض، بعد أن يقتنع البنك من الهدف، والغاية من القرض الذي يطلبه العميل،بحيث يؤدّ ي إلى تحقيق مصلحة اقتصادية للعميل، وللمجتمع على حد سواء، وذلك من خلال قيامها بالمشاركة في تأسيس الشركات على اختلاف أنواعها، وتقديم الاستشارات المالية للعملاء، وتشجيع التجارة المحلية الداخلية، والخارجية، وتنمية الأسواق، والمؤسسات المالية.[1]

كما أن التطورات التكنولوجية، والاقتصادية، زادت من أهمية نشاط البنوك، حيث أعطت الائتمان أهمية كبيرة، وواضحة، من خلال قدرته على توفير الأموال اللازمة، وتعبئتها للقيام بممارسة الأنشطة الإنتاجية، والاستهلاكية، وأنشطة التداول، والتوزيع، لدفع النشاط الاقتصادي نحو العمالة الكاملة، ويمكن تلخيص أهمية الائتمان في التنمية الاقتصادية على النحو التالي:[2]

1. **زيادة الإنتاج:** تحتاج المشروعات الصناعية، والزراعية الكبيرة، سواء الجديدة منها، أو القائمة، إلى موارد مالية ضخمة، ومستمرة، تفوق الموارد الذاتية للمشروعات، لذلك تلجأ تلك المشروعات إلى الائتمان في المصارف، ويمكن القول هنا أن المصارف تقوم بدور الوسيط بين المدخرين، والمستثمرين؛
2. **زيادة الاستهلاك:** يساعد الائتمان أصحاب الدخول المتدنية، في الحصول على بعض السلع الاستهلاكية المعمرة، وبذلك يساهم الائتمان الاستهلاكي، في تنشيط جانب الطلب على السلع، والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج؛
3. **توزيع الموارد المالية والائتمانية على مختلف الأنشطة الاقتصادية:** يلعب الائتمان دورا مهما في توزيع الموارد المالية المتاحة للجهاز المصرفي، بين مختلف القطاعات، والأنشطة الاقتصادية، بحيث يضمن الاستخدام الكفء لهذه الموارد، من خلال توزيعها على جميع المشاريع، وفقا لاحتياجاتها، بما يحقق نموا اقتصاديا متوازنا، يخدم كل من السياسة الائتمانية، والتنمية الاقتصادية؛

[1] - سامر بطرس جلدة، **النقود و البنوك**،، (عمان: دار البداية، 2009)، ص 91.

[2] - زكريا الدوري، يسري السامرائي، **البنوك المركزية و السياسات النقدية**، (عمان: داراليازوري العلمية للنشر و التوزيع، 2006)، ص. ص 76 - 77.

4. **تشغيل الموارد العاطلة:** يمكن الاستفادة من الأموال العاطلة، وذلك من خلال تشغيلها في صورة تمويلات استثمارية، أو استهلاكية. فالمقترض ينتفع من استخدام هذه الموارد في نشاطاته، ويحقق ربحا، والمقرض سيحصل لقاء استعمال أمواله على فوائد.

والمؤكد أنه من المهام الأساسية المنوطة بالبنك المركزي، هو العمل على إيجاد، وتنظيم شبكة بنكية، تعمل على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المرسومة، فبفضل ما يملكه من سلطة على البنوك التجارية، يمكن له تسيير النظام المصرفي في الاتجاه الذي يريده، ومن ثمة فإن بناء هيكل ائتماني قادر على مسايرة مسار التنمية الاقتصادية، يظل من الركائز الأساسية للسياسة النقدية المرجوة، والمستهدفة من قبل السلطات النقدية.

المطلب الثاني: السياسة المالية والتنمية الاقتصادية

السياسة المالية بالمعنى العام، هي كيفية استخدام الضرائب، والإنفاق الحكومي، والاقتراض العام من قبل الحكومة، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، أو التنمية الاقتصادية،[1] وذلك من خلال زيادة معدل الاستثمار في القطاعات المرغوب في تنميتها، وعرقلة الاستثمارات غير المرغوب فيها، كما أن تشجيع الاستقرار الاقتصادي، وزيادة فرص العمل، وإعادة توزيع الدخل القومي، تشكل أهداف سامية تسعى السياسة المالية لتحقيقها، ولغرض ذلك نستخدم هذه السياسة جملة من الأدوات، تمكن من خلالها المساعدة على إيجاد البيئة الملائمة للتنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: الضرائب والرسوم

إن للضرائب آثار بعيدة على كافة نواحي الحياة الاقتصادية، و الاجتماعية، في أي مجتمع من المجتمعات، وتزداد أهمية هذه الآثار نتيجة اتساع نطاق دور الدولة، وتزايد درجة تدخلها، ولقد تطور معنى هذه الآثار بتطور مفهوم مالية الدولة، والسياسة المالية،و انعكس هذا التطور بدوره على دور الضريبة، فنقلها من الحياد إلى التدخل.[2]

[1] - مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره، ص 225.

[2] - سعودي محمد الطاهر، **المالية العامة**، (الجزائر: دار قانة للنشر و التجليد، 2009) ، ص 129.

إن دراسة الآثار الاقتصادية النهائية المباشرة للضرائب، تعتبر من أهم ما يساعد المسؤولين والمهتمين بالأوضاع المالية في الدولة، للحكم على نجاح السياسة الضريبية القائمة، أو في رسم سياسة ضريبية جديدة، تحقق ما فشلت السياسة القائمة على تحقيقه، و ذلك لكون السياسة الضريبية المثلى، هي تلك السياسة التي يترتب على تحقيق آثارها، تحقيق أهداف المجتمع.[1] و الواقع أن الآثار الاقتصادية للضرائب، تعتمد على عدة عوامل يمكن تلخيصها فيما يلي:[2]

1- **أثر الضرائب في الاستهلاك و الادخار:** تؤثر الضرائب بكافة أنواعها، كقاعدة عامة، على دخول المكلّفين، وعلى حجم ما يستهلكونه من سلع،و خدمات، من خلال أثرها على الأسعار، فكما تؤثر الضرائب المباشرة على حجم الدخل، و بالتالي حجم الاستهلاك، تؤثر الضرائب غير المباشرة على معدل أسعار السلع، مما يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك،و خاصة بالنسبة لذوي الدخول المحدودة؛

2- **اثر الضرائب في الإنتاج و التوزيع:** إذا ترتب على فرض الضرائب نقص في الاستهلاك، فسيؤدي ذلك إلى تراجع الإنتاج، وباعتبار الضرائب تقلل من الدخل، فهي تؤدي إلى نقص الادخار، و قلة رؤوس الأموال، ومن جهة أخرى فإن الهندسة الضريبية السيئة، قد تؤدي إلى تعميق التفاوت بين طبقات المجتمع، إذا اعتمدت أكثر على الضرائب غير المباشرة، على عكس الضرائب المباشرة، التي تصيب الدخول المرتفعة أكثر من الدخول البسيطة؛

3- **أثر الضرائب في المستوى العام للأسعار :** تقتطع الضرائب المباشرة في مجموعها جزءا من دخول الأفراد، فيقل طلبهم للسلع، و الخدمات، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار، لكن هذا الأثر، يتطلب عدم توجيه الدولة لإيراداتها المتأتية من الضرائب، في الإنفاق على شراء السلع، و الخدمات، و دفع مرتبات العاملين لديها، لأن ذلك لا يساعد على الدفع بمستوى الأسعار نحو الانخفاض بشكل عام؛

4- **أثر الضرائب في التداول النقدي:** قد تؤدي الضرائب في بعض الحالات إلى خفض أو زيادة التداول النقدي، ففي فترات التضخم مثلا، تلجأ الدولة إلى اقتطاع جزء من دخول الأفراد، بواسطة الضرائب، و الاحتفاظ بجزء من حصيلتها دون إنفاق، لإنقاص تيار الإنفاق النقدي، و العكس في فترات الانكماش، حيث تلجأ الدولة إلى تقليل الاقتطاع الضريبي، لتشجيع الإنفاق.

[1] - سعودي محمد الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 131.

[2] - المرجع نفسه، ص.ص 132-133.

الفرع الثاني: الإنفاق الحكومي

من المعروف أن المستثمرين في القطاع الخاص، يترددون عادة في الاستثمار في المجالات التي تحتوي على المخاطر الكبيرةو كذلك المشروعات التي لا تعطي مردودات سريعة،و في مثل هذه الحالات فإن الحكومة، ومن خلال الإنفاق العام، يمكن أن تتجه لتأسيس مثل هذه المشروعات، كما هو الحال بالنسبة للصناعات الثقيلة في بداية مرحلة التنمية الاقتصادية، كما أن الإنفاق على التعليم، و الصحة العمومية، و الخدمات الصحية، يساعد على تكوين رأس المال البشري،[1] وعموما يمكن تقسيم الإنفاق الحكومي من حيث آثاره الاقتصادية إلى نوعين رئيسيين هما:[2]

1 - **الإنفاق الحكومي الجاري:** و الذي يخصص لتقديم الخدمات العامة، و ماله من تأثير في حجم الطلب الكلي الفعلي. إذ تشكل هذه النفقات جزءا هاما من هذا الطلب، و تزداد أهميته بازدياد تدخل الدولة في الحياة العامة، و هنا يتوجب التأكيد على ضرورة توجيه هذه النفقات إلى مخرجات القطاعات الإنتاجية الوطنية، التي تتسم بمرونة عالية، و قدرة أكبر على زيادة الإنتاج، لتلبية الطلب المتزايد على منتجاتها،لأنّ ه و في صورة عدم قدرة الجهاز الإنتاجي المحلي على تلبية هذا الطلب الإضافي، فإن التوجه سيكون نحو الاستيراد، و بالتالي فان الأثر المباشر سيكون زيادة الواردات، و إثقال كاهل الميزان التجاري للبلد،و هو ما يعطي نتائج عكسية تماما لما هو مأمول؛

2 - **الإنفاق الحكومي الاستثماري:** و الذي يخصص لبناء محطات الكهرباء، و الأشغال العامة، و لبناء المدارس، و المستشفيات، و غيرها من المرافق الحيوية في حياة المجتمع، أو حتى قيامها بالمشروعات الإنتاجية الإستراتيجية التي يتجنبها القطاع الخاص لضعفه، وعدم قدرته على القيام بها. و بذلك تساهم الدولة بشكل مباشر في تشكيل، و تكوين رأس المال بصورة مباشرة، من خلال القيام بالمشروعات الإنتاجية في المجالات الإستراتيجية، كما أن إنفاقها في مجالات الصحة،و التعليم،يساهم كذلك في تكوين رأس المال البشري، و ما يمثله من أهمية في عملية التنمية الاقتصادية. من جهة أخرى فإن إقامة المرافق الحيوية من طرق، و سكك حديد، و مطارات، و غيرها سوف يخلق البيئة الملائمة للنشاط الاقتصادي،بالتالي المساهمة بصورة فعّ الة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

[1] -مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 231.

[2] - فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص.ص 260 - 263.

الفرع الثالث: الاقتراض العام

يعرّف القرض العام بأنه عبارة عن مبلغ مالي تحصل عليه الدولة، عن طريق اللجوء إلى الغير، سواء الأفراد أو المؤسسات، مع التعهد برد مبلغه، و دفع الفوائد عن مدته، وفقا لشروط عقد القرض،[1] و هذا النوع من الاقتراض قد يكون داخليا، أو خارجيا، كما يمكن أن يكون بصفة اختيارية في الحالات العادية، أو بصفة إجبارية في الحالات الاستثنائية. و ذلك لمدة قد تكون قصيرة الأجل، أو طويلة الأجل. ولمعالجة الآثار الاقتصادية للقروض العامة، يمكن التفريق بين الآثار الناتجة عن القروض الداخلية، و تلك الناتجة عن القروض الخارجية على النحو التالي:[2]

1 - **الآثار المترتبة عن القروض الداخلية:** ففي حالة إنفاق القرض الداخلي داخل حدود الدولة يترتب على ذلك مجموعة من الآثار التوسعية أكثر مما لإنفاق حصيلة الضرائب، و خاصة إذا كان مصدر الأموال المقترضة أموالا غير موظفة، سواء عاطلة، أو مكتنزة، أو أموالا خلقتها البنوك التجارية، و البنك المركزي عن طريق التوسع في الائتمان. عندما تنفق الدولة حصيلة القرض، تنتقل ودائع الدولة إلى الأفراد، فتزداد جملة ودائع البنوك، ففي حالة قوى إنتاجية عاطلة، وعدد كبير من العمال في حالة بطالة أثناء إنفاق الدولة لحصيلة القرض، فذلك يؤدي إلى زيادة الطلب العام، مما يؤثر إيجابا على زيادة الإنتاج، ومنه زيادة التشغيل. أما في الحالة العكسية، فإن زيادة الطلب، يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ارتفاعا تضخميا، وفي صورة إنفاق حصيلة القروض خارج حدود الدولة، وهي حالة نادرة الحدوث، فإن تصرف الدولة على هذا النحو، لا يترتب عليه دخولها في منافسة مع الأفراد، و المشروعات الخاصة، على السلع، و الخدمات، في السوق الداخلية. أما الأثر الناتج عن سداد الدولة لدينها العام الداخلي، فيتوقف على كيفية استخدام هذه الأموال، فإذا كان توجيهها نحو الاستهلاك، تزداد معها الضغوط التضخمية، و الأفضل أن توجه نحو الاستثمار في قروض عامة جديدة، أو القيام باستثمارات خاصة؛

2 - **الآثار المترتبة عن القروض الخارجية:** إن قيام الدولة بإنفاق حصيلة القرض الذي عقدته مع الخارج داخليا، يشكل احتمالا لحدوث موجة تضخمية. و يرجع ذلك إلى أنه لا يترتب على القرض الخارجي امتصاص أية قوة شرائية في الدولة المقترضة، وتقوم الدولة باستخدام القرض الأجنبي لمنافسة الأفراد

[1] - سعودي محمد الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 136.

[2] - المرجع نفسه، ص.ص 149 - 152.

على السلع،و الخدمات، مما يؤدي إما إلى زيادة الإنتاج الداخلي، أو إلى رفع الأسعار. وفي الواقع فإن الأوضاع الاقتصادية السائدة، هي من سيحدد في النهاية نتيجة المنافسة، سواء بارتفاع الأسعار، أو التوسع في الإنتاج، أما الأثر الناتج عن سداد الدولة لدينها العام الخارجي، فيمكن تلخيصه في حجم العبء الذي يشكله على الدولة المقترضة. إذ يؤدي سداد القروض الخارجية، إلى اقتطاع جزء من القوة الشرائية من المستهلكين، أو المستثمرين في الداخل، وهو ما يمثل اقتطاعا لجزء من الناتج القومي الإجمالي لحساب الدائنين الأجانب، و نقلها خارج الدولة وفاءا بما عليها من التزامات، ولا يتيسر ذلك إلا بوجود فائض في الإنتاجمن السلع و الخدمات المطلوبة في الخارج، حتى تتمكن الدولة من الحصول على العملات اللازمة في السداد، و بالتالي مقدرة الدولة على السداد، محكومة بطبيعة صادراتها، ومدى مرونة الطلب عليها من ناحية، و بحجم الدين، و أسعار فائدته، و آجاله من ناحية أخرى.

وانطلاقا من كل ما سبق، يمكن القول أن الهدف الأسمى للسياسة المالية، هو إيجاد سبل التدبير الأمثل للموارد المالية المتاحة، بالشكل الذي يجعلها تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، و أن يضمن التوازن بين التدفقات النقدية، و العينية، في الاقتصاد الوطني، لتجنب حدوث ضغوط تضخمية تنعكس بشكل سلبي على الاقتصاد، و التنمية في حد ذاتها.

المطلب الثالث: السياسة التجارية و التنمية الاقتصادية

تعبر السياسة التجارية عن مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل الدولة، في علاقاتها الاقتصادية مع الخارج. فالتجارة تشكل إحدى مكونات حوافز التنمية الاقتصادية، لأن الوصول إلى الأسواق الخارجية، يوفر حيزا أوسع لتوظيف الموارد الرأسمالية، و البشرية العاطلة، كما أن عوائد الصرف الأجنبي المتأتية من الصادرات، توفر إمكانية تلبية متطلبات الدولة، مما تحتاجه من واردات تتطلبها عملية التنمية، وحتى و إن سارت الأمور تاريخيا في صالح الدول المتقدمة، على حساب الأقل نموا، في الاستفادة من التجارة الدولية، إلا أن ذلك لا يمكن أن يشكل إدانة للتجارة في حد ذاتها، بل هو نتاج لطبيعة النظام الاقتصادي الدولي غير المتكافئ. وعموما يمكن للدول النامية اتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة لتحقيق أهدافها التنموية في شقها التجاري، على نحو ما يلي.

الفرع الأول: ترويج الصادرات

يتوفر نموذجان للسياسة التجارية في هذا المجال لتحقيق التنمية الاقتصادية، الأول يتبنى إستراتيجية ترويج الصادرات و الثاني يتبنى إستراتيجية إحلال الواردات، و قد استمر الصراع بين التوجهين لسنوات عديدة، غير أنالكفّ ة مالت لصالح التصور الأول، بدعم من الهيئات الدولية في صورة البنك العالمي، وصندوق النقد الدولي، و المنظمة العلمية للتجارة، الذين بنوا نماذجهم التنموية للبلدان السائرة في طريق النمو، على أساس الانفتاح، و تحرير التجارة الدولية.

إن مؤيدي إحلال الواردات، يعتقدون بأن البلدان النامية، يجب أن تعمل على إحلال الإنتاج المحلي محل السلع الاستهلاكية المستوردة، وتمثل المرحلة الأولى من الإحلال، و بعدها يتم إحلال الإنتاج المحلي محل السلع الإنتاجية المستوردة (وسيطة واستثمارية)، وهذه هي المرحلة الثانية. وكل ذلك يتم خلف جدار من الحماية الجمركية المرتفعة، و حصص الاستيراد، و حتى المنع التام إذا اقتضت الضرورة، و يؤكد مؤيدو هذا الطرح بأنه و على الأمد البعيد، تظهر المنافع الناتجة عن التنويع الصناعي،مما يمهد الطريق لاحقا لتصدير السلع التي كانت محمية.[1]

و يستدلون في ذلك بقيام البلدان المتقدمة، باستخدام هذا الأسلوب لسنوات طويلة في وجه صادرات الدول النامية، و لا تزال تمارسها إلى اليوم في وجه المنتجات الفلاحية، ما شكل العقبة الرئيسية أمام صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة.

بالمقابل فإن مؤيدي ترويج الصادرات للسلع الأولية، و السلع الصناعية الأخرى، يشيرون إلى كفاءة ومنافع النمو من التجارة الحرة و المنافسة، و أهمية إحلال الأسواق الكبيرة محل الأسواق المحلية الصغيرة، و تجنب تأثيرات تشوه الأسعار، والتكاليف المرتفعة للحماية، و يستشهدون في ذلك بالنجاح الكبير الذي حققته اقتصاديات جنوب شرق آسيا في هذا المجال، و أن نجاحها في زيادة الصادرات شكّل دعما لمقاربة الهيئات الدولية، المنطلقة من كون النمو الاقتصادي في البلدان النامية، يتحقق بشكل أفضل من خلال السماح لقوى السوق، و المؤسسات التنافسية، و الاقتصاديات المفتوحة، مع الحد من تدخل الدولة.[2]

وفي النهاية فإن التوجه للخارج، أو التوجه للداخل، ليس بحد ذاته هو الذي يحدد النتيجة. ذلك لأن الأمر يرتبط ارتباطا وثيقا بالتقلبات في الاقتصاد العالمي، ففي الفترات التي يكون فيها الاقتصاد العالمي يتوسع

[1]- مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره، ص 238 - 240.
[2]- المرجع نفسه، ص 241.

بسرعة، فإن الاقتصاديات المفتوحة تنمو بشكل سريع،و أكبر، من الاقتصاديات المنغلقة،لكنه و عند تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، فإن الاقتصاديات المفتوحة تواجه أوقاتا صعبة، على عكس الاقتصاديات المنغلقة التي تتأثر بشكل محدود.[1]

الفرع الثاني: حماية الاقتصاد القومي من خطر الإغراق

الإغراقهو تطبيق لنظرية التمييز السّ عري في مجال التجارة الدولية، ويقصد به بيع المنتجات بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية، على أن تعوض الخسارة بالبيع بثمن مرتفع في السوق المحلية. فإذا كانت ألمانيا مثلا تنتج سيارة بتكاليف قدرها 2000 دولار، و تبيعها بسعر 1500 دولار في السوق الأمريكية مثلا، و تبيعها بسعر 2500 دولار في السوق المحلية، فيقال في هذه الحالة أن المنتج الألماني يمارس الإغراق في السوق الأمريكية، و طالما أن الإغراقهو من التمييز السّ عري بين السوق المحلية،و السوق الخارجية، فلابد أينكون هناك فارق كبير في المرونة السّ عرية للطلب على السلعة محل الإغراق في السوقين،و الإغراق بهذا المعنى هو أحد أسلحة الحرب الاقتصادية بين الدول، إذ يعتبر وسيلة غير مباشرة، و غير شرعية، لكسب السوق الخارجية، على حساب المنتجين المحليين في هذه السوق، و على حساب المنتجين الخارجيين،الذين يصدّ رون إليه، و لذلك فإن الدولة التي تستشعر أية بادرة للإغراق، تسارع باتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية اقتصادها القومي، فتتدخل بفرض الرسوم الجمركية المرتفعة، و أحيانتمنع الاستيراد كليّ ا، و يلاحظ أن إثبات ممارسة الإغراق، قد يكون أمرا صعبا في الكثير من الحالات، نظرا لأن الدول عادة ما تتبع مفاهيم متباينة لبنود التكاليف.[2]

ونظرا لما تشكله هذه الظاهرة من آثارمدمّ رة على الاقتصاد القومي، فإنه لابد على الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة، ضمن سياستها التجارية، بغرض حماية المنتجين المحليين من مثل هذه الأنواع من الممارسات التجارية غير الشرعية، و ذلك من خلال رصدها،و التصدي لها بتدابير جمركية، و قانونية صارمة. لأن استفحال مثل هكذا تصرفات، من شأنه تدمير القدرات الإنتاجية الوطنية، ومن ثمة استحالة القيام بعملية التنمية الاقتصادية، في ظل المنافسة غير الشرعية للمنتجات المستوردة من الخارج.

الفرع الثالث: حماية الصناعات الناشئة

[1] - مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره، ص 242 - 244.

[2] - عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي** (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2003) ، ص 236.

تعتبر حجة حماية الصناعات الناشئة، من أقوى الحجج لتدخل الدولة في طريق حرية التجارة. و المقصود بالصناعة الناشئة، أو الصناعة الوليدة، كما تسمى أحيانا، تلك الصناعة حديثة العهد في البلد، و التي يتوقع لها أن ترقى إلى مرحلة النضج، إذا ما توافرت لها البيئة الملائمة، و لذلك فلا يقصد بالصناعة الناشئة مجرد حداثة العهد، فلا شك أن هناك الكثير من الصناعات الحديثة العهد، و التي لا يتوقع لها أي ازدهار.[1]

إن نظرية الحماية للصناعة الناشئة، هي نظرية قديمة تعود إلى الألماني " ليست" و هي مسألة جدلية في حقل التجارة الدولية، ففي الأجل القصير، فإن تأثير التعريفة الجمركية هو معاقبة المستهلكين، و إعانة المنتجين المحليين، من خلال الأسعار المرتفعة للسلع المحميةإلاّ أنه و في الأجل الطويل فإن مؤيدي الصناعات الناشئة، يؤكدون بأنه سينتفع الجميع، و تنخفض الأسعار دون السعر العالمي.[2]

و لا شك أن منطق حماية الصناعات الناشئة منطق مقبول، و خصوصا في الدول النامية، فبعض هذه الدول تتوافر لها إمكانيات هائلة في مجال إنتاجي معين، و لكن إذا أنشئت هذه الصناعة، و تركت دون حماية، لتنافس مثيلاتها المستوردة من الدول التي سبقتها في التصنيع، فلا شك في أن انقضاءها مؤكد، و القضاء عليها مجرد مسألة زمن ليس إلا. و من ناحية أخرى فيجب ممارسة الدقة في اختيار الصناعات التي تعطى الحماية، باعتبارها من الصناعات الناشئة، على أساس قدرتها على التواجد بصلابة، بعد مدة زمنية معينة، و مدى مساهمتها في تحقيق معدلات نمو عالية للاقتصاد القومي.[3]

و بناءا على ما سبق فإن السياسة التجارية المبنية على حماية الصناعات الناشئة، يجب أن تراعي مبدأين رئيسيين؛ الأول يتمثل في قدرة الصناعة المراد حمايتها على الصمود في وجه المنافسة الأجنبية، بعد استفادتها من مدة زمنية محددة من الحماية، والثاني و هو الأهم، يتمثل في مدى قدرة هذه الصناعة على المساهمة في التنمية الاقتصادية المستهدفة من قبل الدولة، فالاعتماد على نشاطات اقتصادية غير مجدية تنمويا، و حمايتها قد يكلف الاقتصاد الوطني الكثير، دون أية إمكانية للاستفادة منه، إلا في حدود ضيقة، ما يهدد الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع.

[1] - عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 236.
[2] - مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره، ص 243.
[3] - عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 237.

وانطلاقا من السياسات السابقة الذكر، يمكن القول أنه من الأهمية الكبيرة الاهتمام بتصميم سياسة تجارية، تراعي خصوصية الاقتصاد الوطني، و تضمن الاستغلال الأمثل لموارد المجتمع المادية، و البشرية فإذا كان الإجماع حاصل هو محاربة الإغراق في السوق الداخلية، لضمان المنافسة الشريفة، فإن حماية الصناعات الناشئة، يتوقف على مدى قدرة هاته الصناعات على المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية كما أن تفضيل سياسة ترويج الصادرات، أو إحلال الواردات، أو المزاوجة بينهما، يتوقف بدوره على الحالة الاقتصادية للبلد، و كذا الاقتصادية للأسواق المستهدفة.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى الإطار النظري للتنمية الاقتصادية، انطلاقا من كونها إحدى أهم ركائز التنمية الشاملة لأي مجتمع، وذلك عبر إبراز ماهيتها، إضافة إلى العناصر المتحكمة في نوعيتها، والمقاييس المعتمدة دوليا في قياس أدائها، وأثرها على الحياة العامة داخل المجتمع.

وقصد تعظيم الاستفادة من مخرجات عملية التنمية الاقتصادية، يتوجب الاستثمار الأمثل في موارد الأمة المتاحة،سواء الطبيعية، أم البشرية، والتي تعتبر كمستلزمات لعملية التنمية الاقتصادية، وفق إحدى مناهج التنمية المتمثلة في المدارس الفكرية الاقتصادية، فبين الفكر الاقتصادي الرأسمالي، و الفكر الاقتصادي الاشتراكي، وما يمكن اعتباره فكرا اقتصاديا إسلاميا، تعددت النظريات الاقتصادية المتعلقة بالفكر التنموي، والسياسات النقدية، والمالية، والتجارية الرامية في أهدافها السامية إلى الاستغلال الأمثل لموارد الأمة المتاحة، قصد تحقيق النمو الاقتصادي، الذي يعتبر بمثابة الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

الفصل الثاني

استراتيجيات التنمية الصناعية المساعدة على تحقيق التنمية الاقتصادية

يعتبر التطور الصناعي أهم معيار لقياس مدى التقدم الاقتصادي، والاجتماعي، والحضاري لأي بلد، فقد أعطى التقدم الصناعي نسقا جديدا للحياة البشرية، بعد أن ظلت لقرون طويلة تقاسي صعوبات الحياة، ويعود لهذا التقدم الفضل في إحداث تحولات اقتصادية، واجتماعية، سريعة وعميقة،استفادت من مزاياها بالدرجة الأولى الدول السّاقة إلى عالم التصنيع، على غرار أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وغيرها من بلدان العالم المتقدم، والتي يشار إليها عادة بالدول الصناعية الكبرى. حيث انتقلت هاته الكيانات من بلدان متخلفة اقتصادية في المرحلة الإقطاعية، إلى بلدان متقدمة في إطار النظام الرأسمالي الصناعي.

ونظرا لما يكتسبه التطور الصناعي من أهمية بالغة في التطوير، وتنمية المجتمعات، فقد راهنت غالبية دول العالم على ولوج هذا المجال، بإتباع سياسات تنمية صناعية مختلفة، أفضت إلى نجاح بعضها، لكنها كانت سببا في ازدياد معاناة، وتقهقر اقتصاديات أخرى، كانت استراتيجياتها التنموية في المجال الصناعي تتجاوز إمكانياتها البشرية، والمادية.

ورغم فشل بعض البلدان في سياساتها التنموية في المجال الصناعي، إلا أن هذا لا يمكن أن يغفل أهمية التطوير الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. إذ لا يمكن الحديث عن اقتصاد متطور من دون قطاع صناعي متقدم، يستجيب لمتطلبات الحياة العصرية.

المبحث الأول: الإطار النظري لمفهوم التصنيع والتنمية الصناعية

يرجع نشوء الصناعة، وتطورها إلى فترات تاريخية بعيدة، تعود إلى المجتمع البدائي، ثم بلغت مستويات عالية في عصرنا الحالي،بين الفترتين مرّ ت بمراحل عديدة، بداية من مرحلة الصناعة المنزلية، ثم الحرفية، فمرحلة التعاونية الرأسمالية البسيطة، وصولا إلى مرحلة الصناعة الآلية. وفي كل هذه المراحل اختلفت النظرة إلى الصناعة

وأهميتها الاقتصادية، وتبعا لذلك اختلفت التعاريف والمفاهيم لهذا النشاط الاقتصادي، الذي ازدادت أهميته مع تطور الحياة البشرية.

المطلب الأول: ماهية التصنيع والتنمية الصناعية

إن مفهوم التصنيع الذي يعني تكثيف النشاطات الصناعية، والتنمية الصناعية، يختلف باختلاف الإطار الزماني، والمكاني للنشاط الصناعي، فبين المجتمعات البدائية والمجتمعات الحديثة، تغيرت النظرة إلى هذا النشاط من نشاط يركّز على إنتاج الحاجات الأساسية للفرد، إلى نشاط يحقق لرفاه الاقتصادي للمجتمع ككل، كما تتغير النظرة إلى هذا القطاع من البلدان الصناعية المتقدمة، التي تعتبره محرك الاقتصاد الوطني، إلى البلدان المتخلفة الذي يتراجع فيه معدل مساهمته في الناتج الداخلي الخام. وانطلاقا من هذا يمكن فهم معنى التصنيع، والتنمية الصناعية.

الفرع الأول: ماهية التصنيع

يعبر مفهوم " صناعة " عادة على استخدام العمل الإنساني، في إحداث تحويل ميكانيكي،أو كيميائي للمواد إلى منتجات جديدة.[1] أما من حيث المضمون، فقد انصرفت أدبيات الاقتصاد إلى تحديد ثلاث مفاهيم للصناعة، يمكن تلخيصها كما يلي:

1 - **مفهوم الصناعة في التاريخ الاقتصادي:** حيث يركز مفهوم الصناعة في الجوهر على مسألة أسلوب الإنتاج، ويستند هذا المفهوم على النشاط، واستغلال الأساليب المحسنة لإنتاج الثروة. فقد بدأت الحركة الصناعيةحينما أصبحت الماكنة المسيرّ ة باستعمال الطاقة المولدة مركزيا، الأسلوب النموذجي في إنتاج المواد الصناعية. وفي ظل الظروف المبكرة للحركة الصناعية، كان المصنع يشكل الوحدة الأساسية. ولضمان أقصى درجات الاقتصاد في الإنتاج، ينبغي أولا جمع المصانع، التي تتولى عمليات صناعية تكميلية في مجاميع وثيقة الرابطة، تخضع لإشراف موحد، لكي تحقق توفير في النفقات لنقل المنتجات الوسيطة، أو لاستغلال الفضلات في عمليات صناعية لاحقة. وثانيا ينبغي توحيد الإشراف على الإنتاج لتقليل أصناف سلعة معينة، وثالثا ينبغي التخصص في الإنتاج والتوسع فيه.[2]

[1] - محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص 100.

[2] - مدحت القريشي، **الاقتصاد الصناعي**، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2005)، ص 24.

وانطلاقا من ذلك فيمكن القول أن الصناعة، أو التصنيع، هو العملية الأساسية لكل ما يتعلق بالأسلوب، أو الفن الإنتاجي، واكتشاف واستغلال، أو تحسين السبل اللازمة لإنتاج الثروة، سواء كان هذا النشاط متعلق بعملية الصنع، أو بالأنشطة اللازمة لاستخراج مواد أو خامات أولية.[1]

2- **مفهوم الصناعة في الإحصاء:** وتتألف الصناعة بموجب هذا المفهوم من عدة منشآت، والمنشأة هي وحدة اقتصادية، تقوم بنطاق واحد من الفعاليات الاقتصادية. والمفهوم الإحصائي للصناعة، هو تصنيف يعتمد على نوع النشاط الاقتصادي للصناعة، وهذا يمثل جوهر مفهوم الصناعة المتبع في المقياس الدولي للتصنيف الصناعي، وهكذا نجد بأن المفهوم الإحصائي للصناعة، هو مفهوم تصنيفي يقيم روابط بين مجموعات من المنشآت، أو الصناعات، وهذا المفهوم يعتمد على النشاط الاقتصادي، أو نوع الصناعة.[2]

3- **مفهوم الصناعة في النظرية الاقتصادية:** بموجب هذا المفهوم، تتألف الصناعة من عدد من المنشآت التي تنتج سلعة معينة، أو عدد من السلع. وتتألف كل منشأة من وحدة اقتصادية، تقوم بخلط عناصر الإنتاج لأجل إنتاج السلع، التي يديرها منظم واحد يقوم باتخاذ القرارات. ويكشف هذا المفهوم النظري للصناعة صعوبات عملية، حيث خضع إلى اجتهادات وتعريفات مختلفة، من قبل المنظرين والكتاب. فقد عرفت الصناعة على أنها مجموعة من المنشآت، التي تنتج سلعة واحدة متجانسة تجانسا مطلقا، إلا أن هذا الشرط الخاص بالسلعة الواحدة المتجانسة قد لا يكون دائما موجودا، حيث أن معظم المصانع تنتج عدة منتجات، قد تكون، أو لا تكون بدائل لبعضها، لذلك تعرض التعريف أعلاه، إلى نقد من قبل مختلف الاقتصاديين، وذلك لعدم وجود مثل هذا المفهوم في الواقع العملي، إذ لا توجد صناعة، ومنشآت تنتج سلعا متجانسة بشكل مطلق، والتعريف الأقرب إلى الواقع العملي، هو الذي يعتبر الصناعة مجموعة المنتجين لسلع، هي بدائل قريبة لبعضها، ويجهزون بها مجموعة من المستثمرين، أو أنها مجموعة من المؤسسات التي تنتج سلعا من نفس النوع، وإن لم تكن متجانسة تجانسا مطلقا.[3]

[1] - محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص 100.

[2] - مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[3] - المرجع نفسه.

وعموما يمكن تعريف الصناعة، أو التصنيع، على أنه العملية التي تؤدي إلى استغلال ونمو الموارد المحلية، باستخدام الوسائل التكنولوجية المعاصرة، بهدف تنويع قاعدة الإنتاج المحلي، وإنتاج السلع الاستهلاكية والإنتاجية بما يحقق معدلات نمو متزايدة، ويسهم في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.[1]

الفرع الثاني: ماهية الإستراتيجية الصناعية

يقصد بالإستراتيجية الصناعية، مجموعة الأهداف الكلية للتقدم والنمو الصناعي، التي تسعى المجتمعات إلى تحقيقها، على المدى الزمني الطويل، وعليه فإن إستراتيجية التصنيع ما هي إلا ترجمة لأهداف الإستراتيجية العامة للدولة، والتي تعكس مجموعة الأهداف السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، في القطاع الصناعي، وكلّما قامت إستراتيجية التصنيع بتلبية هذه الأهداف، بغض النظر عن السياسات التي اتبعتها الإستراتيجية، كلما كانت هذه الإستراتيجية أكثر ملاءمة من غيرها، لهذه الفترة، ولهذا المجتمع.[2]

وجدير بالذكر أنه لا توجد إستراتيجية تصنيع صالحة لكل زمان، ومكان، وإنما يتم تحديد أولا الأهداف للقطاع الصناعي، ثم يأتي بعد ذلك اختيار الإستراتيجية الملائمة، التي يمكن من خلالها تحقيق هذه الأهداف المتمثلة في زيادة متوسط دخل الفرد، وتخفيض الضغط على ميزان المدفوعات، وصولا إلى اقتصاد متنوع، لديه مقومات النمو، الأمر الذي يعمل على تقليل التفاوت في توزيع الدخول، وإلى غير ذلك من الأهداف.[3]

وعموما يمكن تحديد مجموعة من المبادئ، تشكل فيما بينها المبادئ العامة التي تحكم أية إستراتيجية سليمة، تهدف لتحقيق التقدم والنمو الصناعي، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[4]

1- حتمية تطابق إستراتيجية التصنيع، مع إستراتيجية التنمية الاقتصادية، والاجتماعية للدولة، وأن يتم صياغتها من خلال الواقع الاقتصادي لوحدات الإنتاج الصناعية، وبحيث نأخذ في الحسبان كافة المشاكل، والمراحل، وواقع المجتمع بصفة عامة، والمجتمع الصناعي بصفة خاصة؛

[1] - محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص 101.

[2] - رأفت شفيق بسادة، **تصنيع الدول النامية: القضايا والاتجاهات المؤثرة**، (القاهرة: معهد التخطيط القومي، 1982)، ص 30.

[3] - خالد مصطفى قاسم، **الطاقة الاستيعابية للاستثمار من التقويم واستراتيجيات التصنيع**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006)، ص 86 .

[4] - رأفت شفيق بسادة، مرجع سبق ذكره، ص.ص 31 – 33 .

2- أن تعكس الإستراتيجية الهدف الرئيسي، الذي يمثل جوهر عملية التقدم الصناعي، والذي يعد في حدّ ذاته حجر الزاوية، الذي يتم الارتكاز عليه، عند تحديد سياسات التصنيع، والأهداف الخاصة بنمو فروع القطاع الصناعي؛

3- أن تغطي إستراتيجية التصنيع، نفس المدى الزمني لإستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وعلى التوازي مع استراتيجيات التنمية المنفذة بقطاعات الاقتصاد القومي الأخرى، وذلك تفاديا للإختلالات، التي يمكن أن تحدث في القطاع الصناعي، ومن ثمة ضمان تحقيق الإستراتيجية للنمو؛

4- إن إستراتيجية التنمية الاقتصادية، والاجتماعية في الدول النامية، تسعى لإحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد القومي، لكسر الجمود الناشئ من الاعتماد على قطاع أولي وحيد، قائم على إنتاج المواد الأولية والمواد الخام وتصديرها. ومن ثمة فإن إستراتيجية التصنيع في هذه الأحوال، لابد وأن تبنى على أساس تنمية المجتمع الصناعي، ليتسنى له القدرة على التحرك الذاتي، لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، وبتحقيق ذلك فإن إستراتيجية التصنيع، تصبح المحور الرئيسي لإستراتيجية التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، وبذلك يكون القطاع الصناعي، هو القطاع القائد لقطاعات الاقتصاد القومي الأخرى؛

5- صياغة إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما تحتويه من أهداف، بصورة تضمن إلتفاف أكبر عدد ممكن من الأفراد والطبقات الاجتماعية، لتنفيذ هذه الإستراتيجية، ولن يتأتى ذلك إلا بإبراز المصالح المشتركة، التي يمكن أن تعود على هؤلاء الأفراد، والجماعات، والطبقات، عند تحقيق أهداف الإستراتيجية؛

6- الصياغة السليمة للإستراتيجية الصناعية، يعتمد إلى حد كبير على كل من الاختيار الموفق، لنمط النمو الصناعي المحقق لأهداف الإستراتيجية، والسياسات، والإجراءات، المطلوب اتخاذها، للوصول إلى هذه الأهداف، لذلك تلجأ الدول النامية إلى أسلوب التخطيط الصناعي، الذي يأخذ في الحسبان، كافة الجوانب والعناصر اللازمة لتنفيذ الإستراتيجية الموضوعة، ويراعي أوضاع القطاعات الأخرى، العاملة في الاقتصاد القومي، بخلاف القطاع الصناعي؛

7- اتصاف إستراتيجية التنمية الصناعية، والاجتماعية المنشودة، بوضوح الرؤية التي يكفلها طول المدى الزمني (20 سنة مثلا)، وذلك لكي يتسنى صياغة إستراتيجية التصنيع، لتغطي نفس الفترة الزمنية، مع

الاستراتيجيات المتبعة بالقطاعات الأخرى، وبذلك يتحقق الاستمرار لعملية النمو، وإزالة العقبات التي يمكن أن تواجه القطاع الصناعي، لقصور التنمية بالقطاعات الأخرى.

المطلب الثاني: دور التصنيع في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية

تكمن أهمية التصنيع، في كونه يمثل جوهر عملية التنمية الاقتصادية. فالتصنيع يمثل أحد الجوانب الأساسية، التي تدفع عملية التنمية الاقتصادية إلى مراحل متقدمة، كونه يعمل على الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع الطبيعية، والمادية، و البشرية، لإنتاج حاجياته، وإشباع رغباته، وتحقيق الرفاه الاجتماعي، بدل الاعتماد على تصدير الموارد الطبيعية الخام، واستيراد حاجات المجتمع من المنتجات الصناعية من الخارج، وما يشكله ذلك من تهديد للأمن الاقتصادي القومي. لذلك فإن خطط محاربة التخلف الاقتصادي، تستلزم على وجه الأساس، توجيه الجهود نحو إنشاء قطاع صناعي متقدم، يساهم في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها التنمية الاقتصادية،والتي يأتي في مقدّ متها محاربة البطالة، وتنويع هيكل الاقتصاد القومي، وكذا تدعيم الاستقلال الوطني.

الفرع الأول: دور التصنيع في حل مشكلة البطالة

يعتبر التصنيع أحد الوسائل الأساسية لتوسيع فرص التشغيل، وتخفيف وطأة البطالة، خصوصا إذا كان معدل نمو السكان، يفوق معدلات نمو فرص العمل المتاحة في الاقتصاد الوطني، وهذا يرجع بالأساس إلى الإمكانيات الواسعة نسبيا، التي تحوزها عملية التصنيع في استيعاب الأيادي العاملة، مقارنة مع قدرة القطاع الأولي سواء الزراعة، أو المناجم. ويرجع ذلك بالأساس إلى إمكانيات النمو غير المحددة، التي يتوفر عليها القطاع الصناعي، على عكس القطاع الفلاحي، الذي يرتبط نموه بمساحة الأراضي القابلة للزراعة، مما يجعل مساهمته أكثر فاعلية في محاربة البطالة، وخلق فرص عمل، سواء في القطاع الصناعي ذاته، أو في القطاعات الخدمية، ذات العلاقة المباشرة كالتجارة، والنقل.

إضافة إلى ذلك فإن الصناعة تتمتع أكثر من غيرها من القطاعات الأخرى، بعلاقات تشابكية مع نفسها، ومع القطاعات الأخرى. ويمكن للتشابكات أن تكون خلفية، عندما يحفز النشاط الصناعي نشاطا اقتصاديا آخر، تعتبر مخرجاته مدخلات بالنسبة للنشاط الصناعي، أو أن تكون هذه التشابكات أمامية، عندما تشكل مخرجات القطاع الصناعي مدخلات لنشاط اقتصادي آخر، وهو ما يشكل محفزا قويا للنمو

الاقتصادي، وما يترتب عنه من خلق مضاعف لمناصب الشغل في كل القطاعات. حيث يشكل النشاط الصناعي فيها، الحلقة القوية، والقادرة على إدارة الحركية الاقتصادية في البلد، وإتمام الدورة الإنتاجية المتكاملة داخل الاقتصاد.

من جهة أخرى فإن الصناعةتساهم وبشكل فعّال في خلق المهارات، والخبرات الفنية، والإدارية، وتطوير مستوى المهارات في العمل، وبالتالي تسهم مباشرة في رفع مستوى الأجور، وتحسين مستويات المعيشة للسكان. إذ أن ارتفاع معدلات الإنتاجية يسهم في زيادة مستويات الدخول، كما أن ارتفاع مستويات الدخول للطبقات العاملة، يؤثر بشكل كبير في إعادة توزيع الثروة الوطنية، وتقليل التفاوت بين طبقات المجتمع، وما ينتج عنه من استقرار اجتماعي.[1]

الفرع الثاني: دور التصنيع في تنويع هيكل الاقتصاد القومي

تساهم الصناعة بفضل معدلات إنتاجيتها المرتفعة نسبيا، مقارنة مع القطاعات الأخرى، في تعجيل وتائر نمو الدخل القومي، من خلال علاقات التشابك، والترابط بين الصناعة، والقطاعات الأخرى. ولهذا فإن الدول النامية، تنظر إلى التصنيع كوسيلة لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي والدخل القومي، وتنويع مصادره. وكثيرا ما يربط البعض، بين كل من التقدم، والثروة في الدول المتقدمة، وبين تقدمها في الميدان الصناعي، وكذلك بين تأخر، وفقر الدول النامية، وتركيزها على الزراعة وإنتاج السلع الأولية. ويمكن تفسير ذلك بالإشارة إلى الإنتاجيةالمرتفعة للعمل في القطا ع الصناعي، بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، وذلك بسبب قدرة القطاع على استيعاب منجزات العلم، والتكنولوجيا، واستخدام الآلات، والمعدات المتطورة.[2]

كما يؤدي التطور الصناعي، إلى نمو قطاعات الاقتصاد القومي المختلفة، من خلال قوى الدفع الأمامية، والخلفية، فالاستثمار في صناعة معينة، يخلق فرص استثمارية جديدة في صناعات أخرى. حيث تستخدم الصناعة مدخلات إنتاجية لإنتاج سلع معينة، والتي تكون هي الأخرى مدخلات إنتاجية لصناعات

[1] - محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص. ص. 102. 103 .

[2] - مدحت القريشي، **الاقتصاد الصناعي**، مرجع سبق ذكره، ص 39.

أخرى. وهكذا من خلال ظاهرة الاستثمار، والجذب، تساهم الصناعة في نمو، وتنويع هيكل الاقتصاد القومي.[1]

كما أن القطاع الصناعي، يساهم بشكل أكبر من غيره، من باقي القطاعات الاقتصادية، في التخفيف من ظاهرة عدم الاستقرار في الاقتصاديات النامية، ومن التقلبات في مستويات الدخول، وفي معدلات التنمية المحققة، ولاسيما في الاقتصاديات المعتمدة على منتج واحد، أو عدد قليل جدًّا من المنتجات الأولية. ويستند هذا الرأي، على حقيقة أن الإنتاج الزراعي يتعرض إلى تقلبات أكثر من الإنتاج الصناعي، وذلك بسبب انخفاض مرونات الطلب، والعرض للمنتجات الأولية. ومعلوم كذلك أن الاعتماد على منتج واحد، يعرض البلد إلى التقلبات في مستوى الدخول، ويؤثر بالتالي على معدلات التنمية.[2]

وانطلاقا مما سبق، فيمكن اعتبار القطاع الصناعي أهم قطاع اقتصادي، يساهم في تنويع هيكل الاقتصاد القومي، بفضل العلاقات التشابكية التي يخلقها داخل الاقتصاد القومي. كما يتيح للبلد تنويع صادراته، وعدم الاعتماد على صادرات منتج واحد، سواء أكان فلاحي، أو ثروة طبيعية، وما ينجر عن ذلك، من ضعف قدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات الخارجية، الناتجة عن انهيار أسعار المنتج المصدر. فالقطاع الصناعي يوفر بدائل متعددة للتصدير، تجعل الاقتصاد القومي أكثر قدرة على امتصاص الصدمات الخارجية.

الفرع الثالث: دور التصنيع في تدعيم الاستقلال الاقتصادي

تعاني الدول المتخلفة عادة، من التبعية الاقتصادية للدول الرأسمالية المتقدمة، من جراء اعتمادها على استيراد المنتجات الصناعية، سواء الرأسمالية، أو الاستهلاكية. وهو ما يجعل أهمية تطوير القطاع الصناعي في ازدياد مستمر، ذلك أن القطاع الصناعي يمكن أن يوفر العديد من السلع الصناعية التصديرية، ويقلل من استيراد مثل هذه السلع، مما ينعكس بشكل مباشر، وإيجابي على الميزان التجاري، وبالتالي على ميزان المدفوعات، ويوفر النقد الأجنبي اللازم لعملية التنمية الاقتصادية. وقد كانت اعتبارات ميزان المدفوعات مهمة جدًّا كمبرر حينها لتبني التصنيع المعوض عن الاستيراد،[3] بسبب مخلفات العجز المتواصل في ميزان المدفوعات،

[1] - محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص 103.

[2] - مدحت القريشي، **الاقتصاد الصناعي**، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[3] - المرجع نفسه، ص 41.

وما انجر عنه من اللجوء إلى الديون الخارجية، والذي رهن بدوره اقتصاديات دول بأكملها لدى هيئات الإقراض الدولية، ولم تعد قادرة على اتخاذ مواقفها السياسية، دون الرجوع إلى البلدان المقرضة.

وإضافة إلى ما تقدم، فإن التصنيع يساعد على تحسين معدلات التبادل التجاري، حيث أن أسعار السلع المصنعة، أعلى من أسعار السلع الأولية بأضعاف كثيرة في التجارة الدولية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية للبلد المعني، وبالتالي يزيد من مستوى الرفاهية، والاستقلال الاقتصادي، وخاصة إذا اعتمد على الموارد المحلية، سواء الطبيعية، أو البشرية. كما أن التصنيع يلعب دورا ايجابيا في التطور الحضاري للبلد، ويعزز القدرة الدفاعية في حالة تطوير التصنيع القومي، وبالتالي يقوي العزّة القومية للبلد.[1]

واعتمادا على ما سبق فيمكن القول أنه بدون قطاع صناعي، قادر على الاستجابة لحاجيات المجتمع، فإن هذا الأخير يكون أكثر عرضة لنوع جديد من الاستعمار، هو الاستعمار الاقتصادي، والذي ينتج عن التبعية المفرطة في تلبية حاجيات المجتمع على الاستيراد من الأسواق الخارجية، مما ينتج عنه تزايد حدة المديونية، وازدياد ضغط العجز في ميزان المدفوعات. مما يؤدي إلى رهن الاقتصاد القومي لدى الدائنين الأجانب، ويحد من فرص التنمية الاقتصادية للبلد، بل يجعلها مستحيلة في أحيان كثيرة.

وتلخيصا لدور التصنيع في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، يمكن القول أن تطوير القطاع الصناعي من خلال سياسة تنمية صناعية ملائمة لخصوصيات الاقتصاد الوطني تشكل أهمّ حلقة في سلسلة التنمية الاقتصادية الشاملة للبلد. ذلك أنه يعالج أهم الاختلالات، والتشوهات، التي تعرفها اقتصاديات الدول السائرة في طريق النمو، من مشاكل متعلقة بمعدلات البطالة المرتفعة، والتي لا يمكن استيعابها من خلال قطاعات النشاط الاقتصادي الأخرى، سواء الفلاحة، أو الخدمات. كما أن تنويع هيكل الاقتصاد القومي، يجعل البلد أكثر استقرارا اقتصاديا، وأكثر قدرة على امتصاص الصدمات الناتجة عن الأزمات الدولية، في حين أن مساهمته في تحقيق الاستقلال الاقتصادي، يحافظ على السيادة الوطنية، ويجنب البلد رهن مستقبل أجياله القادمة بين أيدي الهيئات الدائنة الدولية.

[1] - مدحت القريشي، **الاقتصاد الصناعي**، مرجع سبق ذكره، ص 40.

المبحث الثاني: تقسيمات هيكل القطاع الصناعي

بفعل تطور المنشآت الصناعية وأدائها، برزت العديد من التقسيمات التي شملت مختلف خصائص القطاع الصناعي، كالتقسيم وفق العملية الإنتاجية، الذي يتخذ من مدخلات، ومخرجات القطاع، أساسا للتقسيم. والتقسيم وفق شكل الملكية الذي يراعي ملكية رأس مال المشروع، لتحديد الفروق بين المشاريع الصناعية. وكذا التقسيم وفق حجم المنشأة الصناعية، والذي يتخذ من عدد العمال، أو رقم الأعمال كأساس لتحديد حجم المنشأة. وبالتالي نوع الرعاية الذي تستحقه. بالإضافة إلى اجتهادات أخرى لإيجاد أبواب أخرى للتّقسيملا يتّسع المقام لذكرها جميعا.

المطلب الأول: التقسيم طبقا للعملية الإنتاجية

تتوفر العديد من التقسيمات وفق طبيعة العملية الإنتاجية. غير أن الإجماع يقع حول نوعين من الصناعات، هي الصناعة الإستخراجية، والصناعة التحويلية، فيما تبقى باقي التقسيمات محل خلافات حول منهجية التقسيم. والأساس النظري الذي يقوم عليه هذا التقسيم، هو طبيعة مدخلات، ومخرجات هذا القطاع. فإذا كانت مدخلاته تعتمد أساسا على الثروات الطبيعية، ومخرجاته تتشكل من معادن، وسوائل خام، يصنف على أنه صناعة إستخراجيةأمّا إذا شملت العملية الإنتاجية عملية تحويل المواد الخام كيميائيا، أو فيزيائيا، تم تصنيفه على أساس أنه صناعة تحويلية.وفي صورة أعمال البناء، و التشييد، يتم تصنيفه كصناعات إنشائية، وفق لمنظور الذي يعبر أشغال البناء، و الانجازات الهيكلية كصناعة مستقلة .

الفرع الأول: الصناعات الإستخراجية

تقوم هذه الصناعات أساسا على استغلال الثروات الطبيعية للبلد. حيث تختلف أهميتها من دولة إلى أخرى، تبعا لما تحويه من ثروات معدنية، والاستغلال الأمثل لهذه الثروات، يتطلب القيام بمسح شامل لما يحتويه باطن الأرض، وظاهرها من معادن، و أملاح، وموارد طاقوية، وغيرها، وهو الأمر الذي يتطلب تقنيات عالية نسبيا، وتكاليف مالية باهظة، الأمر الذي لم يكن متوفرا في غالبية الدول النامية،[1]وهو ما جعل ثرواتها الطبيعية محل أطماع الدول المتقدمة صناعيا عبر التاريخفي صور عدّة أشكال، لعل أكثرها بشاعة الاحتلال المباشر لأقاليم الدول الغنية بثرواتها، و نهبها بطريقة مباشرة.

[1] -Rex Bosson. Bension Varon. L'industrie minière dans le tiers monde .(Paris : Imprimerie Jouve. 1978) p.p.24.25.

واستمر هذا الاستغلال لاحقا حتى بعد استقلال هذه الدول عبر استئثار الشركات العالمية الكبرى، بحق الامتياز لفترات طويلة، تعطيها الحق في استغلال هذه الثروات، مقابل إتاوات رمزية. حيث احتفظت هذه الشركات لنفسها بأرقام الاحتياطات المؤكدة، والمحتملة للمعادن المختلفة، باعتبارها أسرارا لا يحق للدولة المعنية التعرف عليها.[1]

اقتصاديا تكتسب هذه الصناعات قيمتها من حجم الثروة التي يمكن لها خلفها داخل الاقتصاد الوطني. حيث يتم استخراج ثروات كامنة، ليتم تثمينها وبيعها في الأسواق الدولية، أي بعبارة أخرى استغلال ثروات لم يبذل المجتمع جهدا في إنشائها، ليتم بيعها، واكتساب مداخيل مالية هامة، يمكن توجيهها إلى مختلف متطلبات عملية التنمية الشاملة.

غير أن هذه القيمة الاقتصادية قد تفقد معناها، كون العديد من التجارب التنموية المعتمدة أساسا على ريع الصناعات الإستخراجية، قد أثبتت فشلها، نظرا لبروز الإتكالية المفرطة على عوائد الصناعات الإستخراجية، مما عطل النمو الطبيعي لباقي الأنشطة الإنتاجية، أضف إلى ذلك فإن هذا النوع من الأنشطة الصناعية، غير قادر على خلق حجم مقبول من مناصب الشغل، إذا ما قورنت بحجم الثروة التي تنتجها، مع الإشارة إلى أن الصناعات الإستخراجية تقوم أساسا، على استغلال ثروات ناضبة. وهو ما يجعلها مهددة بالاندثار مع نفاذ مخزون المواد المستخرجة،[2] وبذلك فإنها لا يمكن أن تكون ركيزة لتنمية مستدامة حقيقية.

إن الاستغلال الأمثل لثروات الأمة يكمن في استخراجها، والعمل على تثمينها محليا عبر تطوير صناعة تحويلية، قادرة على استغلال الثروات الكامنة، وخلق القيمة المضافة داخل اقتصاد البلد، عوض تصدير المواد الخام، وإعادة استيراد مستخلصاتها من الدول الصناعية، بأسعار مضاعفة.

الفرع الثاني: الصناعات التحويلية

تشكل الصناعات التحويلية الركيزة الأساسية لأي قطاع صناعي طموح. ويرجع ذلك أساسا إلى كونها القطاع الإنتاجي الذي يساهم بصورة فعلية في خلق الثروة، والقيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني، لأنها تعتمد على الجهد الإنساني لتثمين المواد الأولية، باستخدام مختلف الفروع الفنية، والتقنية، بغرض جعلها قادرة على تلبية حاجات الفرد، والمجتمع.

[1] - محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره، ص 378.

[2] -Rex Bosson, Bension Varon. o.p. cit. p 25.

إن الحديث عن التنمية الاقتصادية،وبالأخص عن التنمية الصناعية، دون اعتماد الصناعات التحويلية كركيزة لها، هو إهدار للجهد، والمال. ذلك أنه يتوجب اعتماد الصناعات التحويلية كأساس صناعي، يقوم عليه اقتصاد البلد، لأنه القطاع القادر على تثمين مخرجات الصناعات الإستخراجية، وتحريك عجلة التنمية، بخلقه لنشاطات اقتصادية لصيقة به، تعتمد على مخرجاته، سواء لإعادة تشكيلها، أو لتصريفها على شكلها الأصلي في صورة القطاع التجاري.

غير أن قطاع الصناعات التحويلية، ورغم ما يوفره من مزايا لاقتصاد البلد، غير أن ذلك يصطدم في الدول السائرة في طريق النمو بمشاكل التمويل، والتحكم في التكنولوجيا الحديثة. ذلك لأنه يحتاج إلى قدر كبير من رؤوس الأموال التي قد يعجز النظام المصرفي المحلي عن توفيرها بالقدر الكافي، بالإضافة إلى كثافة تكنولوجية، قد يصعب التحكم فيها من قبل المورد البشري المحلي، وهو ما يجعل الصناعة الوطنية مرتبطة ارتباطا وثيقا باقتصاديات الدول المتقدمة، في مجال التجهيزات الصناعية اللازمة لسير هذا القطاع الإنتاجي.[1]

والواقع أنه وفي ظل التكتلات الاقتصادية والتجارية الإقليمية والدولية، فإنه لم يعد للتخوف بربط الاقتصاد الوطني باقتصاديات الدول المتقدمة من حيث التجهيزات الصناعية الكثير من الأنصار، ذلك أن غالبية المناطق الاقتصادية تدور حول محرك رئيسي، يزودها بما تحتاج إليه من تجهيزات صناعية، فيما تقوم الدول المحيطة بهذا المحور بدور الإنتاج، وهو الأمر الذي يخلق تكامل يزداد قوة مع تشابك المصالح الاقتصادية بين دول هذا المحور.

وعليه فإن التفكير في تحقيق الاستقلال الاقتصادي، انطلاقا من القناعة بضرورة تصنيع مستلزمات الصناعات التحويلية محليا، قد يعيق تطوير هذا القطاع، ويجعله رهينة للتطور التكنولوجي المحلي، الذي قد يكون بطيئا، مما ينسف جهود التنمية الاقتصادية بأكملها.[2]

إن إقامة صناعات تحويلية في اقتصاديات الدول النامية، قد يتطلب المرور أولا بالتحكم في التكنولوجيات البسيطة، التي تشكل لاحقا مدخلا لتطوير القطاع الصناعي، على النحو الذي يوفر فيه قدرا من الاستقلالية. وأبسط أنواع الفنون الإنتاجية، في قطاع الصناعات التحويلية، هي الصناعات التجميعية التي تعتبر مقدمة لنمو الصناعات التحويلية لاحقا.

[1] - محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره، ص. ص 379 - 380.

[2] - المرجع نفسه، ص 380.

الفرع الثالث: الصناعات الإنشائية

يطلق على هذا النوع من الصناعات عادة تسمية البناء، و الأشغال العمومية، والهدف الأساسي من إقامتها هو بناء رأس مال مستديم، بغرض توفير البنية التحتية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، كون مخرجات هذا القطاع، تمثل القاعدة الأساسية لأي نشاط اقتصادي بصفة عامة، سواء كان إنتاجي، أو خدمي. وتشمل هذه الصناعة بالأساس، إنجاز الهياكل ذات المنفعة العامة كتشييد الطرق، وشبكة المواصلات، وسكك الحديد، وشبكات المياه والكهرباء، والهياكل التعليمية والصحية، والخدمات الهندسية، وغيرها مما يؤدي إلى جذب الصناعات الأخرى إلى المراكز، التي تتوفر فيها تلك التجهيزات، وبالتالي إلى نمو مراكز الصناعة.[1]

وتحتاج هذه الصناعة عادة إلى رؤوس أموال ضخمة، سواء من العملة المحلية،أو من العملة الأجنبية، كما تحتاج إلى فترات طويلة، وخبرة متخصصة، ناهيك عن أعداد القوى البشرية اللازمة لإقامة هذه المشروعات وصيانتها، وهو ما يعيق تطور هذا النشاط الصناعي في الكثير من دول العالم المتخلف، نظرا لعدم قدرة هاته الدول، على ضمان التمويل اللازم لهذه المشاريع، مفضلة عليها الصناعات التي يكون فيها معامل الإنتاج إلى رأس المال كبيرا،[2] إلا أن التجارب التنموية أثبتت أنه من المستحيل القيام بتنمية اقتصادية حقيقية، من دون إعطاء الأهمية اللازمة لقطاع التشييد، والبناء.

ولقد تغيرت الخصائص الهندسية لهذا القطاع في العقود الأخيرة، بحيث أصبحت جل أشغال البناء تتم في مصانع متخصصة في إنشاء أجزاء أساسية من الهيكل، وتقتصر أشغال الورشات على تركيب هذه الأجزاء، مما يقرب هذا النشاط الاقتصادي إلى المجال الصناعي بشكل أكبر، رغم أن معالجته في الكثير من الدراسات الاقتصادية، والإحصائية الرسمية على أنه قطاع مستقل عن الصناعة الوطنية.

إضافة إلى ما سبق تتوفر الكثير من التقسيمات التي تعتبر الصناعات المساعدة، كتوليد الكهرباء وتوصيل المياه والغاز نمطا إنتاجيا مستقلا، فيما يذهب البعض منها إلى اعتبار الصناعات الاستهلاكية، التي توفر حاجات الأفراد اليومية، كفن إنتاجي مستقل. والمقاربة التي يميل إليها الكثير، هي إدماجها في الصناعات التحويلية، أو الإستخراجية، على اعتبار أن خصائصها الاقتصادية تنطبق تماما مع الخصائص الاقتصادية لهاته الصناعات.

[1] - محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره، ص 377.

[2] - المرجع نفسه، ص 378.

المطلب الثاني: التقسيم وفق طبيعة وشكل الملكية

من بين الخصائص التي يمكن على أساسها تشخيص المنشأة في الاقتصاد الصناعي هو نمط الملكية، والذي يستخدم تقليديا لوصف نوع الشكل التنظيمي للمنشأة الصناعية. وطبقا لهذا الوصف، يمكن تقسيم هيكل القطاع الصناعي في أي بلد إلى ثلاثة أقسام رئيسية، هي القطاع العام، والذي تحوز الدولة إجمالي رأس مال المشروع الصناعي، والقطاع الخاص، والذي تعود ملكيته للأفراد سواء بصفة فردية، أو جماعية، والقسم الأخير هو القطاع المختلط، والذي تعود فيه الملكية للأفراد، والدولة معا، سواء أكانت أغلبية الأسهم تعود للأفراد، أو للدولة.

الفرع الأول: القطاع العام

ويقصد به مجموع الصناعات التي تمتلكها الدولة، ممثلة في المؤسسات، والهيئات العامة، المكونة للقطاع العام، وليس ضروريا أن تسعى الدولة لتحقيق الربح من مشروعاتها المختلفة، فقد تقوم بإنتاج بعض المنتجات، و بيعها بأسعار تقل عن نفقة الإنتاج تحقيقا لمصلحة عامة، كما يختلف حجم القطاع العام الصناعي، تبعا للفلسفة السياسية، والاجتماعية السائدة.

ففي الدول الاشتراكية يسيطر القطاع العام الصناعي على مجمل النشاط الصناعي في البلد، وتسعى الدولة من خلاله إلى توفير فرص العمل للأيدي العاملة المتزايدة، ولإنتاج السلع المختلفة بالنوعية، والحجم الذي تحدده الدولة، كما يعتبر القطاع العام الصناعي وسيلة لتحجيم القطاع الخاص، ومنع سيطرته على السوق، وفرضه للأسعار بطريقة مبالغ فيها. أما في الدول الرأسمالية فيكاد يتقلص القطاع العام الصناعي إلى حدود دنيا، مفسحا المجال أمام القطاع الخاص في إنشاء وإدارة الصناعات المختلفة،[1] ما عدا الصناعات التي تخضع لمنطق الاحتكار الطبيعي، حيث لا يصلح نظام المنافسة في إطار السوق لإنتاجها، ومن أمثلة ذلك شبكات المياه، والصرف الصحي، وشبكات توزيع الكهرباء، حيث لا يمكن تصور وجود أكثر من شبكة في مدينة واحدة، لإنتاج هذه السلع، أو تلك الخدمات،[2] أو الصناعات التي تحقق حجما كبيرا من الوفورات الخارجية، حيث تقوم الدولة بإنتاج سلع، وخدمات، تعتبر ضرورية للاقتصاد القومي، على الرغم من أن معدل

[1] - محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص 116.

[2] - ظاهر ماهر بطرس، **دور الدولة في ظل اقتصاديات السوق**، (مصر: دار النهضة العربية، 1997)، ص 63.

ربحيتها المالي قد يكون أقل بكثير من التكلفة المالية، وذلك لما تحققه من وفورات اجتماعية مرتفعة، وهو ما يسمى بالوفورات الخارجية.[1]

كما أن الدولة تتدخل لإقامة المشاريع التي ينتفي فيها عنصر المنافسة، لعدم القدرة على استبعاد من لا يدفع مقابل الخدمة، أي عندما يستطيع كل مقيم داخل الدولة الاستفادة من الخدمة، ويستوي في ذلك من يدفع مقابل الاستفادة، ومن لا يدفع هذا المقابل.[2] إذ تقوم هذه المشاريع والاستثمارات بموجب قوانين خاصة، ويتم تمويلها من الميزانية العامة للدولة، وذلك لأن وظيفتها الأساسية تكون لخدمة المجتمع ككل، وأن إدارة مثل هذه الشركات تتم من قبل أشخاص معينين من الدولة، وأن السياسة العامة لنشاط هذه الشركات تحددها الدولة، رغم الاستقلالية الإدارية التي تتمتع بها هذه الشركات لإدارة أمور العمل اليومي. وتخضع مثل هذه الشركات للرقابة المالية للدولة، هذا وتختلف الصيغ والإجراءات فيما بين الدول، سواء في تمويل، أو إدارة هذه الشركات.[3]

ورغم المزايا الاقتصادية للمشروعات الحكومية، من ناحية مساهمتها بشكل مباشر في خطط التنمية الاقتصادية الشاملة، إلا أنها تولد مجموعة من العيوب الاقتصادية، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[4]

1- عدم وضوح الأهداف، بل وتضاربها، مما يعرقل سير هذه المشروعات، وبالتالي تضطرب أحوال المؤسسات الحكومية، ولا تستطيع أن تمارس أعمالها بانتظام، وفي إطار المنطق الاقتصادي؛

2- كثيرا ما يكون الدافع نحو إنشاء المشروعات، هو الاعتبارات السياسية، ومن ثمة فإن هذه المشروعات لا تنال حظها من الدراسة الاقتصادية والفنية الجادة، قبل الشروع في إقامتها؛

3- التدخل المستمر في إدارة المشروعات الحكومية من قبل المسؤولين السياسيين، سواء بتعيين أفراد لإدارتها لا يتمتعون بالكفاءات المطلوبة، أو إجبار هذه الشركات على القيام بإنتاج سلع أو خدمات لا تحقق أية مردودية اقتصادية؛

---

[1] - سيد عبد المولى، **المالية العامة المصرية**، (مصر: دار النهضة العربية، 1993)، ص. ص 10 -11.

[2] - مصطفىر شدي شيحة، **الاقتصاد العام للرفاهية**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999)، ص 125 .

[3] - مدحت القريشي، **الاقتصاد الصناعي**، مرجع سبق ذكره، ص 65 .

[4] - محمد محروس إسماعيل، **اقتصاديات الصناعة والتصنيع**، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1997)، ص.ص 22– 24.

4- اللجوء إلى تعيين أعداد كبيرة من العمال، تتجاوز حاجيات هذه الشركات، وذلك تنفيذا لأوامر حكومية، بغرض المعالجة المؤقتة لمشكلة البطالة، وكسب رضاء الجماهير لفترة زمنية محددة، وهو ما يساهم بشكل مباشر في ظاهرة البطالة المقنعة.

ونظرا للاعتبارات السابقة، فإن القطاع العمومي وخاصة في الدول النامية، عادة ما يعاني من مشاكل مالية، مما يضطر الدولة للتدخل عبر ميزانيتها للوقوف دون إفلاسها، وهو ما يشوه الحياة الاقتصادية للبلد.

الفرع الثاني: القطاع الخاص

وهي تلك الصناعات التي ينشئها ويديرها القطاع الخاص، سواء أكان أفرادا طبيعيين، أو معنويين، من مواطني الدولة، أو الأجانب. ويهدف هذا النوع من المشروعات، إلى تحقيق الربح أساسا، وبالنظر إلى طبيعة المنافسة، وعدم التخطيط في إقامة المشروعات، فقد يؤدي ذلك إلى سوء استخدام الموارد النادرة للمجتمع.[1]

وبما أن الهدف الأساسي للقطاع الصناعي الخاص هو تحقيق أقصى ربح ممكن، فإنه يسعى إلى ضغط تكاليفه إلى أدنى حد ممكن، والعمل بأقصى كفاءة ممكنة. وفي حالة وجود احتكار قوي، فإنه يسعى كذلك إلى البيع بأعلى سعر ممكن، مستغلا مركزه القوي في السوق في غياب المنافسة القوية. وعموما يمكن تلخيص عوامل نجاح القطاع الخاص في النقاط التالية:[2]

1- وضوح الهدف، وهو الحصول على أقصى ربح ممكن، بعيدا عن الاعتبارات السياسية، والاجتماعية؛

2- توظيف العدد الضروري من العمال، مما يزيد من معدل إنتاجية العامل؛

3- الاستخدام الأمثل لمدخلات الإنتاج، من خامات، وموارد طاقوية، وغيرها، مما يقلل من العوادم، والتلفيات، والمواد الراكدة، وهو ما يعود بالفائدة على المجتمع لأنه يعني تحقيق أقصى إنتاج ممكن بأقل عناصر إنتاجية ممكنة؛

4- توفير نظام تحفيز يأخذ بمبدأ الجزاء، والعقاب، فالمكافأة تكون نظير تجاوز الإنتاج للأهداف المحددة له، في حين يعاقب المقصر مهما كان موقعه داخل المنشأة.

[1] - محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص. ص. 116 -117 .

[2] - محمد محروس إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص. 31 - 32.

واستفادة من العوامل السابقة، فإن أداء القطاع الصناعي الخاص يتميز بمردودية أكبر من نظيره العمومي، لذا يعول عليه في الاقتصاديات الرأسمالية لقيادة قاطرة التنمية الاقتصادية، وتحقيق الميزة التنافسية للاقتصاد الوطني، وذلك لما يتميز به القطاع الصناعي الخاص من حيوية، وديناميكية، ورغبة في التوسع، والنمو، وقدرته على التأقلم مع الأزمات المالية، والاقتصادية، التي قد تصادفه. بالإضافة إلى جديته في العمل على تلبية حاجيات السوق، من حيث الجودة، والنوعية، والأسعار، في ظل نظام منافسة حقيقي، ورغم كل ما يمثله النشاط الصناعي الخاص من إضافات إيجابية للاقتصاد الوطنيإلاّ أنه قد يتسبب في بعض المشاكل الاقتصادية، والانحرافات السلوكية، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

1 -جنوحه نحو النزعة الاحتكارية كلّما سنحت الفرصة لذلك، وتزداد هذه المخاطر في حالة اختفاء المنافسين، وعدم وجود منافسة أجنبية بسبب الرسوم الجمركية المرتفعة، وعادة ما يسهم في تكوين الاحتكارات في البلدان النامية، بسبب ضيق نطاق الأسواق؛

2 - يؤدي النمو الكبير للقطاع الصناعي الخاص إلى سوء توزيع الدخل القومي، وذلك بسبب ازدياد العائد الذي يحصل عليه أصحاب المؤسسات الصناعية؛

3 - قد يقبل المستثمرون الخواص على مشروعات معينة بسبب ارتفاع معدلات الربح، في وقت لا تشكل هذه المشروعات أهمية كبيرة في تنمية المجتمع، مما يشكل إهدارا لطاقات وموارد الأمة؛

4 - احتمال وقوع حالات كساد في قطاعات معينة، بالنظر إلى العوائد التي يوفرها القطاع، مما يدفع إلى الاستثمار في هذا المجال بقوة، و ما ينتج عنه لاحقا من وفرة في الإنتاج قد تفوق الطلب، مما يؤدي إلى حالات كساد، قد تهدد الصناعات الناشئة بشكل مباشر؛

5 - الاضطرابات والمشاكل العمالية، والتي تؤدي في الكثير من الأحيان إلى تهديد الاستقرار، والأمن القومي، بسبب مبالغة القطاع الخاص في استغلال الطبقات الشغيلة بطريقة غير قانونية.

وعلى الرغم من السلبيات التي تلازم نشاط القطاع الصناعي الخاص، إلا أن التوجه العالمي، وخصوصا في البلدان السائرة في طريق النمو، يتجه نحو تشجيع هذا القطاع عن طريق سياسات الخوصصة، وطرح أسهم الشركات العمومية في البورصة، من أجل ضمان نجاعة اقتصادية أكبر، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي أفضل.

[1] - محمد محروس إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص.ص 34– 35.

الفرع الثالث: القطاع المختلط

ويقصد به مجموع الصناعات التي تعود ملكية منشآتها للحكومة، والأفراد من القطاع الخاص، بصفة مشتركة. وفي هذا الشكل التنظيمي لمؤسسات القطاع الصناعي، فإن إدارة المنشآت يكون بصفة مشتركة حسب النسب التي تم على أساسها اقتسام الحصص في رأس المال، وعادة ما تكون الغلبة في رأس المال تعود للحكومة بنسبة 51% على الأقل، بينما يتقاسم الخواص نسبة 49% المتبقية، لتضمن الدولة التحكم في القرارات الإستراتيجية للمؤسسة، مع ترك التسيير التاكتيكي للخواص من أجل ضمان نجاعة أكبر في التسيير، لكن هذه القاعدة ليست عامة، فيمكن للدولة أن تمتلك أكثر من 51% من الأسهم، أو أقل من ذلك، حسب أهمية المشروع الصناعي، وأثره على التنمية الاقتصادية للبلد، وكذا بحسب القوانين التي تحكم الحياة الاقتصادية داخل البلد.

ويرجع السبب الرئيسي لنشوء مثل هذا النوع من مؤسسات القطاع الصناعي بالأساس، إلى عمليات الخوصصة التي شهدها القطاع العمومي في سنوات الثمانينات، والتسعينات من القرن الماضي. حيث أن عمليات الخوصصة كانت تتم بشكل حذر، مما يستوجب إبقاء حصة شراكة للدولة ضمن رأس مال المنشأة الصناعية، من أجل ضمان التحكم في القرارات المصيرية، مع ترك هامش حرية للمسيرين الخواص والتي تشمل أساسا:[1]

1- حرية القيام باستثمارات جديدة، وأساليب تمويل هذه الاستثمارات؛
2- حرية اختيار تشكيلة المنتجات، التي تناسب ظروف كل شركة وإمكانياتها؛
3- حرية تحديد الأسعار التي تبيع بها منتجاتها، آخذة في عين الاعتبار عناصر التكاليف وهامش الربح المناسب وأسعار السلع المنافسة ومرونة الطلب على السلعة، وإلى غير ذلك من العناصر التي تأخذها كل شركة في حسبانها عند تحديد أسعار بيع منتجاتها؛
4- حرية التوظيف، حيث تكون الشركة حرة في توظيف من تشاء، ولن تفرض عليها أية عمالة إجبارية.

[1] - محمد محروس اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص.ص 26 – 27 .

وعلى الرغم من هوامش الحرية الممنوحة لإدارة مؤسسات القطاع الصناعي المختلط، فإن القرارات الهامة المتعلقة بمجال نشاط المؤسسة وإمكانية تغييره، أو التوقف عن الإنتاج، ترجع بالأساس إلى الحكومة التي تقرر ذلك باعتباره ذو أثر مباشر على الاقتصاد الوطني.

ومن المزايا التي يمكن للقطاع المختلط أن يوفرها للاقتصاد الوطني، يمكن الإشارة إلى ما يلي:[1]

1 -يمثل القطاع المختلط خطًا وسطًا بين القطاع العام والقطاع الخاص، وبالتّالي قد يحظى هذا القطاع بدعم، ومساندة الدولة نظرا لمشاركتها فيه، في الوقت الذي يستفيد هذا القطاع من إمكانيات، ومبادرات الأفراد من القطاع الخاص، سواء فيما يخص رأس المال، أو الإمكانيات الإدارية والفنية؛

2 - المرونة التي يتمتع بها مثل هذا القطاع، كونه لا يخضع بالكامل إلى القوانين، والتعليمات، التي يخضع لها القطاع العام، مما يجعله يتحرك بسرعة، وسلاسة؛

3 - إن القطاع المختلط يساهم في تعزيز المنافسة، وبذلك فإنه يساهم في منع ظهور الاحتكار، وتفشي الفساد الإداري؛

4 - تستفيد الشركات المختلطة من إمكانيات القطاع العام الكبيرة، وكذلك من الخبرات الفنية، والإدارية، لدى القطاع الخاص، وتأمين مشاركة رأس المال الخاص في التنمية الصناعية، وتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية، وتوزيع منافع التنمية على أكبر عدد من أفراد المجتمع.

وبناءا على ما سبق، فيمكن القول أن اختيار طبيعة، وشكل، وملكية منشآت القطاع الصناعي، يعود بالأساس إلى أهمية نشاط القطاع، ودوره في حياة المجتمع، بالإضافة إلى طبيعة النظام الاقتصادي في البلد. فبينما تميل الأنظمة الاشتراكية، على قلتها في عالم اليوم، إلى تغليب كفة القطاع العام، يسيطر القطاع الخاص على جل مؤسسات القطاع الصناعي في الدول الرأسمالية، بينما يشكل القطاع المختلط حلا وسطا، خصوصا في الدول النامية التي شهدت عمليات خوصصة واسعة، أو التي تتوفر على موارد مالية هامة، ناتجة عن ثروات طبيعية تحاول استثمارها في مشاريع صناعية مشتركة مع القطاع الخاص.

[1] - مدحت القريشي، **الاقتصاد الصناعي**، مرجع سبق ذكره، ص. ص 66 - 67.

المطلب الثالث: التقسيم وفق حجم الهيكل الصناعي

يعتبر حجم المنشأة الصناعية، من بين الخصائص التي يتم على أساسها تقسيم وتشخيص الهيكل الصناعي، حيث يوجد العديد من المعايير التي تستخدم لتصنيف المنشآت الصناعية حسب الحجم، إلى منشآت كبيرة، أو متوسطة، أو صغيرة الحجم.

عادة ما تستخدم المعايير الكمية لتحديد حجم المنشأة الصناعية، والتي تستخدم بالأساس حجم العمالة، أو رأس المال، أو رقم الأعمال. مع الإشارة إلى أن الكبر، أو الصغر، هي مفاهيم نسبية، وتعتمد على حجم الاقتصاد الوطني، وعلى مرحلة التنمية الاقتصادية للبلد، وظروفه الاجتماعية، وهذه المفاهيم تختلف من بلد لآخر، كماتختلف حتى ضمن البلد الواحد من فترة زمنية لأخرى، وعليه فإن ما تعتبر منشأة متوسطة أو كبيرة الحجم في بلد صغير، وفي بداية مرحلة التنمية، قد تعتبر صغيرة في بلد كبير الحجم، ومتقدم صناعيا، ولهذا لا يوجد تعريف واحد، ومقبول، للمنشأة الصغيرة،[1] وعادة ما تستخدم البلدان عدد العاملين كمعيار لتصنيف الصناعات حسب الحجم، وذلك لكونه قابلا للقياس بسهولة أكبر، كما أنه من أكثر المؤشرات الاقتصادية المتوفرة عن النشاط الصناعي،[2] إلا أن حجم العمالة المعتمد لكل صنف يختلف من جهة لأخرى، ومن بلد لآخر.

الفرع الأول: الصناعات كبيرة الحجم

تتمتع منشآت القطاع الصناعي كبيرة الحجم بمزايا ترتبط مباشرة بالحجم، فكلما زاد حجم المشروع أو المصنع، كلما تمكن في الحصول على انخفاض في تكاليف الإنتاج بالنسبة لكل وحدة يقوم بإنتاجها. وبالطبع فإن هناك حدوداً يتوقف عندها الحصول على أي وفورات جديدة، نتيجة لتحقيق مزيد من الكبر في حجم المشروع،أو المصنع، بل قد يترتب على هذا الكبر بعد حدّ معين، حدوث ارتفاع في متوسط تكاليف الإنتاج،[3] وحتى إذا كان من الممكن فنيا، إقامة مصانع كبيرة الحجم، وقادرة على الإنتاج بتكاليف منخفضة، فإن ذلك يرتبط ارتباطا وثيقا بحجم السوق، ومدى قدرته على استيعاب حجم الإنتاج، خصوصا بالنسبة للمنتجات المعمرة نسبيا مثل السيارات، والتجهيزات المنزلية، وغيرها. فقد أصبح من المفضل أن يكون التسويق

[1] - مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 180 .
[2] - المرجع نفسه، ص 181 .
[3] - محمد محروس إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 138 .

على مستوى إقليمي، وليس وطني فقط، أي لخدمة أسواق عدة جهوية كانت أم قارية، ومن بين المزايا الاقتصادية التي يوفرها القطاع الصناعي كبير الحجم، يمكن تلخيص ما يلي:[1]

1- الشركة الكبيرة تساعد على بروز الإطارات الأكثر كفاءة، بالنظر لحجم المهام التي يقومون بها؛
2- يزيد مبدأ التخصص وتقسيم العمل كلما كبر حجم المشروع، ويؤدي التخصص وتقسيم العمل إلى صقل المهارات التي يتمتع بها الأفراد، وتزداد إنتاجيتهم؛
3- إن كبر حجم المنشأة الصناعية يصاحبه ازدياد قوة وسمعة المؤسسة، ويجعلها في وضع أفضل، سواء في مجال الاقتراض من البنوك، أو السمعة التجارية وسهولة تسويق منتجاتها؛
4- تساعد القوة المالية للمنشأة الصناعية، على الانخراط بشكل أفضل في مجالات البحث والابتكار وتطوير المنتجات الجديدة؛
5- كلما كبر حجم الشركة كلما زاد حجم التشابكية إلى الأمام وإلى الخلف، مما يساعد على نمو صناعات لصيقة، خصوصا في مجال المناولة.

ورغم المزايا الاقتصادية التي توفرها منشآت القطاع الصناعي كبيرة الحجم، إلا أنها قد تسبب الكثير من المشاكل الاقتصادية، وخصوصا في الدول النامية. فالمزايا المشار إليها سابقا تناسب أكثر اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة، بالنظر إلى توفر جل العوامل المساعدة على تطور حجم المؤسسة الصناعية. أما في الدول النامية فإن تطور هذا النوع من المنشآت الصناعية، قد تواجهه عقبات كثيرة، يمكن تلخيص أهمها في النقاط التالية:[2]

1- العقبات الفنية والتكنولوجية، حيث أن مؤسسات القطاع الصناعي كبيرة الحجم، عادة ما تستخدم أساليب فنية متقدمة في الإنتاج، وتكنولوجيات عالية يصعب التحكم فيها من قبل الإطارات المحلية، بالنظر إلى مستوى تكوين المورد البشري في هذه الدول، مما يجعل ارتباطها مستمر بالدول الصناعية المتقدمة، ويحد من مستوى التطوير الصناعي؛
2- ازدياد حدة مشكل النقل، سواء للمواد الأولية أو لتسويق المنتجات، حيث أن كبر حجم المشروع يجعله بحاجة إلى مواد أولية عديدة، وبطبيعة الحال منتشرة بشكل بعيد جغرافيا، مما يزيد من تكاليف

[1] - محمد محروس إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص. ص 150 - 151.
[2] - المرجع نفسه، ص.ص 152– 153.

نقلها وإحضارها إلى المصانع. ونفس المشكل يطرح في تصريف منتجات المصانع، حيث يتوجب الوصول إلى أسواق عديدة لاستيعاب حجم الإنتاج، ويعود ارتفاع التكاليف أساسا إلى ضعف شبكات النقل داخل الدول النامية، الشيء الذي لا تعاني منه الدول المتقدمة بفضل شبكات النقل المتطورة لديها؛

3- حاجة المشاريع الصناعية الكبيرة الحجم، إلى حجم أكبر من رؤوس الأموال، والقروض البنكية، الشيء الذي يتميز بالقلة في اقتصاديات الدول النامية، مما يحتم عليها اللجوء إلى القروض الخارجية، وما تسببه من متاعب مالية لاحقة؛

4- ضرورة توفر قدرات تنظيمية عالية للتحكم في إدارة المنشآت الصناعية كبيرة الحجم، وهو ما يتوفر بشكل ضئيل نسبيا في الإطارات المسيرة والإدارية في الدول النامية، مما يولد صراعات عمالية ونقابية تهدد كيان المنشأة الصناعية في حد ذاتها، مما يستلزم اللجوء إلى الإطارات الأجنبية، والتي تكلف مبالغ باهضة؛

5- العامل البسيكولوجي وعقدة النقص تلازم المستثمرين المحليين في الدول النامية، والتخوف من الانخراط في مشاريع صناعية كبيرة الحجم، بالنظر إلى عدم القدرة على التحكم إداريا، وتكنولوجيا، في إدارة المشاريع، مما يعيق نمو هذا النوع من المنشآت الصناعية، و يجعل تواجدها في اقتصاديات الدول النامية يقتصر على الشركات الصناعية الكبرى للدول المتقدمة، في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر.

واعتمادا على تقدم يمكن القول أنه وبالرغم من المزايا التي توفرها المنشآت الصناعية كبيرة الحجم، إلا أن قيام هذا النوع من الأنشطة الإنتاجية في الدول النامية تعيقه الكثير من العقبات، لذلك تتجه غالبية هاته الدول إلى إقامة مشاريع صناعية متوسطة، وصغيرة الحجم.

الفرع الثاني: الصناعات متوسطة الحجم

عادة ما ترتبط الصناعات المتوسطة في الدراسات الاقتصادية بالصناعات الصغيرة، فيتم تسميتها الصناعات الصغيرة والمتوسطة، أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن التدقيق في خصائص كل نوع من هاذين النوعين للمنشآت الصناعية، يمكن أن يستخلص الفروق الرئيسية بين النوعين. فالمنشآت الصناعية متوسطة الحجم تشكل أساسا حجما وسطا بين المنشآت الصناعية كبيرة الحجم، وما يترتب عن إنشائها من عقبات، أشير إليها سابقا، والصناعات الصغيرة، والتي تتميز بضعف استقرارها، وهشاشتها، كما سيتم التطرق

إليه لاحقا. فالصناعات المتوسطة تمثل حلا وسطا في إستراتيجية بناء نسيج صناعي، في أية دولة تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك يرجع بالأساس إلى جملة المزايا الاقتصادية التي يوفرها هذا النوع من المنشآت الصناعية، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[1]

1- حجم الإنتاج يتناسب بشكل أفضل مع حجم الأسواق، خصوصا في الدول النامية، مما يجعل الحاجة إلى الأسواق الخارجية أقل، خصوصا في مرحلة البداية، وما تواجهه المنشآت الصناعية من عراقيل في التسويق،وبالنظر أيضا إلى القيود التي تواجهها صادرات الدول النامية عادة؛

2- تتمتع المنشآت الصناعية متوسطة الحجم بمرونة أكبر في التعامل من الأسواق، التي تتميز بالتقلب المستمر في نمط الاستهلاك، حيث يكون النجاح أوفر في الصناعات التي تنتج سلعا، أو تقدم خدمات، تصمم وفقا لحاجة المستهلك، وتختلف من فئة إلى أخرى، أي لا تنتج سلعا، أو تقدم خدمات نمطية؛

3- القدرة على تعديل تكاليف الإنتاج بشكل أفضل من الصناعات كبيرة الحجم، وذلك أن نسبة التكاليف المتغيرة أكبر من نسبة التكاليف الثابتة، مما يجعله أفضل تكيفا مع حالات تراجع الطلب بشكل مفاجئ، وما يتطلبه الوضع من تقليص للإنتاج؛

4- حاجة المشاريع المتوسطة الحجم إلى رؤوس أموال معقولة، مما يجعل توفيرها أكثر سهولة من قبل المؤسسات المصرفية، خصوصا في الدول النامية حيث يكون معدل الادخار أقل بالنظر إلى مستوى الدخل الفردي؛

5- استخدام هذا النوع من الصناعات لتكنولوجيا متحكم فيها، وأساليب فنية غير معقدة، مما يجعل المورد البشري أكثر كفاءة في التعامل معها، خصوصا مع مراعاة مستوى التدريب والتأهيل للموارد البشرية في الدول النامية؛

ورغم المزايا الاقتصادية التي تتمتع بها منشآت القطاع الصناعي متوسط الحجم،إلا أنّها قد تواجه بعض العقبات، والصعوبات، في دورتها الإنتاجية، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[2]

[1] - مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي، مرجع سبق ذكره، ص.ص 179 – 182.

[2] - محمد محروس اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص.ص 156 – 158.

1- حجم المنشأة الصناعية متوسطة الحجم يجعلها في وضع أضعف لفرض سمعتها في السوق، مما يجعل منتجاتها أقل جاذبية مقارنة مع منتجات المنشآت الكبيرة، والمعروفة؛

2- مستوى التمويل المتاح لهاته المنشآت لا يجعلها قادرة على الانخراط في مساعي البحث والابتكار، وما يتطلبه من معدلات إنفاق عالية، مما يجعلها رهينة ابتكارات المؤسسات الكبيرة، والحصول على التراخيص منها لإنتاج السلع، والخدمات المبتكرة؛

3- مستوى الأجور الممنوح عادة في مثل هذا النوع من المؤسسات، لا يشجع الإطارات الأكثر كفاءة على البقاء، مما يجعل أمر هجرتها إلى المؤسسات الكبيرة قضية وقت، وقضية نوعية العروض المقدمة لهاته الإطارات؛

4- ضعف مستوى التخصص في العمل داخل هذا النوع من الأنشطة الصناعية، لا يساعد على صقل المهارات وزيادة مستوى التدريب، مما يقلل من إنتاجية العمال والفنيين.

رغم الصعوبات والعقبات التي تواجهها منشآت القطاع الصناعي متوسط الحجم، إلا أن خصوصياتها الإنتاجية تجعلها أكثر ملاءمة لاقتصاديات الدول النامية، وأكثر نجاعة في أداء النسيج الصناعي لهاته الدول.

الفرع الثالث: الصناعات صغيرة الحجم

رغم تنامي الصناعات الكبيرة الحجم، وكذا المتوسطة الحجم، مع تقدم مراحل النمو الاقتصادي، سواء في الدول المتقدمة صناعيا، أو حتى في بعض الدول السائرة في طريق النمو، إلا أن الصناعات الصغيرة لم تختف، وتبقى تتعايش مع الأشكال الأخرى من حجم المنشآت الصناعية. حتى أن الاتجاه في كثير من الدول يركز على دعم إنشائها، وذلك بهدف جعلها قاعدة خلفية لتزويد الصناعات كبيرة الحجم ببعض المدخلات في إطار المناولة، أو للرغبة في نموها لاحقا، لتصبح صناعات متوسطة الحجم على الأقل، كما أن هذا النوع من المنشآت الصناعية قادرة على تحقيق مجموعة من المزايا الاقتصادية يمكن إيجازها في النقاط التالية:[1]

1- المساعدة على امتصاص البطالة وخلق فرص عمل بكثافة، بالنظر إلى الأعداد الكبيرة التي يمكن للاقتصاد القومي استيعابها من هذا النوع من المنشآت، بالإضافة إلى أنها صناعات كثيفة العمل، بسبب بساطة التقنيات، والتكنولوجيا، المستخدمة في الإنتاج؛

[1] - محمد محروس إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص.ص 209 – 211 .

2- يمكن للصناعات الصغيرة أن تنتشر بشكل أفضل جغرافيا، مما يجعلها قادرة على الوصول إلى الأرياف، والمناطق الجبلية، ويجعل مساهمتها أكبر في تحقيق التوازن الجغرافي المأمول من التنمية الاقتصادية، وعدم اقتصارها على المناطق الحضرية، والمدن الكبرى؛

3- تساهم بشكل أفضل في التوزيع العادل للثروة الوطنية، لأن تواجد أعداد كبيرة من هاته المنشآت يجعل تقسيم الثروة الوطنية أفضل على مالكيها، على عكس الصناعات الكبيرة، والتي تركز الثروة في يد أوساط محدودة من رجال المال؛

4- إن هذا النوع من النشاط الصناعيعادة ما يستخدم مواد أوليّ ة محلية، مما يجعل معدل الاندماج الصناعي أعلى، ويقلل الحاجة إلى استيراد المدخلات من الخارج؛

5- السرعة في اتخاذ القرارات، وجعلها أكثر واقعية، لأن مالك المؤسسة هو في العادة بعيدا عن الأنماط التقليدية في المؤسسات الكبيرة، وما يتطلبه الأمر من وقت، ونقاشات داخل مجالس الإدارة.

وبالنظر إلى ما سبق، فإن منشآت القطاع الصناعي صغير ة الحجم توفر مزايا اقتصادية كبيرة، لكنها قد تواجه جملة من الصعوبات، والعقبات، في حياتها الإنتاجية، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[1]

1- مشكل التمويل الذي يطرح بحدة في هذا النوع من المنشآت الصناعية، بالنظر إلى تخوف غالبية البنوك من الانخراط في مساعي تمويل أنشطة المؤسسات الصناعية الصغيرة، بالنظر إلى حجم المخاطر، وارتفاع معدّ لاتها المرتبطة بالاقتراض؛

2-قلّة الإطارات المؤهلة سواء الإدارية، أو التقنية، والذي يعطل السير الحسن لنشاط المؤسسات الصناعية الصغيرة، ويحد من إمكانية نموها؛

3- مشاكل التسويق التي تطرح بحدة، بالنظر إلى الصعوبات التي تواجهها في السوق الداخلي، والتي ترجع إلى قوة المنافسة مع منتجات المشاريع الكبيرة، والمتوسطة الحجم، وكذا في الأسواق الخارجية، لصعوبة ولوجها، بسبب عقبات التصدير، وحجم الإنتاج الصغير؛

4- هشاشة وضعف القدرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية الخاصة بتراجع الطلب، وتغير أنماط الاستهلاك، لما يتطلبه ذلك من قدرات مالية للاستثمار في طرق الإنتاج الجديدة.

[1] - مدحت القريشي، **الاقتصاد الصناعي**، مرجع سبق ذكره، ص.ص 187 – 189 .

وتجدر الإشارة في الأخير أنه يتوجب التفريق بين الصناعات الصغيرة والصناعات المصغّرة، والتي لا يتجاوز فيها عادة عدد العمال 9 أفراد، وترتبط أساسا بالصناعات الريفية والمنزلية، المعتمدة على مخرجات القطاع الفلاحي لإنتاج الحاجيات المعيشية البسيطة، أو الصناعات الحرفية لإنتاج بعض السلع، التي تعرف رواجا أكبر في البلدان التي يزدهر فيها القطاع السياحي.

وعموما يمكن القول، أنه ومهما كانت العقبات التي تواجهها الصناعات الصغيرة والمتوسطة، فإنها تبقى أفضل وسيلة في نظر الكثير من الخبراء لتنمية القطاع الصناعي للدول النامية، فيما يمكن مواجهة الصعوبات والعقبات التي تعترضها بإجراءات وتسهيلات حكومية ناجعة. أما الصناعات كبيرة الحجم فيجب أن تكون نتيجة طبيعية لنموونتوسّع، الصناعات المتوسطة، بفضل أدائها الجيد، وظروف نشاطها الملائمة.

المبحث الثالث: استراتيجيات التنمية الصناعية

شهدت العقود التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية تجارب متعددة للتنمية الصناعية، والتي تبلورت فيما بعد في شكل استراتيجيات، أو سياسات للتنمية الصناعية، كرافد من روافد التنمية الاقتصادية في الدول السائرة في طريق النمو.

وحتى وإن اشتركت هاته الاستراتيجيات التنموية في اتجاهاتها وأهدافها، إلا أنها تعرف الكثير من التباينات في الأساليبوالسّبل، للوصول إلى هاته الأهداف، ويرجع ذلك بالأساس إلى اختلاف المعطيات الاقتصادية، والمؤهلات التنموية من بلد إلى آخر، لأن نمط التصنيع المختار، يجب أن يتماشى مع المعطيات الاقتصادية، والاجتماعيةوحتىّ السياسية، والثقافية للبلد، أو المجتمع، وغير ذلك يؤدي بالأكيد إلى فشل مشروع التنمية، وإهدار فرص الإقلاع الاقتصادي.

وانطلاقا من مختلف التجارب التي شهدها العالم في مجال التنمية الاقتصادية، يمكن التمييز بين ثلاث استراتيجيات رئيسية، يسمح الاعتماد على تركيبة متجانسة منها، بالوصول إلى تحقيق التنمية الصناعية المنشودة، وهاته الاستراتيجيات تتلخص في نمط الصناعات الثقيلة والخفيفة، نمط الصناعات الكثيفة رأس المال والكثيفة العمل، وكذا نمط الصناعات المعوضة للاستيراد والصناعات المحزة للتصدير.

المطلب الأول: الصناعات الثقيلة والصناعات الخفيفة:

تعتمد هذه الإستراتيجية في تحديدها على حجم الموارد المتوفرة داخل الاقتصاد القومي، بالإضافة إلى حجم السوق المحلي، وإمكانية الولوج إلى الأسواق الخارجية، كون أساس الاختيار وفقا لها يكون متناسب مع مخرجات القطاع الصناعي من السلع، والتجهيزات.

الفرع الأول: الصناعات الثقيلة

سادت هذه الإستراتيجية كنمط للتصنيع بالأساس في بلدان الكتلة الاشتراكية، لأن نمط التصنيع في هاته البلدان يقوم على أساس التخطيط المركزي، و على ذلك فإن قيام الصناعات الثقيلة في اقتصاديات البلدان الاشتراكية، تم في وقت قصير نسبيا خلال القرن الماضي، و ذلك لم يتحقق طبقا لعوامل السوق، أو الطلب، ولكن تم ذلك على أساس توجيه قدر كبير من الاستثمارات اتجاه هذه الصناعات. لأن الاعتماد على النمط التدريجي في التصنيع سوف يكون بطيئا،ولا يحقّ ق التنمية الاقتصادية المطلوبة.[1] على عكس البلدان الرأسمالية، التي كان فيها نمو الصناعات الثقيلة نتيجة طبيعية لتوسع منشآت القطاع الصناعي، ونموها لفترات زمنية طويلة، حيث كانت الصناعات الخفيفة، وبصورة رئيسية الصناعات النسيجية، مفتاح التصنيع في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، وخاصة في بريطانيا، و الولايات المتحدة الأمريكية، ومع تعاظم تكوين رأس المال، وتوسع الطلب على التجهيزات الإنتاجية والموار د، فإن الصناعات الثقيلة حققت تطورا ملموسا في هذه الاقتصاديات.[2]

وعموما يجمع غالبية الخبراء الاقتصاديين، أن تسريع وتير ة النمو الاقتصادي، يتوقف على حجم الاستثمار في قطاع الصناعات الثقيلة. لما تمتلكه من القدرة على زيادة حجم الإنتاج القومي. و بالتالي زيادة الدخل القومي، وتحسين المستوى المعيشي، وهو ما جعل غالبية البلدان النامية تختار هذه الإستراتيجية، لتنمية قطاعها الصناعي بداية خمسينيات القرن الماضي، وعملت على رفع حصتها في الناتج الصناعي، غير أ مآلها كان الفشل في غالبية هذه الدول، بالنظر للمشا كل التي واجهتها، والتي تعود أساسا إلى ضيق أسواقها المحلية،

[1] - محمد محروس إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 42.
[2] - هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 22.

وغياب فرص التسويق الخارجي، بالإضافة إلى افتقارها للتكنولوجيا،[1] وعموما يمكن تحديد أربع عوامل رئيسية شكلت الأسباب الرئيسية لاختيار هذا النمط الصناعي في البلدان النامية، والتي يمكن تلخيصها في الآتي:[2]

1- **الوضع السكاني:** حيث أن البلدان التي تشهد كثافة سكانية ضعيفة، يعتبر التشغيل هدفا أقل أهمية مقارنة مع البلدان التي تشهد كثافة سكانية قوية. وعليه فإن أهداف التنمية الصناعية، تتجه بالأساس إلى تحقيق كفاءة أعلى في الإنتاج، وحجم أكبر منه، بغرض الوصول إلى معدلات نمو كبيرة، و منه إلى تحقيق التنمية في زمن أسرع؛

2- **حجم السوق:** وذلك انطلاقا من أن الطلب على التجهيزات والسلع الإنتاجية في الدول النامية، يكون أكبر بالنظر إلى متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فغالبية البلدان النامية خرجت من أوضاع استعمارية بائسة، وبنية تحتية تكاد تكون محطمة، واتجاهها نحو القضاء على هذا التخلف، يولد طلبا متزايدا على التجهيزات، والسلع الإنتاجية، التي تشكل مخرجات لقطاع الصناعات الثقيلة؛

3- **الاحتياطات الكامنة للموارد الطبيعية:** تختلف البلدان النامية من حيث احتياطياتها الكامنة من الموارد الطبيعية. ففي البلدان التي تحظى بحجم أوفر من هذه الموارد، تتجه نحو الصناعات الثقيلة حتى تتمكن من الاستغلال الأمثل لها، والعمل على الاستفادة منها، عوض تصديرها على شكلها الخام، وتضييع فرص تحقيق قيمة مضافة داخل الاقتصاد الوطني، من وراء تحويلها إلى منتجات تامة الصنع، أو نصف مصنعة؛

4- **النظام السياسي:** إن الأنظمة السياسية التي تبنت النظام الاشتراكي في الدول النامية، اعتمدت على سياسات راديكالية اتجاه الاستقلال الاقتصادي، واتجهت تبعا لذلك إلى نمط الصناعات الثقيلة بغية تحقيق وثبة نوعية في التنمية الصناعية، وتوفير حاجياتها الصناعية في مجالات التجهيز، والسلع الإنتاجية، بعيدا عن الاستيراد من الدول المتقدمة.

وبالعودة إلى تجارب الدول النامية، يمكن التأكد من اتجاه غالبيتها إلى هذا النمط من استراتيجيات التنمية الصناعية، بالنظر إلى رغبتها في سرعة الوصول إلى تحقيق أهدافها التنموية. وهو ما جعلها تصطدم

[1] - مدحت القريشي، **الاقتصاد الصناعي**، مرجع سبق ذكره، ص 51.
[2] - هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 24.

بمحدودية قدراتها التنافسية، ومحدودية مستوى إنتاجيتها، ما جعل غالبية المشاريع الصناعية، تواجه صعوبات عديدة أدت بالكثير منها إلى الإفلاس.

الفرع الثاني: الصناعات الخفيفة

ترجع أهمية هذه الإستراتيجية الصناعية إلى أنها تمثل نمط التصنيع الذي ساد في البلدان الرأسمالية في بداية مراحل تصنيعها، فقد بدأت هذه البلدان تصنيعها اعتمادا على الصناعات الاستهلاكية، ثم بعد ذلك الصناعات الوسيطة، وأخيرا الصناعات الرأسمالية. وقد اعتمد هذا التصنيع على قوى السوق، أو ظروف الطلب، وذلك يعني أن أي صناعة لا تقوم إلا إذا كان هناك سوقا كافيا لها.[1]

وبالنظر إلى خصائص الدول النامية، فإن نمط الصناعات الخفيفة يتناسب معها من نواحي كثيرة، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[2]

1- حاجة هذه الصناعات إلى مقادير قليلة من رأس المال؛
2- حاجة هذه الصناعات إلى درجات متواضعة من المهارة والخبرة الفنية، وكثيرا ما يمكن تحويل اليد العاملة من الحرف إلى المصانع الجديدة ،كما هو الحال في صناعة المنسوجات، والصناعات الغذائية؛
3- صغر حجم الإنتاج، وتماشيه مع حجم السوق الصغير في هاته البلدان؛
4- حاجة هذه السلع إلى وقت قصير لإنتاجها؛
5- استيعابه لأعداد أكبر من اليد العاملة، ومساهمته الفعالة في محاربة البطالة.

ومن ناحية أخرى فان تطوير الصناعات الخفيفة يحقق نتائج ايجابية عديدة في مرحلة التحول الصناعي، ومن هذه النتائج أنه يساعد على كبح الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد الوطني، ويشجع الإنتاج الزراعي، والحيواني، و يلعب دورا مهما في التمدين، ويساهم في زيادة، وتوسيع منافذ تصريف منتجات الصناعات الثقيلة. وعلى الرغم من ذلك ينتقد نمط الصناعات الخفيفة على ضعف دوره النسبي في الانتشار التكنولوجي، والتصنيع، رغم أن المبالغة في تحقيق هذا الدور قد يؤدي إلى زيادة التبعية التقنية للمراكز الصناعية

[1] - محمد محروس إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 38.
[2] - المرجع نفسه، ص 41.

المتقدمة في الخارج، وبصورة عامة تعاني فروع الصناعات الخفيفة من روابط ضمنية أقل عمقا، و من معدلات نمو أدنى، وأقل اتساقا.[1]

والواقع أنه لا يمكن اعتماد أحد النمطين، دون تحديد دقيق لمستوى التقدم التكنولوجي، وحجم الموارد الطبيعية، وأهداف التنمية الصناعية، ذلك لأن كل نمط تصنيع، سواء الصناعات الثقيلة، أو الخفيفة، توفر مزايا اقتصادية، و تنموية، وقد تولّد جملة من المشاكل،والعقبات التطبيقية، و أن أفضل نمط صناعي ممكن، هو النمط الذي يوفق بين الاتجاهين، على النحو الذي يوفر نسيجا صناعيا مختلطا ومتكاملا، يعمق التشابك الاقتصادي، وينسق أداءه.

المطلب الثاني: الصناعات كثيفة رأس المال والصناعات كثيفة العمل

تتباين اقتصاديات دول العالم في خصائصها البنيوية، ومن أهم هذه الخصائص الكثافة السكانية، فبين البلدان التي تتميز بكثافة سكانية عالية، والبلدان التي تتميز بكثافة سكانية منخفضة، تختلف أنماط التنمية الاقتصادية المتبعة. بل هذا الاختلاف قد يكون داخل البلد الواحد، بسبب التوزيع السكاني غير المتوازن بين أقاليمه. نظرا لتمركز السكان في مناطق معينة لأسباب طبيعية، أو سياسية ،أو تاريخية، في حين أن مناطق أخرى تشهد كثافة سكانية منخفضة، فيكون من الضروري إتباع خطط تنموية مختلفة مراعاة لمثل هذه الخصوصيات.

ومن بين الأنماط التنموية في المجال الصناعي، التي يمكن الأخذ بها لمراعاة حجم الكثافة السكانية، هي نمط الصناعات كثيفة رأس المال عندما تكون الكثافة السكانية منخفضة، ونمط الصناعات كثيفة العمل عندما تكون الكثافة السكانية مرتفعة، وذلك يرجع إلى أن أهم أهداف التنمية الاقتصادية في أي بلد هي محاولة إيجاد فرصة عمل لكل طالب عمل، ومعالجة أزمة البطالة التي تشكل إحدى أهداف التنمية الاقتصادية. بالإضافة إلى أهداف أخرى، تتباين أنماط التنمية المختلفة في تحقيقها.

الفرع الأول: الصناعات كثيفة رأس المال

تؤثر الأنماط المختلفة للإنتاج بطريقة متباينة على عملية التصنيع، إذ أن فعالية نمط الإنتاج الذي يتم اختياره، كثيرا ما تعتمد على مرحلة التنمية والخصائص الهيكلية المميزة للاقتصاد القومي، وفي فترة معينة من

[1] - هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 21.

الزمن، ومن بين أنماط الإنتاج التي يمكن اعتمادها في القطاع الصناعي، نمط الصناعات كثيفة رأس المال الذي يضمن إنتاجية أعلى للعنصر الإنتاجي المستخدم، من خلال الاستخدام المكثف للتكنولوجيا الحديثة، مما يؤدي إلى ظهور سلسلة عمودية متكاملة من التشابكات الصناعية، إبتداءا بالمصدر، وانتهاءا بالمرحلة النهائية للإنتا ج.[1]

من جانب آخر يتميز نمط الصناعات كثيفة رأس المال، بما قد يخلقه من مدخرات كبيرة، وبمعدلات أعلى من غيره. وهذا ما يمكن أن يتبين بسهولة، من مقارنة الدخول التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج في المنشآت التي تعتمد على التجهيزات المتقدمة تكنولوجيا، وأصحاب المنشآت المعتمدة على التكنولوجيا الأقل تطورا. وباعتبار أن التكنولوجيا تتغير بشكل سريع، سواء بالنسبة لظهور منتجات جديدة، أو طرق إنتاج جديدة، فإنه يتعين على المنشآت الصناعية، التطلع بصورة مستمرة إلى الحصول على التكنولوجيا الجديدة،[2] مما يدفع بحجم الاستثمارات إلى الأعلى، وبالتالي تراجع حجم الادخارات.

كما أن اعتماد أساليب حديثة، وإدخال تجهيزات متقدمة دون التحكم في تصنيعها محليا، يجعل البلد رهينة للأنظمة الاحتكارية المسيطرة على أسواق التكنولوجيا، والتي هي عادة تابعة للدول المتقدمة صناعيا، مما يجعل الدول النامية في وضع أضعف للمساومة على انتقال المعلومات الحديثة، والأنظمة الإنتاجية المعدلة، كما أن المبالغة في الاعتماد على الآلات الحديثة في الإنتاج، يزيد من حدة الخسائر الناتجة عن اهتلاك وسائل الإنتاج مما يؤثر سلبيا على معدل الإنتاجية.[3]

انطلاقا مما سبق، واعتبارا لمعيار الكلفة، فإن الاقتصاديات السائرة في طريق النمو، تتحمل تكاليف باهضة لاستيراد وتعليم واستيعاب التجهيزات الحديثة، وكذلك لتطوير المناطق المستهدفة، بغرض رفع قدراتها على الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، ومما يزيد من حدة هذه التكاليف هو قصر عمر التجهيزات الرأسمالية، بسبب سوء استخدامها، وعدم الاهتمام بصيانتها، على وفق المواصفات التقنية المطلوبة.[4]

ومن النواحي الاجتماعية والثقافية، فإن ظروف انخفاض المستوى الثقافي، وقلة المعلومات، تؤدي إلى حصر نمط الصناعات كثيفة رأس المال، في نقاط محدودة داخل النسيج الصناعي للدول النامية، مما يجعلها

[1] - هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 32.
[2] - محمد محروس إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 333.
[3] - هوشيار معرف، مرجع سبق ذكره، ص 33.
[4] - المرجع نفسه، ص 34.

معزولة عن محيطها المؤسساتي، مما يعزز من الازدواجية الاقتصادية داخل النسيج الصناعي، ويعيق جهود التكامل داخل الاقتصاد الوطني.[1]

وعموما يمكن القول أنه وبالنظر إلى جملة المشاكل التي يمكن أن يتسبب فيها نمط الصناعات كثيفة رأس المال، مقارنة مع الفوائد التي يمكن للاقتصاد القومي النامي أن يجنيها من ورائه، فإنه من الأنسب عدم الاعتماد عليه، إلا في حالات الدول التي تتمتع بفوائض مالية كبيرة، وكثافة سكانية منخفضة، وهي حالات قليلة، ومحدودة، في البلدان النامية، لأنه وبالإضافة إلى ما سبق، فإن هذا النمط الصناعي لا يساعد على خلق مناصب شغل بالحجم المطلوب. وحتى المناصب التي يقوم بخلقها، تتطلب يد عاملة مؤهلة وماهرة من الناحية التقنية، وهو ما تفتقده الدول النامية، بالنظر إلى مستوى تأهيل مواردها البشرية، مما يستوجب اللجوء إلى اليد العاملة الأجنبية في أحيان كثيرة.

الفرع الثاني: الصناعات كثيفة العمل

يشكلنمط التصنيع المتّبع داخل البلد أهم مصدر لخلق مناصب العمل، لأن ارتفاع معدل الإنتاجية وحده لا يدفع بالضرورة إلى خلق مناصب الشغل،[2] وفي مثل هذه الظروف من الأنسب إتباعنمط التصنيع كثيف العمل، باعتباره لا يستخدم مدخلات تكنولوجية، وآلية كثيفة، كما أنه يساهم في التقليل من التفاوت الطبقي داخل المجتمع، من خلال إعادة توزيع الثروة عبر نظام الأجور، بتوفيره لفرص عمل كبيرة، ورفع نصيب الفرد من الدخل القومي، مما يعزز الاستقرار الاجتماعي داخل البلد.

وعلى الرغم من المزايا التي يتيحها هذا النمط من الإنتاج الصناعي، من تقليل التبعية التكنولوجية للدول المتقدمة صناعيا، وتوفير مناصب شغل كثيفة، وبالتالي المساهمة في توزيع أكثر عدل للثروة الوطنية، فإن المبالغة في الاعتماد على هذا النمط الإنتاجي يؤدي إلى تدهور الكفاءة الإنتاجية للعناصر المتاحة، سواء من الموارد الطبيعية بفعل إهدار قيمتها نتيجة للاستغلال السيئ لها، أو القوة العاملة نتيجة لعدم كفاءتها وقلة

[1] - هوشيار معرف، مرجع سبق ذكره، ص 34.

[2]- Raymond Barre, Jacques Fontamel **, Principes de politique économique,** (Alger: O.P.U ,1993),P 109.

فعاليتها، مما يؤثر سلبا على معدلات الربحية للمنشآت القائمة، وبالتالي تراجع نسب النمو في اقتصاد البلد، أو الإقليم.[1]

كما يؤدي الاعتماد على هذا النمط الإنتاجي، إلى تراجع حجم الادخار الوطني، على اعتبار أن ربحية المشاريع الصناعية القائمة وفق هذا النمط، تؤدي إلى تقلص أرباح أرباب العمل وأصحاب المؤسسات الصناعية، في حين أن الأموال الموجهة لتسديد الأجور توجه في غالبيتها إلى الاستهلاك، الذي قد يلعب دورا ايجابيا في دعم الإنتاج إذا كان يوجه بالأساس إلى اقتناء منتجات محلية، وليست مستوردة من الخارج. كما أن ضعف استعمال التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج، يؤثر على نوعية المنتجات من حيث الجودة، أو السعر، ويجعلها غير قادرة على المنافسة مع المنتجات المستوردة من الخارج، على اعتبار أن استخدام أعداد كبيرة من العمال لا يقلص فقط من إنتاجية الاستثمارات الصناعية، بل قد يجعلها قد مجدية اقتصاديا.[2]

وفي مواجهة الايجابيات والسلبيات السابقتين، لكل من النمط كثيف الرأس المال، والنمط كثيف العمل، يفضل عادة اللجوء إلى نمط تكنولوجي متوسط، يتخذ موقعا خاصا بين النمطين، وغالبا ما يكون أقرب إلى الأول من حيث الكفاءة الإنتاجية، وإلى الثاني من حيث المستلزمات الرأسمالية.

وهنا من الضروري أن تأخذ الاقتصاديات المعنية النقاط الآتية في الاعتبار، عند اختيارها للنمط الملائم لها:[3]

1- تحديد المعايير الأكثر دقة في تصنيف النمط الإنتاجي، مثل معامل كفاءة العنصر الإنتاجي، نسبة مرونة الإنتاج للعمل، أو لرأس المال، و نسبة تكلفة رأس المال إلى تكلفة العمل؛

2- في بعض الفروع الصناعية، تحدد طبيعة الإنتاج، ومستلزماتها التكنولوجية، نمط الإنتاج اللازم، و بالتالي فمهما توفرت اليد العاملة، وانخفضت الأجور، لا يمكن للعمل أن يحل محل رأس المال، كما هو الحال في الصناعات الالكترونية؛

3- عدم الانسياق وراء نمط الصناعات كثيفة العمل، بالشكل الذي يؤدي إلى ظهور البطالة المقنعة، وبالتالي التأثير السلبي على الإنتاجية، خصوصا في القطاع الصناعي العمومي؛

[1] - هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره،ص 36.

[2]- Raymond Barre Jacques Fontanel .op.cit, p.p 109-110.

[3] - هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص. ص 36 - 38.

4- فيما يخص استراتيجيات التصنيع، يفضل إتباع نمط الصناعات كثيفة العمل في الصناعات الخفيفة، ونمط الصناعات كثيفة رأس المال في الصناعات الثقيلة؛

5- ضمن إمكانات المرونة التكنولوجية، يجب التفريق بين العمليات الجوهرية، والعمليات الثانوية، فمن المفيد الاعتماد على رأس المال في الأولى، وعلى العمل في الثانية؛

6- من المفيد العمل على إدخال تغييرات على التجهيزات، والأساليب المستوردة، بغرض التحكم الجيد فيها، واستخدامها وفق متطلبات الاقتصاد الوطني، بما يساهم في تدنية تكاليف الإنتاج، والتبعية للمصادر الأجنبية لرؤوس الأموال الإنتاجية.

وعموما يمكن القول، أن المزاوجة بين نمط الصناعات كثيفة رأس المال، ونمط الصناعات كثيفة العمل، قد يشكل أفضل إطار للنمو، وتطوير الجهاز الإنتاجي الوطني، بمحاولة تجنب سلبيات كل نمط، والاستفادة قدر الإمكان من الايجابيات التي يوفرها استخدام كل نمط منهما.

المطلب الثالث: الصناعات المعوضة للاستيراد و الصناعات المعززة للتصدير

تتميز غالبية اقتصاديات الدول النامية بتخصصها في إنتاج عدد قليل من المواد الأولية، وتوجيهها نحو التصدير، مع الاعتماد على الاستيراد لتغطية حاجياتها من المواد الاستهلاكية، والتجهيزات الرأسمالية، ومع تزايد أعداد السكان، وحاجياتهم التنموية، ازداد الضغط على اقتصاديات هاته الدول، التي أصبحت صادراتها أكثر تخصصا، وارداتها أكثر تنوعا وأكبر حجما، مما جعلها تتبنى استراتيجيات للتنمية الصناعية، تهدف بالأساس لتعويض وارداتها بمنتجات محلية كمرحلة أولى، ثم التوجه نحو تعزيز صادراتها الصناعية كمرحلة ثانية، بهدف تعزيز استقرارها الاقتصادي، وتنويع هيكل اقتصادها القومي.

لكن تطبيق إحدى الاستراتيجيات أ المزاو جة بينهما، يمكن أن يحقق جملة من المزايا الاقتصادية، كما يمكن أن يولد جملة من الصعوبات والعقبات، قد تؤدي إلى إفشال مشروع التنمية المنشودة.

الفرع الأول: الصناعات المعوضة للاستيراد

يقصد بالصناعات المعوضة للاستيراد، أن يقوم المجتمع بإنتاج ما كان يستورده من الخارج،و لإنجاح هذا الإحلال لا بد من وضع سياج من الحماية على الصناعة المحلية، حتى لا تنافسها الصناعة المثيلة الأجنبية في الأسواق المحلية.[1]

وغالبا ما تبدأ الدول التي تعتمد هذا النمط التصنيعي، بإنتاج السلع الاستهلاكية، نظرا لحجم الطلب عليها محليا، وحاجتها إلى استثمارات قليلة نسبيا، وعدم تطلبها مهارات فنية عالية، لكنها بالمقابل تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الوسيطة، والتجهيزات الرأسمالية، مما قد يجعل هذه الأخيرة هدفا لسياسة الإحلال في مرحلة لاحقة.

وعموما تمر سياسة التصنيع لتعويض الاستيراد بمرحلتين رئيستين، ففي المرحلة الأولى يتم فرض القيود الجمركية، وغير الجمركية، على الواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية، قصد حماية، وتشجيع، الإنتاج المحلي، أما المرحلة الثانية فيمكن أن تسلك أحد الطريقين، يتمثل الأول في نمط إحلال الواردات من الصناعات الوسيطة، ثم بعد ذلك التجهيزات الرأسمالية، أما الطريق الثاني فموجبه تتحول صناعات المرحلة الأولى أي الصناعات الاستهلاكية إلى مجال الصادرات، لتوفير العملة الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع الوسيطة والتجهيزات الرأسمالية،[2] رغم أن الكثير من الاقتصاديين يرون أن كثرة الاستثمار في الصناعات الاستهلاكية، مع تقليل الاستثمارات في الصناعات الثقيلة المنتجة للسلع الوسيطة، والتجهيزات الرأسمالية، من شأنه أن يؤدي إلى خفض معدل الإنتاجية للمجتمع، وذلك لإيمانهم الشديد بان القدرة الإنتاجية تقوم أصلا على مقدار الاستثمار في الصناعات الثقيلة.[3]

تستمد إستراتيجية الصناعات المعوضة للاستيراد أهميتها، من الدور الذي تلعبه في رفع مستوى التصنيع داخل اقتصاديات الدول النامية، من خلال الربط بين عمليتي توجيه تجارة الاستيراد، وتنمية الصناعات الناشئة، ويمكن أن يتحقق هذا الربط من خلال:[4]

[1] - محمد صنوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص 124.

[2] - المرجع نفسه، ص.ص 126 -125.

[3] - محمد محروس إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[4]. - هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 43.

1- إبعاد أو التخفيف من الدور السلبي للمنافسة الأجنبية؛

2- تقليل الإنفاق بالعملات الصعبة، وبعض الإجراءات الأخرى، الهادفة إلى تعديل وتحسين ميزان المدفوعات؛

3- زيادة القدرات التحويلية للقطاع العام، بالاعتماد على الرسوم والتعريفات الجمركية.

4- توسيع نطاق الإنتاج كما، و تنويعا. مما يزيد من حصة القطاع الصناعي في الناتج القومي؛

5- زيادة حجم فرص العمل، مما يساهم في الحد من أزمة البطالة.

ومع ذلك تنتقد سياسة الصناعات المعوضة للاستيراد، نتيجة لبعض السلبيات والصعوبات التي قد تنتج عن تطبيقها ميدانيا، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[1]

1- تحتاج الصناعات المعوضة للاستيراد إلى الالتزام بإستراتيجية دقيقة، يمكن من خلالها الوصول إلى منافذ تسويقية مستقرة، ومتنامية. فليس من السهل بعد فترة طويلة من الاعتماد على المنتجات الأجنبية، أن تحقق مثيلاتها الوطنية قناعة ذاتية لدى المواطنين. بحيث يمكن تحويل التفضيلات عن سلع تتميز بكفاءة إنتاجية، وتسويقية، عالية نسبيا؛

2- إن سياسة الصناعات المعوضة للاستيراد، تجعل الصناعات الوطنية معتمدة ولفترة طويلة غالبا على الدعم المباشر وغير المباشر للأجهزة الحكومية، وينتج عن ذلك عادة اعتماد المنشآت الصناعية في نجاحها على الحماية الحكومية، بدلا من اعتمادها على تطوير الكفاءات الذاتية لأقسامها المختلفة؛

3- في ظروف الأسواق المحلية الضيقة وندرة الموارد المحلية، فإن الحماية المتزايدة كثيرا ما تتسبب في سيادة نظام احتكاري، وعليه فإنها قد لا تأخذ في عين الاعتبار المستويات الكمية، والنوعية، الحقيقية للطلب، الذي من المفروض إشباعه على وفق المعطيات التفصيلية، وفضلا عن ذلك فإنها تولد آثارا سلبية على كل من الأسعار، والأجور، والتمايز الطبقي؛

4- إن سياسة تعويض الاستيراد، تؤدي في الغالب إلى إنشاء آلاف الوحدات الإنتاجية، مما يجعل وضعها في بنيان إنتاجي متكامل حالة تكاد تكون غير ممكنة في ظروف اقتصاديات الدول النامية، التي تعاني هياكلها الاقتصادية من فجوات واسعة، مما يؤدي إلى تفاقم ظاهرة التدهور والتشوه البنياني في القطاع الصناعي؛

[1]- Raymond Barre, Jaques Fontanel .op. cit, p.p 99-103.

5- تؤدي المرحلة الأولى المعتمدة على إحلال الصناعات الاستهلاكية، إلى زيادة الحاجة للسلع الوسيطة والتجهيزات الرأسمالية، دون أن يصحب ذلك تكامل رأسي للحلقة التكنولوجية، مما يعمق من تبعية الدول النامية لاقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة؛

6- إن ضمان نجاح الصناعات الناشئة، يتطلب توسيع نطاق السوق أمامها، حتى تضمن استمرار ربحيتها، مما يؤدي إلى خلق تطلعات وأنماط استهلاكية جديدة يصعب العدول منها، مما يؤثر سلبا على حجم الادخار، والاستثمار في المجتمع.

ورغم ما يشوبها من سلبيات، إلا أن سياسة الصناعات المعوضة للاستيراد تبقى صالحة للدول التي مازالت في المراحل الأولى للتصنيع. لما تحققه من مزايا اقتصادية، ويبقى التقليل من سلبياتها يعتمد على طبيعة الأدوات والوسائل المستخدمة في تطبيقها، ومستوى ذكاء المسؤولين عن تسييرها.

الفرع الثاني: الصناعات المعززة للتصدير

يقصد بالصناعات المعززة للتصدير، إنشاء صناعات يخصص غالبية إنتاجها للتصدير للخارج، بغرض الحصول على موارد من النقد الأجنبي، اللازمة لتمويل الواردات. وخاصة في ظل تدهور معدلات التبادل للسلع الأولية، ونجاح هذه السياسة يتوقف على حجم الأسواق المتاحة أمام صادراتها، ومدى توافر الطلب الخارجي على هذه الصادرات، وأيضا مدى القدرة على توفير السلع بالمواصفات المطلوبة في الأسواق الخارجية.[1]

غير أن اعتماد هذا النمط التصنيعي، قد تواجهه جملة من الصعوبات والعقبات، تأتي في مقدمتها دخول اقتصاديات الدول النامية في منافسة حادة فيما بينها، ومع اقتصاديات الدول المتقدمة. ولتذليل هذه العقبات، يكون من الضروري الاهتمام في وضع إستراتيجية الصناعات المعززة للتصدير بالنقاط التالية:[2]

1- الاهتمام بالصناعات المعروفة في الأسواق الدولية بمعدلاتها المتزايدة للطلب عليها، مثل الصناعات الالكترونية، والغذائية؛

[1] - محمد صنوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص 144.

[2] - هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص. ص 52-51.

2- تلعب اتجاهات السوق دورا هاما في تحديد التوجهات المستقبلية للتصدير، لذا يتوجب عدم التركيز على سوق واحد للتصدير، لأن انخفاض معدل الطلب في هذا السوق، يؤدي إلى فشل مشروع التصدير. بل يجب أن يكون التصدير موجها لعدة أسواق، بحيث أن الخسائر التي قد تحدث في سوق معينة، يمكن أن تعوضها الأرباح التي قد تتحقق في الأسواق الأخرى؛

3- تجنب الدخول إلى الأسواق، التي تنفرد فيها منشآت صناعية بإمكانيات اقتصادية واسعة، وقوة مساومة متميزة، واحتياطات واسعة للموارد الضرورية، مما يجعل المنافسة معها إهدارا للجهد، والوقت، والمال؛

4- الاهتمام بالخصائص الاجتماعية والنفسية لمجتمعات الأسواق المستهدفة. بغرض تحقيق تفوق تسويقي لأن التلاؤم مع الخصائص المذكورة، يشكل رافدا هاما لزيادة معدّ لات التصدير لهاته الأسواق؛

5- التركيز على الصناعات التحويلية، التي تشكل موادها الخام مجال شهرة البلد دوليا، حيث يسهل ذلك من فرص تسويق المنتجات، لاستفادتها من الشهرة السابقة للبلد في تصدير المواد الخام المستخدمة في المنتج الجديد.

من ناحية أخرى فإن سياسة الصناعات المعززة للتصدير، تكتسب أهميتها من المزايا التي تحققها للاقتصاد الوطني، والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:[1]

1- زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية، لمواجهة متطلباتها المتزايدة منها لتوفير حاجياتها من المواد غير المنتجة محليا؛

2- الاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها الدولة، في إنتاج بعض المنتجات، من خلال توفرها على المواد الخام، والظروف الملائمة لإنتاجها. وبالتالي تحقيق قيمة مضافة أعلى، تساهم في تطوير الاقتصاد الوطني، عوض الاعتماد على تصدير المواد الخام، دون تحويلها محليا؛

3- التغلب على مشكل ضيق السوق المحلي لاستيعاب القدرات الإنتاجية للمؤسسات كبيرة الحجم، وذلك بالاستفادة من حجم الطلب الأعلى في الأسواق الدولية؛

[1] - محمد محروس إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص. ص 56-57.

4- الاستفادة من قدرات الشركات المتعددة الجنسيات، التي تبحث دوما عن المناطق الأكثر جذب لاستثماراتها، وذلك عن طريق توفير أفضل الظروف المساعدة على استقرار الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعزيزها؛

5- إن إنتاج السلع الموجهة للتصدير، من شأنه أنيشجع على ارتفا ع مستوى الكفاءة للاقتصاد الوطني، وجعله قادرا على المنافسة الدولية، بعيدا عن حاجته إلى الحماية الحكومية.

ورغم الأهمية التي تمثلها الصناعات المعززة للتصدير، إلا أن بعض العيوب والصعوبات يمكن أن تواجه نشوء مثل هاته الصناعات، وتحد من فعاليتها الاقتصادية، والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:[1]

1- قد يصعب على الدول النامية أن تقيم صناعات تصديرية، بسبب شدة المنافسة من جانب الدول الصناعية ذات التاريخ العريق في ميدان التصنيع؛

2- إن الدول الصناعية قد تقيم جدارا عاليا من الحماية الجمركية و غير الجمركية، تحت غطاء البيئة، أو الشروط الصعبة، و غيرها، وخصوصا في الصناعات كثيفة العمل، والتي يمكن للدول النامية أن تتمتع فيها غيرة تنافسية نسبيا في إنتاجها؛

3- من الصعب في ظل المنافسة الشديدة تنويع أسواق التصدير، بالشكل الذي يمنع تأثر البلد بالأزمات الاقتصادية، التي قد تنشأ في بعض الأسواق، إ عادة ما يكون التصدير مو جه لسوق إقليمي واحد، وبالتالي فإن اقتصاد البلد يكون رهينة بالأوضاع الاقتصادية، وحجم الطلب في هذا السوق، وأية مشكلات اقتصادية قد تنشأ فيه، تكون هزاتها الارتدادية بشكل مباشر على اقتصاد البلد المصدر.

ومهما يكن من أمر، فإن الاعتماد على إحدى الإستراتيجيتين دون الأخرى، قد يجعل البلد يواجه عقبات عديدة، لذا قد يكون من الأفضل الاهتمام بهما معا، وفي سياسات متكاملة وبشكل متزامن خلال عملية التصنيع. على أن تختلف درجة الاعتماد حسب مرحلة التنمية التي وصلها اقتصاد البلد. فليس من المناسب أن ينظر إلى تعزيز التصدير كبديل لتعويض الاستيراد، أو العكس، ولا يعني ذلك تطوير، وتطبيق الإستراتيجيتينآنيّ ا، وبمعدلات متساوية، لكن قد يكون من الأجدى تحديد الإستراتيجية حسب مراحل التصنيع، كما يمكن تحديد فتراتها على أساس الظروف الموضوعية لاقتصاد البلد، وما يتقرر خلالها من أهداف.

[1] - محمد محروس إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 58.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل أهمية التنمية الصناعية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، عبر إبراز دور التصنيع في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، من بطالة، وتنويع لهيكل الاقتصاد الوطني، وتدعيم الاستقلال الاقتصادي للأمة.

كما أبرز التقسيمات الهيكلية للقطاع الصناعي، من الناحية النظرية، والأهمية الاقتصادية لكل قطاع صناعي، سواء كان هذا التقسيم طبقا للعملية الإنتاجية، أو وفقا لطبيعة وشكل الملكية، أو وفق حجم المنشأة الصناعية.

كما أن التأسيس لقطاع صناعي يراعي خصوصيات الاقتصاد الوطني في تقسيماته، يمر حتما عبر انتهاج إحدى استراتيجيات التنمية الصناعية، المتوفرة في حقل النظريات الاقتصادية، فبين الصناعات الثقيلة والخفيفة، والصناعات كثيفة رأس المال والصناعات كثيفة العمل، والصناعات المعوضة للاستيراد والصناعات المعززة للتصدير، يوفر الفكر الاقتصادي الإنساني مجالا واسعا من الخيارات، والتي يكون على عاتق واضعي الخطط التنموية، اختيار أكثرها ملاءمة للوضع الاقتصادي للبلد، وإمكاناته المتاحة، وكذا أقدرها على تحقيق الأهداف المرسومة في خطط التنمية الشاملة.

الفصل الثالث

استراتيجيات التنمية الصناعية المتبعة في الجزائر منذ الاستقلال

بعد حصول الجزائر على استقلالها عام 1962، سعت كغيرها من الدول حديثة الاستقلال إلى تبني استراتيجيات تنموية في جميع المجالات، و ذلك لمعالجة الأوضاع الموروثة عن الحقبة الاستعمارية، و التي اتسمت بالتردي الكبير على جميع الأصعدة الاقتصادية، و الاجتماعية و السياسية و الثقافية، بالنظر إلى الإرث الثقيل لاستعمار لم يعرف العصر الحديث مثيلا له من حيث القساوة في نهبه المبرمج لثروات البلد.

و كغيرها من الدول المستقلة حديثا، انتهجت الجزائر نظاما اقتصاديا يعتمد على الفكر الاشتراكي كمرجعية فكرية، و ذلك يرجع إلى اقتراب أفكار المدرسة الاشتراكية من أفكار التوجيهات الثورية و التحررية، التي رسختها ثورة أول نوفمبر المجيدة. فكان بذلك الفكر الاقتصادي الاشتراكي، يمثل منطلق كل الإستراتيجيات التنموية المتبعة في الجزائر في تلك الحقبة الزمنية، إذ أخذ نظام التخطيط المركزي موقعه كقاطرة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، و تم اعتماد الاشتراكية كنظام لتسيير الآلة الإنتاجية الوطنية، كما كان التأثر بنظريات الفكر الاقتصادي الاشتراكي واضحا في استراتيجيات التنمية الصناعية، التي اعتمدت أساسا على الصناعات الثقيلة، و محاولة استيراد التكنولوجيا الحديثة بطريقة سريعة، وهو ما سمح ببناء قاعدة صناعية كبيرة، و حديثة، في ظرف زمني قصير جدا، إذا ما قورنت بالسياقات الزمنية لنمو القطاعات الصناعية في الدول الأخرى.

غير أن سرعة النمو، و مستوى التكنولوجيا المستوردة كانا سببان هامّان في مختلف المشاكل التي عرفها أداء القطاع الصناعي الجزائري لاحقا، و التي لم يتمكن من التخلص من آثارها، بالرغم من مختلف سياسات الإصلاح الاقتصادية المنتهجة مع تفاقم الأزمات بداية من ثمانينات القرن الماضي.

و للإحاطة بمختلف المراحل، و الإستراتيجيات التنموية التي عرفها القطاع الصناعي الجزائري، سيتم استعراض ثلاث مباحث، يتناول الأول الإستراتيجية الصناعية في الجزائر في ظل نظام التخطيط، فيما يستعرض

الثاني الإستراتيجية الصناعية في ظل الإصلاحات الاقتصادية، التي عرفتها الجزائر مع استفحال الأزمة الاقتصادية، فيما يتطرق الثالث إلى ركائز الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر خلال المرحلة الحالية.

المبحث الأول: الإستراتيجية الصناعية في الجزائر في ظل نظام التخطيط

أدركت السلطات الجزائرية غداة استقلال البلاد، الأهمية الكبيرة التي يلعبها القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية، فكان اهتمامها بالأساس منصب حول السياسة المناسبة، للوصول إلى تحقيق أهداف الإستراتيجية التنموية، الساعية إلى تحقيق الاستقلال الاقتصاديللأمّ ة، بعد نجاحها في تحقيق الاستقلال السياسي، وباعتبار أن الفكر الاقتصادي الاشتراكي كان الملهم الرئيسي للأفكار التنموية في تلك الحقبة من الزمن، فإن التوجه نحو اعتماد هذا النمط التنموي كان هو السائد في أغلبية الدول الإفريقية، والآسيوية، و دول جنوب أمريكا،و حتى أوروبا الشرقية، مع بعض الاستثناءات المحصور ة جدا.

و انطلاقا من مميزات تلك الفترة كان من الطبيعي أن تسلك الجزائر هذا النهج الاقتصادي، فاعتمدت استراتيجيات صناعية تقوم أساسا على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، و اعتماد التخطيط المركزي كبرنامج عمل لنشاط القطاع الصناعي، غير أنها أدركت لاحقا حجم الأخطاء المرتكبة، فحاولت إعادة تنظيم اقتصادهاإلاّ أن حجم الأزمة كان أكبر من أية محاولة ترقيعية، وهو ما استلزم اللجوء إلى الإصلاح الاقتصادي الذي كلّفها غاليا.

المطلب الأول: مرحلة بداية نظام التخطيط

يقف هذا المطلب شاهدا على بداية ميلاد دولة فتية، ذات سيادة، بعد معاناة طويلة مع الاستعمار، و مخلفاته من مظاهر التخلف التي لم تستثني قطاعا واحدا، وهو ما ولّد إرادة، و عزيمة، كبيرتين لدى أصحاب القرار، لخوض تجربة التنمية الاقتصادية وفق نموذج، هو الأصلح حسب معتقدات تلك الفترة،و المتمثل في نظام التخطيط الاقتصادي، الذي سبقه اعتماد نمط التسيير الذاتي، كمقدمة لانتهاج هذا النظام في مرحلة لاحقة.

الفرع الأول: مرحلة ما قبل التخطيط (مرحلة الانتظار) 1962 -1965

كان واقع الاقتصاد الجزائري عشية الاستقلال على قدر كبير من التدهور، و التردي، بسبب المشاكل الهيكلية الموروثة عن المرحلة الاستعماريةو كذا بسبب الرحيل الجماعي للمعمرين، الذين سيطروا لفترات زمنية

طويلة على مفاصل الاقتصاد و بالتالي فإن رحيلهم شكّل فراغا من الصعب تعويضه بسرعة، بالنظر إلى مستوى تكوين الفرد الجزائري الذي كان ضعيفا في تلك الفترة، بسبب سياسات التجهيل المنتهجة التي استعملتها السلطات الاستعمارية طيلة فترة الاحتلال، و عموما يمكن تلخيص أهم مظاهر تخلف الاقتصاد الوطني في تلك الفترة في النقاط التالية:[1]

1- ازدواجية اقتصادية في كل القطاعات، بمعنى وجود قطاعات اقتصادية تحت سيطرة الأجانب (فلاحة، صناعة، خدمات) متطورة تتميز بكل عناصر التقدم من يد عاملة مؤهلة، و تكنولوجيا عالية، و مناطق نشاط مختارة بعناية فائقة، و بالمقابل قطاعات اقتصادية تقليدية متخلفة يتوزع عليها معظم الجزائريين؛

2- سيطرة القطاع الفلاحي على النشاط الاقتصادي الوطني، إذ كان يستحوذ على قرابة 80% من اليد العاملة ؛

3- التفاوت الجهوي بين مختلف مناطق البلاد، سواء أكان ذلك في الشمال أم في الجنوب، و هذا التفاوت يتضح من خلال الدخل الفردي، إذ يتلقى ساكن الريف نصيبا سنويا من الدخل يعادل ما يتلقاه ساكن المدينة شهريا في المتوسط؛

4- التخصص الاقتصادي في مجال الصادرات، حيث كان البترول، و النبيذ يستحوذان على80 %من الصادرات الجزائرية؛

5- تدني مستوى المعيشة على جميع المستويات، من الخدمات الصحية، والتعليم، والنقل، و السكن.

و أمام هذه الوضعية المعقدة، و قصد معالجتها لجأت السلطات المسؤولة آنذاك، إلى اتخاذ جملة من البرامج، و الإجراءات، لمحاولة التقليل من الآثار السلبية المترتبة عن الرحيل الجماعي و المفاجئ للمعمرين،الذين كانوا يشكلون المورد البشري المؤهل داخل الاقتصاد الوطني في تلك الحقبة، ومن أهم الإجراءات المتخذة:[2]

- تأميم مجموع أراضي المعمرين، و تحويلها إلى قطاع التسيير الذاتي الزراعي سنة 1963؛
- تأميم بعض مؤسسات الصناعات التحويلية (التبغ والكبريت، و المطاحن)، و إخضاعها لنظام التسيير الذاتي سنة 1965؛

[1] -عبد الرحمان تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، (الجزائر: دار الخلدونية، 2011)، ص.ص 06-07.

[2] - عبد القادر جغلول، **تاريخ الجزائر الحديث**، (بيروت: دار الحداثة، 1981)، ص.ص 121-122.

- إنشاء الشركة الوطنية لنقل و تجارة المحروقات "سوناطراك" سنة 1964، كشركة عمومية مختصة في النشاط البترولي، و التي ستستحوذ لاحقا على مجمل النشاط البترولي في البلاد.

إن الرحيل المفاجئ للمعمرين أوجد العمال الجزائريين أمام أمر واقع، و جعلهم ملزمون بالمبادرة في الأخذ بزمام الأمور، سواء في القطاع الفلاحي، أو في ورشات المصانع المؤممة.

ورغم العزيمة المتولدة عن الروح المعنوية العالية التي تمتع بها العمال الجزائريين المنتشين بنصر الاستقلال، إلا أن ذلك لم يكن كافيا لتغطية العجز في إدارة المنشآت المؤمّمة، مما ولّد انهيارا سريعا لها، وخصوصا في القطاع الفلاحي، الذي تراجع إنتاجه بشكل رهيب في السنوات الأولى للاستقلال، ونقل الجزائر من وضع الإقليم المصدر، إلى وضع البلد المستورد لحاجياته الغذائية.

و بالنظر إلى العجز عن إدارة الأمور وفق منطق التسيير الذاتي، فقد تم اللجوء إلى نظام التخطيط وفق المنظور الاشتراكي، كحل لمشاكل التخلف، بعد التغيير السياسي الذي عرفه البلد في جوان 1965و كان بداية لمرحلة جديدة في التسيير الاقتصادي.

الفرع الثاني: مرحلة اعتماد نظام التخطيط 1966 -1969

شهدت هذه المرحلة توجه الدولة نحو التخطيط كوسيلة لتحقيق التنمية، وهو توجه تنموي، و إيديولوجي أيضا، حيث عرفت هذه المرحلة وضع المخطط الثلاثي الأول سنة 1967، كأساس ضروري لتخطيط التنمية الاقتصادية، و إنشاء مفهوم سيادة الدولة، و أهم الإجراءات المتخذة خلال هذه الفترة تلخصت في النقاط التالية:[1]

- سنة 1966 قامت الدولة بتأميم قطاعات المناجم، و البنوك؛
- سنة 1967 تم تأميم قطاع توزيع مواد و مشتقات المحروقات، وهو ما كان تمهيدا لتأميم القطاع في فترة لاحقة؛
- سنة 1968 تم تأميم مؤسسات الصناعات التحويلية النشطة في ميادين الصناعات الكهربائية، و الميكانيكية، و مواد البناء، و الأسمدة.

[1] - عبد الرحمن تومي، مرجع سبق ذكره، ص 08.

وقد واكب ذلك، الشروع التدريجي في احتكار الدولة للتجارة الخارجية من طرف دواوين، و شركات وطنية، بالإضافة إلى قطاعات أخرى كالنقل البري، و الجوي، و النقل بالسكك الحديدية، التي استحدثت شركات وطنية تعمل على تسييرها.

لقد كان الرهان قائما في تلك الفترة على زيادة فعالية الإنتاج، و خاصة في القطاع الفلاحي،الذي كان يشكل قاطرة الاقتصاد الوطني، إلا أن مساهمته في الناتج الداخلي الخام، بدأت تتراجع مع بداية تطبيق المخطط الثلاثي الأول لصالح قطاع المحروقات، الذي تعاظم دوره داخل الاقتصاد الوطني، من حيث نسبة المساهمة في الناتج الداخلي الخام، أو نسبته في إجمالي الصادرات الوطنية، وهو ما شكل أول انحراف في إستراتيجية التنمية. إذ أن الاعتماد على عائدات منتج وحيد لتمويل الاقتصاد، يجعل هذا الأخير عرضة دائما للهزات الداخلية، و الخارجية، و تزداد خطورة الوضع إذا كان هذا المنتج مرتبطا بالسوق الدولية.[1]

من جهة أخرى فإن التوجه التنموي المعتمد خلال هاته الفترة، جعل الرأسمال الأجنبي يأخذ اتجاه الهروب إلى الخارج، إذ ارتفع العجز في الرصيد الصافي للرأسمال الخاص من 282 مليون دينار جزائري سنة 1963، إلى 1306 مليون دينار سنة 1969،[2] فبالإضافة إلى قانون الاستثمار الصادر سنة 1966، و الذي يحدد فروع النشاطات الحيوية للاقتصاد الجزائري و المخصصة للدولة. كما أن عدم الاستقرار السياسي خلال تلك الفترة، أثر بشكل كبير، و مباشر، على تنفيذ أهداف المخطط الثلاثي الأول، التي لم تكن في مستوى درجة الآمال المرجوة منه، مما جعل الخبراء،و المهتمين، يعتبرون المخطط الثلاثي الثاني هو البداية الفعلية لمرحلة بناء النسيج الصناعي الوطني.

المطلب الثاني: مرحلة بناء القاعدة الصناعية 1970 -1978

تم في هذه المرحلة، التي اتسمت باستقرار سياسي أكبر، وتراجع تهديد الصراعات على السلطة، وضع البنية الأساسية للصناعات القاعدية، باعتبارها النموذج التنموي المفضل لدى النظام السياسي، المتأثر بالتجربة "السوفياتية" آنذاك. فبالرغم من توفر خيارات تنموية أخرى متعددة،إلاّ أن التوجه كان قائما على اعتماد الفكر الاشتراكي،و خصوصا نموذج " لينين" للتنمية الاقتصادية.

[1] - عبد الرحمن تومي ، مرجع سبق ذكره، ص 09.

[2] - أحمد بن بيتور، **تمويل الاقتصاد الجزائري**، (الجزائر: مجلة المعهد المغاربي، 1993)، ص 04.

الفرع الأول: خيارات مرحلة بناء القاعدة الصناعية

كانت خيارات مرحلة بناء القاعدة الصناعية، مطابقة للتوجهات الإيديولوجية لصناع القرار في تلك الفترة، و المعتمدة على نظرية " لينين" للتنمية الاقتصادية. فكان الاعتماد على الخيار الصناعي، و التكنولوجيا المتقدمة، و خيار الصناعات الثقيلة، واعتماد نظام التخطيط كأسلوب لتحقيق الأهداف المنشودة. إذ أن إستراتيجية التنمية الصناعية كانت تهدف إلى إنشاء تصنيع قوي، و قادر على أن يلعب دوره الكامل في مضاعفة فرص العمل، و إنتاج الوسائط الأساسية التي يحتاجها الاقتصاد الوطني في تطوره و زيادة إنتاجية العمل في الزراعة، و الصناعة، و في الأنشطة الأخرى، بالإضافة إلى السلع الاستهلاكية لعامة الشعب.[1]

وحتى يتمكن نمط التصنيع المتّبع من تحقيق الأهداف المرسومة له، فإن كل الاهتمام كان منصبا على تطوير فروع الصناعات التالية:[2]

1- إقامةصناعات الحديد و الصلب، و البتروكيمياويات (صناعة وسيطة لممارسة الدفع إلى الأمام لإنشاء صناعات أخرى)؛
2- تنمية الصناعات الميكانيكية، كركيزة للتنمية الصناعية، والفلاحية، و تطوير أنظمة النقل؛
3- إنشاء الصناعات الكهربائية، و الالكترونية، و الصناعات الغذائية، لتلبية الاستهلاك المحلي إحلالا للواردات.

من الاستعراض السابق، يتضح أن الجزائر انتهجت إستراتيجية تصنيعية مطابقة لنموذج الصناعات المصنّعة، المستوحى من نظرية أقطاب النمو للاقتصادي الفرنسي " فرانسوا بيرو"، والذي طوره الاقتصادي الفرنسي " دسيتان ديبرنس". باعتبار نموذج الصناعات المصنعةهو تحويل للمجتمع برمّته عن طريق نظام منسق من الصناعات، و لا يتمثل الأمر في مجرد إنشاء صناعات، بل في خلق تكامل بين مختلف الأنشطة الصناعية.[3]

غير أن انتهاج هذا الأسلوب، كان يحتاج إلى سلطة قادرة على تنظيم مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، و تحمل أعباء هذه العملية، باعتبارها أقصت مسبقا القطاع الخاص من المساهمة في هذا المسعى،

[1]-Hocine Benissad, **La réforme économique en Algérie**, (Alger: o.p.u, 1991), p 15.

[2] - عبد اللطيف بن اشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1982)، ص 55.

[3] -Gérard Destanne De Bernis, **Les industries industrialisantes et les options algériennes**, (Paris : Revues tiers-monde, n°47, 1971), p 547.

بانتهاجها النمط الاقتصادي الاشتراكي القائم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، و ترجع أهمية دور الدولة في إنجاح نموذج الصناعات المصنعة إلى ميزاته الأساسية، التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[1]

1- تعتبر الصناعات المستهدفة صناعات كثيفة رأس المال مقارنة بالصناعات غير التصنيعية (الغذائية و النسيجية)، حيث أنكلفة خلق فر صة عمل جديدة تكون مرتفعة نسبيا؛

2- تعتبر الصناعات المستهدفة ذات حجم كبير، تنتمي إلى الصناعات الثقيلة، و بالتالي فهي تستلزم وجود أسواق واسعة؛

3- إن الصناعات المستهدفة تحتاج إلى تكنولوجيا متقدمة و عالية نسبيا، بالنظر إلى اعتمادها على أساليب إنتاجية حديثة،و آلات متقدمة تكنولوجيا.

وانطلاقا من الميزات المذكورة أعلاه، يمكن القول أنها لا تناسب خصائص الاقتصاد الوطني، وهو ما ولّد جملة من الآثار السلبية، سيتم استعراضها لاحقا، دون إهمال الآثار الايجابية لهذا النموذج التصنيعي.

الفرع الثاني: المؤشرات الايجابية لنموذج الصناعات المصنعة

بالرغم من كل ما قيلو كتب حول ما يعتبره الكثيرون آثارا مدمرة لنموذج الصناعات المصنعة في الجزائر، خلال السبعينات من القرن الماضي، إلا أن هناك جملة من المؤشرات الايجابية التي ولّدتها تلك الفترة، و التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[2]

1- ارتفاع معدل الاستثمار الوطني إلى الناتج الداخلي الخام، حيث بلغ 45.71 % كمعدل سنوي، وهو معدل جد عال إذا ما قورن بمعدل الاستثمار في الدول المتوسطة الدخل،و الذي لم يكن يتجاوز نسبة 26%، وهو ما يفصح عن إرادة قوية لإنجاح نموذج التصنيع، وتعزيز القطاع الصناعي العمومي ضمن النشاط الاقتصادي الوطني؛

2- النمو السريع للإنتاج الحقيقي، حيث بلغ مستوى النمو 7% سنويا في المعدل، وهو من أعلى معدلات النمو في المنطقة؛

[1]-Pour en savoir plus voir notamment:
- M.E Benissad, **Economie de développement de l'Algérie**, (Alger : o.p.u, 1983), p 130.
-Abdelhamid Brahimi, **L'économie algérienne**, (Alger: o.p.u, 1999), p 71.

[2]-عبد الرحمن تومي ، مرجع سبق ذكره، ص..ص 11-12 .

3- نمو معدل الاستهلاك للأسر بنسبة 4.5% سنويا وهو ما يعبر عن تحسن في الوضعية المعيشية للأسر الجزائرية؛

4- الانخفاض المحسوس في معدلات البطالة، حيث انخفضت من نسبة 32.7% سنة 1966، إلى نسبة 22.3% سنة 1977، وذلك يرجع أساسا إلى حجم فرص العمل التي استحدثتها المنشآت الصناعية المقامة في تلك الفترة؛

5- احترام مبدأ القاعدة الذهبية في تمويل الاستثمارات العمومية، حيث كانت تمول بالجباية البترولية، أو الاستدانة من الخارج بتكاليف مناسبة، فيما كانت الجباية العادية تغطي نفقات التسيير بصورة شبه كاملة؛

6- انخفاض معدلات التضخم إلى مستويات دنيا، وإن كان هذا الانخفاض يرجع أساسا إلى سياسة تحديد الأسعار.

بالإضافة إلى تمكّن السلطات العمومية من تأميم الثروات الطبيعية للبلاد، الذي يشكل أهم مكتسبات تلك الفترة الزمنية، على اعتبار أن السنوات اللاحقة أثبتت فشل نموذج الصناعات المصنعة، الذي ولد وضعيات، وأزمات اقتصادية، قت الحكومات التي سيرت مرحلة الإصلاحات الاقتصادية.

الفرع الثالث: المؤشرات السلبية لنموذج الصناعات المصنعة

يعتبر الكثيرون أن نموذج الصناعات المصنعة المعتمد في الجزائر خلال هذه الفترة، كان السبب الرئيسي لفشل سياسة التنمية الاقتصادية، وذلك يرجع بالأساس إلى ضعف جهاز التخطيط، لغياب لوحة تنظيمية واضحة الأهداف، وعدم كفاية مخططات المؤسسات، وتفككها، وتناقص نظام الإعلام وكلها كانت مؤشرات لهذا الضعف،[1] ونتج عن هذا الضعف نتائج سلبية، أثرت على مسار التنمية في الجزائر، وامتدت آثاره إلى سنوات طويلة لاحقة، ومن أبرز هذه الآثار يمكن ذكر ما يلي:[2]

1- تعاظم دور القطاع العمومي داخل الاقتصاد الوطني، وتراجع دور القطاع الخاص، الذي أصبح يمثل 5% من إجمالي النشاط الصناعي، وهي نتيجة منطقية لاعتماد النظام الاشتراكي، لكن

[1] - عبد اللطيف بن اشنهو، مرجع سبق ذكره، ص 128.

[2]- Hocine Benissad, **Algérie: De la planification socialiste à l'économie de marché,** (Alger: ENAG Edition , 2004), p.p 19-23.

انهيار القطاع الصناعي العمومي في السنوات اللاحقة،جعل الصناعة الجزائرية تنهار لعدم وجود بديل جاهز؛

2- توجيه الاهتمام نحو القطاع الصناعي جعل دور القطاع الفلاحي يتراجع بشكل كبير، حيث لم يستفد من استثمارات مهمة، واقتصرت نسبتها عند حدود 8% كمعدل سنوي، خلال هذه الفترة. هذا إذا سلّمنا بأهمية القطاع في ضمان الأمن الغذائي للأمة، و دعم الصناعات الغذائية؛

3- اعتماد نموذج النمو غير المتوازن، أو نموذج أقطاب النمو، ولد موجة هجرة كبيرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، مما أدى إلى تدمير المخزون البشري للريف الجزائري، و ما يمثله من أهمية كبيرة في الإنتاج الفلاحي، و تربية الحيوانات؛

4- التطبيق السيئ لإستراتيجية الصناعات كثيفة رأس المال، أو الصناعات الثقيلة،أدّ ى إلى ارتفاع تكلفة الاستثمار، كما أن سياسة التشغيل المتبعة، أدت إلى توظيف أعداد كبيرة من العمال، دون الحاجة الفعلية لهم داخل المنشآت الصناعية، مما دفع إلىفقدان هذه المنشآت لمزايا الصناعات كثيفة رأس المال من جهة، و إلى ظهور البطالة المقنعة من جهة أخرى؛

5- إن الاعتماد على الصناعات الثقيلة يحتاج إلى أسواق واسعة، وهو مالا يتوفر في السوق الوطنية، مما أدى إلى مشاكل كبيرة في تسويق المنتجات داخليا، مع شبه انعدام فرص التصدير للخارج، بسبب العراقيل التجارية في الأسواق المجاورة،و لأسباب سياسية بالأساس؛

6- اعتماد نموذج " لينين" للتنمية الاقتصادية يحتاج إلى تكنولوجيا عالية، وهو ما دفع السلطات إلى العمل على استيراد أحدث التجهيزات الصناعية، لكن ضعف الإطار البشري، وعدم التحكم في أساليب الصيانة، أدى إلى تهالك التجهيزات بسرعة كبيرة؛

7- ولدت الرغبة الكبيرة في سرعة الوصول إلى بناء قاعدة صناعية كبيرة، واعتماد نظرية الدفعة القوية "لرودان"، إلى الحاجة إلى رؤوس أموال كبيرة، وعلى اعتبار أن رأس المال الخاص مستبعد من العملية، و الخزينة العمومية لا يمكنها تجنيد هذا الحجم الكبير من الأموال، فإن الحل كان في اللجوء إلى الاستدانة الخارجية، مما أدى إلى ارتفاع حجم الديون الخارجية إلى 16 مليار دولار

سنة 1979، بعد ما كانت لا تتجاوز 4 مليارات دولار سنة 1974، كما أن خدمة المديونية ارتفعت من 710 مليون دولار سنة 1974، لتصل إلى 2،7 مليار دولار سنة 1979.[1]

وانطلاقا من النتائج الحقيقية لتطبيق نموذج الصناعات المصنعة، فيمكن القول أن النتائج السلبية طغت على نظيرتها الايجابية، ومنه فإن الحكم على هذا النموذج بالفشل يكون أقرب إلى الحقيقة، وعليه فإن الاقتصاد الجزائري ضيّع وقتا طويلا في تجريب نموذج فاشل، وفوت على البلاد فرصة تحقيق التنمية الاقتصادية الموعودة، على اعتبار أن الفشل لم يشمل القطاع الصناعي فقط، لكن الاهتمام المبالغ فيه الذي أولته السلطات العمومية لهذا القطاع أدّى إلى تهميش القطاع الفلاحي، رغم محاولة استدراك ذلك بما اصطلح عليه بالثورة الزراعية، غير أن عبثية التسيير أدت إلى تدمير هذا القطاع، كما تم إهمال قطاع الخدمات تماما، و خصوصا القطاع السياحي، الذي عرف تراجعا رهيب خلال هذه الفترة، ولم يستثني الإهمال قطاع البناء و الأشغال العمومية، مما ولد ضغوطا كبيرة في السنوات اللاحقة،و خصوصا في قطاع السكن. كل هذه النتائج أدت إلى إقرار تعديلات جذرية على إستراتيجية التنمية الصناعية في الفترة اللاحقة، والتي شهدت تغييرا سياسيا جذريا في أعلى هرم السلطة السياسية في البلاد.

المطلب الثالث: مرحلة إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني 1980 -1989

شهدت هذه المرحلة تطبيق مخططين خماسيين، الأول خلال الفترة 1980 -1984، و الثاني خلال الفترة 1985 -1989، و تم خلالها اعتماد نموذج تنموي جديد، يعتمد على النمو المتوازن بين مختلف القطاعات، و تراجع على نموذج أقطاب النمو، أو النمو غير المتوازن المعتمد في الفترة السابقة، كما شهدت استراتيجيات التنمية الصناعية تحوّ لا من إستراتيجية الصناعات الثقيلة، نحو إستراتيجية الصناعات الخفيفة، و التخلي عن إستراتيجية الصناعات كثيفة رأس المال، لصالح إستراتيجية الصناعات كثيفة العمل،و المعتمدة على تكنولوجيا بسيطة، بعد أن أثبتت التجربة السابقة عدم إمكانية التحكم في التكنولوجيا الصناعية المتقدمة بسبب ضعف تكوين رأس المال البشري.

[1] - أحمد هني، **المديونية**،(الجزائر: دار موفم للنشر، 1992)، ص 83.

وكل هذه التغييرات أملتها ظروف المرحلة الجديدة، سواء على الصعيد الوطني، أو الصعيد الدولي، ومما ساعد على مباشرة تنفيذها حدوث تغير عميق في أعلى هرم السلطة السياسية، فقدوم صنّاع قرار جدد، قرروا تغيير نمط التنمية الاقتصادية،و التخلي عن الأفكار المطبقة في الفترة السابقة.

الفرع الأول: الظروف العامة لمرحلة إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني

تميزت مرحلة الثمانينات من القرن الماضي بتغيرات عديدة على جميع الأصعدة، فتجارب الدول الاشتراكية القائمة على أساس الوطنية الاقتصادية، التي ترى في التكنولوجيا المتقدمة و سيلة لتحرير النمو الاقتصادي من ضغوطات الأسواق الرأسمالية آلت إلى الفشل، بسبب تدميرها لفرص التطور الطبيعي للاقتصاد الوطني، فالتنمية السريعة المحققة في دول أوروبا الشرقية قادتها في النهاية إلى وضع اقتصادي غير متوازن، سمته الأساسية التضخم ، و ظهور اقتصاد موازي للاقتصاد الرسمي، و تدني إنتاجية العمل، و مستوى استدانة مرتفع، بالإضافة إلى ندرة المنتجات في الأسواق المحلية،[1] وإدراكا منها بضرورة التغيير، سعت السلطات الجزائرية من خلال مخططين خماسيين إلى إعادة تنظيم فروع الاقتصاد الوطني، و ذلك يرجع بالأساس إلى جملة من الظروف العامة المستجدة خلال هذه الفترة،و التي يمكن حصرها في النقاط التالية[2]:

1- اقتصاد عالمي يتميز بارتفاع معدلات التضخم، وعدم استقرار أسعار الصرف و زيادة المنافسة، و تغير أنظمة الإنتاج الصناعية؛

2- الانفجار الديمغرافي في الجزائر، حيث ارتفعت معدلات النمو السكاني الصافية إلى حدود 3،2 % كمعدل سنوي؛

3- تغير نمط استهلاك الأسر الجزائرية، من المواد الاستهلاكية القاعدية إلى مواد استهلاكية مطوّرة صناعيا، بفعل التأثر بنمط الاستهلاك الغربي؛

4- معاناة الاقتصاد الوطني من آثار النمو غير المتوازن، الناتج عن نموذج التنمية المعتمد خلال الخمسة عشر سنة السابقة و خصوصا خياراته التكنولوجية؛

[1]-D.C.Lambert, **Le mimétisme technologique,** (Paris : Ed. Economica, 1983), p 18.
[2]- Hocine Benissad, **Algérie: Restructurations et Réformes économiques 1979-1993,** (Alger : OPU, 1994), p. p 06-07.

5- الاعتماد على إستراتيجية الصناعات كثيفة رأس المال في الاستثمارات العمومية، ولّد تراكم مديونية خارجية ضخمة مقارنة مع الناتج الداخلي الخام، الأمر الذي بات يهدد الاستقلال الاقتصادي للبلاد.

واعتبارا للظروف العامة السابقة الذكر، اختار أصحاب القرار الجدد شعار " التغيير في ظل الاستمرارية"، لمواجهة مخلفات سياسات التنمية المعتمدة سابقا، و محاولة إصلاح الأوضاع الاقتصادية للبلاد، دون المساس بالطابع الاشتراكي للاقتصاد الوطني، إذ أن التغيير كان يستهدف الإستراتيجيات دون الإيديولوجيات، التي حافظت على هيمنتها في أفكار أصحاب القرار.

و لتحقيق هذا التغيير المنشود، كان لزاما تحديد أهداف المرحلة القادمة، حتى يتسنى للمسؤولين على قطاع التخطيط الاقتصادي، اعتماد الإستراتيجيات الصناعية الملائمة للمرحلة الجديدة، و القادرة على تحقيق أهدافها المرسومة.

الفرع الثاني: الأهداف العامة لمرحلة إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني

عرفت أهداف الإستراتيجية التنموية الصناعية في الجزائر تغيرات هامة خلال هذه الفترة، حيث تم التخلي عن نموذج الصناعات المصنّعة، واعتماد نموذج للتنمية الصناعية يقوم أساسا على التكنولوجيا البسيطة، والتوجه نحو الاستثمارات المتوسطة الحجم، و مما ساعد على توفير المناخ الملائم لتطبيق المخطط الخماسي الأول، هو الارتفاع الذي عرفته أسعار النفط في الأسواق الدولية، مما أدى إلى تحكم أكبر في نمو المديونية الخارجية، غير أن هذه الأوضاع تعمّر طويلا، حيث عاودت أسعار النفط أخذ منحى الانخفاض اعتبارا من سنة 1985، مما ولد ضغوطا إضافية على الاقتصاد الوطني، وعموما يمكن تلخيص أهم الأهداف المرسومة للإستراتيجية الصناعية في الجزائر خلال هذه الفترة، من خلال النقاط التالية:[1]

1- تقليص حجم إعتمادات الاستثمار الموجهة للقطاع الصناعي، و ذلك بغرض إيلاء الأهمية اللازمة لقطاعات الفلاحة،و الهياكل القاعدية و الموارد المائية، من أجل ضمان نمو أكثر توازنا؛

[1]-Hocine Benissad, **Algérie : de la planification socialiste à l'économie de marché**, op.cit, p. p 26-27.

2- توجيه الاستثمارات العمومية في القطاع الصناعي نحو الصناعات الخفيفة، وإلغاء المشاريع و الاستثمارات العملاقة المبرمجة خلال الفترة السابقة، بمعنى نهاية عهد إستراتيجية الصناعات الثقيلة،و التوجه نحو الصناعات الخفيفة، التي تشكل مخرجاتها الحاجيات الأساسية للأسر؛

3- الاعتماد على التكنولوجيات البسيطة في عملية الإنتاج، بهدف التحكم الأفضل في سيرورة العملية الإنتاجية،و التقليل من الاعتماد على التقنيين الأجانب في تسيير المنشآت الصناعية؛

4- تقسيم المنشآت الصناعية الكبيرة إلى وحدات إنتاجية صغيرة، وذلك بهدف زيادة دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني، وتقليص دور الصناعات الكبيرة، وما تولّده من مشاكل في إدارة أعمالها؛

5- توفير أكبر قدر من حاجيات السكان بواسطة الإنتاج الوطني، بغية تقليص حجم الاستيراد من الخارج، بتطبيق إستراتيجية إحلال الواردات، وتقليص الاعتماد على النفط في توفير الحاجيات المعيشية للسكان.

إن التغيرات العميقة لأهداف الإستراتيجية الصناعية في الجزائر، يعبر عن حجم تأثر أصحاب القرار بالمبادئ الجديدة للاقتصاد السياسي، القائمة على اعتماد مؤشرات السوق، والواقع المعيشي، من أجل تحديد أهداف السياسة الاقتصادية، بدل البقاء رهينة لنظريات تنموية عقيمة أثبت الواقع فشلها الذريع،[1] إذ أن تطبيق نمط الصناعات المصنعة في الجزائر كتطبيق حرفي لنظرية التنمية الاقتصادية في فكر "لينين"، لم يفشل في الوصول بالبلاد إلى وضع التصنيع فقط، بل أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية حيث انتقل معدل تلبية الطلب الداخلي بواسطة الإنتاج المحلي من 48% سنة 1967 إلى حدود 24% سنة 1977،[2] كما أن الظروف العامة كانت تدعو إلى تبني إستراتيجية تنموية جديدة، أدى تطبيقها لاحقا إلى بروز تحديات اقتصادية كبيرة، واجهها الاقتصاد الوطني بداية من سنة 1985، وتفاقمت فيما بعد بشكل كبير فكانت النتيجة فشل جديد، يضاف إلى قائمة إخفاقات استراتيجيات التنمية في الجزائر المستقلة .

[1]- S. Sismondi, **Nouveaux principe d'économie politique,** (Paris : Ed. calmon-lery, 1971), p 368.
[2]- Hocine Benissad, **Algérie : de la planification socialiste à l'économie de marché,** op.cit , p 27.

الفرع الثالث : تقييم الإستراتيجية المطبقة خلال مرحلة إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني

يمكن إجراء تقييم الإستراتيجية الصناعية، المطبقة خلال مرحلة إعادة تنظيم لاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين سنتي 1980 و1989، بالوقوف على مدى تحقيق الأهداف المسطرة في بداية المرحلة، والتي يمكن تقييمها بطريقة منفصلة عن بعضها البعض:

1- فيما يخص تحويل الاهتمام في اتجاه القطاع الفلاحي بغية ضمان الأمن الغذائي، فيمكن ملاحظة ارتفاع فاتورة الواردات من المنتجات الفلاحية من 1.3 مليار دولار سنة 1979 إلى جدود 4.8 مليار دولار 1989، وهو ما يعبر عن الفشل في تحقيق الأمن الغذائي، في المقابل فإن حجم الاستثمارات في قطاع البناء، و الأشغال العموميةأدّ ى إلى تحسن كبير في قطاع السكن، وشبكة الطرقات وعدد السدود، وهو ما يعتبر نجاحا نسبيا في هاته القطاعات؛[1]

2- فيما يخص التوجه نحو الصناعات الخفيفة، بغية تلبية الحاجيات الأساسية للسكان، فإن رداءة المنتج المحلي حال دون تحقيق هذا الهدف، وظل تطلع المستهلكين للمنتجات المستوردة في تزايد مستمر،مّ ا نتج عنه تفاقم دور السوق السوداء و تحطيم سمعة المنتج الجزائري في أذهان المستهلكين، حيث أدى تحرير التجارة الخارجية لاحقا، إلى انهيار المؤسسات الصناعية الوطنية، بعد أن غابت عنها الحماية التجارية للدولة، ومعاناتها من مشاكل هيكلية، وتنظيمية، لم تسمح بتنسيق البحوث الخاصة بتطوير المنتجات، أو تثمين البحوث المنجزة، والسماح بتطبيقها في ورشات الإنتاج؛[2]

3أدّ ى الاعتماد على التكنولوجيات البسيطة إلى خفض معدل الاستثمار العمومي في القطاع الصناعي، كما سمح للقطاع الخاص بإمكانية ولوج عالم الاستثمار الصناعي في ظل التسهيلات الممنوحة للمتعاملين الخواص بداية من سنة 1980، ووصولا إلى تحرير المبادرة أمامه نهائيا في سنة 1988، مما سمح بتقليص الحاجة إلى الأموال العمومية لتمويل الاستثمار الصناعي، كما قلص الحاجة إلى التقنيين الأجانب، الذين تراجع عددهم بصورة كبيرة داخل المؤسسات الصناعية الجزائرية خلال هذه الفترة، وهو ما يشكل نجاحا نسبيا؛[3]

[1] - أحمد هني، مرجع سبق ذكره، ص.ص 77-79.

[2]- Hamid Hamidi, **Réforme économique et propriété industrielle,** (Alger : o.p.u,1993), p 132.

[3]- Hocine Benissad, **Algérie : Restructurations et réformes économiques 1979-1993,** op.cit, p.p 30-31.

4- أدّى التخلي عن نمط الصناعات كبيرة الحجم لصالح الصناعات الصغيرة و المتوسطة إلى تضاعف أعداد هذه الأخيرة إلى 1079 مؤسسة ولائية وبلدية سنة 1982، بعد أن كان عددها لا يتعدى 430 مؤسسة سنة 1980 قبل اعتماد نظام تقسيم المؤسسات الكبيرة الحجم،[1] غير أن تقليص حجم المؤسسات الصناعية لم يقض على صعوبات التسيير، بل زاد الحاجة إلى جهاز رقابي أكبر لتغطية أعداد المؤسسات العمومية المتزايدةالمنتيجة كانت حلّ غالبية المؤسسات الصناعية المحلية في الفترات اللاحقة، بالنظر غلى حجم العجز الذي كانت تعاني منه، وتسجيلها لمعدلات نمو سلبية طيلة سنوات الثمانينات [2].وهو ما يعتبر فشلا في تحقيق هذا الهدف؛

5- فيما يخص تطبيق إستراتيجية إحلال الواردات، فإن تضاعف حجم الاستيراد يدل بشكل قاطع على فشل هذه الإستراتيجية، حيث أن تشجيع الاستهلاك، وتغيير نمط حياة الأسر الجزائرية زاد من الحاجة إلى المنتجات الأجنبية، والنتيجة كانت استنزاف الأموال المتأتية من تصدير النفط، والقروض الخارجية، في تمويل الاستهلاك الآني وحتى المبالغ فيه.[3]

وكتلخيص لما سبق يمكن القول إن الإستراتيجية الصناعية المطبقة في مرحلة إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني، لم تتمكن من تحقيق أهدافها بنسب مقبولة، حيث طغى الفشل على بعض النجاحات المحققة، وبالنظر إلى حجم الفشلفإن هذه العشرية باتت تعرف بالعشرية السّوداء، لما أفرزته في تطبيقها من مؤشرات سلبية، على صعيد النمو الاقتصادي، ومعدلات البطالة، وحجم المديونية، وتراجع قيمة الدينار الجزائري، وارتفاع العجز في ميزان المدفوعات،[4] وكان لزاما التوجه نحو الإصلاح الاقتصادي الحقيقي، المعتمد على الانفتاح على اقتصاد السوق، والتخلي نهائيا عن النظام الاشتراكي الذي انهار تماما بزوال "الاتحاد السوفياتي"، وسقوط الأنظمة الاشتراكية في أوروبا الشرقية مما حتم على الجزائر اعتماد إصلاحات اقتصادية جذرية، تعتمد على برامج للتصحيح الهيكلي كعلاج ضروري لنسيج صناعي متهالك.

[1]- Abdelhamid Brahimi, **L'économie algérienne, défies et enjeux,** (Alger : Edition Dahlab, 1991) , p 304.
[2]-Hocine Benissad**, Algérie : Restructurations et réformes économiques 1979-1993,** op.cit, p 210.
[3]-Belaid Abdesselam, **le gaz algérien, stratégie et enjeux,** (Alger: Ed.bouchene, 1991), p 89.
[4]-pour en savoir plus voir notamment : Hocine Benissad, **Algérie : Restructurations et Réformes éconmiques 1979-1993,** op.cit, p.p 209-218.

المبحث الثاني : الإستراتيجية الصناعية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية

تم إقرار الإصلاحات الاقتصادية بصفة عملية اعتبارا من سنة 1991، رغم بداية التفكير في عمق هذه الإصلاحات منذ سنة 1988، غير أن التطبيق شمل الجانب السياسي بدرجة أولى، في محاولة من السلطات لإعطاء علاج سياسي لأزمة اقتصادية خانقة. غير أن فشل مشروع الإصلاحات السياسية بإلغاء المسار الانتخابي، جعل من السلطات تواجه وضعية استثنائية من حيث الخطورةأدّ ت إلى تغييرات شاملة في أعلى هرم السلطة، تحت ضغط الصعوبات التي كانت تواجهها، حيث خلّف المسؤولون المغادرون وضعية كارثية، إذ أصبح البلد في وضعية العجز عن الدفع للمديونية الخارجية، وقطاعات إنتاجية شبه مشلولة، ومعدل بطالة مرتفع، وعملة وطنية في تقهقر مستمر، واحتياطي صرف لا يلبي سوى ثلاثة أشهر من الواردات، وندرة شبه تامة للمواد الاستهلاكية في الأسواق المحلية، بالإضافة إلى وضعية سياسية منهارة باستقالة الرئيس، وحل البرلمان، وإلغاء نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية لديسمبر 1991، كل هذه التعقيدات أوجدت الحكومة القائمة على تصريف الأعمال في وضعية العاجز عن إنقاذ البلاد.

ورغم ذلك فإن المسؤولين الذين تولّوا زمام المبادرة، حاولوا إقرار جملة من الإصلاحات، تهدف أساسا إلى الانتقال بالاقتصاد الجزائري من نظام التوجيه، إلى نظام اقتصاد السوق، باعتماد برنامج للتصحيح الهيكلي، كان متبوعا بحزمة إصلاحات أخرى لإعادة الهيكلة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي بين سنتي 1994و1998، تلاها برنامج جديد للإنعاش، ودعم النمو الاقتصادي، بين سنوات 2001 و 2009، والذي استفاد من تعاظم العوائد المتأتية من ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، بعد العمل على تعميق استقرار الاقتصاد الكلي خلال سنتي 1999 و2000.

المطلب الأول : الاقتصاد الجزائري من سياسة التوجيه إلى سياسة الانفتاح

عرفت هذه الفترة الممتدة بين سنتي 1991 و 1993 تطبيق برنامج للتصحيح الهيكلي في ظروف أمنية وسياسية جد صعبة، بالإضافة إلى تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية، بعد ارتفاع كبير سنة 1990 بسبب حرب الخليج الثانية، غير أن سرعة حسم النزاع العسكري لصالح دول التحالف، واستسلام العراق، أعاد حجم الإنتاج العالمي إلى مستوياته العادية، مما أدى إلى تراجع أسعار النفط اعتبارا من سنة 1991.

كما أن الوضعية المترتبة عن حالة الشغور في أعلى هرم السلطة، ومحاولة سد الفراغ بتشكيل مجلس أعلى للدولة في خطوة غير دستورية، دفع بالشركاء الأجانب إلى تعليق اتفاقيات التعاون، والتمويل، خصوصا الأوروبية منها، وهو ما عقد الأمور أكثر، كما أن تدهور الأوضاع الأمنية، وانتشار أعمال العنف جعل الملاحظين الدوليين يترقبون لحظة انهيار الدولة بشكل تام.

رغم كل هذه الظروف فقد تم تسطير برنامج للتصحيح الهيكلي، وإقرار إصلاحات عميقة في الجانب التشريعي للقوانين المنظمة للاستثمار، وخصوصا الأجنبي منه، وتحرير التجارة الخارجية، وتعديل قانون النقد والقرض، بالإضافة إلى إصلاحات عميقة لمؤسسات القطاع الصناعي والتجاري في الجزائر .

الفرع الأول : أهداف برنامج التصحيح الهيكلي

سطرت السلطات العمومية المكلفة بإدارة الملف الاقتصادي جملة من الأهداف، يتوجب بلوغها من خلال تطبيق برنامج للتصحيح الهيكلي، اعتبارا من سنة 1991حيث شهدت هذه السنة تطو ّ رين بارزين، الأول هو عودة أسعار النفط للانخفاض بعد ارتفاع معتبر سنة 1990، والثاني هو موجة الجفاف الكبيرة التي عرفها الموسم الفلاحي، مما جعله أسوء موسم فلاحي خلال العشر سنوات الأخيرة، أضف إلى ذلك تفاقم أزمات البطالة، والسكن، والتدهور الأمني الخطير، حيث يمكن تلخيص أهم الأهداف المرسومة خلال هذه الفترة في النقاط التالية:[1]

1- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية مما أصابها من ضعف، وتدهور، نتيجة إستراتيجية التجزئة التي شهدها القطاع الصناعي في الثمانينات، وهي الإستراتيجية التي أثبتت أنها كانت خاطئة، وبناءا على هذا الأساس، قررت الحكومة إعادة هيكلة المؤسسات العمومية من جديد، نحو التجميع في شكل شركات قابضة، تضم عدة مؤسسات تنشط في مجال إنتاجي واحد، مما يسمح بالاستفادة من القدرة على التمويل الذاتي، وإمكانية توزيع الربح والخسارة بين الوحدات الإنتاجية؛

2- إعادة تنظيم السوق المالي بما يسمح له بمسايرة ديناميكية الإصلاحات الجديدة، إذ لم يكن من المقبول إجراء إصلاحات اقتصادية بنفس هيكل التمويل السابق، وكان على رأس أهداف إصلاح

[1]- عبد الرحمن تومي، مرجع سبق ذكره، ص.ص 76-77.

النظام المالي، إنشاء بورصة مالية للقيم المنقولة، وهو شرط التحول الاقتصادي نحو قواعد السوق الحر، بالإضافة إلى تخفيض قيمة الدينار؛

3- إعادة النظر في كيفية الضبط الاقتصادي، من خلال إشراك القطاع الخاص في رسم وإنجاز لوحة القيادة للفترة القادمة؛

4- تصفية المؤسسات الاقتصادية العاجزة التي لا يرجى منها أي إنعاش، عن طريق الخوصصة استجابة لمطالب صندوق النقد الدولي، وهو ما خلق نوعا من الصدام بين الحكومة وأرباب العمل من جهة، والمركزية النقابية والمقاولين العموميين من جهة ثانية؛

5- تحرير الأسعار وإلغاء الدعم على جميع المواد الاستهلاكية باستثناء الحليب، والخبز، والدقيق، والمواد الطاقوية، وتعويض ذلك بنظام الشبكة الاجتماعية ،كآليةلمساعدة الطبقات الهشّة؛

6- فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع القطاعات، بما في ذلك قطاع المحروقات، مما ولّد حملة معارضة قوية لهذا التوجه المعبر عنه في قانون المحروقات المطبق سنة 1991؛

7- إعادة تشكيل الديون الخارجية دون اللجوء إلى إعادة الجدولة، بتوفير ضمانات تتعلق بفرص زيادة الإنتاج النفطي، مع الانفتاح على الاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى كون الجزائر تعاني من مشكلة سيولة آنية، وليس عدم القدرة على الدفع في المدى المتوسط.

إن تحقيق هذه الأهداف لم يكن سهلا بالنظر إلى قصر المدة الزمنية، التي لم تتجاوز ثلاث سنوات نظريا، غير أن التطبيق الفعلي لم يتجاوز جويلية من سنة 1992، الذي شهد ذهاب حكومة "سيد أحمد غزالي" تبعا لحادثة اغتيال الرئيس "محمد بوضياف" وقدوم حكومة "بلعيد عبد السلام" الذي شكّل تعيينه خطوة إلى الوراء في نظر الملاحظين، باعتباره أحد مهندسي إستراتيجيةالصناعات المصنّعة في سنوات السبعينات، بالإضافة إلى توجهاته الإيديولوجية المعاكسة تماما لخيارات هذه المرحلة، مما دفع بالمجلس الأعلى للدولة إلى إقالة حكومته، وتعويضها بحكومة "رضا مالك" ذات التوجيهات الليبرالية،[1] وعموما فإن انجازات هذا البرنامج لم تكن في المستوى المطلوب، غير أنه لا يمكن توجيه اللوم للمسؤولين على هاته الفترة، باعتبار أن كل العوامل كانت غير مساعدة على تحقيق أية قفزة اقتصادية، وخصوصا في القطاع الصناعي.

[1]- عبد الرحمن تومي، مرجع سبق ذكره، ص.ص 81-83.

الفرع الثاني: آليات تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي

بالنظر إلى الوضعية التي آل إليها اقتصاد البلاد، لم يكن أمام السلطات العمومية هوامش مناورة كثيرة من أجل تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي المعتمد، بالتنسيق مع الهيئات المالية الدولية، التي لم تكن مرنة في مفاوضاتها مع الجزائر، على اعتبار أن الأسباب الرئيسية للأزمة لم تكن نتيجة آلية لأزمة الدولية،[1] و إنما نتيجة سياسة المخططات الغير قابلة للتحقيق ميدانيا، وهو ما ولّد مديونية خطيرة سياسيا، و غير قابلة للدفع ماليا[2]، وعليه فإن أهم آلية يجب الأخذ بها من وجهة نظر المسؤولين آنذاك للمساعدة على تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي، كانت إعادة تشكيل الديون الخارجية، من أجل إعطاء فرصة للاقتصاد الوطني لاسترجاع أنفاسه، ثم العمل على إيجاد مصادر جديدة لتدفق العملة الأجنبية داخل الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، و التي اتجهت نحو تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر، وكل ذلك يتم وفق البرنامج الموالي:

1 -تبعا للرسالة الموجهة من قبل السلطات العمومية لصندوق النقد الدولي بتاريخ 27 أفريل 1991، و المفاوضات التي أعقبتها، تم التوصل في 03 جوان من نفس السنة إلى اتفاقية "stand-by" في نسختها الثانية، و التي أحيطت بالكثير من الغموض، بالنظر إلى الوضعية السياسية في البلاد التي كانت تتأهب لإجراء أول انتخابات تشريعية تعددية منذ الاستقلال في أواخر السنة ذاتها، مما جعل صندوق النقد الدولي يغامر في نظر الكثيرين في إمضاء اتفاقية مع حكومة توشك على الرحيل، و رغم ذلك فإن أهم النقاط المعلن عنها رسميا في الاتفاقية كانت تنص على:[3]

- دعم مالي مباشر يعادل 300 مليون وحدة سحب خاصة من صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى أله و في حالة انخفاض كبير لأسعار النفط، يلتزم الصندوق بإضافة 210 مليون وحدة سحب خاصة أخرى؛
- توجيه صندوق النقد الدولي دعوة للهيئات المالية الدولية المدينة إلى مرافقة الإصلاحات الحكومية في الجزائر، بضمان من الصندوق وهو ما سهّل سلسلة المفاوضات مع الجهات الدائنة لاحقا، و كنتيجة لهذا الاتفاق سمحت المفاوضات مع الهيئات الدائنة بإعادة تشكيل 2.5 مليار دولار مع الحكومة الايطالية، و1.4 مليار دولار مع مجموعة من البنوك الأوروبية الدائنة، و على رأسها البنك الفرنسي

[1]-Belaid Abdesselam, op.cit, p 326.
[2]-Abdelhamid Brahimi , op.cit, p 121.
[3]-Hocine Benissad, **Algérie : de la planification socialiste à l'économie de marché,** op.cit, p 140.

"le crédit lyonnais" كما قبلت فرنسا لاحقا في سنة 1993، بإعادة تشكيل ديون بقيمة إجمالية تصل 2 مليار دولار، بالإضافة إلى تسريح إعانة المجموعة الاقتصادية الأوروبية البالغة 400 مليون وحدة حساب أوروبية،و التي جمدت سنة 1992 بسبب توقيف المسار الانتخابي.[1]

2-شهدت الفترة 1991-1993 اهتمام السلطات الجزائرية بالاستثمار الأجنبي المباشر، حيث راجعت القوانين المتعلقة به، سواء كان ذلك في قطاع المحروقات، أم في غيره، إذعدّلت بعضها، و أضافت أخرى بغية الانفتاح أكثر على القطاع الخاص، داخليا كان، أم خارجياو كذا العمل على توفير مناخ أعمال يسمح بجلب رأس المال الأجنبي، و هذا من خلال إعطاء حرية المبادرة للمتعاملين الاقتصاديين على أساس مبدأ المنافسة التامة.[2]

بالإضافة إلى ما سبق فقد شهدت هذه الفترة تخفيضا لقيمة الدينار الجزائري إلى 18.5 دينار للدولار الواحد، فيما كان يطالب صندوق النقد الدولي بسعر صرف عند 12.5 دينار للدولار الواحد، ما جعل مسؤولي الصندوق يحيون ما اعتبروه شجاعة من السلطات النقدية في استباق الإصلاحات القادمة،[3] في حين فإن تجميع المنشآت الصناعية في شكل شركات قابضة، واجهته الكثير من الصعوبات بسبب تضارب المصالح، كما أنّ الشركات المفلسة لم يجد طريقه إلى التجسيد، لعدم رغبة الحكومة في فتح جبهة صراع جديدة هي غير قادرة على مواجهتها.

الفرع الثالث: وضعية القطاع الصناعي عند نهاية تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي

رغم الجهود المبذولة خلال فترة التصحيح الهيكلي الممتدة بين سنتي 1991 و1993، إلا أن أثر تطبيقها على أداء النسيج الصناعي الجزائري لم تكن ايجابية، بالنظر إلى المناخ العام الذي ساد البلد في تلك الفترة، و الذي اتسم بانعدام النضج السياسي، و تأجج الصراع على السلطة، وتضاؤل فرص التمويل، و حالة العزلة السياسية للنظام الحاكم، كل هذه العوامل لم تساعد على تحقيق أداء قوي للمؤسسات الصناعية، حيث اختتمت سنة 1993 بمؤشرات سلبية، يمكن الإشارة إلى أهمها من خلال النقاط التالية:[4]

1 - انخفاض الطاقة الإنتاجية للمنشآت الصناعية إلى أقل من 50%؛

[1]- عبد الرحمن تومي، مرجع سبق ذكره .ص.ص.86-87.

[2]- المرجع نفسه. ص 88.

[3]-Hocine Benissad, **Algérie : De la planification socialiste à l'économie de marché,** op.cit, .p 145.

[4]- عبد الرحمن تومي، مرجع سبق ذكره، ص 87.

2- ارتفاع حجم ديون مؤسسات القطاع الصناعي العمومي اتجاه البنوك إلى 450 مليار دينار؛

3- نمو سالب للناتج الصناعي الخام بـ 2.9%؛

4- ارتفاع التضخم إلى 20.5%؛

5- الاستثمار لم يتجاوز 6.2% كمتوسط سنوي خلال الفترة؛

6- ارتفاع معدل البطالة إلى أكثر من 20% بسبب غياب الاستثمار؛

7- انخفاض قيمة الدينار زاد من تكاليف الإنتاج بسبب اعتماد القطاع الصناعي على واردات المواد الأولية بالأساس في عملية الإنتاج.

و تلخيصا لكل ما سبق فيمكن القول أن برنامج التصحيح الهيكلي لم ينجح إلى الوصول إلى تحقيق الأهداف المرسومة له، و ذلك يرجع لسببين رئيسين؛ يتمثل الأول في الظروف العامة للبلد، و التي لم تكن لتساعد على تحقيق إصلاح اقتصادي بسبب التدهور الأمني الخطير،و حالة العزلة التي أحيط بها النظام الحاكم آنذاك من قبل المجموعة الدولية، بسبب إشكالية الشرعية؛ و السبب الثاني هو الوضعية المتدهورة التي كان الاقتصاد الجزائري يعاني منها، والذي يتطلب إصلاحات أعمق، و أكثر ألما، وهو ما يستوجب توفر شجاعة، و إرادة سياسية أكبر لتنفيذ متطلبات هذا الإصلاح، وهو ما حاولت الحكومات اللاحقة تطبيقه في المرحلة الموالية.

المطلب الثاني: برنامج دعم الاستقرار و إعادة الهيكلة 1994 -1998

شهدت سنة 1994 تغييرا جديدا في أعلى هرم السلطة، بانتهاء عهدة المجلس الأعلى للدولة، و تعيين رئيس جديد للدولة،و حكومة جديدة، تحمل برنامجا يتضمن إصلاحات أكثر عمقا من الإصلاحات السابقة حيث تقرر إجراء إعادة هيكلة عميقة للمؤسسات العمومية، وخاصة المؤسسات الصناعية منها.

كما شهدت بداية هذه الفترة توقيع اتفاقية " stand by" في نسختها الثالثة،و الذي تضمن حزمة جديدة من التسهيلات المالية، و قبول الجزائر بإعادة جدولة ديونها لقاء القيام بإصلاحات مالية و نقدية جديدة تشمل بالأساس مراجعة نظام دعم الأسعار لما تبقى من المواد المدعمة، و مراجعة قيمة الدينار، و التحكم في عجز الميزانية العمومية، وقد تم توقيع هذا الاتفاق بعد إقرار الجزائر عدم قدرتها على سداد ديونها، ووصولها إلى حالة عدم القدرة على الدفع بصفة رسمية.

الفرع الأول: أهداف برنامج إعادة الهيكلة

انطلقت الأهداف المحددة في برنامج إعادة الهيكلة المفروض من قبل صندوق النقد الدولي، من نظريات المدرسة الكلاسيكية الحديثة في سياسات التكييف الهيكلي، التي تعتبر أن القضاء على التضخم من خلال إتباع سياسة نقدية صارمة، و القضاء على عجز الميزانية، بالإضافة إلى حصر دور الدولة في تأدية الوظائف التقليدية، هي أساس كل إصلاح اقتصادي،[1] لذلك فقد جاءت الأهداف المسطرة لهذا البرنامج ذات طابع نقدي و مالي،و التي يمكن حصرها من خلال النقاط التالية:[2]

1- الإسراع في تخفيض معدل التضخم إلى مستوى قريب من بلدان الاتحاد الأوروبي، باعتبارها الأثقل وزنا في المبادلات التجارية؛
2- رفع معدل النمو الاقتصادي بغية استيعاب معدل النمو السنوي للطلب على العمل المقدر بـ 4%؛
3- خفض التكاليف الإنتاجية للتصحيح الهيكلي؛
4- العمل على استعادة توازن ميزان المدفوعات، مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي؛
5- العمل على تحرير ما تبقى من أسعار المواد المدعمة؛
6- تطهير نسيج المؤسسات العمومية، إما عن طريق الخوصصة، أو عن طريق الحل و التصفية.

انطلاقا من حجم الأهداف المسطرة من قبل صندوق النقد الدولي، كان لزاما على السلطات العمومية اتخاذ قرارات مؤلمة، لكنها كانت حتمية مفروضة من الهيئات المالية الدولية.

ورغم البداية المتعثرة لتطبيق البرنامج سنتي 1994 و 1995 إلا أن نسق التطبيق عرف وتيرة متسارعة اعتبارا من سنة 1996، مع قدوم حكومة جديدة عقب الانتخابات الرئاسية المنظمة في نوفمبر 1995، التي بدأت السلطة عن طريقها في استرجاع الشرعية، التي كانت إحدى نقاط ضعفها في السنوات السابقة.

[1] - ضياء مجيد الموسوي، **الخوصصة و التصحيحات الهيكلية**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995)، ص 49.

[2] - Hocine Benissad, **Algérie : de la planification socialiste à l'économie de marché,** op.cit, p.p 187-190.

و لتنفيذ هذا البرنامج عرفت القوانين المنظمة للحياة الاقتصادية تعديلات متتالية، بغية خلق الانسجام المأمول في الإطار التشريعي، لتجنب الوقوع في الفشل مرة أخرى، كما كان الحال مع البرامج السابقة.

الفرع الثاني : الإطار العام لتنفيذ برنامج إعادة الهيكلة

لقد استلزمت إصلاحات الجيل الثاني تعديلات عميقة للمنظومة التشريعية في الجزائر، حيث تم إصدار العديد من النصوص الجديدة والمعدلة للنصوص السابقة، بغية توفير الغطاء القانوني لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، و إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، وعموما يمكن تلخيص أهم النصوص الصادرة خلال هذه الفترة في النقاط التالية:[1]

1- القانون رقم 22-95 المعدل سنة 1997 والمتعلق بخوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية، حيث سمح بفتح رؤوس أموال الشركات العمومية أمام رأسمال الخاص الوطني، أو الأجنبي أو حتى في شكل تعاونيات للعمال، وذلك باستثناء المؤسسات النشطة في قطاع المحروقات والقطاع المالي؛

2- استحداث التنظيمات المساعدة على تطبيق المرسوم التشريعي رقم 10-93 المتعلق بخلق بورصة القيم، حيث تم الإطلاق الرسمي لنشاط البورصة سنة 1998، مع أول قرض مستندي لشركة "سوناطراك"، وهو ما شكل فضاءا جديدا لتسهيل عمليات الخوصصة،و الاستثمار المالي؛

3- القانون رقم 07-95 المتعلق بإنهاء الاحتكار العمومي لقطاع التأمينات، مما سمح بإمكانية الخوصصة الجزئية للشركات العمومية، بالإضافة إلى إمكانية إنشاء شركات تأمين خاصة جديدة؛

4- العمل على تنويع الصادرات الوطنية، وذلك بإنشاء شركة وطنية عمومية لضمان الصادرات، وديوان وطني لترقية الصادرات، وصندوق وطني لدعم ترقية التصدير سنة 1996، كما تقرر إنشاء منطقة حرة "ببلارة" قرب ولاية "جيجل"؛

5- استحداث منتجات مالية جديدة والسماح باستخدامها، على غرار البيع بالإيجار المنصوص عليها في قانون المالية لسنة 1996، والقانون رقم 09-96؛

6- إعادة رسملة البنوك العمومية سنة 1997 لتمكينها من الاستجابة لمتطلبات المرحلة الجديدة، من حيث القدرة على التمويل، كما تم السماح بإنشاء بنوك خاصة وطنية، وفتح المجال أمام البنوك الأجنبية لفتح وكالات لها بالجزائر .

[1]-Hocine Benissad, **Algérie : de la planification socialiste à l'économie de marché,** op.cit, p.p 193-194.

هذا بالإضافة إلى ترسانة أخرى من القوانين المتعلقة بتنظيم التجارة ومحاربة الاحتكار، بغية الاستجابة لمتطلبات اقتصاد السوق، وقد أدى تطبيق الإصلاحات المقررة في إطار إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، إلى نتائج متباينة على الأصعدة الاقتصادية، و الاجتماعية، اختلفت آراء المحللين الاقتصاديين في توصيفها بين السلبية و الايجابية.

الفرع الثالث: نتائج تطبيق برنامج إعادة الهيكلة الصناعية

إن تطبيق الاتفاق الموسع مع صندوق النقد الدولي قد أدى إلى نتائج عديدة على جميع المستويات، إذ أن حجم البرنامج كان يشمل جميع القطاعات، وعلى رأسها القطاع الصناعي العمومي، الذي تحمل الجزء الأكبر من تطبيقات هذا البرنامج، وتلخيصا لنتائج تطبيق هذا البرنامج يمكن إدراج النقاط التالية:[1]

1- أدى تطبيق القانون المتعلق بخوصصة الشركات الاقتصادية العمومية إلى نتائج ضعيفة نسبيا، حيث لم يتم خوصصة إلا حوالي 400 شركة عمومية من أصل 1255 مؤسسة، فيما كان مصير باقي المؤسسات هو التصفية، ما تسبب في فقدان 350.000 منصب عمل، وهو ما زاد من تعقيد وضعية قطاع التشغيل في الجزائر خلال هذه الفترة؛

2- فيما يتعلق ببورصة القيم فإن نشاطها بقي ضعيفا،واقتصرت عمليات الخوصصة عن طريق البورصة على ثلاث مؤسسات فقط، في حين أن التداول على أسهمها بقي شبه منعدما كما اقتصر نشاط البورصة على يوم واحد في الأسبوع طيلة سنوات لاحقة، بحجم تداول يومي يساوي الصفر في أغلب أيام التداول؛

3- بخصوص تطبيق القانون رقم 07-95 المتعلق بقطاع التأمينات، فقد سمح ببروز العديد من شركات التأمينات الخاصة، مما سمح بازدهار هذا القطاع وتطوّره بشكل ملحوظ، وهو ما يعتبر نجاحا للإصلاحات المنتهجة في هذا المجال؛

4- فيما يتعلق بالصادرات خارج المحروقات فقد ظلت هامشية طيلة الفترة، كما لم تنجح الحكومة في الوصول إلى رقم 02 مليار دولار كصادرات خارج المحروقات في نهاية الفترة، كما أن استحداث منطقة حرة "ببلارة" لم يجد طريقه للتجسيد، وتم التخلي عن الفكرة بصفة نهائية في مرحلة لاحقة؛

[1]- Hocine Benissad, **Algérie : de la planification socialiste à l'économie de marché,** op.cit, p. p 194-195.

5- ساهم القانون رقم 09-96 في إيجاد صيغ جديدة للاستثمار، وهو ما يعتبر نجاحا في توفير المنتجات المالية الملائمة لتجسيد الاستثمارات الخاصة؛

6- سمح الإجراء المتعلق بإعادة رسملة البنوك العمومية سنة 1997 بتوسيع قدراتها على التمويل كما أن فتح الاستثمار في القطاع البنكي سمح بنشوء العديد من البنوك الخاصة، وهو ما اعتبر نجاحا في تلك الفترة، لكن إفلاسها المتتالي في السنوات اللاحقةسبّ ب أزمات خطيرة، حيث لا تزال ملفاتها أمام العدالة إلى يومنا هذا، في حين أن فتح وكالات لبنوك أجنبية في الجزائر سمح بإعطاء صورة عن بلد متفتح، ويتطلع إلى فضاء أوسع للتعاون الدولي؛

7- تباين تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال هذه الفترة، والجدول الموالي يوضع اتجاهات أهم المؤشرات الكلية خلال هذه الفترة:

جدول رقم 01

تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري خلال الفترة 1994 -1998

	1994	1995	1996	1997	1998
التضخم %	29	29.8	18.7	5.7	4.9
النمو الاقتصادي %	- 1.1	4.2	3.8	1.1	5.1
معدل الاستثمار إلى الناتج الداخلي الخام %	27.3	26.9	24.8	22.9	25.8
معدل البطالة %	32	39	39	39	39

Source : Hocine Benissad **, Algérie : de la planification socialiste a l'économie de marché** , op.cit, p.p 200-205.

من خلال هذا الجدول يتضح نجاح السلطات العمومية في التحكم في معدلات التضخم، حيث انخفضت إلى حدود 4.9% بعدما كانت تعادل 29 % في بداية الفترة، في حين أن معدلات النمو الاقتصادي ظلت متواضعة طيلة الفترة، فيما بقيت معدلات البطالة مرتفعة كنتيجة حتمية لتراجع معدل الاستثمار، و تسريح العمال من المؤسسات المحلة.

المطلب الثالث : برنامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي

انطلاقا من النتائج المتولدة عن تطبيق سياسة إعادة الهيكلة الصناعية، التي نجحت في إزالة التشوهات التي كانت تشوب النسيج الصناعي الجزائري، حتى وإن عجزت في تحقيق الانطلاقة المأمولة من وراء تطبيقها،

وعليه فقد كان من الضروري التفكير في سياسة جديدة للتحفيز، والتنمية الصناعية، وهو ما تجلى من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي المعلن عنه في سنة 2001بعد انقضاء سنتين، كانت السلطات العمومية منشغلة بترتيب الأوضاع السياسية و الأمنية في البلاد، بعد تبني مشروع الوئام المدني كعلاج للأزمة الأمنية والسياسية التي شهدها البلاد خلال سنوات التسعينات. في حين أعقب تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي برنامجا جديدا لدعم النمو الاقتصادي إبتداءا من سنة 2005، وهو برنامج يحمل نفس منطلقات البرنامج السابق، من حيث الاعتماد على زيادة الإنفاق الحكومي كوسيلة لدعم النمو الاقتصادي، لكن بأغلفة مالية أكبر نتيجة لتعاظم إيرادات الخزينة العمومية من جراء الارتفاع الكبير لأسعار النفط في الأسواق الدولية.

الفرع الأول: منطلقات برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي

اعتمدت برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي على مقاربة "كينزية" محضة، حيث تتعرض نظرية "كينز" لتحليل مشاكل النمو الاقتصادي من خلال الاعتماد على حجم الطلب الكلي الفعّال، الذي يعتبر المحرك الأساسي للقطاعات الإنتاجية داخل الاقتصاد القومي، لكن ذلك يعتمد على مجموعة من الأدوات التي يجب توفرها داخل الاقتصاد الوطني، حتى تؤدي هذه الآلية عملها بشكل كامل،و هذه الأدوات هي:[1]

1- الطلب الفعّال: وفقا "لكينز" فإن الركود الاقتصادي يحدث بسبب نقص الطلب الكليالفعّال، وللتخلص منه يقترح "كينز" زيادة في الإنفاق سواء الاستهلاك، أو الاستثمار؛

2- الكفاية الحدية لرأس المال: يرى "كينز" أن الكفاية الحدية لرأس المال يمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار، حيث توجد علاقة عكسية بين الاستثمار، و الكفاية الحدية لرأس المال؛

3- سعر الفائدة: يمثل سعر الفائدة العنصر الثاني المحدد للاستثمار بجانب الكفاية الحدية لرأس المال في النموذج الكينيزي، ويتحدد سعر الفائدة بدوره تبعا لمؤشر عرض النقود؛

4- المضاعف: إن المضاعف الكينيزي يقوم على أربعة فروض هي؛ وجود بطالة لا إرادية، اقتصاد صناعي، وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية، و توفر السلع الرأسمالية اللازمة لزيادة الإنتاج.

[1] - تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصاد الكلي**،(الجزائر: دار أسامة للطباعة و النشر و الإشهار،2004)، ص.ص 193 -196.

إضافة إلى ما سبق فإن المناخ الاستثمار ي في أي بلد يتأثر بالاختلالات "الماكرو -اقتصادية"، خاصة ما تعلق بالتضخم، وتقلبات سعر الصرف، إذ إن من شأن هذه المتغيرات أن تؤثر عكسيا على الاستثمارات.[1]

انطلاقا من هذه النظرية يمكن الاعتماد على زيادة الإنفاق الحكومي لتحفيز الطلب الداخلي، بغرض الوصول إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم 02

سياسة النمو عن طريق الطلب (نظرية كينيز)

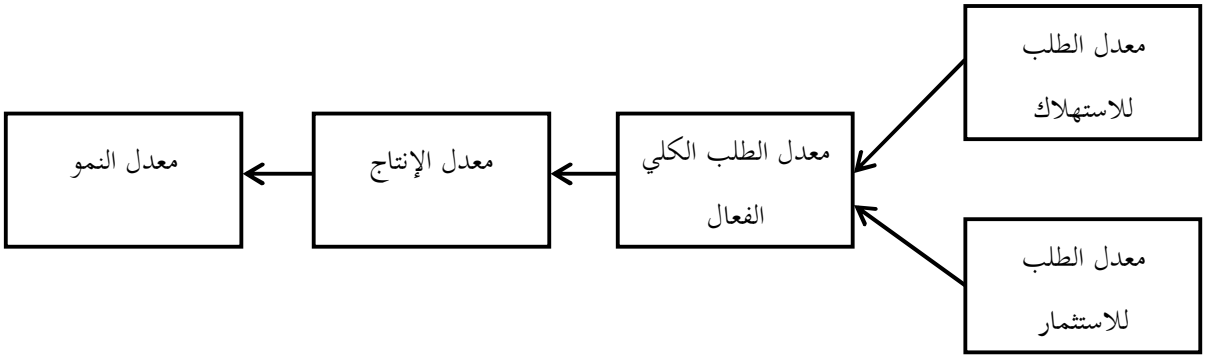

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نظرية "كينز" للطلب.

اعتمادا على الشكل الأعلى فإن أي اقتصاد يضمن بشكل تلقائي معدل إنتاج معين، اعتبارا من أن أي اقتصاد يجب أن يتوفر على معدل طلب للاستهلاك، يخلقه المجتمع نتيجة ضروريات الحياة، إضافة إلى معدل طلب للاستثمار توفره النشاطات الاقتصادية داخل البلاد، لكن وإن حدث هناك خلل في النمو الاقتصادي، بسبب عجز الاستهلاك، و الاستثمار عن توفير معدل الطلب اللاّ زم لتحقيق النمو، فإن الدولة بصفتها المنظم للحياة الاقتصادية، ملزمة بالتدخل عن طريق إحدى السياسات التالية:[2]

1- السياسة النقدية: عن طريق تخفيض معدلات الفائدة؛

2- سياسة الميزانية: عن طريق رفع معدلات الإنفاق الحكومي (سياسة المشاريع الكبرى)؛

3- السياسة الجبائية: عن طريق خفض معدلات الضرائب على الأنشطة المولدة للقيمة المضافة؛

4- سياسة الدخل: عن طريق زيادة التحويلات الاجتماعية لفائدة الأفراد قصد تشجيع الاستهلاك.

[1] - إبراهيم محمود الراضي، **البطالة -حلول إسلامية فعالة**، (مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2005)، ص 105.

[2] - بشير معطيب، الاقتصاد الكلي، (الجزائر: كيك للنشر، 2008)، ص.ص 15 -18.

حيث يمكن للحكومة الاعتماد على إحدى السياسات السابقة لتحفيز الطلب الداخلي، أو المزاوجة بين سياستين، أو أكثر، لكن تبقى أكثر السياسات نجاعة هي سياسة الميزانية، عن طريق رفع معدلات الإنفاق الحكومي، و الانخراط في سياسة موسعة للأشغال، والمشاريع الكبرى، حيث يمكن تتبع مراحل تأثير الإنفاق الحكومي على معدلات النحو الصناعي وفق الشكل التالي :

شكل رقم 03

اثر الإنفاق الحكومي على معدل النمو الصناعي

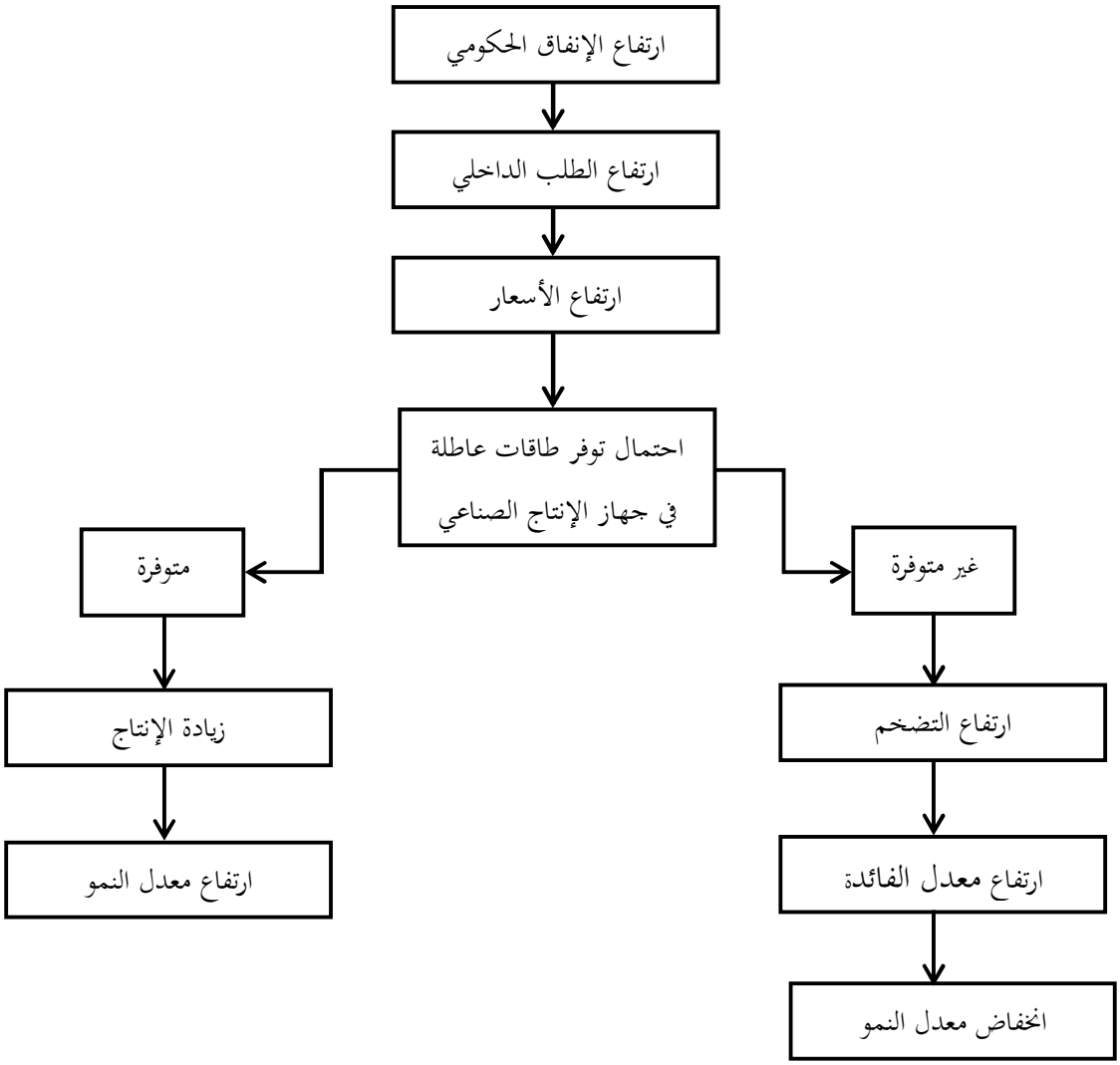

المصدر : من إعداد الباحث اعتمدا على نظرية "كينز" للطلب

من خلال الشكل السابقيّ ضح أن الارتفاع في الإنفاق الحكومي يؤدي حتما إلى زيادة الطلب الداخلي على السلع، وارتفاع الطلب الداخلي يدفع بالمعدل العام للأسعار نحو الارتفاع، في انتظار تحرك الآلة الإنتاجية لتلبية الطلب الإضافي، عن طريق زيادة الإنتاج، و بالتالي ارتفاع معدل النمو الصناعي.

غير أن هذا الانتظار لا يجب أن لا يطول كثيرا، لأن ذلك من شأنه أن يدفع بمعدلات التضخم نحو الارتفاع، و بالتالي ارتفاع أسعار الفائدة على الإقراض، مما يتسبب في تراجع الاستثمار، و منه انخفاض معدل النمو الصناعي.

و عليه فإن الإشكالية المطروحة في سياسة التوسع في الإنفاق الحكومي، هي مدى الاستجابة السريعة للآلة الإنتاجية المحلية للطلب الإضافي على السلع، ومن ثمة فإن سياسة التوسع في الإنفاق الحكومي مرتبطة بشكل وثيق بالمضاعف الكينزي، الذي يعتمد في مقوماته على ضرورة وجود اقتصاد صناعي داخل البلد، يتوفر على فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع، إضافة إلى عدم وجود عوائق أمام السلع الرأسمالية، والمدخلات اللازمة لزيادة حجم الإنتاج الصناعي.

انطلاقا مما سبق سنحاول تتبع أثر التوسع في الإنفاق الحكومي في الجزائر، وبالتالي التأكد من مدى جدوى الاعتماد على المقاربة الكينزية في تحقيق التنمية الصناعية في الجزائر.

الفرع الثاني : أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001 -2004 على النمو الصناعي في الجزائر

يعتبر برنامج الإنعاش الاقتصادي المطبق خلال الفترة 2001-2004 أول برنامج للتوسع في الإنفاق، الذي اعتمدته السلطات العمومية في الجزائر بغرض تحفيز الطلب الداخلي الذي من شأنه أن يحدث ديناميكية داخل الاقتصاد الوطني من جهة، والتكفل بانشغالات المواطنين في المجالات الحياتية من جهة ثانية، وذلك اعتماد على المقاربة الكينزية، التي تم التطرق إليها سابقا، والجدول الموالي يوضح نفقات الميزانية العمومية خلال هذه الفترة، ومعدلات نمو القطاع الصناعي خلال نفس الفترة.

جدول رقم 02

حجم نفقات الميزانية العمومية ومعدلات النمو الصناعي في الجزائر

خلال الفترة 2001 -2004

السنوات	2001	2002	2003	2004
نفقات الميزانية العمومية - مليار دينار -	1519	1583	1730	1885
معدلات نمو القطاع الصناعي%	5.1	4.7	2.4	2.8

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على:

- وثائق مستخرجة من وزارة المالية متوفرة على الموقع :www.mf.gov.dz تاريخ الاطلاع: جويلية 2015.

- Les comptes économiques en volume de 2000 à 2013 document de l'ONS n° 670 juillet 2014, p.07.

من خلال الجدول السابق يتضح أن الارتفاع المسجل في النفقات العمومية واكبه زيادة متذبذبة في معدلات نمو القطاع الصناعي، حيث يمكن تفسير جزء من هذا الارتفاع ببداية بروز أثر التوسع في الإنفاق الحكومي على أداء القطاع الصناعي، خصوصا وأن البرامج الحكومية توجهت أساسانحو قطاعات السكن، و الأشغال العمومية، والمياه، وهي القطاعات التي تحتاج في برامجها الإنمائية إلى مخرجات القطاع الصناعي، خصوصا في فروع صناعية مواد البناء، و الحديد، والبتروكيمياء و المناجم.

غير أنه يلاحظ أن استجابة القطاع الصناعي في الجزائر للديناميكية الجديدة سجلت معدلات مقبولة خلال بداية الفترة أي سنتي 2001 -2002 بمعدلات نمو وصلت إلى 5.1% و 4.7% على التوالي، غير أن هذه الأخيرة سرعان ما عاودت الرجوع إلى تسجيل معدلات نمو بطيئة خلال سنتي 2003 -2004 بمعدلات 2.4% و2.8 % على التوالي، رغم أن النفقات العمومية زادت بمعدل 9% تقريبا خلال هاتين السنتين، وهو ما يمكن أن نفسره بأن القطاع الصناعي في الجزائر تجاوب مع الدفعة القوية في بداية الفترة ، غير أنه سرعان ما استوعب الارتفاع في الإنفاق الحكومي المسجل، وبات بحاجة إلى نفقات أكثر توسعا ومشاريع أكثر من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

الفرع الثالث:أثر برامج دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005 -2009 على النمو الصناعي في الجزائر

أدت النتائج التي اعتبرت إيجابية من جراء برامج الإنعاش الاقتصادي المطبقة خلال الفترة السابقة، وكذا ارتفاع حجم إيرادات الجباية البترولية، من جراء ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، إلى انخراط الحكومة الجزائرية في مسعى تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق التوسع في الإنفاق، وذلك راجع إلى كون النتائج المحققة خلال الفترة السابقة تقتضي مضاعفة المجهود المتعلق بالتوسع في الإنفاق لتحقيق معدلات نمو مرتفعة، حيث كان الهدف هو تحقيق معدل نمو برقمين، بالإضافة إلى مساعدة معطيات السوق النفطي على التوسع في الإنفاق مع أخذ أسعار النفط مسار تصاعدي، تؤكد كل المؤشرات أنه سيتواصل لسنوات طويلة، بالنظر إلى تعطل الإنتاج العراقي من جراء الغزو الأمريكي، بالإضافة إلى العقوبات التي كانت تنتظر إيران بسبب مشاكلها المتعلقة ببرنامجها النووي، وهي مؤشرات بالإضافة إلى مؤشرات أخرى، تؤكد أن أسعار النفط ستسجل مستويات قياسية خلال الفترة اللاحقة.

كل هذه المعطيات شجعت الحكومة الجزائرية على القيام بتوسع أكبر في الإنفاق الحكومي وعبر معدلات مرتفعة، والجدول التالي يوضح حجم الإنفاق الحكومي، ومعدلات النمو الصناعي خلال الفترة 2005-2009.

جدول رقم 03

حجم نفقات الميزانية العمومية ومعدلات النمو الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2005 -2009

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
نفقات الميزانية العمومية - مليار دينار -	2105	2543	3143	4882	5191
معدلات نمو القطاع الصناعي%	3.4	3.5	3	6.2	8.5

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على:

- وثائق مستخرجة من وزارة المالية متوفرة على الموقع :www.mf.gov.dz تاريخ الاطلاع: جويلية 2015.

- Les comptes économiques en volume de 2000 à 2013 document de l'ONS n° 670 juillet 2014, p.07.

يتضح من خلال هذا الجدول أن حجم الإنفاق الحكومي أخذ منحى تصاعدي خلال هذه الفترة حيث انتقل من 2105 مليار دينار سنة 2015 إلى 5191 مليار دينار سنة 2009 بمعدل نمو يقدر بنسبة 146 حيث سجلت سنة 2008 أعلى معدل لنمو الإنفاق الحكومي الذي انتقل من 3143 مليار دينار سنة 2007 ليصل إلى 4882 مليار دينار سنة 2008 بمعدل نمو يقدر ب: 55% خلال سنة واحدة ، و يرجع ذلك أساسا إلى الارتفاع الكبير للجباية البترولية خلال هذه الفترة، وهو أمر اكان متوقّ عا بالنظر إلى العوامل السياسية، والجيو إستراتيجية التي كانت تميز أهم المناطق الجغرافية المنتجة للنفط في العا لم.

غير أن هذا الارتفاع الكبير لم يصاحبه تحقيق معدلات النمو المرغوب فيها خلال هذه الفترة، حيث بقيت تتراوح عند مستوى 3% خلال الثلاث سنوات الأولى، لتحقق قفزة خلال سنة 2008 ببلوغها معدل 6% ثم 8.5% خلال سنة 2009 كأعلى معدل نمو خلال هذه الفترة، وهو معدل أقل من المعدل المستهدف، والمتشكل من رقمين أي أكثر من 10%.

و بالرجوع إلى تفسير هذا الفشل فإنه يمكن اعتبار ذلك نتيجة منطقية، كون القطاع الصناعي في الجزائر لا يتوفر على المرونة الكافية في جهازه الإنتاجي، ليتمكن من استيعاب هذا الارتفاع في حجم الطلب الكلي، وأنه كان على السلطات العمومية دراسة مستوى مرونة الجهاز الإنتاجي قبل ضخ هذه الأموال في جانب الطلب، رغم أن التبرير المقدم يبقى مقبولا، على اعتبار أن الحاجات التنموية للبلد تتطلب القيام باستثمارات ضخمة في مجالات البناء، والسكن، والأشغال العمومية، والمياه، و التعليم، والصحة العمومية للاستجابة للتطلعات المشروعة للمواطنين، وأن انتظار تحضير الجهاز الإنتاجي الوطني قد يستغرق وقتا طويلا.

والنتيجة الطبيعية لهذا الوضع هو الانفجار الذي عرفته واردات البلد من المنتجات، والتجهيزات الصناعية، لتعويض عجز القطاع الوطني عن توفيره كمدخلات للاستثمارات العمومية و هذا الوضع الذي يمكن وصفه بالفشل، الأمر الذي أقر به الرئيس شخصيا، في كلمته أمام المشاركين في الجلسات الوطنية حول الإستراتيجية الصناعية، حيث تمت الدعوة إلى صياغة إستراتيجية صناعية جديدة، تقوم على مقاربات أكثر واقعية، وقابلة لتحقيق النمو الصناعي المنشود.

المبحث الثالث : ركائز الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر

أدى تواصل ركود القطاع الصناعي الجزائري دفع بالسلطات العمومية إلى التفكير في حل المعضلة، وتحريك عجلة نمو القطاع، فبعد تجريب العديد من الإستراتيجيات في ظل نظام التخطيط، وفي مرحلة الإصلاحات الاقتصاديةإلاّ أن أداء القطاع الصناعي ظل دون المستويات المأمولة، كما أن الاعتماد على المقاربة الكينزية في تحفيز النمو داخل القطاع لم تجد نفعا، وظلت معدلات النمو للقطاع الصناعي تراوح مكانها في حين كان الهدف من وراء ضخ كل هاته الإعتمادات الضخمة هو الوصول إلى معدل نمو برقمين، ما دفع بالسلطات العمومية إلى التفكير في نموذج تنمية جديد؛ وهو ما خلصت إليه أعمال الندوة الوطنية الخاصة بإستراتيجية تنمية الصناعة الوطنية المنعقدة أيام 26-27 و28 فيفري 2007 بمشاركة واسعة لكل الفعاليات الاقتصادية الوطنية، وبحضور خبراء أجانب، حيث سمحت هذه الندوة بدراسة وتحليل ركائز الإستراتيجية الجديدة التي عكف على انجازها العديد من الخبراء في شكل خارطة طريق رسمها الوزير حميد تمار.

المطلب الأول: دواعي اعتماد إستراتيجية صناعية جديدة في الجزائر

تتعدد الدواعي التي دفعت السلطات العمومية إلى تبني مقاربة جديدة لتنمية القطاع الصناعي في الجزائر، لكنها تشترك في كونها ناتجة عن فشل الإستراتيجيات التنموية السابقة. وهذا يرجع بالأساس إلى عدم توفر الظروف و العوامل الضرورية لنجاح هذه الإستراتيجيات، وهو ما تم التطرق إليه بنوع من التفصيل سابقا، حيث حاول مهندسو الإستراتيجية الجديدة تفادي الوقوع في أخطاء الماضي، و التركيز على قطاعات صناعية محددة، تمتلك الجزائر فيها ميزة تنافسية بغرض الاستفادة منها في تحقيق التنمية الصناعية المنشودة، إذ سيتم استعراض دواعي اعتماد الإستراتيجية الجديدة، و ذلك بغرض للإلمام بأهم الأسباب الدافعة إلى اعتماد هذه الإستراتيجية.

الفرع الأول: الأسباب الاقتصادية

إن الوضع الاقتصادي العام للجزائر خلال هذه الفترة كان يتميز بالاستقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلي، لكن الخبراء واصلوا التأكيانه استقرار هشّ ، و مرتبط بشكل وثيق بالريع النفطي، وطالما أن هذا الريع لا يمكن التحكم فيه، لارتباطه بالأسو اق الدولية، فإن أي انخفاض لأسعار النفط سيؤدي لا محالة إلى مشاكل مالية كبيرة، ستتحول إلى مشاكل اقتصادية إذا ما استمرت أسعار النفط في الانخفاض لفترات طويلة، وهو ما

يستدعي تنمية قطاع اقتصادي آخر يساهم في خلق الثروة الوطنية، و تمويل الخزينة العمومية، التي ارتفعت نفقاتها بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، وعموما يمكن تلخيص الأسباب الاقتصادية لوضع إستراتيجية صناعية جديدة في النقاط التالية:[1]

1- فشل الإستراتيجيات السابقة، و الضرورة الملحة لاعتماد مقاربة جديدة لتنمية القطاع الصناعي في الجزائر لمواجهة تحديات المرحلة القادمة؛

2- مواجهة التطورات و التغيرات الاقتصادية العالمية، التي رافقت وارتبطت بقيام النظام الاقتصادي الجديد في السنوات الأخيرة، كارتفاع أسعار الطاقة، وانخفاض سعر الدولار الأمريكي، وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار المنتجات المصنعة، مما يضيف أعباء جديدة على الدول المستوردة مثل الجزائر؛

3- ضرورة تعزيز أداء قطاع اقتصادي جديد لتنويع هيكل الاقتصاد الوطني، و إنهاء الاعتماد على القطاع النفطي كرافد وحيد للاقتصاد الوطني، إذ اعتبر القطاع الصناعي أفضل قطاع بإمكانه أداء هذا الدور، من أجل الوصول إلى تنمية مستدامة؛

4- تغير نمط الاستهلاك الوطني، وازدياد الحاجة إلى المنتجات المصنعة، وهو ما يستوجب ضرورة إيجاد آلة إنتاجية وطنية قادرة على الاستجابة لمتطلبات المجتمع بعيدا عن الاستيراد؛

5- الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بفضل تنمية، و رعاية الفروع الصناعية، التي تمتلك فيها الجزائر ميزات تنافسية، سواءا كان ذلك لأسباب طبيعية، أو بشرية.

بالإضافة إلى ما سبق فهناك العديد من المبررات الأخرى لإستراتيجية صناعية جديدة في الجزائر، على غرار الاستقلال الاقتصادي الوطني، إذ لا يعقل أنه، و بعد 50سنة من الاستقلال، لازال المجتمع يستورد غالبية احتياجاته من المنتجات المصنعة من الخارج.

الفرع الثاني: الأسباب الاجتماعية

إضافة إلى ما سبق فإن التحديات الاجتماعية التي باتت تواجهها البلاد تستوجب تحقيق إقلاع اقتصادي يمكنها من مواجهة هذه التحديات بكفاءة،فعّالية أكبر، حيث أصبح ينظر إلى القطاع الصناعي

[1] - مختار بن هنية، **استراتيجيات و سياسات التنمية الصناعية - حالة البلدان المغاربية -** (جامعة قسنطينة: أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2007-2008) .ص.139-141.

على أنه أكثر القطاعات قدرة على المساعدة في الاستجابة للمتطلبات الاجتماعية للأمة، وهذا يرجع بالأساس إلى الأسباب التالية:[1]

1- ارتفاع حجم النفقات الاجتماعية للخزينة العمومية، وضرورة إيجاد مصادر تمويل دائمة لتغطية هذه النفقات، بعيدا عن عائدات الجباية البترولية المرتبطة بأسعار النفط؛

2- ارتفاع حجم الطلب على العمل،وخصوصا من خريجي الجامعات ومعاهد التكوين، وضرورة إيجاد مناصب عمل تلائم مستوى تكوينهم حيث أن 52% من الطلبة الجامعيين يزاولون دراستهم في الشعب التقنية، والتكنولوجية، وهو ما يجعل القطاع الصناعي أكثر القطاعات قدرة على توظيفهم بالنظر إلى مؤهلاتهم العلمية؛

3- ضرورة خلق التوازن داخل الطبقة العاملة في الجزائر بزيادة نسبة العاملين في القطاعات المنتجة، مقارنة مع القطاعات غير المنتجة كالوظيف العمومي،والأسلاك الأمنية؛

4- فتح المجال أمام صغار المقاولين المستفيدين من صيغ تمويل مشاريعهم الاستثمارية، عن طريق آليات تمويل الاستثمار المختلفة، من أجل تطبيق أفكارهم ميدانيا عن طريق خلق بيئة ملائمة للنشاط الصناعي؛

5- تحسين المستوى المعيشي للمواطنين بفضل مستوى الأجور الذي يضمنه النشاط الصناعي، واستقراره، مقارنة بالقطاعات الأخرى، بالإضافة إلى توفير منتجات مصنعة كفيلة بتحسين وتطوير طريقة حياة الفرد الجزائري.

إضافة إلى ما سبق فإن السلطات العمومية كانت تفكر في طريقة تساعدها على الخروج من ضغوط التبعية المطلقة لصادرات المحروقات، وازدياد حجم الواردات الصناعية، وهو ما يرهن مؤشرات الاقتصاد الكلي، ويجعلها هشة أمام الهزات المحتملة لأسواق النفط الدولية.

الفرع الثالث: ضرورة تعديل هيكل التجارة الخارجية

كما تمت الإشارة إليه سابقا، فإن تطبيق مخططات دعم الإنعاش، والنمو الاقتصادي، قلّدّ ى إلى تفاقم حجم الواردات، بفعل ارتفاع حجم الطلب المحلي، الناتج عن زيادة النفقات العمومية الموجهة لإنجاز

[1] - مختار بن هنية، مرجع سبق ذكره، ص.ص 141-143.

المشاريع الكبرى، حيث لم يستجيب القطاع الصناعي الجزائري لتغطية الارتفاع في حجم الطلب بالنسق المأمولو كانت النتيجة اللجوء إلى الاستيراد لتغطية هذا الطلب،ممّا أوصل هيكل التجارة الخارجية للبلاد إلى وضعية مقلقة، زاد من حدتها عجز القطاعات غير النفطية على ولوج الأسواق الدولية، وهو ما زاد من نسبة التبعية للمحروقات، وجعل الميزان التجاري الجزائري أكثر هشاشة، وارتباطا بأسعار النفط، و الجدول الموالي يوضح أهم مؤشرات التجارة الخارجية للجزائر خلال هذه الفترة.

جدول رقم 04

مؤشرات هيكل التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة 2001 -2009

السنوات		2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
سلع غذائية	مليون دولار	2395	2740	2678	3597	3587	3800	4954	7813	5863
	%	24.09	22.81	19.78	19.64	17.62	17.71	17.92	19.79	14.92
سلع موجهة للاستخدام الإنتاجي	مليون دولار	24.89	3043	3660	4602	5051	6021	8754	12002	11914
	%	25.04	25.33	27.04	25.13	24.81	28.06	31.68	30.40	30.32
تجهيزات إنتاجية	مليون دولار	3363	4254	4656	6441	7702	7685	8680	13267	15372
	%	33.83	35.42	34.40	35.18	37.83	35.81	31.41	33.60	39.12
سلع استهلاكية	مليون دولار	1693	1972	2540	3668	4017	3950	5243	6397	6145
	%	17.03	16.42	18.76	20.03	19.73	18.40	18.97	16.20	15.63
إجمالي الواردات (مليون دولار)		9940	12009	13534	18308	20357	21456	27631	39479	39294
صادرات خارج المحروقات	مليون دولار	648	734	673	788	1099	1158	1332	1937	1066
	%	3.38	3.89	2.73	2.48	2.44	2.12	2.21	2.44	2.35
صادرات المحروقات	مليون دولار	18484	18091	23939	30925	43937	53456	58831	77361	44128
	%	96.62	96.11	97.27	97.52	97.56	97.88	97.79	97.56	97.65
إجمالي الصادرات (مليون دولار)		19132	18825	24612	31713	45036	54613	60163	79298	45194
رصيد الميزان التجاري (مليون دولار)		9192	6816	11078	13405	24679	33157	32532	39819	5900

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات مستقاة من المركز الوطني للإعلام و الإحصائيات للجمارك الجزائرية (CNIS)

من خلال الجدول السابق يتضح سيطرة التجهيزات الإنتاجية و السلع الاستهلاكية، على أكثر من 50% من إجمالي الواردات خلال كامل الفترة، فيما تراوحت نسبة السلع الموجهة للاستخدام الإنتاجي بين 25% و 30% وهي الفئة التي تعبر عن واردات المواد الأولية، و المواد نصف المصنعة، مما يعبر عن ضعف الجهاز الإنتاجي الوطني، نظرا لتواضعه حاجته للمواد المصنفة ضمن هذه الفئة. كما يمكن ملاحظة ارتفاع تكلفة السلع الغذائية المستوردة، وهو ما يعبر بالأساس عن ضعف أداء القطاع الفلاحي الوطني.

في جانب الصادرات فإن السمة الأساسية هي سيطرة صادرات المحروقات على هيكل الصادرات الوطني بنسبة تفوق 96% خلال كامل الفترة، فيما بقيت الصادرات خارج المحروقات هامشية مما يعبر عن هشاشة الاقتصاد الوطني، و ضعف قطاعاته الإنتاجية التي عجزت عن بلوغ رقم 2 مليار دولار كصادرات، رغم كل إجراءات الدعم الحكومية المقدمة لفائدة المصدرين، واستفادتهم من إعفاءات ضريبية،و جمركيةإلاّ أن ذلك لم يغيرّ من واقع الحال.

ورغم تسجيل رصيد الميزان التجاري لنتائج ايجابية خلال هذه الفترة بوصول الفائض التجاري إلى حدود 39 مليار دولار سنة 2008، إلا أن هذا الفائض مرتبط بشكل وثيق بأسعار النفط في الأسواق الدولية. وهو الأمر الذي يفسر تراجعه بشكل كبير إلى حدود 5.9 مليار دولار سنة 2009 بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط خلال هذه السنة بسبب الأزمة المالية الدولية.

وانطلاقا مما سبق، بات من الضروري رسم إستراتيجية جديدة تكون قادرة على تعديل هيكل التجارة الخارجية للجزائر، للخروج من دائرة التبعية لأسواق النفط العالمية، التي تبقى تقلباتها السريعة والعنيفة أكبر تهديد لاستقرار الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: الإطار العام للإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر

تبرز النتائج السلبية التي حققها القطاع الصناعي في الجزائر، مدى ضعف سياسات التنمية الصناعية المنتهجة، بالرغم من حجم النفقات الكبيرة التي عرفتها الفترة الممتدة بين سنتي 2001 و 2007 وهو ما يعبر عن عجز القطاع الصناعي عن الاستجابة للتحفيزات المقدمة خلال هذه الفترة، فبالرغم من وجود معدل استهلاك عالي، واستفادة المؤسسات الصناعية من برامج لإعادة التأهيل، تحت إشراف الاتحاد الأوروبي، إلا أن النتائج ظلت مخيبة للآمال، وهو ما دفع بأصحاب القرار إلى اعتماد مقاربة جديدة في تنمية القطاع الصناعي،

حددت لها توجهاتها العامة، و أبعادها الإستراتيجية، وإطارها التنظيمي، خلال الجلسات الوطنية للإستراتيجية الصناعية الوطنية المنعقدة في فيفري 2007 تحت إشراف رئيس الجمهورية، بغية إعطاء الانطباع بجدية السلطات العمومية في تنمية القطاع الصناعي، و الدليل على ذلك حضور رئيس الجمهورية شخصيا لافتتاح الجلسات، و إلقاء كلمة اعتبرت فيما بعد ورقة عمل للورشات المنبثقة عن هذه الندوة.

الفرع الأول: توجهات الإستراتيجية الصناعية الجديدة

لقد خلص النقاش الواسع الذي ضم مختلف الفعاليات الاقتصادية، و الاجتماعية، خلال الندوة الوطنية حول إستراتيجية إنعاش و تنمية الصناعة الوطنية إلى وضع أربع توجهات رئيسية، يجب على الإستراتيجية القادمة أن تأخذها بعين الاعتبار أثناء إعدادها، و هذه التوجهات هي:[1]

1- تبني إطار مرجعي جديد، و نظرة جديدة للتنمية الاقتصادية؛

2- تحديد مبادئ الإستراتيجية الصناعية، و تشكيل السياسات الصناعية؛

3- ضرورة إيجاد إطار مناسب لتحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

4- ضرورة تغيير النظام الاقتصادي، و مواصلة تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي، و البنكي، و تنظيم العقار الصناعي، واحترام قواعد المنافسة؛

من خلال النقاط الواردة في التوجهات العامة للإستراتيجية الصناعية الجديدة الواردة في بيان مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 24 جويلية 2007، و المستمد من نتائج أشغال لجان الورشات خلال الجلسات الوطنية المنعقدة في فيفري 2007يتّ ضح أن السلطات العمومية تتوجه نحو تبني نظرة جديدة لتحقيق الإقلاع المنشود في القطاع الصناعي، بإحداث القطيعة مع التوجهات السابقة.

حيث أن الارتفاع الكبير لواردات البلاد من المنتجات الصناعية، و اقتصار صادراتها عن المواد النفطية، يجعل من اللجوء إلى إستراتيجية إحلال الواردات أمرا ضروريا كمرحلة أولى، ثم المرور لاحقا لتطبيق إستراتيجية تعزيز الصادرات، مع انضمام الجزائر المحتمل إلى التكتلات الإقليمية و الدولية للتجارة الحرة، و ذلك عن طريق تحديد أهم الفروع الصناعية، التي يمكن من خلالها خلق صناعة تنافسية، قادرة على مواجهة المنافسة

[1] -قوريش نصيرة، **أبعاد و توجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر.** (جامعة الشلف: مجلة شمال إفريقيا، عدد 05، جانفي 2008)، ص94. نقلا عن بيان مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 24 جويلية 2007.

في الأسواق الدولية، مع الأخذ بعين الاعتبار حاجيات السوق الوطنية، و تغير نمط استهلاك المجتمع الجزائري، و المعبر عنها بنوعية السلع المستوردة من الخارج.

فالارتفاع الكبير الذي شهدته واردات السيارات السياحية مثلا يحتّم على الإستراتيجية الصناعية الجديدة أخذه بعين الاعتبار، عن طريق تحديد السياسات الصناعية الكفيلة بخلق صناعة سيارات محليّة و عبر مراحل تتدرج من التركيب كمرحلة أولى، و صولا إلى نسب اندماج مرتفعة في مراحل لاحقة. كما أن ارتفاع حجم الواردات من المنتجات الغذائية المصنعة، يحتم الاهتمام بفرع الصناعات الغذائية بمختلف شعبه، و لا يتم ذلك إلا بالتنسيق مع القطاع الفلاحي، الذي تعتبر مخرجاته مدخلات لفرع الصناعات الغذائية.

كما يتضح من خلال توجهات الإستراتيجية الصناعية الجديدة، عزم السلطات على توفير المناخ الملائم لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، عن طريق تعديل القوانين المتعلقة بحركة رؤوس الأموال من و إلى الخارج، كما يتوجب توفير الحماية اللازمة للمستثمرين الأجانب في مجال الملكية الصناعية، و الذي توليه الشركات الدولية أهمية كبيرة في ولوجها لأسواق الدول النامية.[1] بالإضافة إلى تطوير النظام البنكي على النحو الذي يسمح له بمواكبة متطلبات المرحلة الجديدة، من حيث القدرة على حشد الموارد المالية و توجيهها نحو تمويل المشاريع المنتجة. كما تم إيلاء العناية اللازمة لتنظيم سوق العقار الصناعي بفعل مخلفات السياسات السابقة، التي حولت المناطق الصناعية في البلاد إلى سوق للمضاربة بفعل استيلاء المستثمرين الوهميين على مساحات واسعة داخل هذه المناطق.

و لتحقيق هذه التوجهات كان لابد من توضيح الأبعاد العامة للإستراتيجية الصناعية، من حيث الانتشار القطاعي و الجغرافي للنسيج الصناعي الجزائري.

الفرع الثاني: أبعاد الإستراتيجية الصناعية الجديدة

لقد تكفلت الإستراتيجية الصناعية الجديدة بتحديد الأبعاد المستقبلية للصناعة الوطنية، من حيث الفروع التي تم اختيارها كركيزة للتنمية الصناعية المستهدفة، و القادرة على خلق القيمة المضافة الموجّهة أساسا في المرحلة الأولى كتغطية حاجيات السوق الوطنية، ثم ولوج الأسواق الدولية في مرحلة لاحقة. ووفق هذا

[1]-Pour en savoir plus voir notamment: Hamid Hamidi, op.cit, p.p 44-48.

المنظور تم تحديد ثلاثة فروع صناعية، تمتلك فيها الصناعة الوطنية ميزة تنافسية، سواء لأسباب طبيعية أو اقتصادية و هذه الفروع هي:[1]

1- الصناعات المعتمدة على المواد الأولية المتوفرة في الجزائر و هي: البتروكيمياء، والحديد والصلب، و مواد البناء؛

2- الصناعات المحققة للقيمة المضافة، و التي تمتلك فيها الجزائر ميزة تنافسية وهي: الصناعات الغذائية، الكهربائية، و الإلكترو منزلية؛

3- الصناعات الموجهة لتلبية الطلب المحلي الناتج عن تغيير نمط الاستهلاك الوطني وهي: صناعة السيارات، عتاد الأشغال العمومية، و وسائل النقل.

من خلال الفروع المحددة في خطة عمل الحكومة، يتضح أن الإستراتيجية الجديدة تهدف إلى تثمين الموارد الطبيعية الوطنية، عن طريق تطوير الصناعات البتروكيماوية، و عدم الاكتفاء مستقبلا بتصدير النفط الخام بغرض الاستفادة من خلق القيمة المضافة الناتج عن تكرير النفط محليا. كما أن تطوير صناعة الحديد والصلب، و مواد البناء، يشكل ضرورة ملحة بالنظر إلى حجم الطلب المحلي على هاته المواد، وتوفرها بشكل كبير كثروات طبيعية. في حين أن تطوير الصناعات الغذائية يشكل محورا مهما لاستيعاب مخرجات القطاع الفلاحي، الذي استفاد من إمكانيات مالية هامة لتطوير إنتاجهما ّ، و نوعا. في حين أن الصناعات الإلكترومنزلية، و الكهربائية، تشكل نقطة قوة الصناعة الوطنية،بفضل جودة المنتجات المصنعّة محليا ّ، سواء للقطاع العام، أو الخاص،و التي تضمن فرصا كبيرة للتصدير، كما أن تطوير صناعة السيارات خصوصا، و باقي أنواع المركبات، يشكّل تحديا يتوجب كسبه،بالنّظر إلى حجم الطلب المحلي على هاته المنتجات، و عدم إمكانية الاستمرار في الاستيراد لتغطية هذا الطلب.

أما من حيث الانتشار الجغرافي للنسيج الصناعي، فقد تم تحديد أربعة أنواع من المناطق الصناعية تتلخص فيما يلي:[2]

1- مناطق التنمية الصناعية المندمجة: بكل من ولايات الجزائر، البليدة، وهران، مستغانم، سطيف، برج بوعريريج، غرداية، الأغواط، عنابة، بومرداس، تيزي وزو؛

[1] - قوريش نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص 96، نقلا عن بيان مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 24 جويلية 2007.
[2] -المرجع نفسه، ص 97.

2- أقطاب تكنولوجية: الجزائر العاصمة (سيدي عبد الله)، بجاية، سيدي بلعباس، كمرحلة أولى ثم باتنة، الشلف، تلمسان، قسنطينة كمرحلة لاحقة؛

3- مناطق متخصصة: أرزيو، حاسي مسعود، سكيكدة، وهران؛

4- مناطق نشاط متعددة الميادين: قسنطينة، سكيكدة، تلمسان، عين تموشنت؛

وقد تم مراعاة اعتبارات معينة في تحديد مواقع إنشاء هذه المناطق الصناعية، على رأسها توفر الهياكل القاعدية، و الوعاء العقاري، و قربها من المؤسسات الجامعية، و أنماط التكوين المتوفرة فيها، غير أن ما يعاب على هذا الانتشار هو إهماله للولايات الجنوبية، ماعدا ورقلة لتوفرها على حقول النفط، و غرداية لتثمين قدراتها الإنتاجية المتوفرة أصلا. بالإضافة إلى ملاحظة استفادة غالبية الولايات الغربية من حضورها في قائمة الولايات المعنية بخلق المناطق الصناعية، وهو ما قد يعبر عن خلفيات سياسية معينة تنفيها الحكومة جملة، و تفصيلا.

و للإشراف على تنفيذ مضمون الإستراتيجية الصناعية الجديدة، كان لابد من تعديل الهيئات المكلفة بذلك على النحو الذي يضمن فعالية أكبر في التسيير.

الفرع الثالث: الإطار التنظيمي لتنفيذ الإستراتيجية الصناعية الجديدة

إن تنفيذ الإستراتيجية الجديدة يتطلب إطارا تنظيميا جديدا، تلعب فيه الدولة دورها كمسؤول عن الأهداف الاقتصادية على المديين المتوسط، و البعيد، ودورها كمبادر ببرنامج تحويل و تطوير الاقتصاد الوطني، و كافل له. فإرادة الدولة في التدخل في الحياة الاقتصادية لا يكون في شكل منتج، و مسير، الذي اثبت فشله في مراحل سابقة، كما أن الابتعاد لا يعني الترك، أو التخلي الكلي، عن التسيير الاقتصادي للبلد، بل إن دور الدولة في إطار الإستراتيجية الصناعية الجديدة، هو دور التخطيط و التسهيل،[1] الذي يبرز من خلال تحديد الفروع الصناعية الواجب تطويرها، و توفير الظروف الملائمة لنمو هذه الفروع و تطورها.

ومن هذا المنطق و لتفادي تعدد مراكز اتخاذ القرار، تم إجراء تعديل حكومي، تم بموجب جمع وزارة الصناعة بوزارة المساهمات و ترقية الاستثمار، تحت تسمية وزارة الصناعة و ترقية الاستثمار، التي تولت مهام تنفيذ مضمون الإستراتيجية الصناعية الجديدة، مع تزويدها بكافة الصلاحيات لاتخاذ القرار، كما تم تزويدها بهيكل تنظيمي جديد، يسمح بإنشاء مديريات جديدة تسهل عملية تبادل المعلومات، و تيسير المال للملفات الخاصة

[1] - قوريش نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص 97، نقلا عن خطاب رئيس الجمهورية بمناسبة افتتاح الجلسات الوطنية حول الإستراتيجية الصناعية.

بالصناعة، كما أن الهيكل الجديد يتضمن إنشاء 10 مجمعات صناعية كبرى تتكفل بالإشراف على إدارة الشركات الصناعية الكبرى،[1] وتم تفعيل الصندوق الوطني للاستثمار، للدخول كمساهم في المشاريع الصناعية الإستراتيجية المشتركة مع الشركات الأجنبية، كما تم إدراج قاعدة 49 -51% في قانون المالية لسنة 2009، التي تنص على حيازة المتعامل الوطني لنسبة 51 % في أي مشروع صناعي مقابل 49% للشريك الأجنبي، لتجنب التلاعبات المسجلة في مرحلة سابقة بشأن التنازل عن المؤسسات المستفيدة من التسهيلات الحكومية أثناء إنشائها.

وعموما يمكن القول أن الإستراتيجية الصناعية الجديدة من حيث إطارها العام، تشكّل نقلة نوعية في رسم الأهداف المرجوة، غير أن تنفيذها كان بوتيرة بطيئة، بالنظر إلى عدم التوافق السياسي في أعلى هرم السلطة، وتنحية الوزير المكلف بتنفيذ الإستراتيجية في تعديل حكومي لاحق،نحو ّ ل اهتمام السلطات العمومية نحو تفادي مأساة وطنية جديدة، مع اندلاع ثورات الربيع العربي في دول الجوار. كل هذه الظروف لم تساعد على التطبيق السلس لمضمون سياسات هذه الإستراتيجية.

المطلب الثالث: سياسات تنفيذ الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر

بغرض الوصول إلى تحقيق أهداف الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، اقترحت ورشات العمل المنبثقة عن الندوة الوطنية حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة جملة من الإجراءات والاقتراحات، تم بلورتها في أربعة محاور رئيسية، تشكل فيما بينها سياسات تنفيذ مضمون الإستراتيجية الصناعية الجديدة، وهو ما سيتم الإشارة إليه فيما يلي:

الفرع الأول: سياسة ترقية الاستثمار

خلصت أشغال الورشة المكلفة بتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر إلى تحديد عديد النقائص، التي أثرت بشكل مباشر على مناخ الأعمال في الجزائر، فقد احتلت الجزائر المرتبة 125 من إجمالي 175 دولة في تقرير البنك العالمي حول مناخ الأعمال في دول العالم سنة 2006، حيث كان ترتيب الجزائر ضعيفا مقارنة بدول شمال إفريقيا، والشرق الأوسط.

[1] - قوريش نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص 98.

و يعود ذلك أساسا إلى ثقل الإجراءات الإدارية لإنشاء المشاريع الاقتصادية، و ضرورة المرور على العديد من الإداراتللحصول على الوثائق اللاّ زمة لإتمام الملفات الإدارية، كما أن أشغال التوصيل بالكهرباء، و الغاز، و الهاتف، تتطلب وقتا أطول مقارنة مع دول الجوار. وهو ما أثر بشكل مباشر على الاستثمار المحلي و الأجنبي، و بشكل خاص هذا الأخير، الذي يشترط توفر مناخ جيد للأعمال ليحقق تدفقا مستمرا، و في كل المجالات، إذ يعكس حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في أية دولة، الصورة العامة لمناخ الأعمال و الاستثمار في البلد، لذا تسعى غالبية الدول إلى تشجيعه بصورة خاصة، لتلميع صورة الاقتصاد الوطني في الخارج.

و لتشجيع الاستثمار عامة، و الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة، اقترحت الورشة جملة من التوصيات يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[1]

1- إلغاء تأشيرة الدخول بالنسبة لرجال الأعمال الأجانب؛
2- تبسيط الإجراءات المتعلقة بظروف إقامة المستثمرين، و إطاراتها الأجنبية؛
3- فتح أروقة خاصة برجال الأعمال الأجانبعلى مستوى شرطة الحدود، و الجمارك؛
4- تبسيط إجراءات الحصول على العقار الصناعي، و مراجعة أسعار التنازل عنه؛
5- توسيع صلاحيات الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار، و تحديث وسائل التواصل مع المستثمرين؛
6- رفع نسبة تحويل الأرباح إلى الخارج لفائدة المستثمرين الأجانب، أصحاب المشاريع الصناعية الذين يوجهون جزءا من إنتاجهم للتصدير؛
7- مراجعة قانون الجمارك بجعله أكثر ملاءمة للوضع الاقتصادي الجديد؛
8- تفعيل التجارة الالكترونية، و تعديل النصوص القانونية المتعلقة بها؛
9- إلغاء الضريبة على الفوائد المستخلصة من عمليات التصدير؛
10- مواصلة المجهود المتعلق بإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي، بوتيرة أسرع، و بفعالية أكبر؛
11- تسريع وتيرة إصلاح النظامين المصرفي و الجبائي، على النحو الذي يسمح لهما بمواكبة متطلبات المرحلة الجديدة.

[1] - قويش نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص 100.

بقراءة سريعة يمكن ملاحظة سطحية التوصيات التي خرجت بها أشغال الورشة، حيث جاءت في شكل نقاط عامة، تم تحديدها في سياسات سابقة للإصلاح الاقتصادي، لكنها لم تجد طريقها للتنفيذ، خصوصا إصلاح النظام المصرفي و الجبائي، الذي بات يشكل تهديدا للاقتصاد القومي، كما أن مشكل العقار الصناعي بات يؤرق المسؤولين المحليين و المركزيين لتشابك المصالح، و تعقد ملفات منح الأراضي داخل المناطق الصناعية، الذي يعود إلى بداية عشرية التسعينات التي خلقت فوضى عارمة داخل هذه المناطق. في حين أن اقتراح إلغاء تأشيرة الدخول لرجال الأعمال الأجانب، فيتعلق بمبدأ المعاملة بالمثل، الذي يشكل أحد ركائز السيادة الوطنية، أما باقي التوصيات فقد يمكن الإجماع على إيجابيها، في حالة إيجاد طرق تطبيقها على أرض الواقع.

الفرع الثاني: إعادة التأهيل

يعبر التأهيل عن مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة، في إطار الاقتصاد التنافسي، أي أن يصبح لها هدف اقتصادي و مالي على المستوى الدولي،[1] و عليه فإن إعادة التأهيل هو كل عملية تهدف إلى تطوير القدرات التنافسية للمؤسسة، والرفع من درجة الجودة، و الكفاءة في استخدام مواردها الداخلية، و بالتالي فرض وجودها في الساحة الوطنية، و الدولية، عن طريق ديناميكية الإدراك، و إحداث تغييرات كبرى في المحيط العام،[2] إذ يتطلب ذلك توفر معلومات أساسية عن الواقع الذي تنشط فيه المؤسسات الصناعية، و الذي يمكن تلخيصه في النقاط التالية:[3]

1- تحديد خصائص المحيط الاقتصادي الذي تنشط فيه المؤسسة؛
2- معرفة التطور التاريخي للقطاعات الصناعية في كل منطقة؛
3- الإدراك الجيد للمنتجات، و التكنولوجيا الحديثة؛
4- دراسة المتعاملين الرئيسيين المحليين و الدوليين في كل قطاع صناعي؛
5- تعيين العوامل الرئيسية للنجاح، و العناصر المحددة للقدرات التنافسية لكل صناعة؛
6- صياغة برنامج تأهيل متكامل للرفع من مستوى الأداء الاقتصادي للمؤسسة.

[1] -عبد الرحمن بن عنتر، **واقع مؤسساتنا الصغيرة و المتوسطة و آفاقها المستقبلية**، (جامعة سطيف: مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، عدد 01، 2008)،ص 174.

[2]- M.L.Dhahoui, **L'expérience tunisienne en Marché de mise a niveau**, (Tunis :Rapport de la 3eme session de la formation des consultants en diagnostique stratégique pour la mise a niveau des entreprise, février 2004), www.tunisieindistrie.mat.tn.

[3]-Kamel Hamdi , **Comment diagnostiquer et redresser une entreprise**, (Alger: Edition Rissala, 1995), p 105.

بالعودة إلى التجربة الجزائرية في مجال إعادة التأهيل الصناعي، عبر برنامج التنافسية الصناعية لوزارة الصناعة، المدعم من طرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، و برنامج " ميدا" المدعم من طرف الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية الشراكة الأورو -متوسطية، يمكن ملاحظة ضعف النتائج المتحصل عليها، بسبب تواضع الإعتمادات المالية المخصصة في هذا الجانب.[1]

و نظرا لحجم النتائج المترتبة عن تطبيق هذه البرامج، اقترحت الورشة المكلفة بملف إعادة التأهيل الصناعي سياسة جديدة تتمحور أساسا حول:[2]

1- توحيد لبرامج و صهرها في برنامج موحد، و مدمج، يندرج في إطار إستراتيجية التصنيع؛
2- تنفيذ برنامج أوسع من حيث نطاق التأهيل، يشمل العوامل المادية و غير المادية و البيئة؛
3- التكفل بتأهيل المؤسسات الصناعية بالمتابعة و التقييم، و الاتصال بالمؤسسات غير المهتمة بالبرنامج؛
4- استهداف أحسن للأولويات القطاعية،ولنظام المساعدة و التحفيز؛
5- إيلاء العناية الكافية بنشاطات التقييس، و القياسية، و الاعتماد، و التصديق، و الملكية الصناعية في الجهد الرامي إلى بعث، و عصرنة الاقتصاد الصناعي الوطني؛
6- مرافقة المؤسسات الصناعية في مسارها للحصول على شهادة "ايزو 9000" لمنظومة الجودة و"ايزو 14000" لحماية البيئة، لتسهيل استفادتها من التفكيك الجمركي مع الاتحاد الأوروبي، في إطار اتفاقية الشراكة الأورو -متوسطية و الانضمام المرتقب للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، بالإضافة إلى مشروع السوق العربية المشتركة الكبرى.

من خلال توصيات الورشة المكلفة بملف إعادة تأهيل المؤسسات الصناعية الوطنية، يمكن ملاحظة الاهتمام البالغ الذي أولته لملف البيئة في إطار التنمية المستدامةو كذا تركيز الجهود على القطاعات التي تؤهلها قدراتها التنافسية، بالإضافة إلى العمل على تحضير المؤسسات الصناعية الوطنية لمواجهة تحديات الانفتاح على الأسواق الدولية، في إطار اتفاقيات التجارة الحرة مع التكتلات الاقتصادية الدولية، و الإقليمية.

[1] -كمال عايشي، **إمكانيات ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية - مع التطبيق على الصناعات التحويلية خلال 1990 - 2003 -**.(جامعة باتنة: أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2005 -2006) ص.ص 24 -25.

[2] - نصيرة قوريش، مرجع سبق ذكره، ص 101.

الفرع الثالث: تطوير العنصر البشري

باعتباره احد عوامل التنمية الاقتصادية عموما، و التنمية الصناعية خصوصافقد خصّ صت الندوة الوطنية حيّ زا خاصا لمسألة تطوير العنصر البشري، على اعتباره أساس نجاح كل إستراتيجية صناعية، كونه حاضنا للتكنولوجيات الحديثة، ومجسدا للتطبيقات العملية، و عليه فقد دعت توصيات الندوة الوطنية إلى الاهتمام بتكوين العنصر البشري بمراعاة النقاط التالية:[1]

1- تثمين رأس المال البشري (سياسة الأجور، الظروف الاجتماعية للعمل، الإطار المعيشي)؛
2- مطابقة التأهيلات مع احتياجات السوق، عن طريق إصلاح منظومة التربية الوطنية و نظام التعليم العالي، بما يسمح بتكوين يتماشى مع متطلبات سوق التشغيل؛
3- تنويع قنوات التكوين، و المساعدات المخصصة لذلك، بغرض استحداث مدارس تكوين المهندسين،و التقنيين الساميين، في الفروع الصناعية المستهدفة؛
4- التركيز على تشجيع الطلبة على مزاولة دراسات جامعية في الشعب التقنية،و التكنولوجية و رفع نسبتهم مقارنة مع طلبة العلوم الاجتماعية،و الإنسانية؛
5- إعادة الاعتبار لمراكز التكوين المهني، بإزالة الصورة النمطية التي تسوقها على أنهّا حاضنة للفاشلين دراسيا؛
6- تخصيص 1% على الأقل من النتائج الداخلي الخام للبحث العلمي، و تشجيع المؤسسات الصناعية على تنمية البحث،و الابتكار التكنولوجي.

بالعودة إلى كرونولوجيا السياسات المتبعة لتنمية القطاع الصناعي الجزائري، يمكن القول أن الجزائر أضاعت وقتا طويلا للاعتراف بخطئها في اختيار نموذج التنمية الملائم، حيث أمضت قرابة 30 سنة في اعتماد النموذج الاشتراكي، الذي أوصل البلد إلى حافة الهاوية، كما أن مساعيها في الإصلاح الاقتصادي سنوات التسعينات اصطدمت بعوامل أمنية، وسياسية، لم تساعدها على ذلك، أضف إلى ذلك فشل سياسة الإنعاش، و النمو الاقتصادي المعتمد في بداية الألفية الجديدة، ما حتم على السلطات اعتماد مقاربة جديدة للتنمية الصناعية سيتم تحليل نتائجها لاحقا.

[1]- نصيرة قوريش، مرجع سبق ذكره، ص.ص 102-103.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل استراتيجيات التنمية الصناعية المنتهجة في الجزائر، عبر كل مراحل التنمية الاقتصادية التي عرفتها البلاد منذ الاستقلال، حيث تم استعراض الإستراتيجية الصناعية في الجزائر في ظل نظام التخطيط، عبر جميع مراحله، انطلاقا من مرحلة التسيير الذاتي، وصولا إلى مرحلة الصناعات المصنّعة، مع إبراز أهم النتائج المتولدة عن تطبيق خطط هذه المرحلة، سواء كانت ايجابية، أم سلبية، كما تم التطرق إلى محتوى الإصلاحات التي جاءت بها مرحلة إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني، خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي، وما ترتب عنها من نتائج على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

ولإبراز محتوى الإستراتيجية الصناعية في ظل الإصلاحات الاقتصادية، تم توضيح أهداف برنامج التصحيح الهيكلي المعتمد خلال النصف الأول من تسعينات القرن الماضي، والآليات المتبعة لتجسيده، وكذا النتائج المترتبة عنه في نهاية فترة تطبيقه، إضافة إلى محتوى برنامج دعم الاستقرار، وإعادة الهيكلة، الذي تبعه مباشرة، إضافة إلى برامج الإنعاش الاقتصادي، ودعم النمو، التي اعتمدت مقاربات جديدة في تأصيلها الفكري، وما ترتب عن تطبيقها من آثار على جمع المستويات.

أخيرا فإنه من الضروري استعراض ركائز الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، عبر إبراز دواعي اعتمادها، والإطار العام الذي يحكمها، إضافة إلى السياسات المتبعة لتطبيقها ميدانيا.

الباب الثاني

أثر التحولات الاقتصادية الدولية على مستقبل القطاع الصناعي الجزائري

تمهيد

تمكنت الجزائر منذ استقلالها من بناء قاعدة صناعية معتبرة، رغم ما تعانيه من نقائص، ومشاكل متعددة، وللحفاظ على المكاسب المحققة،بفضل الاستراتيجيات الصناعية المتّبعة، تم إقرار العديد من برامج الإصلاح الاقتصادي، التي مست بالأساس النسيج الصناعي، بغية الرقي به إلى مستوى يسمح له بأداء أفضل.

ولأن الجزائر وكغيرها من الدول، تعيش في عالم يتميز بسيطرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية، والدولية، التي تهدف إلى تعزيز التجارة الدولية، عبر تحريرها بإزالة الحواجز، والقيود الجمركية، فقد حاولت الجزائر بداية من النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي، الانخراط في مساعي الانفتاح الاقتصادي، عبر التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إضافة إلى التفاوض مع المنظمة العالمية للتجارة حول انضمامها المرتقب، غير أن هذا الانفتاح، وكما يمكن له أن يشكل دفعا جديدا نحو تنمية صناعية قوية، يمكن له أن يؤدي إلى انهيار ما تبقى من منشآت صناعية، لازالت تحتاج إلى الحماية، والدعم.

إن التنبؤ بالنتائج المحتملة لهذا الانفتاح يتوجب تحليل، ودراسة الآثار المتوقعة لإزالة الحواجز الجمركية، على كل الفروع الصناعية المشكلة للنسيج الصناعي الجزائري، قصد الوقوف على قدرة كل فرع صناعي في مواجهة التحديات التي تنتظره، في سوق تحكمها المنافسة الشديدة، حيث يكون فيها البقاء للأقوى.

الفصل الرابع

التحولات الاقتصادية الدولية المؤثرة في الاقتصاد الجزائري

أسفرت نهاية الحرب العالمية الثانية، وما تمخضت عنه من نتائج، وتداعيات، عن ظهور حاجة ملحة لإيجاد هياكل دولية، للمساعدة على إعادة تنظيم الاقتصاد العالمي المنهك من النتائج المدمرة لأكثر الحروب تكلفة في تاريخ البشرية. ومن ثمة كان التوجه نحو تأسيس هيئات مالية، وتجارية، تشرف على إعادة إعمار البلدان المتضررة من نتائج هذه الحرب. فتم تأسيس البنك العالمي للإنشاء، والتعمير، للمساهمة في تمويل جهود إعادة الإعمار، وخصوصا في أورو با، التي كانت أراضيها مسرحا للأعمال الحربية، بالإضافة إلى آسيا، وإفريقيا المتضررتين بشكل أقل من نتائج هذه الحرب.

كما تم إنشاء صندوق النقد الدولي، كخلاصة لاتفاقية "بريتون وودز"، كمسؤول عن تنسيق السياسات المالية، والاقتصادية الدولية، بغرض تجنب وقوع أزمات اقتصادية جديدة، من شأنها التأثير سلبا على مجهود إعادة الإعمار، في حين تم استحداث اتفاقية عامة للتعريفات الجمركية، بغرض الإشراف، وتنظيم التجارة الدولية، على النحو الذي يساهم في تحريرها بشكل أفضل، ويزيد من مساهمتها في التنمية الدولية، بفضل زيادة التدفقات السلعية بين دول العا لم، والتي تطورت لاحقا لتصبح منظمة عالمية، تعنى بشؤون تحرير التجارة الدولية من كافة القيود الجمركية، وغير الجمركية.

وإدراكا من الأوروبيين بحجم التحديات التي تنتظر إعادة تنظيم وتنشيط اقتصادياتهم المنهكة، كانت المبادرة من قبل فرنسا، وألمانيا، لتجسيد التصالح العملي، ونسيان خلافات الماضي، وطرح الخطوات نحو نظام أوروبي جديد، انضمت إليه بلجيكا، وايطاليا، وهولندا، ولكسمبورغ، ليكون التوقيع على معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبيةللفحم والصّ لب في 18 أفريل 1951،[1] والتي شكلت اللبنة الأساسية لكيان اقتصادي إقليمي جديد، سيتطور لاحقا إلى حدود الإتحاد الاقتصادي، بعد سنوات طويلة من تنسيق، وتوحيد السياسات المالية، والاقتصادية.

[1] - أسامة المجدوب، **العولمة والإقليمية**، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2000)، ص 57 .

ونتيجة لتطور الكيانات، والتكتلات الاقتصادية الدولية، كانت البلدان العربية مضطرة إلى مسايرة السياق الدولي الجديد، في مجال التبادلات التجارية، وتنسيق السياسات الاقتصادية، غير أن مبادرات الوحدة الاقتصادية بقية محتشمة، رغم كثرتها عدديا إلاّ أن حدودها لم تتعدى إنشاء السوق العربية المشتركة الكبرى، كأكثر المراحل تقدما في مسار الوحدة الاقتصادية العربية.

وكون الجزائر إحدى البلدان العربية المعنية بهذا التوجه، سيتم التطرق إلى مسار الجزائر في الانضمام إلى هذا الفضاء التجاري العربي، بالإضافة إلى تحليل آثار هذا الانضمام. لكن قبل ذلك، واحتراما للتسلسل الزمني، يتوجب التطرق أو لا لأثر اتفاقية الشراكة بين الجزائر،و الإتحاد الأوروبي، على الاقتصاد الجزائري، بوصف الفضاء الأوروبي أكثر الفضاءات الاقتصادية الإقليمية تأثيرا على الاقتصاد الجزائري، نظرا لحجم التبادلات التجارية بين الجزائر، و الإتحاد الأوروبي، ليختم هذا الفصل بالتطرق إلى الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مع التفصيل في مسار المفاوضات، والعراقيل التي حالت دون توقيع بروتوكول الانضمام إلى يومنا هذا.

المبحث الأول: أثر اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على الاقتصاد الجزائري

شهدت بداية التسعينات، عشية انطلاق عملية الشراكة الأورومتوسطية في مؤتمر برشلونة، حالة من الفراغ على صعيد التفاعلات المتعددة الأطراف عبر المتوسط، وعمق هذا الفراغ، القلق العربي من مستقبل الدور الأوروبي عبر المتوسط.

ثلاث صور متداخلة لأوروبا ما بعد الحرب الباردة كانت مصدر هذا القلق، صورة أوروبا المنغلقة فجأة على الخارج في همومه، وصورة أوروبا المستقلة من دور طالما انتظره المشرق العربي، وأخيرا صورة أوروبا المنغلقة على ذاتها عند الجنوب المتوسطي كله.

هذا إلى جانب ضغوطات الإسراع في عملية البناء الأوروبي، التي تتجاوز المجال المتوسطي، لكنها لا تلغيه، حيث جاء مشروع الشراكة الأورومتوسطي، باعتباره نهج أوروبي للتعاون مع دول كانت كلها تقريبا، و إلى زمن قريب، ضمن دائرة النفوذ الأوروبي بأسواقها، ومواردها الأولية،[1] كعلاج لهذه التحديات.

[1] - ناصيف يوسف، **المأزق العربي**، (لبنان: مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 215، مارس 1996)، ص 94 .

المطلب الأول: ندوة برشلونة وميلاد اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية

انعقدت ندوة برشلونة للشراكة،* والتعاون الأورومتوسطي بمدينة برشلونة الاسبانية أيام 27 – 28 نوفمبر 1995 بحضور 15 دولة أوروبية،** و12 دولة متوسطية،*** حيث تم استبعاد ليبيا، ويوغسلافيا، بحجة العقوبات المفروضة عليها من طرف الأمم المتحدة،[1] وخلصت هذه الندوة إلى المصادقة على إعلان، أخذ تسمية مكان انعقاده، وتضمن السياسة الجديدة للعلاقات الأورومتوسطية.

الفرع الأول: خلاصة أبحاث ندوة برشلونة

خلصت أبحاث ندوة برشلونة إلى إعطاء نفس جديد للعلاقات الأورومتوسطية، باعتمادها كهدف رئيسي، جعل حوض البحر الأبيض المتوسط، منطقة للحوار، التبادل، والشراكة. بغرض تدعيم الأمن والاستقرار، والازدهار، ولتحقيق هذه الأهداف، تم إقرار ثلاث مجالات، تكون فيما بينها محاور التعاون المستقبلي، حيث يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1 - **المحور السياسي والأمني:** إيجاد فضاء مشترك للسلام والاستقرار.

عبر المشاركون عن قناعتهم بأن السلام، والاستقرار، والأمن، في منطقة البحر الأبيض المتوسط، يشكلون مكسبا مشتركا، حيث يتوجب تشجيعه، وتوطيده بكل الوسائل المتاحة، ولهذا الغرض وافق المشاركون على قيادة حوار سياسي مكثف، ومنتظم، يرتكز على احترام المبادئ الجوهرية للقانوني الدولي، وعملا بذلك تعهد المشاركون بما يلي:[2]

-العمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة، والإعلان الدولي لحقوق الإنسان؛

-تنمية دولة القانون، والديمقراطية، في جهازهم السياسي؛

-احترام وفرض التنوع، والتعددية في مجتمعاتهم، وتشجيع التسامح؛

---

* - يمكن تعريف الشراكة على أنها النفع المتبادل، المتضامن والمتكامل المبني على التكافؤ والاعتماد المتبادل والمصير الحضاري المشترك. راجع في هذا الصدد: حسين إبراهيم، **المحور الاقتصادي والمالي لمؤتمر برشلونة**، (القاهرة: مجلة الشؤون العربية، عدد 88، ديسمبر1996)، ص 194 .

** - الدول الأوروبية الحاضرة هي: ألمانيا، النمسا، بلجيكا، الدنمارك، اسبانيا، فلندا، فرنسا، ايرلندا، ايطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، البرتغال، اليونان، المملكة المتحدة، السويد، راجع إعلان برشلونة (www.euromedtextil/barcelone.php)، ص 01، تاريخ التحميل أفريل 2004.

*** - الدول المتوسطية هي: الجزائر، قبرص، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، مالطا، المغرب، سوريا، تونس، تركيا بالإضافة إلى أراضي السلطة الفلسطينية، راجع المرجع نفسه.

[1] - عبد الرحمن مطر، **أسئلة برشلونة، قراءة في مؤتمر برشلونة للتعاون المتوسطي**، (لبنان: مجلة المستقبل العربي، عدد 215، جانفي 1997)، ص 99.

[2] -Document de la commission européenne, **Déclaration de Barcelone , Adoptée lors de la conférence Euro – Méditerranéenne, 27-28 Novembre 1995**,(Bruxelles : www.euromedtextile.com.Avril 2004. p.p.02-03.

-الامتناع عن أي تدخل مباشر، أو غير مباشر في الشؤون الداخلية لشريك آخر، واحترام حدوده ووحدة كل الشركاء؛

-توطيد التعاون في المجال القضائي، ومحاربة الجريمة المنظمة؛

-تشجيع الظروف التي من شأنها تنمية علاقات حسن الحوار، وتحقيق الاستقرار، والأمن.

2- المحور الاقتصادي والمالي: بناء منطقة ازدهار مشتركة.

شدد المشاركون على الأهمية التي يعلقونها على النمو الاقتصادي والاجتماعي المستديم والمتزن، في أفق تحقيقهم لهدف بناء منطقة ازدهار مشتركة، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، وافق المشاركون على إقامة شراكة اقتصادية، ومالية ترتكز على:[1]

أ - إقامة منطقة التبادل الحر:

حيث يكون بإمكان المنتجات الصناعية التحرك بكل حرية في هذه المنطقة، وبدون أي حجاز تعريفي، من جهة أخرى، سيتم تحرير تجارة المنتجات الفلاحية تدريجيا، عبر المنفذ التفضيلي المتبادل، كما سيتم تحرير قطاع الخدمات تدريجيا، مع الأخذ بعين الاعتبار اتفاقية الجات، حيث حددت آنذاك سنة 2010، كتاريخ عملي للتأسيس التدريجي لهذه المنطقة، ولذلك أقر المشاركون:

-تبني التدابير الملائمة فيما يخص قواعد الأصل، و حماية الملكية الفكرية والصناعية؛

-متابعة وتنمية السياسات المرتكزة على مبادئ الاقتصاد الحر، والتكامل الاقتصادي؛[*]

-تحديث البنيات الاقتصادية، والاجتماعية، مع إعطاء الأولوية لتنمية القطاع الخاص، ورفع القطاع الإنتاجي إلى المستوى المطلوب.

ب -التعاون الاقتصادي:

يهدف هذا المحور إلى تنمية التعاون وبالأخص في المجالات اللاحقة الذكر:

- دعم النمو الاقتصادي بالتوفير الداخلي، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، و التأسيس لجو مناسب عبر إزالة العوائق في وجه الاستثمارات تدريجيا؛

[1] -Document de la commission européenne, **Déclaration de Barcelone**, op. cit. p. p 04-06.

[*] - يقصد بالتكامل الاقتصادي إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول مختلفة. راجع في هذا الصدد: حسين عمر، **الاقتصاد والعولمة**، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 1998)، ص 07.

- دعم برامج تطوير القطاع الصناعي، وذلك بمنح جو، وإطار قانوني مواتيين، وتقديم المساعدة التقنية للشركات ذات الحجم الصغير، والمتوسط؛
- ضرورة التوفيق بين النمو الاقتصادي، والحفاظ على البيئة، بإدراج المسائل البيئية ضمن الأهداف الاقتصادية؛
- الحفاظ على الموارد السمكية، وإدارتها إدارة منطقية، وتطوير التعاون في مجال البحث عن الموارد، بما فيها تربية المائيات؛
- توطيد التعاون في مجال الطاقة، وتعميق الحوار في السياسات الطاقوية؛
- دعم التعاون في مجال الموارد المائية، وتحسين إدارة، وتثمين هذه الموارد؛
- تشجيع التنمية الريفية، وإعادة تنظيم القطاع الفلاحي؛
- التعاون في مجال الاتصالات، وتنمية تكنولوجية المعلوماتية؛
- تشجيع التعاون في مجال الإحصائيات، من أجل التوفيق بين الطرق، وتبادل المعطيات.

ج - التعاون المالي:

اعتبر المشاركون أن تحقيق منطقة تبادل حر، ونجاح الشراكة الأورومتوسطية، يرتكزان على زيادة ضخمة في المعونات المالية، التي يجب أن تشجع قبل كل شيء، تحريك الفعاليات الاقتصادية المحلية ضمن آفاق لنمو داخلي مستديم، وفي هذا الصدد أقرت اللجنة الأوروبية في مؤتمر "كان" الفرنسية تخصيص غلاف مالي يقدر ب:4.865 مليون إيكو* للفترة الممتدة بين 1995 و1999. وذلك في شكل إعتمادات مالية من قبل المجموعة الأوروبية، يضاف إليها قروض ميسرة** من قبل البنك الأوروبي للاستثمار، كما تم التأكيد على ضرورة تشجيع الحوار حول السياسات الاقتصادية، وتحسين التعاون المالي إلى أقصى الحدود.

* - الإيكو عبارة عن سلة من الأوزان النسبية لعملات الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية. راجع في هذا الصدد: مجدي محمود شهاب، **الوحدة النقدية الأوروبية**، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1989)، ص 309.

** - القروض الميسرة هي التي تتم وفقا لقواعد وشروط أيسر من مثيلاتها السائدة في الأسواق المالية الدولية. راجع في هذا الصدد: سمير عبد العزيز، **التمويل العام**، (مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1998)، ص 309.

3 -المحور الاجتماعي والثقافي والإنساني: تشجيع التبادلات بين الجمعيات المحلية.

أكد المشاركون بأن تقاليد الثقافة والحضارة على جانبي المتوسط، و الحوار بين الثقافات، والتبادلات العلمية، و الإنسانية، والتكنولوجية، تشكل عنصرا رئيسيا في التقارب والتفاهم بين الشعوب، وتحسين الإدراك المتبادل، وفي هذا الصدد تم التأكيد على النقاط التالية:[1]

- الحوار والاحترام بين الثقافات، والأديان، فهما شرطان ضروريان لتقارب الشعوب، مع الإشارة إلى الدور المهم الذي تلعبه وسائل الإعلام، كمنبع للإثراء المتبادل بين الأطراف؛
- دعم تنمية الموارد البشرية، خصوصا في مجالات التعليم، والتكوين، والشبيبة؛
- تطوير سياسة صحيةّ فعّالة، وتشجيع مشاركة الجمعيات المدنية في التدابير الصحية، والمعيشية؛
- دعم التبادل بين الفعاليات الثقافية، و الدينية، و الجامعات، و البحث العلمي، و وسائل الإعلام، و الجمعيات، والنقابات؛
- تكثيف التعاون للحد من الهجرة غير الشرعية، بواسطة برامج التأهيل المهني، والمساعدة على خلق فرص العمل.

من خلال الالتزامات المعبر عنها في إعلان برشلونة، يمكن ملاحظة ازدياد الاهتمام الأوروبي ببلدان البحر الأبيض المتوسط، وتعاملها بجدية أكبر مع التزاماتها الجوارية. على عكس اتفاقيات التعاون السابقة التي تميزت بالسطحية، واللامبالاة في التعامل مع دو ل جنوب البحر الأبيض المتوسط، واقتصرت على الطابع التجاري التقليدي، لكن التغيرات المتسارعة في المنطقة الناتجة عن انهيار جدار برلين، وتحرر أوروبا الشرقية من انتماءاتها الإيديولوجيةالسابقة، وحرب الخليج الثانية، التي كرّست الهيمنة الأمريكية على منطقتي الخليج العربي، والشرق الأوسط،[2] بالإضافة إلى تزايد تبعية أوروبا لدول الجنوب في مجال الطاقة، حيث تستورد ما بين 60 إلى 70% من احتياجاتها الطاقوية من دول جنوب المتوسط، والشرق الأوسط،[3] والتحرير المحتمل للتجارة الدولية بفعل إزالة الحواجز الجمركية، كما تقتضيه إجراءات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. كل هذه الأسباب، وغيرها، حتمت على أوروبا تبني مقاربة جديدة في تعاملها في جيرانها في جنوب المتوسط، على النحو الذي يسمح بتنسيق أكبر للسياسات الاقتصادية، وضمان استقرار المنطقة.

[1]- Document de la commission européenne, **Déclaration de Barcelone**, op. cit, p.p 06-07.
[2]- Bichara Khader**, Relation Euro-Arabe-Aspects politique et géopolitique**,(Belgique: CERMAC, 2000), p 44.
[3] -Gilbert Ben Hayoun, Maurice Catin, **L'Europe et la méditerranée – I'intégration économique et libre échange**, (Paris, L'Armattan, 1997), p 23.

الفرع الثاني: برنامج التعاون الجهوي بين الإتحاد الأوروبي والضفة الجنوبية للمتوسط

يعتبر التعاون الجهوي، أسلوب مستحدث من قبل الإتحاد الأوروبي في إطالة الشراكة الأورومتوسطية، حيث جاءت هذه الأخيرة أساسا لتقديم إجابات للمسائل المتعلقة بالعلاقات ذات الأبعاد المتعددة بين دول الجوار المتوسطي.

إن الهدف الأساسي لهذا النوع من التعاون هو تشجيع التكامل بين دول البحر الأبيض المتوسط و الإتحاد الأوروبي، حيث يمكن تلخيص هذه الأهداف في النقاط التالية:

1- **الشراكة في المجال الأمني والسياسي:** يتكون الشق السياسي والأمني لعملية الشراكة الأورومتوسطية من ثلاث عناصر أساسية: أولا الحوار السياسي على المستوى الثنائي، ثانيا إجراءات تدعيم الشراكة، وثالثا موضوع الأمن والاستقرار. ولأجل تحقيق هذه التطلعات تم إيجاد فضاء للحوار يجمع كبار المسؤولين عن الأمن والسياسة في المنطقة بهدف متابعة تنفيذ الإجراءات السياسية، والأمنية، المنصوص عليها ضمن إعلان برشلونة عن طريق الميكانيزمات التالية:[1]

- تنسيق العمل البرلماني بين الهيئات التشريعية للدول الشريكة؛
- الشبكة الأورومتوسطية للتنظيمات السياسية، وجمعيات حقوق الإنسان ؛
- تنسيق العمل الأمني في مواجهة الجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية؛
- تنسيق العمل بين مصالح الحماية المدنية، في مواجهة تسيير الكوارث؛
- الملتقيات الأورومتوسطية لإعلام وتكوين الموظفين الدبلوماسيين؛
- دعم مسار السلام في الشرق الأوسط.

2- **الشراكة في المجال الاقتصادي والمالي:** تعتبر إقامة منطقة ازدهار مشتركة، إحدى أهم أهداف مسار برشلونة، حيث تعتمد على تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين الظروف المعيشية للسكان، وزيادة فرص العمل، وتقليل فجوة الرخاء، وتخفيف الآثار الاجتماعية، والبيئية، للتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى دعم التعاون الإقليمي،[2] ويتم السعي لتحقيق هذه الأهداف بالاعتماد على برنامج يرتكز على النقاط التالية:[3]

[1]- Document de la commission européenne , **Programme Régionaux**, (Bruxelles : www.europa.eu.int, Février 2004), p 01.

[2] - أسامة المجدوب، مرجع سبق ذكره، ص 67.

[3]- Document de la commission européenne , **Programme Régionaux**, op. cit, p 02.

- إنشاء شبكة للربط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتمية للدول الشريكة؛
- التنسيق بين المعاهد الاقتصادية لدول أوروبا والمتوسط؛
- إقامة منتديات لرجال الأعمال الأورومتوسطية،
- تقديم المساعدة التقنية والمالية لإعادة تأهيل الصناعة في دول الجنوب المتوسطي؛
- فتح مدارس التكوين في تخصصات التسيير وإدارة الأعمال في دول الجنوب المتوسطي؛
- التعاون في مجال الطاقة، وخصوصا الطاقات المتجددة؛
- دعم خطوط النقل، وخاصة البحرية منها بين الدول الأوروبية والحوض الجنوبي للمتوسط؛
- دعم شبكة الاتصالات بين الضفتين؛
- توسيع نشاطات البنك الأوروبي للاستثمار في الدول المتوسطية؛
- إعطاء الأولوية للقطاع الخاص في إنجاز المشاريع الممولة من قبل الإتحاد الأوروبي.

3- **الشراكة في المجال الثقافي والاجتماعي والإنساني:** يكمن الهدف الأساسي للشراكة الثقافية و الإنسانية في تقريب شعوب المنطقة، وتعميق التفاهم والحوار، بغية الوصول إلى تحقيق اندماج ثقافي واجتماعي بين مواطني الدول الشريكة، وفي هذا الإطار تم وضع برنامج، يركز على النقاط التالية:[1]

- الحوار بين الثقافات، والحضارات، والديانات، كدعامة أساسية لتعايش الشعوب؛
- تشجيع وسائل الإعلام، والمؤسسات التعليمية، على لعب دورها كناشر لقيم التسامح وثقافة المواطنة؛
- المحافظة على الإرث الثقافي للدول المتوسطية؛
- ترقية العمل الجواري والنشاطات الشبانية، والعمل على تسهيل التنقلات في هذا الإطالة؛
- تدعيم النشاطات الثقافية و الإعلامية لممثليات اللجنة الأوروبية في دول جنوب المتوسط.

بقيت الإشارة إلى أن خلق فضاء أورومتوسطي للتسامح والتعايش بين الشعوب، يتطلب بذل المزيد من الجهد ليس في المجال الاقتصادي والثقافي فحسب، ولكن في المجال السياسي أيضا، عبر فرض احترام الشرعية الدولية في منطقة الشرق الأوسط، وتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة، كما يتوجب الإسراع في حل قضية الصحراء الغربية، التي تبقى حجرة عثرة في وجه العلاقات المغاربية، لأن الإبقاء على بؤر التوتر هاته، يساهم في نشر ثقافة الحقد، والكراهية، والمواجهة، مما يجعل استقرار المنطقة الأورومتوسطية محل تهديد دائم.

[1]- Document de la commission européenne , **Programme Régionaux**, op. cit, p 04.

الفرع الثالث: أدوات المساعدة المالية المرافقة لاتفاقية الشراكة الأورومتوسطية

كما تمت الإشارة إليه، فقد أقر الإتحاد الأوروبي من خلال الشراكة الاقتصادية، والمالية، آلية لتمويل برامج إعادة تأهيل، وتطوير القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول الشريكة حيث تم وضع برنامج جديد خلال اجتماع مجلس وزراء المالية لدول الإتحاد الأوروبي في جويلية 1996، أطلق عليه إسم برنامج "ميدا"[1]، ليعوض بذلك مساعدات المجموعة الاقتصادية الأوروبية من خلال بروتوكولات التعاون السابقة، وتم تقسيم البرنامج إلى فترتين زمنيتين، الأولى تحت تسمية برنامج "ميدا1" للفترة الممتدة بين 1995 و1999، والثاني تحت تسمية برنامج "ميدا2" للفترة الممتدة بين 2000 و2005، مع ضخ الإعتمادات الخاصة بسنة 1995 خلال السنة المالية 1996، أي بعد تحضير الإطار القانوني لتفعيل هذا البرنامج، والجدول الموالي يوضح الإعتمادات المالية المرصودةوالأغلفة المالية المستهلكة فعليّ ا خلال تنفيذ هذا البرنامج:

جدول رقم 05

معدل استهلاك الإعتمادات المالية المخصصة في إطار برنامج" ميدا"

البرنامج	السنوات	الإعتمادات (*) (مليون أورو)	الاستهلاك (مليون أورو)	النسبة%
ميدا – 1 -	1995	173	50	28.90
	1996	370	155	41.89
	1997	911	207.8	22.81
	1998	809	222.2	27.46
	1999	797	240.3	30.15
ميدا – 2 -	2000	568.7	315.3	55.44
	2001	603.3	317.8	52.67
	2002	611.6	451.6	73.83
	2003	600.4	244.6	40.73
	2004	697.6	801.1	114.83
	2005	734	781.6	106.48
المجموع	2005 – 1995	6875.6	3787.3	55.08

(*) لا تتضمن الإعتمادات المخصصة لفائدة تركيا.

Source : la coure des comptes européenne, www.eca.europa.eu/fr, Mars 2014.

[1]- Document de l'union européenne, **Le programme Meda**, (Bruxelles : www.europa.eu.int , Février 2004), p 04.

من خلال هذا الجدول يتضح ضعف قيمة الإعتمادات المخصصة في إطالة هذا البرنامج، حيث لم تتعدى 6.87 مليار أورو لمجموع دول جنوب المتوسط، أضف إلى ذلك ضعف معدل استهلاك الإعتمادات المخصصة الذي لم يتجاوز 55%، وهو ما يجعل الاستفادة الفعلية في حدود 3.78 مليار أورو خلال تسع سنوات.

إن نتائج تطبيق هذا البرنامج، دفع بالطرفين إلى التفكير في طريقة جديدة لتمويل برامج إعادة تأهيل اقتصاديات دول جنوب المتوسط، حيث تم اعتماد "الأداة الأوروبية للجوار و الشراكة" كبرنامج لتمويل آليات تحسين الأداء الاقتصادي لدول جنوب المتوسط و دول أوروبا الشرقية غير العضو في الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى روسيا، و في هذا السياق تم رصد غلاف مالي يقدر بنحو 12 مليار أورو، للفترة الممتدة من سنة 2007 إلى غاية سنة 2013، ليتم تعزيزه بغلاف مالي جديد للفترة الممتدة بين سنتي 2014 و2020، و الجدول المالي يوضح حجم الإعتمادات المالية المستهلكةمن طرف كل بلد معني بهذا البرنامج.

جدول رقم 06

الإعتمادات المالية المستهلكة خلال الفترة 2007 -2013 الوحدة: مليون أورو

البلد	الإعتمادات	البلد	الإعتمادات
الجزائر	220	أرمينيا	98
مصر	558	أذربيجان	92
إسرائيل	8	روسيا البيضاء	20
الأردن	265	جورجيا	120
لبنان	187	مولدافيا	209
المغرب	654	أوكرانيا	494
السلطة الفلسطينية	632	روسيا	120
سوريا	130		
تونس	300		
المجموع	2954	المجموع	1153

Source : la coure des comptes européenne, www.eca.europa.eu/fr, Mars 2014.

من خلال هذا الجدول يتضح استمرار ضعف استهلاك الإعتمادات المالية المخصصة من قبل الاتحاد الأوروبي لمساعدة دول جنوب المتوسط، و دول شرق أوروبا ، وهو ما يطرح تساؤلات كثيرة بشأن جدية الاتحاد

الأوروبي في مساعدة شركائه الاقتصاديين، حيث لم تتجاوز قيمة الإعتمادات المستهلكة فعليا مبلغ 4.1 مليار أورو من إجمالي 12 مليار أورو مخصصة لهذه الفترة، وهو ما يعكس استمرار شح البرامج الأوروبية في تقديم التمويلات الكافية لمساعدة الدول الشريكة، على عكس باقي التكتلات الاقتصادية في آسيا، و أمريكا، التي استفادت كثيرا من الدول المحورية في هاته التكتلات، وهو ما يدعو إلى بذل المزيد من الجهود، للضغط على الطرف الأوروبي بغية الحصول على تمويلات أكبر مستقبلا.

المطلب الثاني: مسار انضمام الجزائر إلى اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية

بعد العزلة السياسية المفروضة على الجزائر بداية تسعينات القرن الماضي، بسبب توقيف المسار الانتخابي، ودخول السلطة الحاكمة في أزمة شرعيّة دولية، بدأت الأمور تعرف انفراجا بعد قرار السلطات العودة إلى الشرعية الانتخابية، باعتزامها تنظيم أول انتخابات رئاسية متعددة، والتي تم برمجتها في نوفمبر 1995، أضف إلى ذلك بداية إدراك الشركاء الأوروبيين لخطر الجماعات المتطرفة، ووصولهم إلى قناعة أنها تشكل جماعات إرهابية، وليس معارضة مسلحة، كما تم تصنيفها في بداية الأزمة، وعليه فقد تم دعوة الجزائر بصفة رسمية للمشاركة في ندوة برشلونة، ومعاملتها في مفاوضات الانضمام بصورة عادية، حتى وإن أخذت مدة زمنية أطول، مقارنة مع باقي دول جنوب المتوسط.

الفرع الأول: مراحل المفاوضات بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي

أبدت الجزائر عن موافقتها لإقامة شراكة أورومتوسطية مع أولى الاتصالات سنة 1993، لتدخل فيما بعد في سلسلة من المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي، حيث جرت هذه المفاوضات على مرحلتين رئيسيتين:

1- **مرحلة المفاوضات الاستطلاعية:** وشملت أربع جولات، حيث بدأت في جوان 1994، وانتهت في فيفري 1996. وسمحت هذه الجولات بتبادل المعلومات، و دراسة آفاق تطوير العلاقات بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي، ضمن الشراكة الأورومتوسطية، تخللت هذه المحادثات المصادقة على إعلان برشلونة،الذي لعبت الجزائر دورا هاما في المناقشات التحضيرية لهذه القمة، رغم العزلة السياسية التي كانت تعاني منها بسبب الظروف الداخلية.[1]

2- **مرحلة المفاوضات الحقيقية:** مهدت المفاوضات الاستطلاعية لمناقشة معمقة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي، وأهم ما يميز هذه الفترة هو تباين الآراء فيما يتعلق بعدة مسائل من أهمها كيفية مراعاة خصوصيات الاقتصاد الجزائري عامّةوالقطاع الصناعي خاصّة، إضافة إلى تشديد الطرف الأوروبي

[1]- M. Belattaf, B. Arhab, **Le partenariat Euro-Med et les accords d'associations des pays du Maghreb avec l'U.E**, (Université de Tlemcen : Colloque international sur la coopération Euro-méditerranéenne, 21-22 Octobre 2003), p. p 14-15.

على عدم فتح أسواقه أمام المنتجات الفلاحية لدول المتوسط، غير أن الإبقاء على هذا الوضع لا يشكل عائقا أمام الجزائر، باعتبارها دولة مستوردة للسلع الغذائية.[1]

ونظرا لتباين المواقف بين الطرفين، سجّل اتفاق الشراكة بين الجزائر، و الإتحاد الأوروبي، تأخرا معتبرا مقارنة مع نظرائها المتوسطيين. والجدول الموالي يوضح تواريخ توقيع اتفاقيات الشراكة بين الإتحاد الأوروبي، ودول الجنوب المتوسطي:

جدول رقم 07

تواريخ توقيع اتفاقيات الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية

البلد	نهاية المفاوضات	توقيع الاتفاق	الدخول النظري لحيز التنفيذ
الجزائر	19 ديسمبر 2001	22 أفريل 2002	01 أفريل 2004
مصر	06 جانفي 2001	25 جوان 2001	01 جوان 2003
إسرائيل	سبتمبر 1995	20 نوفمبر 1995	01 جوان 2000
الأردن	16 أفريل 1997	24 نوفمبر 1997	01 ماي 2002
لبنان	10 جانفي 2002		
سوريا	-	-	-
المغرب	15 نوفمبر 1995	26 فيفري 1996	01 مارس 2000
الأراضي الفلسطينية	ديسمبر 1996	24 فيفري 1997	01 جويلية 1997
تونس	جوان 1995	17 جويلية 1995	01 مارس 1998

Source : Elisabeth Hervier, **Le recentrage de la politique de l'union européenne en méditerrané**, (Paris : Publication de la C.C.I, 2002), p 06.

من خلال الجدول السابق يتضح التأخر الكبير الذي سجلته الجزائر لتوقيع اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، حيث لم ترافقها في ذلك سوى لبنان، ومصر، كما بقيت سوريا على الهامش لاعتبارات سياسية. في حين نلاحظ أن تونس وقّعت الاتفاقية حتى قبل المصادقة على إعلان برشلونة، تلتها إسرائيل ثم المغرب. وتعود سهولة المفاوضات مع تونس، والمغرب، والأردن، إلى كون اقتصادياتها فلاحية، وخدمية بالأساس، مما

[1] - Nachida Bouzidi, **Cinq essais sur l'ouverture de l'économie algérienne**, (Alger : ENAG, 1998), p. p 113- 115.

يجعل التفاوض يكون بشأن حصص تصدير المنتجات الفلاحية، وهو مسار أيسر من التفاوض بشأن الصادرات الصناعية، الأمر الذي عطّل التوصل إلى الاتفاق مع الجزائر، ومصر، كون اقتصاديات هذان البلدان، يضمان نسيجا صناعيا أوسع، ما يحتم التفاوض بشأن مسألة إعادة تأهيله، والمدة الزمنية اللازمة للتفكيك الجمركي.

الفرع الثاني: مضمون اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي

وقعت الجزائر في 22 أفريل 2002 اتفاقية شراكة مع الإتحاد الأوروبي بمدينة "فالانسيا" الاسبانية. فعوضت هذه الاتفاقية، نظيرتها المبرمة بين الطرفين سنة 1976،[1] حيث تضمنت هذه الاتفاقية 110 مادة تحدد مجالات التعاون بين الإتحاد الأوروبي والجزائر على النحو التالي:

1 - **الحوار السياسي:** (المواد 03 – 05) يختص بكل المسائل ذات الاهتمام المشترك للطرفين، حيث يتم مناقشتها عبر عدة مستويات للحوار؛[2]

2 - **تنمية المبادلات:** (المواد 06 – 29) يهدف إلى الإقامة التدريجية لمنطقة التبادل الحر، خلال فترة انتقالية تمتد إلى 12 سنة، ومراعاة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، حيث تم تحديد جدول زمني للتفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية، اعتبارا من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، والجدول الموالي يوضح نسب التفكيك الجمركي الخاص بكل قائمة.

جدول رقم 08

الجدول الزمني للتفكيك الجمركي الخاص بالمنتجات الصناعية

اعتبارا من السنة	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
القائمة (1)	%90	%80	%70	%60	%50	%40	%30	%20	%10	%5	تلغى نهائيا
القائمة (2)	تلغى مباشرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
القائمة (3)	%80	%70	%60	%40	%20	تلغى نهائيا	-	-	-	-	-

Source : Document du ministère des affaires étrangères, **Accord de coopération entre La R.A.D.P et U.E**, (Alger : www.mae.org.dz, Juin 2005), Article 09, P 07.

[1]- Accord de coopération entre La R.A.D.P et U.E, Article 110, P 60.

[2]- Pour en savoir plus : Ibid, p.p 05 – 06.

إن أهم ما يلاحظ من خلال هذا الجدول، أن عملية التفكيك الجمركي الخاص بالقائمة رقم 01 (المنتجات المصنعة)، أكثر تدريجية من القائمة رقم 03 (المنتجات نصف المصنعة)، في حين أن القائمة رقم 02 (المواد الأولية)، فإنها تعفى مباشرة من الرسوم بمجرد دخول الاتفاق حيز التنفيذ. في الجهة المقابلة التزمت أوروبا بإعفاء كل المنتجات الصناعية الجزائرية من الرسوم الجمركية، بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ،[1] في حين أجل التطرق لمسألة تحرير المبادلات الفلاحية، والمنتجات الصيدية، تبعا للتقدم في تنفيذ الاتفاق الخاص بالمنتجات الصناعية؛[2]

3- **تجارة الخدمات:** (المواد 30 – 37) لم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي في هذا المجال، حيث ترك ملف الخدمات للتفاوض، في إطار المنظمة العالمية للتجارة،[3] وبموجب ذلك تقرر اعتماد سياسة انتقائية، تقتضي منح الإتحاد الأوروبي نفس المعاملة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الثانية من اتفاقية الجات، فيما تلتزم الجزائر بمنح الشركات الأوروبية معاملة تفضيلية وفقا لإجراءات خاصة؛[4]

4- **التعاون الاقتصادي:** (المواد 40 – 62) حيث تغطي مجالات التعاون الجهوي، التبادل العلمي والتكنولوجي، المحيط، الصناعة، حماية وترقية الاستثمارات، مطابقة التشريعات، الخدمات المالية، الفلاحة والصيد، النقل، الاتصالات، الطاقة والمناجم، السياحة، الصناعات التقليدية، والجمارك؛[5]

5- **التعاون الاجتماعي والثقافي:** (المواد 67 – 78) يتعهد الطرفان، بإزالة كل أشكال التفرقة في قوانين العمل، بين العمال المحليين، والعمال القادمين من الدول الشريكة، كما يعمل الطرفان، على تنسيق أنظمة الضمان الاجتماعي، من جهة أخرى أكد الطرفان على ضرورة دعم الحوار الثقافي والتبادلات في قطاعات الشبيبة، التكوين، التعليم، والمعارض الفنية؛[6]

6- **التعاون المالي:** (المواد 79 – 81) يتعهد الإتحاد الأوروبي، بالمساهمة في تمويل تطوير الاقتصاد الجزائري، ترقية الاستثمارات، إعادة تأهيل الهياكل القاعدية، ومرافقة إنشاء منطقة التبادل الحر؛[7]

7- **التعاون في ميدان العدالة والشؤون الداخلية:** (المواد 82 – 91) حيث يهدف إلى دعم المؤسسات الدستورية، وإقامة دولة القانون، حرية تنقل الأشخاص، التعاون في الميدان القانوني

---

[1]- Pour en savoir plus : Accord de coopération entre La R.A.D.P et U.E, p 07.

[2]- Pour en savoir plus : Ibid, p 08.

[3] - ضياء مجيد الموسوي، **العولمة واقتصاد السوق الحرة**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003)، ص 165.

[4]- Pour en savoir plus : Accord de coopération entre La R.A.D.P et U.E, op.cit, p.p 18 – 26.

[5]- Pour en savoir plus : Ibid, p.p 27 – 40.

[6]-Pour en savoir plus : Ibid, p.p 42 – 48.

[7]-Pour en savoir plus : Ibid, p.p 48 – 49.

والقضائي، الوقاية ومحاربة الجريمة المنظمة خصوصا الإرهاب، تبييض الأموال، العنصرية، المخدرات، والرشوة.[1]

تجدر الإشارة إلى أن جدول التفكيك الجمركي، عرف بعض التأخر في تطبيق البنود الخاصة بمنتجات القائمة رقم 01 (المنتجات المصنعة)، حيث طلبت الجزائر مهلة إضافية سنة 2012 بثلاث سنوات ثم عاودت الطلب سنة 2015 بمهلة إضافية أخرى، حيث وافق الإتحاد الأوروبي على ذلك لتكون سنة 2020 هي سنة التفكيك التام للقيود الجمركية، في حين أكد الإتحاد الأوروبي أنه لن يمنح مهلة إضافية بعد هذه السنة، وعلى الحكومة الجزائرية تحمل مسؤولياتها في تأهيل القطاع الصناعي الوطني، لمواجهة التحديات الجديدة.

الفرع الثالث: إستراتيجية الإتحاد الأوروبي في مجال التعاون مع الجزائر

بالنظر إلى معطيات الواقع الجزائري في مختلف المجالات، حدد الإتحاد الأوروبي إستراتيجية واضحة في مجال التعاون مع الجزائر، تهدف إلى المساعدة على بناء دولة عصرية. حيث ترتكز هذه الإستراتيجية على النقاط التالية:[2]

1- دعم الإصلاحات الاقتصادية في اتجاه إرساء قواعد السوق، وتحقيق التنمية المستدامة، بهدف دمج الجزائر في الاقتصاد العالمي، وتحضير المؤسسات الجزائرية لمواجهة متطلبات منطقة التجارة الحرة الأورومتوسطية؛

2- تطوير الهياكل القاعدية وتفعيل دور القطاع الخاص، بالإضافة إلى مناخ النشاط للمؤسسات الإنتاجية، وتدعيم التكامل الاقتصادي مع دول جنوب المتوسط،و الإتحاد الأوروبي؛

3- تأهيل الموارد البشرية بهدف توفير جو ملائم لاستغلال الطاقات الإنتاجية، وتحسين المستوى المعيشي؛

4- إقامة دولة القانون والحكم الراشد، عن طريق المساهمة في تطوير القوانين، والتشريعات، و دعم المسار الديمقراطي، وحرية التعبير، من أجل الوصول إلى تحقيق الاستقرار، والأمن الداخلي، بما يسمح بجذب الاستثمارات الأجنبية، وتطوير قطاع الأعمال؛

[1]- Pour en savoir plus : Accord de coopération entre La R.A.D.P et U.E, op.cit, p.p 49 – 54.

[2]- Rapport de L'ambassade algérienne à Bruxelles, **Stratégie de L'U.E en matière de coopération avec l'Algérie – Priorités et objectifs de La coopération-,**(Bruxelles : www.algérian-embassy.be , Mai 2004), p.p 01 – 04.

5- المساهمة في تطوير قطاع التجارة الخارجية للجزائر، ومرافقتها في مسار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، عن طريق تقديم المساعدة التقنية لمواجهة متطلبات هذا الانضمام؛

6- تطوير التجارة الجهوية مع دول البحر الأبيض المتوسط، بهدف دعم تقارب الاقتصاد الجزائري مع اقتصاديات هذه الدول؛

7- تسريع وتيرة الخوصصة، وتطوير القطاع المصرفي، وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير نظام الضمان الاجتماعي، بما يسمح بالتكفل بالآثار الاجتماعية الناجمة عن التحولات الاقتصادية؛

8- تطوير الإدارة الجزائرية، عن طريق توسيع استخدام التقنيات الحديثة، والتخلص من أساليب المعالجة القديمة؛

9- دعم قوانين المنافسة، بما يسمح بالسير الحسن للسوق الداخلي، وتطوير إنتاجية المؤسسات؛

10- تحقيق قفزة نوعية في مجال مكافحة الغش والتهرب الضريبي، عن طريق تحديث وتطوير أساليب عمل مصالح الضرائب، بقصد تعويض خسائر الخزينة العمومية، من جراء إزالة الرسوم الجمركية على الواردات، التي تمثل مو ردا هاما في رصيد الجباية العادية؛

11- تسهيل الوصول إلىالمعطيات والمؤشّ رات الاقتصادية، عن طريق توفير أجهزة إحصائية مستقلة، وبعيدة عن ضغوطات الهيئات الحكومية؛

12- وضع التشريعات القانونية الكفيلة بحماية البيئة، وتشجيع النشاطات غير الملوثة، بإدراجها ضمن أولويات التنمية المستدامة؛

13- تحقيق استقلالية العدالة، بما يسمح بالتطبيق الصارم للقانون بعيدا عن التدخلات والضغوطات الحكومية؛

14- إعادة الاعتبار لمؤسسات المجتمع المدني، وجعلها شريك أساسي في تحديد السياسات الاقتصادية؛

15- المساهمة في إعادة إعمار المناطق المتضررة من الأعمال الإرهابية، وتسهيل العودة الإرادية لسكان المناطق المهجورة، عن طريق تحسين ظروف المعيشة، ودعم الأنشطة الريفية.

كتلخيص لما سبق يمكن القول، أنه وبالرغم من طول فترة المفاوضات بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي بشأن اتفاقية الانضمام، إلا أنها تمكنت من الحصول على اتفاق جيد، يسمح لها بالاستفادة لمدة زمنية مقبولة، بغرض تحضير الاقتصاد الوطني لمتطلبات الانضمام إلى منطقة التبادل الحر.

كما أن إدراج مساعدات مالية ضمن اتفاقية الشراكة، يسمح لها بالاستفادة من إعانات مالية، لتطوير أجهزتها الاقتصادية، والإدارية. لكن الموازنة بين الفوائد الناجمة عن هذا الانضمام، وتكاليفه، لا بد أن تكون محل دراسة عميقة، لتفادي تعويض الاقتصاد الوطني لأخطار لا يستطيع تحملها.

المطلب الثالث: تحليل اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية بين الفرص والمخاطر

بغرض تحديد المرجعية التي على أساسها يمكن إجراء المقارنة، ومن ثمة تحديد المكاسب والخسائر المحتملة من دخول الجزائر إلى منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي بشكل كامل، يتوجب فهم طبيعة العلاقات الأورو -جزائرية، خصوصا في الجانب الاقتصادي، والتي اتسمت في الماضي بوجود اتفاقيات تعاون، تعود إلى السنوات الأولى للاستقلال، تضمنت أساسا إعانات مالية، لكن دون وجود برنامج واضح للتعاون في المجال الاقتصادي.[1]

وعليه فإن اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية، تعتبر نموذجا متقدما في مجال التعاون، ليس الاقتصادي فحسب، ولكن في جميع المجالات، وهو ما تترجمه مواد الاتفاقية التي شملت الكثير من الميادين.

لكن قبل التطرق إلى فرص ومخاطر تطبيق بنود هذه الاتفاقية، قد يكون من المفيد إعطاء صورة توضيحية حول حجم المبادلات التجارية مع دول الإتحاد الأوروبي، بالنسبة لتركيبة التجارة الخارجية الجزائرية، حتى يمكن توضيح أهمية هذا التكتل الاقتصادي بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

الفرع الأول: واقع التبادلات التجارية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي

يأخذ اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي أهميته، من حجم التبادلات التجارية السنوية للجزائر مع هذا الإتحاد، فهو يعتبر الشريك التجاري الأول بالنسبة للجزائر، سواء في جانب الصادرات، أو الواردات. وانطلاقا من هذا المعطى فإن تحرير التجارة الخارجية مع دول الإتحاد الأوروبي، سيزيد من حجم المبادلات التجارية، وهو ما يتطلب الوقوف، ومحاولة قراءة مستقبل العلاقات التجارية الجزائرية مع هذا الإتحاد. والجدول الموالي يوضح نسب التبادلات التجارية مع الإتحاد الأوروبي، مقارنة مع إجمالي التبادلات التجارية للجزائر منذ سنة 2003.

[1] - فتح الله و لعلو، **الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية**، (بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، 1982)، ص. ص 99 – 101 .

جدول رقم 09

نسب التبادلات التجارية مع الإتحاد الأوروبي مقارنة مع إجمالي التبادلات التجارية للجزائر خلال الفترة 2003 – 2013

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الواردات %	57.4	54.7	52.6	54.4	51.9	52.8	52.4	50.5	52.1	52.3	52.2
الصادرات %	59	54.7	55.6	52.5	43.6	52.2	51.3	49.1	50.8	55.3	63.5

Source : Document de ONS, **Evaluation des échanges extérieurs de marchandises de 2003 – 2013**, (Alger : Collections statistique N° 188 / 2014, Statistique économique N° 79, Novembre 2014), p 91.

من خلال هذا الجدول، يتضح سيطرة التبادلات التجارية مع دول الإتحاد الأوروبي على تركيبة الشركاء التجاريين للجزائر، حيث يمثل التبادل التجاري مع دول الإتحاد الأوروبي أكثر من نصف حجم التبادل التجاري الإجمالي للجزائر، سواء في جانب الصادرات، أو الواردات. وهو ما يعطي صورة واضحة، على أهمية هذا الكيان الاقتصادي بالنسبة للاقتصاد الجزائري، و الرهانات التي تنتظره من وراء تحرير التجارة الخارجية مع الدول الأعضاء فيه.

كما يمكن الإشارة إلى تركيبة السلع المستوردة من دول الإتحاد الأوروبي، ففي سنة 2013مثّلت التجهيزات الصناعية أكبر مقتنيات الجزائر من دول الإتحاد بنسبة 33.6% متبوعة بالمنتجات نصف المصنعة بواقع 26.2%، ثم السلع الغذائية بنسبة 14.4%.

وبالرجوع إلى جدول التفكيك الجمركي المشار إليه سابقا، فإن التجهيزات الصناعية لم يتم إلغاء الرسوم الجمركية بصفة نهائية عنها، ومع ذلك تأتي في المقدمة، وهو يرشح فاتورة وارداتها للارتفاع مع الإلغاء النهائي للتعريفات الجمركية سنة 2020، في حين أن المنتجات نصف المصنعة، والتي استفادت من الإعفاء الجمركي اعتبارا من سنة 2009لا تشكل تحديّا للجزائر، على اعتبار أنها مدخلات للقطاع الصناعي الجزائري، وتساهم لاحقا في خلق القيمة المضافة محليا، في حين أن السلع الغذائية بـ 14.4 % تبقى نسبة يمكن التأقلم معها، كما يمكن ملاحظة تقهقر ترتيب استيراد المواد الأولية، وهو مؤشر هشاشة القطاع

الصناعي، الذي يكتفي باستيراد منتجات نصف مصنعة للقيام بنشاطه التصنيعي، حيث مثلت المواد الأولية المستوردة من دول الإتحاد 3.7% سنة 2013.[1]

أما في جانب الصادرات، فإن نسبة 98 % التي تمثل صادرات المحروقات، تعتبر أحسن تعبير عن واقع الاقتصاد الجزائري، فرغم أن المنتجات الصناعية الجزائرية معفية من الرسوم الجمركية، لدخول الأسواق الأوروبية منذ سنة 2004، إلا أن ذلك لم يغير في تركيبة الصادرات الجزائرية، التي بقيت خاضعة لسيطرة المحروقات، كما أن الصادرات الفلاحية، المستفيدة من نظام الحصص المتفق عليه، لم تسجل أي نتائج مقنعة على اعتبارها أنها لم تتجاوز 0.9% سنة 2013.[2]

وكتلخيص لما سبق، يمكن القول أن الرهان حول تنويع الصادرات الجزائرية اتجاه الأسواق الأوروبية، يتطلب مجهودات إضافية اتجاه تحسين النوعية، واحترام معايير التصنيع في دول أوروبا، حتى يتمكن المنتج الجزائري من ولوج الأسواق الأوروبية، وتحقيق نسب مبيعات معتبرة، وذلك بالتركيز على المنتجات الصناعية، التي يمكن خلق ميزة تنافسية فيها، ودعمها بصورة جدية، لتغيير هذا الواقع الذي بات يهدد الاستقلال الاقتصادي للبلد.

الفرع الثاني: المكاسب والفرص المحتملة لتنفيذ اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية

يرى المتحمسون لاتفاقية الشراكة الأورومتوسطية، أن هذه الأخيرة توفر ظروفا ملائمة للإقلاع الاقتصادي والاجتماعي، خصوصا أن الإتحاد الأوروبي، أبدى التزاما رسميا بتقديم كل أشكال الدعم لإجراء إصلاحات اقتصادية شاملة، ومساعدة دول جنوب المتوسط على الاندماج في النظام العالمي الجديد، وعموما يمكن تلخيص أهم المكاسب والفرص المحتملة لتنفيذ اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي، في النقاط التالية:

1- سمحت الاتفاقية بمضاعفة قيمة المساعدات المالية، والتقنية، التي حصلت عليها الجزائر، عقب دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، مقارنة بما كانت تحصل عليه سابقا، في إطالة برامج المساعدة الأوروبية؛

2- أن الاتفاقية تتضمن برنامجا لتحديث الصناعة، من خلال عمليات إعادة تأهيل المؤسسات الصناعية الجزائرية، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحسين نظم الإدارة، وتنظيم المنافسة، وتوفير الدعم التقني لتطوير المحيط الاقتصادي؛

[1]- Document de ONS, **Evaluation des échanges extérieurs de marchandises de 2003 – 2013**, op.cit, p 83.
[2]- Ibid, p 92.

3- أن فتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات الصناعية الجزائرية، وإعفائها من الرسوم الجمركية، سيسمح بتحقيق طفرة تنموية كبيرة، بالنظر إلى حجم السوق الأوروبي الضخم، وهو ما يشجع المستثمرين على الاستفادة من هذا الوضع، بإقامة مشاريع صناعية في الجزائر عن طريق الشراكة، مدعمين بأسعار الطاقة الزهيدة، ومعدل أجور منخفض، مقارنة مع دول أوروبا؛

4- أن الاتفاقية و بحسب بنودها، ستساعد بشكل أكبر على ضمان توسيع حقوق الجالية الجزائرية في أوروبا، ووضع قواعد أكثر يسرا ووضوحا لنظام منح التأشيرات، خصوصا مع تنامي موجة العداء اتجاه العرب، والمسلمين؛

5- أن الاتفاقية تتضمن مواد متعلقة بترقية حقوق الإنسان، وترسيخ العمل الديمقراطي، و إقامة دولة القانون، وهي المواد التي بإمكانها مساعدة جهود ترقية الديمقراطية، و إزالة الأنظمة الر ّ اكدة في معظم الدول الجنوبية للمتوسط؛

6- أن فتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات الفلاحية الجزائرية، في إطار نظام الحصص، من شأنه مساعدة القطاع الفلاحي الجزائري، على تسويق منتجاته بأسعار مغرية، فاستفادة هذا القطاع تكون انطلاقا من ميزتين أساسيتين؛ الأولى كون المنتجات الفلاحية الجزائرية شبه خالية من المضافات الكيميائية، وهي المنتجات التي تعرف طلبا متزايدا في الأسواق الأوروبية، والثانية هي أسعار البيع في الأسواق الأوروبية، والتي تشكل حافزا على ولوج هذه الأسواق.

غير أنه تتوجب الإشارة إلى أن تحقيق هذه المكاسب، يتطلب أولا مجهودا وطنيا مهيكلا، ومدعما، لتطوير الإنتاج الوطني، والرقي به إلى المعايير الدولية المطلوبة.

الفرع الثالث: المخاطر المحتملة لتنفيذ اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية

يرى المعارضون لاتفاقية الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي، والمتشكلين أساسا من أصحاب التوجهات الاشتراكية، والنقابيين، أن آثار تطبيق هذه الاتفاقية ستكون وخيمة على الاقتصاد الوطني، وينطلقون في تحليلاتهم من مجموعة من النقاط، يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- أن فتح السوق الأوروبي أمام المنتجات الصناعية الجزائرية، لن يفيد القطاع الصناعي كثيرا بالقياس إلى قدراته الإنتاجية والتكنولوجية، وبالنظر إلى الشروط الأوروبية الصارمة والتعجيزية لقبول دخول منتج ما إلى أسواقها. في الوقت نفسه فإن إلغاء الرسوم على الواردات الأوروبية الصناعية، سيؤدي إلى إغلاق العديد من المصانع، وخاصة الصغيرة والمتوسطة، التي لن تقوى على منافسة المنتجات الأوروبية؛

2- أن الجزائر قد تستفيد أكثر لو حرر الإتحاد الأوروبي القيود المفروضة على وارداته من المنتجات الزراعية، خاصة وأن الجزائر تمتلك مؤهلات فلاحية كبيرة، تحتاج إلى برنامج لعصرنة هذا القطاع ومن ثمة إيجاد إمكانية كبيرة للمنافسة في السوق الأوروبي؛

3- أن الخزينة العمومية ستسخر عائدات كبيرة، تتمثل في حصيلة الرسوم الجمركية على الواردات، مما قد يدفع الحكومة إلى فرض ضرائب جديدة لتعويض خسائرها، أو قد تتجه إلى الحد من الإنفاق الحكومي على الخدمات، وفي كلتا الحالتين فإن الطبقات الفقيرة هي الأكثر تضررا؛

4- أن الاتفاقية تعطي للاتحاد الأوروبي أسباب ومبررات، للتدخل في الشؤون الداخلية، بدعوى الدفاع عن حقوق الإنسان، أو مكافحة الجريمة المنظمة، وعلى رأسها الإرهاب، لكن بغرض ترتيب الأمور الداخلية على ما يتطابق مع أجنداتها الخاصة.

من المؤكد أن لكل فريق حججه ومنطقه، وبوسعه التدليل على صحة ما يقول بالأرقام، والحقائق، لكن من العبث التفكير في البقاء على حافة الطريق، ومواجهة تيار العولمة الذي اجتاح كل مناطق العالم.

وكتلخيص لمضمون هذه الاتفاقية فهي بخلفياتها الإيديولوجية وأهدافها الاقتصادية، شكل من أشكال التكامل الجهوي، حيث تضم طرفين الأول يمثل دور المحرك الاقتصادي لهذا التجمع (الإتحاد الأوروبي) والثاني يلعب دور العربة التي تتبع هذا المحرك (الدول المتوسطية)، تماما كما هو الحال بالنسبة لتجمع "آسيان " الذي يدور حول المحور الياباني، الذي يلعب دور المحرك في هذا التجمع، أو كما هو الحال بالنسبة للسوق المشترك لدول " ماركوسور " والذي يدور حول المحور الأمريكي،[1] الذي يلعب دور المحرك الرئيسي لهذا السوق.

لكن الفرق الأساسي بين هذين المثالين والمثال المتوسطين يكمن في أهمية التبادل التجاري والاندماج الاقتصادي بين الدول التابعة، ففي تجمعي " آسيان " أو " ماركوسور " يرتفع معدل هذا التبادل على النحو

[1]- Bichara Khader, op.cit, p 57.

الذي يجعلهما في موضع قوة في مفاوضاتها مع محرك التجمع "اليابان"، أو " و. م. أ "، بينما الوضع معاكس تماما في المثال المتوسطي، مما يجعل دول جنوب المتوسط تفاوض من موضع ضعف مع الإتحاد الأوروبي.[1]

فالرهان الحقيقي الذي يجب أن تكسبه الدول المتوسطية اليوم، هو كيفية الوصول إلى ترقية درجة التكامل الاقتصادي فيما بينها، بالشكل الذي يسمح لها بتشكيل قوة اقتصادية معتبرة، ومن ثمة كسب موقع تفاوضي أحسن، يسمح لها بفرض جزء من طروحاتها على طاولة المفاوضات، بدلا من الانبطاح أمام وجهة النظر الأوروبية، واعتبارها قدرا محتوما.

المبحث الثاني: أثر الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الاقتصاد الجزائري

إن التحديات التي تواجهها الاقتصاديات العربية عديدة، و لابد من التصدي لها بعقلانية، وتفاعل مثمر، لتقليل أضرارها، وتعظيم منافعها في عالم يتوجه نحو التكتل الإقليمي، حيث تزول فيه كل أشكال الحواجز أمام تجارة السلع، والخدمات، وانتقال رؤوس الأموال، والأيادي العاملة.

وباعتبار المنطقة العربية إحدى أهم مناطق العالم اقتصاديا، نظرا لموقعها الاستراتيجي الذي يتوسط قارات العالم، وثرواتها الطبيعية الهائلة، فإنها ظلت ولعقود طويلة محل أطماع القوى الغربية، التي سعت إلى احتوائها عبر اتفاقيات اقتصادية، ومشاريع اندماج، وتكامل على شاكلة اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية، التي تضم العديد من البلدان العربية، والرغبة الجامحة للو.م.أ في السيطرة على منطقة الخليج العربي، والشرق الأوسط، لأسباب اقتصادية، وسياسية.

كل هذه الأسباب وغيرها، تجعل من العالم العربي مطالب بإيجاد طوق نجاة، لانتشال الاقتصاديات العربية من التشرذم والتنافر، إلى التنسيق والتكامل. حيث سجلت العديد من المحاولات لتوحيد الاقتصاديات العربية، أحدثها مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التي تمثل أقصى ما أمكن الوصول إليه إلى حد الآن، رغم البدايات المبكرة لأحلام التكامل العربي، الذي انخرطت فيه الجزائر مباشرة بعد استقلالها، إيمانا منها بأهمية تنسيق الجهد الاقتصادي العربي، لمواجهة رغبات الدول الكبرى في إبقاء سيطرتها على المنطقة العربية، وفق ترتيبات متفق عليها منذ زمن طويل.

[1]- Bichara Khader, op.cit, p 57.

المطلب الأول: آليات التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة العولمة

مع بداية عام 2005 سجل العرب أول نجاح لهم في مجال تحرير التجارة البينية، بعد مضي 52 عاما منذ أول خطوة قطعوها في هذا الاتجاه، والتي عرفت توقيع الكثير من بروتوكولات تسيير التبادل التجاري، إلا أنها لم ترقى إلى المستوى الذي يسمح لها بتحقيق الهدف الأساسي لها، وهو تنمية التبادلات التجارية العربية البينية، على النحو الذي يقودها إلى تحقيق التكامل الاقتصادي في مرحلة لاحقة.

وقبل التطرق إلى مضمون اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، قد يكون من المفيد العودة باختصار إلى التطور التاريخي لآليات التكامل العربي، كمدخل لأهم اتفاقية اقتصادية في تاريخ العرب الحديث.

الفرع الأول: التطور التاريخي لآليات التكامل العربي

سعت الدول العربية منذ أوائل الخمسينات لإيجاد أشكال مختلفة من التكامل العربي،[1] وذلك قصد مواجهة أطماع القوى الغربية، الهادفة إلى استغلال مواردها الطبيعية الضخمة من جهة، ومحاولة إيجاد الإطار الذي يسمح لها بتنمية اقتصادياتها، والخروج من التبعية للريع النفطي من جهة أخرى.

غير أن النتائج كانت مخيبة إذا ما قورنت بما توصلت إليه تكتلات أخرى، بدأت خطواتها الأولى نحو الإتحاد، متأخرة بسنوات طويلة عن الدول العربية، ويرجع هذا الإخفاق بالأساس، إلى الاختلافات في التوجهات الاقتصادية، فبينما اختارت بعض البلدان العربية التوجه الليبرالي لاقتصادها، فضلت أخرى تبني النموذج الاشتراكي، وهو ما شكل أول العثرات في وجه التكامل الاقتصادي العربي.

أضف إلى ذلك التناحرات السياسية بين أنظمة هذه الدول التي قضت على أحلام تنمية التبادلات التجارية بينها، والتي تعاني أصلا من التشابه الكبير في بنية الإنتاج، ما يجعل إيجاد فرص للتبادل التجاري، في حاجة إلى إرادة أقوى لإعادة تقسيم الإنتاج بين هذه الدول. والجدول الموالي يوضح أهم الاتفاقيات المبرمة بين الدول العربية، لتعزيز التبادلات التجارية بينها، وتحقيق التكامل الاقتصادي المنشود.

[1] - جون وليام سون و آخرون، **التكامل النقدي العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990)، ص 41 .

جدول رقم 10

أهم اتفاقيات التكامل الاقتصادي التي عرفها الاقتصاد العربي منذ الخمسينات

التاريخ	المكان	الدول المعنية	النتائج
1953- 09- 07	القاهرة	كل الدول العربية	أول اتفاقية متعددة الأطراف، اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم
1957- 06- 03	القاهرة	كل الدول العربية	اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بهدف تنظيم العلاقات الاقتصادية و إقامة وحدة اقتصادية كاملة بصورة تدريجية
1964- 08- 13	القاهرة	كل الدول العربية	اتفاقية السوق العربية المشتركة لتشجيع التخفيض التدريجي للتعريفة الجمركية
1964- 01- 01	تونس	دول المغرب العربي الكبير	الاتفاق على برنامج تكامل اقتصادي مغاربي
1981- 02- 27	تونس	كل الدول العربية	إمضاء اتفاقية تسهيل وتطوير التبادل التجاري العربي
1981- 05- 25	الدوحة	دول الخليج العربي	تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربي
1989- 02- 17	مراكش	دول المغرب العربي الكبير	توقيع معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي
1997- 02- 19	القاهرة	كل الدول العربية	تأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

المصدر: توابتي بن علي فاطمة، **مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية**،(جامعة ورقلة: مجلة الباحث، عدد 06، 2008)، ص 186.

من خلال الجدول السابق، يمكن أن نلاحظ أن جهود التكامل الاقتصادي العربي بدأت مبكرا، وخلال نفس الحقبة الزمنية لجهود الدول الأوروبية، لكن الفعالية لم تكن في نفس المستوى، ما جعل اتفاقيات تيسير التبادل التجاري بين الدول العربية تراوح مكانها، طيلة عقود من الزمن، حيث لم يسجل عقد السبعينات من القرن الماضي مثلا أية اتفاقية، أو مجرد تفعيل اتفاقية مجمدة. وهو ما يعبر عن حجم الوهن الذي أصاب العالم العربي، كما أن جميع الاتفاقيات لم تحمل برنامجا واضحا للتطبيق، ماعدا اتفاقية تأسيس مجلس التعاون الخليجي، التي تعتبر الاستثناء في ذلك، في حين أن تأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تمثل أول خطوة جدية في مسار بناء التكامل الاقتصادي العربي.

من جهة أخرى يمكن الإشارة إلى الجهود المبذولة لبناء قطاع تمويل عربي للتنمية الاقتصادية، عن طريق الصـ ـندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وصندوق النقد العربي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا،[1] أو لبناء قطاع الخدمات الإنتاجية، عبر المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، والهيئة العربية للطاقة الذرية،[2] وكلها تنظيمات وكيانات، لم تبرز نتائج نشاطها بشكل جلي في تنمية الاقتصاد العربي.

الفرع الثاني: ميلاد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

أقيمت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بناءا على قرار قمة، وببروتوكول ملحق باتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري، وضمت حتى انتهاء مرحلتها الانتقالية في 2005 سبع عشرة دولة، وتوفرت بذلك خبرة لدى الدول العربية في التعامل مع عمليات تحرير التجارة، وتحديد قواعد المنشأ، ومناقشة الاستثناءات، والعمل على إنهائها، ووضحت أهمية مساندة عملية التحرير بالتدقيق في قواعد المنشأ، والتنسيق بين السياسات الاقتصادية الداخلية،[3] حيث اعتمدت هذه الاتفاقية كأساس لها، على تحرير التجارة بين الدول العربية كخطوة أولى باتجاه التكامل الاقتصادي العربي. واستجابة لقرار قمة القاهرة سنة 1996 أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام 1997، اتفاقية البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وفي عام 1998 بدأت مرحلة جديدة لإقامة سوق عربية موحدة، بأحكام عامة وأخرى موضوعية بالإضافة إلى برنامج تنفيذي.

فبخصوص الأحكام العامة فقد نصت المادة الثانية من الاتفاقية على الأهداف التالية:[4]

1- تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة؛

2- الربط المنسق بين إنتاج السلع العربية وتبادلها، وذلك بمختلف السبل، وعلى الأخص تقديم التسهيلات التمويلية اللازمة لإنتاجها؛

3- تيسير تمويل التبادل التجاري بين الدول العربية، وتسوية المدفوعات الناشئة عن هذا التبادل؛

4- منح تيسيرات خاصة للخدمات المرتبطة بالتجارة المتبادلة بين الدول الأطراف؛

5- الأخذ بمبدأ التبادل المباشر في التجارة بين الدول الأطراف؛

---

[1] - سليمان المنذري، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999)، ص.ص 19 – 20 .

[2] - المرجع نفسه، ص 22.

[3] - محمد محمود الإمام وآخرون، **منطقة التجارة الحرة العربية –التحديات وضرورات التحقيق -** ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 30.

[4] - تواتي بن علي فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص. ص. 186 – 187.

6- مراعاة الظروف الإنمائية لكل دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية، وعلى الأخص أوضاع الدول الأقل نموا؛

7- التوزيع العادل للمنافع والأعباء المترتبة على تطبيق الاتفاقية.

أما بخصوص الأحكام الموضوعية، فقد نصت عليها المادة السادسة من الاتفاقية، وحددت أنواع السلع المعنية بالإعفاء على النحو التالي:[1]

1- السلع الزراعية، والحيوانية، سواء في شكلها الأولي، أو بعد إحداث تغييرات عليها، لجعلها صالحة للاستهلاك؛

2- المواد الخام المعدنية وغير المعدنية سواء في شكلها الأولي، أو في الشكل المناسب لها في عملية التصنيع؛

3- السلع نصف المصنعة والواردة في القوائم، التي يعتمدها المجلس إذا كانت تدخل في إنتاج سلع صناعية؛

4- السلع التي تنتجها المشروعات العربية المشتركة، المنشأة في إطالة جامعة الدول العربية، أو المنظمات العربية العاملة في نطاقها؛

5- السلع المصنعة التي يتفق عليها وفقا للقوائم المعتمدة في المجلس.

ولتطبيق هذه الأحكام تم اعتماد برنامج تنفيذي لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، خلال عشر سنوات اعتبارا من 01 / 01 / 1998 على أساس القواعد التالية:[2]

1- يعتبر هذا البرنامج إطارا لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى؛

2- تعامل السلع العربية التي تدخل التبادل وفقا لهذا البرنامج، معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ، والمواصفات، والمقاييس، واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية، والرسوم والضرائب المحلية؛

3- تراعى القواعد والأحكام الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية، ومواجهة حالات الدعم، وإجراءات معالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق البرنامج، كذلك تتبع في تعريف ومعالجة حالات الإغراق، الأسس الفنية المتبعة دوليا فيما يخص مكافحة الإغراق؛

[1] - تواتي بن علي فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص 187.

[2] - المرجع نفسه، ص. ص 187 – 188.

4- الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، التي سوف ينطبق عليها الإعفاء التدريجي، هي السارية في كل دولة عضو بتاريخ 01 – 01 – 1998؛

5- يجوز لأي بلدين عربيين، أو أكثر، من أطراف الاتفاقية، الاتفاق فيما بينها على تبادل الإعفاءات بما يسبق الجدول الزمني للبرنامج؛

6- تتم مراجعة نصف سنوية لتطبيق هذا البرنامج، من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

إن أهم ما يلاحظ على بنود هذه الاتفاقية، هي خلوها التام من أي شكل من أشكال الدعم المالي للدول الأكثر فقرا، وهو ما يجعل الاتفاقية يشوبها الكثير من القصور في هذا الجانب، خصوصا إذا أخذنا بعين الاعتبار الفارق الكبير في الثروات بين الدول العربية المنتجة، وغير المنتجة للنفط.

تجدر الإشارة كذلك إلى أنه تم تخفيض الأفق الزمني للبرنامج التنفيذي إلى 07 سنوات عوض 10 سنوات، مما سمح لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالانطلاق رسميا في 01 / 01 / 2005.

الفرع الثالث: عوائق تنمية المبادلات التجارية العربية البينية

مضى على بدء سريان اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 15 سنة إلى حد الآن، غير أنه يتعذر التعرف بصورة واضحة، على مدى تأثيرها على التجارة العربية البينية، ومدى مساهمتها فعليا في زيادة حجم التبادلات التجارية بين الدول الأعضاء، ويرجع ذلك بالأساس إلى العوائق الكثيرة التي تقف في وجه نمو المبادلات التجارية العربية البينية، حيث يعود بعضها إلى مضمون الاتفاقية، بينما البعض الآخر موروث عن الفترات السابقة، وما عرفته من تمزق النسيج العربي، بفعل الأزمات، والخلافات، التي سادت ولا تزال العلاقات السياسية بين الدول العربية، ومن أهم العوائق التي تعرقل نمو المبادلات التجارية العربية يمكن ذكر:[1]

1- مشاكل هياكل النقل، ومدى استجابتها لأفق توسيع التبادلات التجارية بين الدول العربية، حيث يتطلب الأمر التفكير في إنجاز هياكل قاعدية، تساعد على ربط الأقطار العربية ببعضها البعض، عبر شبكات للطرق السيارة، والسكك الحديدية، لتسهيل تنقل السلع بين الأقطار العربية؛

2- معاناة الكثير من الدول من القيود غير الجمركية، وثقل الإجراءات الإدارية والبيروقراطية، مما يتطلب مجهودا مشتركا لمساعدة هذه الدول، على تحديث إداراتها المالية، والجمركية؛

[1] - جامعة الدول العربية، **التعاون الاقتصادي العربي - منطقة التجارة العربية الكبرى -**، (القاهرة: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني عشر، جانفي 2013)، ص.ص 07 – 08 .

3- الصعوبات التي تواجه المصدرين مع وثائق الشروط الصحية، ومطابقتها للمواصفات، حيث يعبر الكثير عن معاناتهم مع المبالغة في هذه المواصفات؛

4- المشاكل المتعلقة بنسب الاندماج، والتي يصعب تحديدها، حيث تشتكي الكثير من الدول من الغش الممارس في هذا الجانب، مع الإشارة أن الاتفاقية تشترط 40 % على الأقل من مكونات المنتج المعفى من الرسوم، أن تكون من صناعة محلية؛

5- غياب برنامج مالي لمرافقة الدول الأقل دخلا لتأهيل اقتصادها، وتحضيره لمواجهة المنافسة، وهو ما جعل الكثير من الدول، مترددة في الانضمام إلى هذا الفضاء، المفتوح مع اقتصاديات دول غنية مولت جهازها الإنتاجي في الفترات السابقة بفضل عوائدها النفطية بالأساس؛

6- المشاكل السياسية بين الدول الأعضاء، والتي تعرقل النمو الطبيعي للمبادلات التجارية البينية، حيث يصل الأمر في أكثر من نقطة إلى حد غلق الحدود البرية من البلدان المتجاورة.

بالنظر إلى جملة العوائق المشار إليها سابقا، يمكن القول أن التكامل الاقتصادي العربي، لا زال أمامه أشواط كبيرة ليقطعها، وذلك يرجع أساسا إلى حالة الركود الذي شهده التعاون الاقتصادي العربي في العقود الأخيرة، والذي يتطلب عقودا أخرى لتجاوز مخلفاته المدمرة.

المطلب الثاني: مسار انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

شهد مسار انضمام الجزائر إلى اتفاقية تأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عثرات كثيرة، وذلك يرجع إلى عدة أسباب، أهمها ضعف الارتباط الاقتصادي بين الجزائر، وباقي الدول العربية، مما يجعل الانضمام إلى هذا الفضاء التجاري قليل الأهمية، مقارنة مع التوجه نحو تحرير التجارة مع أهم شريك تجاري للجزائر وهو الإتحاد الأوروبي، كما أن صيغة الاتفاقية جاءت في شكل أحكام عامة، لا تراعي خصوصيات كل دولة على حدى، ما جعل المسؤولين الجزائريين يفضلون انتظار نتائج تطبيق بنود هذه الاتفاقية في البلدان الموقعة، لاتخاذ القرار النهائي بشأن الانضمام من عدمه، أضف إلىلك ما يرو ّ ج له عن وجود لوبي قوي داخل أجهزة الحكم، معادي لأي توجه جزائري نحو الفضاء العربي، لأسباب سياسية، وإيديولوجية، والدليل على ذلك أن الجزائر هي آخر دولة وقعت على اتفاقية الانضمام، إذا ما استثنينا الصومال، جيبوتي، جزر القمر، وموريتانيا وهي البلدان التي لم تنضم بعد إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لأسباب اقتصادية بالأساس.

الفرع الأول: مراحل مفاوضات انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تحفظت الجزائر منذ تأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حول مضمون الاتفاقية، ورغم المفاوضات الطويلة التي خاضها المسؤولون الجزائريون مع نظرائهم العرب، إلا أن نتائج المفاوضات لم تحرز تقدما حتى قمة الدوحة سنة 2007، وهي السنة التي عرفت توقيع الجزائر بروتوكول الانضمام إلى الفضاء التجاري العربي الموحد، وبالعودة إلى جدول انضمام باقي الدول العربية، يمكن الوقوف على حجم التأخر الذي عرفته الجزائر في اتخاذ قرار الانضمام، والجدول الموالي يوضح تواريخ تصديق الدول المنضمة إلى اتفاقية تأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

جدول رقم 11

تواريخ تصديق الدول العربية لاتفاقية الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

البلد	التاريخ	البلد	التاريخ	البلد	التاريخ	البلد	التاريخ
الكويت	1997-12-31	الأردن	1998-03-09	ليبيا	1999-02-16	الصومال	-
المغرب	1998-01-13	الإمارات	1998-03-16	لبنان	1999-12-31	موريتانيا	-
تونس	1998-02-06	سوريا	1998-08-01	السودان	2005-01-01	جيبوتي	-
البحرين	1998-02-08	عمان	1998-05-09	الجزائر	2009-01-01	جزر القمر	-
مصر	1998-02-11	قطر	1998-06-13	اليمن	1997-12-31		
العراق	1998-03-04	السعودية	1998-11-03	فلسطين	1997-12-31		

المصدر: توابتي بن علي فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص 190.

من خلال الجدول السابق، يتضح التأخر الكبير الذي سجلته الجزائر في مسار انضمامها إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مقارنة مع جيرانها المغاربيين بالأساس، حيث سارعت تونس، والمغرب، بالانضمام إلى هذا الفضاء، للاستفادة من مزايا الإعفاءات الجمركية على المنتجات الفلاحية، والحيوانية، التي تشكل نصيبا مهما في صادراتها الإجمالية، بالنظر إلى قوة أداء القطاع الفلاحي لديها كما يمكن تسجيل الفارق الزمني البسيط في انضمام غالبية الدول العربية إلى هذا الفضاء التجاري، باستثناء السودان الذي سجل تأخرا معتبرا ولم ينضم إلا سنة 2005، فيما كان آخر المنظمين هي الجزائر بتاريخ 2009 ولم يتبقى من الدول العربية سوى الصومال، موريتانيا، جيبوتي، جزر القمر. ذات الاقتصاديات الضعيفة، والتي تحتاج إلى مبادرات عربية لمساعدتها على تأهيل اقتصادها، لمواجهة مثل هكذا رهانات.

الفرع الثاني: توقيع اتفاقية انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

وقعت الجزائر على وثيقة الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، في قمة الدوحة سنة 2007 وتم تأجيل دخول الجزائر الفعلي إلى هذا الفضاء، إلى غاية مصادقة الهيئات المخولة بذلك، وهو الأمر الذي تطلب الانتظار إلى غاية الفاتح جانفي 2009، وهو التاريخ الرسمي لدخول الجزائر فعليا إلى الفضاء التجاري العربي الحر، بعد قرابة 20 سنة من التماطل، والمفاوضات الصعبة، تحت تأثير اللوبيات الرافضة لأي تقارب جزائري عربي،[1] وهو الأمر الذي عطّل مسار المفاوضات إلى غاية قمة الدوحة القطرية، التي واجهت فيها الجزائر ضغوطا من قبل قادة الدول العربية، اضطرت على إثرها بقبول التوقيع على وثيقة الانضمام، من دون أي تعديلات كما كانت تطالب به سابقا.

ورغم أن الاتفاق قد دخل فعليا حيز التنفيذ في الفاتح جانفي 2009، إلا أن نفس اللوبي الرافض لأي تقارب عربي جزائري، قام باستصدار قائمة سلبية تضم 1240 منتوج عربي ممنوع من الاستفادة من الإعفاء الجمركي، وهي القائمة التي أثارت حفيظة مسؤولي جامعة الدول العربية، واعتبروها مبالغ فيها.[2]

غير أن التطورات التي عرفها العالم العربي بداية من جانفي 2011، واندلاع أحداث ما يسمى بالربيع العربي، جعلت الاهتمام بتطبيق بنود اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، يتقهقر في سلم أولويات جامعة الدول العربية، لصالح إنهاء النزاعات الناتجة عن الثورات الشعبية ضد الأنظمة الحاكمة، كما أن حجم الهوة التي ولّدتها هذه الصراعات، جعلت الكثير من الدول العربية الموقعة على هذه الاتفاقية تجمد تنفيذها، بداعي الاتهامات المتبادلة بين هذه الأنظمة بالتسبب بالفوضى الحاصلة، وهو ما جعل السلطات الجزائرية في وضع أكثر أريحية من حيث ضرورة تطبيق بنود اتفاقية الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

المطلب الثالث: تحليل أثر انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

إن تحليل أثر انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، يستوجب أولا الوقوف على حجم المبادلات التجارية بين الجزائر وباقي الدول العربية، لقياس أهمية التبادلات التجارية مع باقي الدول العربية بالنسبة لتركيبة التجارة الخارجية الجزائرية، إضافة إلى التوزيع السلعي لمبادلات الجزائر التجارية مع الدول

[1] - الهاشمي جعبوب، وزير التجارة السابق، في جريدة الشروق اليومي، تاريخ 12 – 05 – 2013، ص 05.
[2] - المرجع نفسه.

العربية، لأن ذلك يرسم صورة واضحة حول الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى هذا الفضاء التجاري العربي الموسع، ويمكن على إثر ذلك إبراز أهم المكاسب، والفرص، التي يمكن للجزائر أن تستفيد منها، كما يمكن تحديد المخاطر التي قد تشكل تهديدا للمنشآت الإنتاجية المحلية، ومن ثمة العمل على تجنب آثارها السلبية.

الفرع الأول: واقع التبادلات التجارية بين الجزائر وباقي الدول العربية

انطلاقا من الأحكام العامة والموضوعية المشار إليها سابقا، يتضح أن توقيع الجزائر على اتفاقية الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، سيزيد من حجم المبادلات التجارية بين الجزائر وباقي الدول العربية، على اعتبار أن أحكام الاتفاقية تحرر تبادل السلع ذات الأصل الزراعي، والحيواني، وهي المنتجات المستثناة من اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي. وكون الجزائر تملك إمكانيات ضخمة في المجال الفلاحي، فإنه بالإمكان الاستفادة من هذا الوضع لتطوير الاقتصاد الفلاحي الوطني، بغية اقتحام الأسواق العربية، التي توفر فرص كبيرة لتسويق المنتج الجزائري، بالنظر إلى حجم السوق العربية، من حيث التعداد السكاني، والقدرة الشرائية. وقبل إجراء أية قراءة لمستقبل العلاقات التجارية بين الجزائر وباقي الدول العربية، سيكون من المناسب معرفة واقع التبادلات التجارية بين الطرفين، والجدول الموالي يوضح نسب المبادلات التجارية مع الدول العربية، مقارنة مع إجمالي المبادلات التجارية مع العالم الخارجي منذ سنة 2003:

جدول رقم 12

نسب التبادلات التجارية مع الدول العربية مقارنة مع إجمالي التبادلات التجارية للجزائر مع العالم الخارجي خلال الفترة 2003 – 2013

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الواردات (%)	4	3.7	3.2	3.4	3.2	2.8	4	4.4	5.2	4.7	6.3
الصادرات (%)	2.5	3	2.2	2	2.1	3	3.1	3.4	3.3	4.2	5.3

Source :Document de ONS, **Evaluation des échanges extérieur de marchandise de 2003 – 2013**, op.cit, p 83.

من خلال هذا الجدول، يتضح هامشية التبادلات التجارية للجزائر مع باقي الدول العربية، مقارنة مع إجمالي المبادلات مع باقي العالم الخارجي، ويرجع ذلك إلى ضعف التواصل الاقتصادي بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، ونظرائهم العرب، مقارنة مع التواصل الاقتصادي مع أوروبا، لأسباب تاريخية، وموضوعية، غير أن ما يمكن ملاحظته هو بعض الانتعاش المسجل اعتبارا من سنة 2009، تاريخ انضمام

الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث انتقلت النسبة من 2.8 % إلى 4 % مباشرة مع بداية تطبيق الاتفاق، ثم وصلت إلى 6.3 %سنة 2013، وهي نسبة لم يسبق لحجم الواردات الجزائرية من الدول العربية أن سجلتها من قبل.

أما بخصوص الصادرات فالملاحظة نفسها يمكن تسجيلها، ببلوغ نسبة الصادرات الجزائرية إلى باقي الدول العربية نسبة 5.3 %من إجمالي الصادرات، بمعدل متصاعد اعتبارا من سنة 2009، مع تسجيل تراجع طفيف سنة 2011.

أما من ناحية التركيبة السلعية لمبادلات الجزائر التجارية مع الدول العربية، فتظهر الإحصائيات المتوفرة، سيطرة المنتجات نصف المصنعة على واردات الجزائر السلعية بنسبة 42.6 %، متبوعة بالمواد الاستهلاكية بواقع 39.4 %، ثم التجهيزات الصناعية بـ 10.2 %،[1] وبالرجوع إلى الأحكام العامة للاتفاقية نلاحظ أن المنتجات نصف المصنعة معنية بالإعفاء من الرسوم الجمركية، وهو ما يبرر سيطرتها على تركيبة واردات الجزائر السلعية، فيما غابت المنتجات الغذائية عن قائمة أهم واردات الجزائر من باقي الدول العربية، رغم أنها معنية بالإعفاء الجمركي، وهو ما يمكن تفسيره بقدرة الصناعات الغذائية الجزائرية على مواجهة المنافسة مع المنتجات العربية، في حين أن المنتجات الاستهلاكية، والتجهيزات الصناعية، غير معنية بالإعفاء الجمركي، وبالتالي فهامش التحرك لا يزال متوفرا طالما لم يتم التوصل إلى الاتفاق الخاص بهذه الفئة السلعية.

الفرع الثاني: المكاسب والفرص المتولدة عن انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

يرى الكثير من البراغماتيين، الذين تنطلق مواقفهم من حسابات الربح، والخسارة، ذات الطابع الاقتصادي، الخالية من الاعتبارات ذات الصلة بالهوية، والحضارة، والثقافة، والسياسة، أن انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،يمكن أن يولّد الكثير من الفرص والمكاسب التي يتوجب اغتنامها بشكل أمثل، بغية الاستفادة من هذا الفضاء التجاري، على النحو الذي يخدم التنمية الاقتصادية الوطنية، وينطلق أصحاب هذا الرأي، من ركائز عديدة يمكن تلخيصها فيما يلي:

1 - أن التفكيك الجمركي يشمل أساسا المنتجات الفلاحية، والحيوانية، وهو ما يعطي فرصة أكبر للنهوض بالقطاع الفلاحي الجزائري، وتطوير فرع الصناعات الغذائية، الذي لا يتطلب استثمارات أو تكنولوجيات ضخمة، مقارنة مع باقي الفروع الصناعية؛

[1]- Document de ONS, **Evaluation des échanges extérieur de marchandise de 2003 – 2013**, op.cit, p 83.

2- أن التفكيك الجمركي لا يشمل كمرحلة أولى المنتجات تامة الصنع، وهو ما يتيح فرصة أمام القطاع الصناعي لتحضيره بشكل أفضل لمواجهة المنافسة في مرحلة لاحقة، تتطلب جولات تفاوض إضافية؛

3- أن التفكيك الجمركي يشمل المواد الخام المعدنية، وغير المعدنية، وهو ما يفتح فرص كبيرة أمام إمكانية التصدير، بالنظر إلى تمتع الجزائر بإمكانيات طبيعية، ومنجمية ضخمة؛

4- أن فتح الأسواق العربية أمام المنتجات نصف المصنعة الجزائرية، يمكن أن يساهم في إنعاش الاستثمار المحلي، وحتى الأجنبي للاستفادة من سعر الطاقة، وتكلفة اليد العاملة المتدنية في الجزائر من جهة، وإمكانية التسويق في كامل الأقطار العربية من جهة ثانية.

غير أن تعدد الفرص والمكاسب المحتملة من انضمام الجزائر إلى هذا الفضاء التجاري العربي، لا يجب أن يحجب حجم المخاطر التي قد تنجر عن ذلك، إذا لم يتم الاستعداد بالشكل المطلوب لمثل هذه التحديات.

الفرع الثالث: المخاطر المحتملة لانضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

انطلاقا من نفس حسابات الربح، والخسارة، فإنه يمكن الإشارة إلى جملة من المخاطر التي قد تؤثر على الاقتصاد الجزائري، كنتائج مباشرة لانضمام الجزائر إلى هذا الفضاء التجاري العربي، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- إن الإعفاء الجمركي الذي يشمل المنتجات الفلاحية، والحيوانية، يمكن أن يشكل سلاحا ذو حدين فاستمرار القطاع الفلاحي الوطني في نسق أدائه الحالي، قد يؤدي إلى حدوث نتائج عكسية بإغراق الأسواق الجزائرية بالمنتجات الفلاحية العربية؛

2- أن استثناء المنتجات الصناعية التامة من أحكام الاتفاقية، لا يسمح للقطاعات الصناعية الوطنية من الاستفادة من الولوج إلى الأسواق العربية معفية من الرسوم الجمركية، وخصوصا الفروع الصناعية، التي تعرف تطورا ملحوظا، على غرار الصناعات الإلكترونية، والكهرومنزلية؛

3- أن التفكيك الجمركي الذي يشمل المنتجات نصف المصنعة، لا يشكل إضافة إلى الصناعة الوطنية، طالما أن الجهاز الإنتاجي الصناعي العربي ليس على مستوى التقدم التكنولوجي اللاّزم، الذي يسمح له بتزويد الصناعة الوطنية بمنتجات نصف مصنعة ذات قيمة عالية؛

4- إن نسبة الاندماج المعتمدة والمقدرة بـ 40% لاستفادة المنتج من الإعفاء الجمركي، قد تسمح بظهور أساليب احتيال متعددة لتسويق منتجات أجنبية، وخصوصا الآسيوية، على أنها منتجات عربية، ويرجع ذلك إلى صعوبة التأكد من مصدر المنتج الحقيقي، لتخلف أجهزة الرقابة التابعة لجامعة الدول العربية؛

5- إن هدف إرساء وحدة اقتصادية عربية لم يواكبه تسطير أية برامج للدعم المالي للدول الأقل نموا، وهو ما يضع الأسس لمنافسة غير متوازنة بين الدول الغنية، والأقل غنى.

ورغم كل المخاطر المحتملة والفرص الممكنة، إلا أنه يجب القول أنه يتوجب خلق تكتل اقتصادي عربي لمواجهة تحديات المرحلة القادمة، على اعتبار أنه ليس فيها مكان للمجهود الفردي، وأن المستقبل هو بالتأكيد للمجهود الجماعي، وللتكتلات الاقتصادية الإقليمية.

المبحث الثالث: أثر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري

باتجاهها نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، تكون الجزائر بصدد دخول مرحلة حاسمة، وحسّاسة، في تاريخها الاقتصادي، وذلك بعد قضائها لثلاثة عقود في إجراء إصلاحات اقتصادية شاملة، للانتقال من النظام الاقتصادي الموجه، الذي اعتمدته بعد استقلالها، إلى نظام اقتصاد السوق، الذي بات يشكل حتمية إستراتيجية، بالنظر إلى التطورات الاقتصادية الدولية، التي أعقبت انهيار المعسكر الاشتراكي في نهاية القرن الماضي.

وقبل التطرق إلى مسار انضمام الجزائر إلى هذا الفضاء التجاري الدولي، وتحليل آثاره المتوقعة على الاقتصاد الوطني، قد يكون من المفيد التطرق إلى دور المنظمة العالمية للتجارة، وأهميتها في تنظيم التجارة الدولية.

المطلب الأول: دور المنظمة العالمية للتجارة في تنظيم التجارة الدولية

بعد مرور نصف قرن على نهاية الحرب العالمية الثانية، حدثت تطورات كبيرة في النظام التجاري الدولي، بدءا باتفاقية " الجات " سنة 1947، مرورا بالعديد من الجولات التفاوضية حول تحرير التجارة الدولية، وصولا إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة سنة 1994، وبذلك يكون المثلث الحاكم للاقتصاد الدولي (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، والمنظمة العالمية للتجارة) قد اكتمل ضلعه الأخير.

وفي هذا الصدد وصف آخر مدير عام للجات، وأول مدير للمنظمة العالمية للتجارة بعد تأسيسها الايرلندي "بيتر استيرلاند" الوضع الجديد، بالعبور من الغابة التجارية، نحو نظام قواعد، وشفافية في التبادلات التجارية الدولية،[1] وهو الأمر الذي يستدعي التدقيق في أهم الاختلافات بين اتفاقية " الجات "، والقواعد المؤسسة للمنظمة العالمية للتجارة.

الفرع الأول: تطور التجارة الدولية والحاجة إلى هيئة دولية تشرف على تنظيمها

أصبحت المعاملات والتبادلات الدولية، تشكل حيزا هاما من الاقتصاد الدولي، الأمر الذي بات يستدعي اهتمام وانشغال أصحاب القرار بشكل كبير، حيث أن توسع وتطور الاقتصاد الدولي، كان نتيجة لتحسين أداء الاقتصاد الرأسمالي المعتمد بشكل كبير على المبادلات التجارية الدولية.

فقد حاول المفكرون الكلاسيك، إبراز المزايا التي يمكن أن يحصل عليها مختلف المتعاملين الاقتصاديين من وراء حرية التجارة، فكانت لنظرية "آدم سميث" للتكاليف المطلقة التي أبرز من خلالها مزايا تقسيم العمل، والتخصص سواء داخل الدولة الواحدة، أو بين مختلف الدول،[2] ونظرية "ديفيد ريكاردو " للتكاليف النسبية في التجارة الخارجية، التي أكد من خلالها أنه في ظل ظروف التجارة الحرة، ستتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بتكلفة منخفضة نسبيا عن غيرها من الدول الأخرى، وتستورد السلع التي ينتجها الخارج بتكلفة منخفضة نسبياومؤدّ ى ذلك أن التجارة الدولية تقوم إذا اختلفت التكاليف النسبية لإنتاج السلع بين الدول،[3] هذه النظريات التي كان لها دور فعال في توجيه التجارة الدولية منذ القرن الثامن عشر، والتقسيم الدولي للعمل، والذي ولّد لاحقا بروز التخلف في الكثير من دول العالم، التي لم تستطع إيجاد مكان لها في هذا التقسيم الدولي.

هذا التحليل استمر مع الاقتصاديين النيوكلاسيك،غير أن نتائج الحرب العالمية الأولى حتّ مت إعادة النظر في قواعد التجارة الدولية، عن طريق نظرية نسب عناصر الإنتاج، التي تعتمد في تحليلها على فروق عناصر الإنتاج، التي تتحدد وفق الندرة، أو الوفرة النسبية لهذه العناصر في الدول المختلفة،[4] وازداد الاهتمام بالمعاملات التجارية الدولية وشروطها مع نهاية الحرب العالمية الثانية، بحرص الدول المنتصرة في الحرب على

[1] - رجب بودبوس، **العولمة بين الأنصار والخصوم**، (بيروت: تالة للطباعة والنشر، 2002)، ص 105.

[2] - عبد الواحد العفوي، **العولمة والجات – التحديات والفرص -**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2000)، ص. ص 20 – 21.

[3] - محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 1999)، ص 25.

[4] - عبد الرحمن يسري أحمد، **الاقتصاديات الدولية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001)، ص. ص 80 - 81.

وضع مقاييس، وهيئات تسهر على تنظيم، ومتابعة هذه المعاملات، وتسهيل القيام بها، وهذا لتفادي العودة إلى المشاكل التي شهدها العالم قبل تلك الفترة، من اختناقات وأزمات أبرزها أزمة سنة 1929،[1] غير أن تضارب مصالح الدول الكبرى، عطل ظهور المنظمة العالمية للتجارة، وتم استبدالها بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية "الجات"، التي تولت القيام بتسهيل التبادل التجاري الدولي طيلة 50 سنة كاملة، انتهت بالاتفاق على إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، كركن ثالث وأخير في أركان النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

الفرع الثاني: نشأة المنظمة العالمية للتجارة

ظهرت المنظمة العالمية للتجارة في 01 جانفي 1995، كمنظمة ذات صفة قانونية مستقلة، وهي تمثل الإطار التنظيمي والمؤسسي، الذي يحتوي كافة الاتفاقيات، التي أسفرت عنها مفاوضات جولة الأوروغواي،[2] فأصبحت هذه المنظمة، إطارا أوسع يؤطّر المبادلات التجارية، ويحول دون النزاعات، التي طالما كانت توتر العلاقات في كثير من الأحيان بين التكتلات الإقليمية، التي قام عليها الاقتصاد العالمي في عهد اتفاقية "الجات"، ويتم اتخاذ القرارات داخل هذه المنظمة، بمشاركة جميع الأعضاء، وبما أن أغلب أعضائها من الدول النامية، فيمكن لهذه الدول الاعتراض على القرارات التي تضر بمصالحها،[3] وعموما يمكن تلخيص أهداف المنظمة العالمية للتجارة في النقاط التالية:[4]

1- إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية، يتم من خلاله بحث الأمور التجارية بين الدول الأعضاء، عبر اللقاءات الدائمة، مما يسمح بطرح الانشغالات والتفاوض بشأنها؛

2- تحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء، وخصوصا الدول السائرة في طريق النمو، وذلك بمراعاة خصائصها الاقتصادية، وإفادتها بمعاملات تفضيلية؛

3- إيجاد الحلول للنزاعات التجارية بين الدول الأعضاء، عبر آليات أكثر فعالية في محاربة الممارسات المخالفة للأعراف التجارية وردعها؛

4- تحقيق الشفافية في المعاملات التجارية الدولية، عبر إلزام كل الدول الأعضاء بنشر التشريعات المنظمة لتجارتها الخارجية، تفاديا لأي معاملات تعسفية أثناء التصدير، أو الاستيراد؛

---

[1] - ناصر دادي عدون، متناوي محمد، **انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة – الأهداف والعراقيل -**، (جامعة ورقلة: مجلة الباحث، عدد 03 / 2004)، ص 66.

[2] - سمير صارم، **معركة سياتل من أجل الهيمنة**، (سوريا: دار الفكر، 2000)، ص 25.

[3] - آية الله مولحسان، **المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية – دراسة حالة الجزائر – مصر**،(جامعة باتنة: أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية: 2010 / 2011)، ص 75.

[4]- Berangere Taxil, **L'OMC et les pays en développement**, (Paris : Mantchresieu, 1998), p 29.

5- تقوية الاقتصاد الدولي، عبر تحرير التجارة الدولية، بما يسمح بسهولة الوصول إلى الأسواق الخارجية، والاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة، وهو ما ينعكس إيجابا على معدلات نمو الاقتصاد العالمي.

من خلال الأهداف المعلنة للمنظمة العالمية للتجارة يمكن التأكد من رغبة مؤسسيها في تنمية التبادلات التجارية الدولية، وضمان سهولة الوصول إلى الأسواق الدولية، تصديرا واستيرادا، بما يسمح بتوفير ظروف أفضل لنمو الاقتصاد العالمي بشكل عام، واقتصاديات الدول النامية بشكل خاص، مع استفادتها من معاملات تفضيلية مراعاة لخصائصها التنموية.

غير أن الكثير من المعارضين لتحرير التجارة الدولية، يرون في المنظمة العالمية للتجارة آلة تجارية تهدف أساسا إلى نهب ثروات الدول النامية، وتسخير أسواقها لتسويق منتجات الدول الصناعية المتقدمة.

الفرع الثالث: أهم الاختلافات بين" الجات" والمنظمة العالمية للتجارة

من المعروف أن المنظمة العالمية للتجارة، هي نتيجة لتطور تطبيق محتوى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة " الجات "، غير أن أوجه الشبه في أهدافها، لا يخفي وجود بعض الاختلافات الجوهرية في هيكل، وطريقة عمل، وأهداف النظامين، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[1]

1- **من الناحية القانونية:** فإن الاتفاقية تعتبر كمجموعة من القواعد المحددة زمنيا، بينما المنظمة فهي هيكل دائم يضم أعضاء، على عكس الاتفاقية التي تضم أطرافا متعاقدة؛

2- **من ناحية الالتزام:** فإن أعضاء المنظمة ملزمون بقبول جميع الاتفاقيات المصادق عليها ضمن هياكل المنظمة، كحزمة واحدة على عكس الاتفاقية، التي يمكن للبلد المتعاقد أن يصادق على اتفاقية معينة، ويرفض اتفاقية أخرى؛

3- **من جانب الشمولية:** فإن الاتفاقية كانت تستهدف تيسير التبادلات التجارية في السلع فقط، على عكس المنظمة التي امتد نشاطها إلى تجارة الخدمات، والاستثمار، وحماية الملكية الصناعية؛

4- **في مجال تسوية المنازعات:** فإن المنظمة تتوفر على جهاز خاص بتسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء، حيث تكون قراراته ملزمة للدول المتنازعة تجاريا، على عكس الاتفاقية، التي تميزت

[1] - عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2005)، ص 74.
- علي إبراهيم، **منظمة التجارة العالمية – جولة الأوروغواي وتقنين نهب العالم الثالث -**، (القاهرة: دار النهضة، 1997)، ص 107.

بالقصور وعدم الفاعلية في حل الخلافات التجارية بين الدول المتعاقدة، حيث كانت الكثير من الدول تلجأ إلى فرض عقوبات من جانب واحد على خصومها التجاريين، دون العودة إلى بنود الاتفاقية؛

5- **من جانب الشخصية القانونية:** فإن المنظمة العالمية للتجارة تتمتع بالشخصي المعنوية كمنظمة دولية، تتمتع بالأهمية في إبرام المعاهدات الدولية مع الدول الأعضاء، والحصانة أمام القضاء الوطني لهاته الدول، كما يمكنها التأسس كطرف مدني أمام القضاء الدولي، للمطالبات المتعلقة بالتعويض في القضايا المرفوعة أمام الدول المخلة بالتزاماتها القانونية، على عكس الاتفاقية، التي لم تكن تتمتع بهذه الشخصية، التي تسمح بالقيام بدورها على النحو الصحيح.

من خلال ما سبق يتضح أوجه الاختلاف بين النظامين، غير أن ذلك لا يخفي تطابقهما في أهدافهما الرئيسية، والمتمثلة في تحرير التجارة الدولية على أوسع نطاق ممكن، وما يترتب عن ذلك من توفير فرص أكبر لتنمية الاقتصاد الدولي، وللشبكات الدولية لتوسيع استثماراتها، وخصوصا الشركات المتعددة الجنسيات منها.

المطلب الثاني: مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

سجلت الجزائر تأخرا كبيرا في مسار انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، ويرجع ذلك أساسا إلى الظروف الاستثنائية على المستويين السياسي، والاقتصادي، الذي كانت تشهده البلاد أثناء إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، وهو ما لم يسمح للسلطات آنذاك باتخاذ قرار الانضمام إلى هذا الفضاء التجاري الدولي، وترك الأمور للتفاوض، بحسب تطور الأوضاع الداخلية للبلاد.

ومع تحسن الأوضاع في بداية الألفية، تراجعت أولوية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في أجندة السلطات العمومية، لتفسح المجال أمام فلسفة جديدة، تقتضي تحضير الاقتصاد الوطني لمواجهة متطلبات هذا الانضمام، غير أن فترة التحضير أخذت وقتا أطول من اللازم، وهو الأمر الذي صعب مفاوضات الانضمام بين الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة. هذا إضافة إلى التردد الذي تبديه السلطات العمومية في توقيع مذكرة الانضمام، كلما تقدمت لجان التفاوض بين الطرفين في أعمالها.

وعموما يمكن القول أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، هو أمر محسوم لأن بقاء الجزائر على الهامش قد يكلفها أكثر من تبعات انضمامها إلى هذا الفضاء، غير أن التساؤل المطروح هو كيفية تحقيق الاستفادة المثلى من الانضمام، عوض التركيز على الخسائر المحتملة.

الفرع الأول: دوافع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

بعد تأكدها من عدم جدوى البقاء على هامش التجارة الدولية، وقضائها سنوات طويلة في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، تجد الجزائر نفسها اليوم مجبرة على مواكبة نسق التحولات الاقتصادية الدولية، التي تقتضي في أهم أهدافها تحرير التجارة الدولية، والاندماج في الاقتصاد العالمي.

ورغم أن الجزائر كانت عضو في اتفاقية " الجات "، وشاركت في دورة "الأوروغواي" بصفة عضو ملاحظ، وصادقت على البيان الختامي لهذه الجولة سنة 1994، والذي تم من خلاله الإعلان عن ميلاد المنظمة العالمية للتجارةوهو ما يعبرّ عن نية صريحة في الانضمام إلى هذا الفضاء، إلا أن طلب انضمامها تأخر إلى غاية جوان 1996،[1] ثم تلاه تباطؤ في الإجابة على الأسئلة المطروحةمن قبل الدول المؤسّسة، بخصوص التشريعات القانونية المنظمة للتجارة الخارجية الجزائرية، ما شكل أكبر مشكل في مسار انضمام الجزائر إلى هذا الفضاء، الذي تبقى دوافع الانضمام إليه على قدر كبير من الأهمية، وهو ما يمكن تلخيصه في النقاط التالية:[2]

1- إنعاش الاقتصاد الوطني عن طريق تحرير التجارة الخارجية، وما يترتب عنه من تدفق للسلع الأجنبية الذي يؤدي إلى زيادة المنافسة، وما وهو ما يؤدي إلى إجبار المنتجين المحليين على تحسين منتجاتهم من حيث الجودة والفعالية والكفاءة والتسيير الجيد، من أجل البقاء في السوق، وهو ما يساهم في إنعاش وبعث الاقتصاد الوطني؛

2- جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة، خاصة مع الاستفادة من أثر الشبكات التي تكونها الشركات متعددة الجنسيات على المستوى الجهوي، والدولي، وما تمثله من وسائل هامة في تبادل السلع، والخدمات، والتكنولوجيا، واستغلال الهوامش المتوفرة في الربحية، ومردودية عوامل الإنتاج بين الدول، والتكتلات؛

3- تنويع الصادرات الجزائرية، والخروج من التبعية المطلقة للنفط، عن طريق الاستفادة من مزايا الإعفاءات الجمركية في الأسواق الدولية والإقليمية، وهو تحد يتوجب على الجهاز الإنتاجي الوطني الاستفادة منه، واقتحام الأسواق الدولية؛

[1]- Nachida Bouzidi, op.cit, p 31.

[2]- ناصر دادي عدون، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة**، (الجزائر: دار المحمدية، 2003)، ص 135.

4- الاستفادة من المزايا الممنوحة للدول النامية، الأعضاء في المنظمة، خصوصا في مجال حماية المنتج الوطني من المنافسة، التي قد تصل إلى 10 سنوات، إضافة إلى إمكانية مواصلة دعم الصادرات لمدة قد تصل إلى 8 سنوات؛

5- إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، سيفرض على جميع مكونات الاقتصاد الوطني الخضوع للاقتصاد الحقيقي، وحقيقة الأسعار، مما يولد لاحقا المرور إلى الاقتصاد النمطي، بعيدا عن أشكال الدعم الحكومي الذي شو ّ ه أداء الاقتصاد الوطني.

غير أن الاستفادة من مزايا الانضمام، يتوجب جمع الطاقات الوطنية، وتحضيرها لأداء أكثر فعالية، والتخلّ ص من ترسبات الماضي، المتولّدة على سياسة الدعم الحكومي، والحمائية، التي ولّدت جهازا إنتاجيا ضعيفا، غير قادر على مواجهة تحديات الاقتصاد الحديث، والتحولات الاقتصادية التي يعرفها.

الفرع الثاني: خطوات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

بهدف الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، قامت الجزائربالخطوات اللا ّ زمة لأجل طلب الانضمام إلى هذا الفضاء التجاري الدولي، عبر التسلسل الزمني الموالي:[1]

1- بتاريخ 07 نوفمبر 1994، تم تشكيل لجنة وزارية من القطاعات ذات الصلة المباشرة بالتجارة الخارجية للجزائر، وأبعاد تحريرها؛

2- بتاريخ 30 جانفي 1995، تم تشكيل لجنة مختلطة بين الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، برئاسة سفير الأرجنتين لدى المنظمة، حيث تكفلت هذه اللجنة بتحويل الملف الجزائري من اتفاقية الجات، إلى المنظمة العالمية للتجارة؛

3- بتاريخ 14 نوفمبر 1995، تم دراسة ملف الانضمام على مستوى مجلس الحكومة، حيث لم يحصل على موافقة المجلس، وتم تكليف وزير التجارة بإعادة صياغة المذكرة من جديد؛

4- بتاريخ 30 ماي 1996، صادق مجلس الوزراء على المذكرة الجديدة، التي تم إعدادها، والتي عالجت نقاط الاختلاف التي شابت المذكرة الأولى؛

[1] - راجع في هذا الصدد: - آيات الله مولحسان، مرجع سبق ذكره، ص. ص 269 - 270.

- فريد كورتل، **الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاعي التجارة والخدمات**،(جامعة سطيف: الملتقى الدولي الأول حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية ، 29 – 30 أكتوبر 2001)، ص 04.

5- بتاريخ 05 جوان 1996، تم إيداع المذكرة رسميا لدى أمانة المنظمة، وتوزيعها لاحقا على جميع الدول الأعضاء، لإبداء انشغالاتهم حولها؛

6- في أكتوبر 1996، تم تنصيب اللجنة المكلفة بالرد على الأسئلة المطروحة من قبل الدول الأعضاء، بخصوص التشريعات الجزائرية في مجال التجارة الخارجية، برئاسة وزير التجارة وبعضوية 23 دائرة وزارية.

7- بتاريخ 05 جويلية 1997، تم الرد على الحزمة الأولى من الأسئلة، التي ضمت 174 سؤالا، وردت من الإتحاد الأوروبي(123 سؤال)، سويسرا(33 سؤال)، اليابان(09 أسئلة)، أستراليا(08 أسئلة)، و إسرائيل بسؤال واحد يتعلق بمقاطعة الجزائر لها تجاريا؛

8- في أوت 1997، وصول الحزمة الثانية من الأسئلة التي ضمت 170 سؤالا، غالبيتها من الأطراف نفسها، لعدم اقتناعها برد السلطات الجزائرية.

واستمر الحال مع طرح الأسئلة من قبل الدول الأعضاء، ورد السلطات الجزائرية، الذي أصبح يأخذ وقتا أطولا، كشكل من أشكال الاحتجاج من قبل السلطات الجزائرية، على ما اعتبرته مبالغة من قبل المنظمة في معالجة ملف انضمام الجزائر، على عكس طريقة معالجتها لانضمام دول أخرى، لم تقدم نفس الشروحات التي قدمها الطرف الجزائري، الأمر الذي تنفيه المنظمة، هذا إضافة إلى عراقيل أخرى، لم تسمح لمفاوضات انضمام الجزائر بالوصول إلى هدفها الرئيسي، وهو توقيع مذكرة الانضمام.

الفرع الثالث: عراقيل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

بالرغم على مرور 20 سنة عن تقديم الجزائر لمذكرة طلب الانضمام، وإيداعها لدى أمانة المنظمة العالمية للتجارة، وما تلاها من مفاوضات، وشروحات للتشريعات التجارية الجزائرية، إلا أن انضمام الجزائر إلى هذا الفضاء لم يتحقق بعد، ويعود ذلك أساسا إلى جملة من العوائق، التي حالت دون الوصول إلى مذكرة تفاهم بين الطرفين، وتبقى بذلك الجزائر من الدول القلائل التي لم تقرر بعد انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، ومن أهم العوائق التي وقفت حائلا دون انضمام الجزائر إلى هذه الأخيرة، يمكن ذكر ما يلي:[1]

[1] - - سليم سعداوي، **الجزائر ومنظمة التجارة العالمية – معوقات الانضمام وآفاقه -**، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008)، ص. ص 77 – 80.

1- غياب إستراتيجية تفاوضية واضحة المعالم من قبل السلطات الجزائرية، والتي يمكن تفسيرها بغياب الإرادة أصلا إلى الوصول إلى اتفاق بخصوص انضمام الجزائر إلى المنظمة؛

2- عدم تمتع المفاوض الجزائري بصلاحيات واسعة في مجال التفاوض، بالإضافة إلى سيطرة الطابع السياسي على الوفد المفاوض، وتهميش الطابع التجاري، والاقتصادي؛

3- التغيير المستمر للقوانين المتعلقة بالتجارة الخارجية الجزائرية ما يجعل الدول الأعضاء في المنظمة تطرح أسئلة إضافية حول المغزى من إدراج هذه القوانين، وهو ما يتطلب وقتا أطول للرد على هذه الأسئلة؛

4- العراقيل التي تحد من الاستفادة من المرونة الممنوحة للدول النامية، التي استفادت منها بشكل أفضل، الدول التي انضمت خلال جولة "الأوروغواي"، غير أن هذه المرونة تراجعت مع الدول التي فاوضت من أجل الانضمام لاحقا، وهو الأمر الذي ترفضه السلطات الجزائرية، وتؤكد على حقها في الاستفادة من نفس المزايا؛

5- ضعف الدعم المقدم من قبل الدول العربية الأعضاء، لمساندة الموقف التفاوضي الجزائري، نظرا لغياب عضوية غالبية الدول العربية في اللجان المخصصة لذلك، حيث ترك الملف الجزائري في أيدي الدول الأوروبية، وحتى دول من أمريكا اللاتينية.

هذا إضافة إلى ما يتم تداوله حول عرقلة الإتحاد الأوروبي لمساعي انضمام الجزائر، بغية الاستئثار بالسوق الجزائرية،[1] وهو طرح له ما يفنده على اعتبار أن الإتحاد الأوروبي قبل بانضمام دول عربية، وإفريقية، تتمتع بأسواق أضخم من السوق الجزائرية.

انطلاقا مما سبق، يمكن القول أن النقاش اليوم لا يجب أن يوجه لفرضية الانضمام من عدمها، لأن ذلك غير مجدي عمليا، كون الانضمام حتمية يجب التعامل معها، ولكن النقاش يجب أن يوجه حول الآليات، والإجراءات، التي يجب اتخاذها لمواجهة آثار الانضمام، و نوعية القطاعات التي يجب تحضيرها لتشكل قاطرة الاقتصاد الوطني، في مرحلة الانفتاح على العالم، وتحرير التجارة الخارجية بالكامل.

المطلب الثالث: تحليل أثر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

بغية تحليل أثر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، وإبراز المكاسب والفرص المحتملة وكذا المخاطر التي قد تترتب عن هذا الانضمام، يتوجب أولا الوقوف على تركيبة التجارة الخارجية للجزائر، من

[1] - الهاشمي جعبوب، مرجع سبق ذكره.ص 05.

حيث التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية، إذ أن انضمام الجزائر إلى هذا الفضاء التجاري الدولي سيفتح أبواب المنافسة مع الدول غير المعنية باتفاقية الشراكة الأورومتوسطية، والدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التي يشكل انضمام الجزائر إليها اختبارا حقيقيا لمدى قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة متطلبات الانفتاح على الاقتصاد العالمي.

الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية

يسمح تحليل التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية، بالوقوف على حجم التحدي الذي ينتظر الاقتصاد الوطني، من وراء انضمامه إلى المنظمة العالمية للتجارة، على اعتبار أن هذا الانضمام، سيؤدي إلى تحرير التجارة السلعية مع جميع الدول الأعضاء في هذا الفضاء. وعليه فإن التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية، يسمح بالوقوف على أهمية التبادلات التجارية للجزائر مع الدول غير الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، وباقي الدول العربية المنتمية إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التي سبق للجزائر أن وقعت معها اتفاقيات تؤدي في نهاية الأمر إلى تحرير تجارة السلع مع هذه الكيانات الاقتصادية. والجدول الموالي يوضح نسب التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية.

جدول رقم 13

التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2003 – 2013

الوحدة (%)

المنطقة الاقتصادية	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الإتحاد الأوروبي	59	54.7	55.6	52.5	43.6	52.2	51.3	49.1	50.8	55.3	63.5
باقي الدول الأوروبية	5.1	4.8	4.3	3.8	3.6	4	5	5.8	5.9	4.6	3.7
أمريكا الشمالية	25.6	28.2	28	33.8	37.8	30.6	28.3	29.4	26.7	22.1	13.7
أمريكا الجنوبية	5.3	6.4	7	4.5	4.4	3.8	4.1	4.6	5.8	5.9	5
دول المغرب العربي	1.1	1.4	0.9	0.9	1.3	2	1.9	2.2	2.2	2.9	4.1
باقي الدول العربية	1.4	1.6	1.3	1.1	0.8	1	1.2	1.2	1.1	1.3	1.2
باقي الدول الإفريقية	0.1	0.1	0.1	00	1.1	0.5	0.2	0.1	0.2	0.1	0.2
آسيا	2.5	2.7	2.7	3.4	7.1	5.8	7.8	7.4	7.4	7.7	8.5
باقي دول العالم	00	0.1	0.1	00	0.3	0.1	0.1	00	0.1	00	0.1
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

Source: Document de L'ONS, **Evaluation des échanges extérieur de marchandises de 2003- 2013**, op.cit, p 91.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن دول الإتحاد الأوروبي، والدول العربية، تستقبل نسبة تتراوح بين 50 إلى 60% من الصادرات الجزائرية، مع تسجيل نسبة تفوق 70% سنة 2013. فيما تستقبل باقي دول العالم نحو 40% من الصادرات الجزائرية.

فنظريا تحرير التجارة الخارجية الجزائرية سيؤدي إلى زيادة فرص التصدير إلى هاته الأسواق، لكن تركيبة الصادرات الجزائرية المشكلة في 96% منها من المواد الطاقوية سيجعل من هذه الفرضية صعبة الحصول، كون الجزائر لم تستفد من الإعفاءات الجمركية المقدمة لها بموجب اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية، لتنويع صادراتها السلعية باتجاه الأسواق الأوروبية، كما أن انضمامها إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لم يغير من تركيبة الصادرات الجزائرية إلى الدول الأعضاء في هذا الفضاء.

يشار في الأخير إلى أن انخفاض نسبة الصادرات في اتجاه الإتحاد الأوروبي سنة 2007، يعود بالأساس إلى قرار السلطات الجزائرية تنويع أسواقها لتصدير النفط الخام، حيث كان التوجه إلى أسواق أمريكا الشمالية، في إطار تنويع الشركاء الاقتصاديين، والخروج من هيمنة الدول الأوروبية وخاصة "فرنسا" على التبادلات التجارية للجزائر، وهو ما يعبر عنه ارتفاع نسبة الصادرات إلى هذه الأسواق خلال هذه الفترة، لكن ذلك لم يدم طويلا، حيث عاودت الأسواق الأوروبية جذب الصادرات النفطية الجزائرية لاحقا، مع تراجع السلطات الجزائرية عن خياراتها السابقة.

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية

كما هو الحال بالنسبة للصادرات، فإن الوقوف على التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية، يسمح بتحديد حجم الرهان، الذي ينتظر الجزائر من خلال تحرير تجارتها الخارجية، مع انضمامها المحتمل للمنظمة العالمية للتجارة، وذلك عبر قياس حجم التبادلات التجارية مع الدول غير المنتمية إلى الفضاءات التي سبق للجزائر التوقيع على اتفاقيات التبادل الحر معها، والجدول الموالي يوضح نسب التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية.

جدول رقم 14

التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2003 – 2013

الوحدة (%)

المنطقة الاقتصادية	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الإتحاد الأوروبي	57.4	54.7	52.6	54.4	51.9	52.8	52.4	50.5	52.1	52.3	52.2
باقي الدول الأوروبية	12.5	11.2	12.1	8.3	7.5	6.3	8.2	6.9	5.5	8	7
أمريكا الشمالية	7.5	7.4	7.8	7.9	9.5	8	6.2	6	5.1	4.5	5
أمريكا اللاتينية	5.4	6.9	6.6	6.5	6.6	7	5.3	6.4	8.9	7.5	6.5
دول المغرب العربي	0.9	0.9	1.1	1.1	1	1	1.2	1.3	1.5	1.6	1.9
باقي الدول العربية	3.1	2.8	2.1	2.3	2.2	1.8	2.8	3.1	3.7	3.1	4.4
باقي الدول الإفريقية	0.9	0.8	0.7	0.7	0.8	1	0.9	1	1.2	1.5	1.1
آسيا	11.8	14.5	16.2	17.6	19.6	21.2	22.3	24.3	21.1	20.9	21.2
باقي دول العالم	0.6	0.7	0.8	1.2	0.9	0.9	0.7	0.6	0.9	0.8	0.7
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

Source : Document de L'ONS, **Evaluation des échanges extérieur de marchandises de 2003- 2013**, op.cit. p 14.

من خلال هذا الجدول، يتضح أن دول الإتحاد الأوروبي والدول العربية، تسيطر على نسبة تتراوح بين 55% و 60 % من إجمالي الواردات الجزائرية خلال هذه الفترة، وهي الدول التي وقعت معها الجزائر على اتفاقيات تسمح بتحرير التجارة البينية، حتى وإن كانت لم تدخل حيز التنفيذ بالكامل مع الإتحاد الأوروبي.

وهو ما يعني أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة لن يؤثر على تدفق السلع من هاته المناطق، في حين التأثير يأتي من باقي المناطق الاقتصادية التي تورد للجزائر ما يقارب 40 % من إجمالي وارداتها، وعليه يمكن القول أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يشكّل تحديا مهما بالنسبة للاقتصاد الجزائري، وقد يؤدي هذا الانضمام في صورة ما إذا لم يتم التحضير له بشكل مناسب، إلى تشكيل أعباء إضافية على الميزان التجاري الجزائري، الذي يعاني من هشاشة مستديمة، لارتباط توازنه بأسعار النفط في الأسواق الدولية.

انطلاقا من هذه المعطيات، فإن التحدي الذي يجب على الاقتصاد الوطني كسبه في المرحلة القادمة، هو تحضير الجهاز الإنتاجي الوطني لجعله قادرا على إحلال جزء من الواردات الإجمالية، بإتباع إستراتيجية إحلال الواردات، قبل التفكير في تعزيز الصادرات الوطنية.

الفرع الثالث: المخاطر المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بهيكلها التجاري والاقتصادي الحالي، يحمل الكثير من المخاطر، وقد يجلب بعض المكاسب التي سبق التطرق لها في دوافع انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة.

والحقيقة أن حجم هذه المخاطر يولدها بالأساس، طبيعة الاقتصاد الوطني، المعتمد على الريع النفطي في دورانه، أكثر من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في حد ذاته.

وعليه فإن تفادي مخاطر الانضمام يتطلب القيام بإصلاحات عميقة، تمس الجهاز الإنتاجي الوطني في قطاعات الفلاحة، والصناعة، والخدمات، على النحو الذي يسمح لها بتغطية الطلب المحلي، في الفروع الإنتاجية التي تملك فيها الجزائر ميزة تنافسية، ثم التوجه نحو التصدير في مرحلة لاحقة، عوض تشتبت المجهود الوطني في قطاعات متنوعة، وهو ما يصعب التحكم فيه لاحقا،ومن أهم المخاطر التي تهدد الاقتصاد الوطني كنتيجة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، يمكن إبراز النقاط التالية:[1]

1- إن ضعف القطاع الصناعي الوطني، يجعل منه غير قادر على منافسة المنتجات الأجنبية عالية الجودة، ومنخفضة الثمن، وهو وضع ظل مستمرا رغم استفادة هذا القطاع من جهود كبيرة لإعادة تأهيله، وسنوات طويلة من الحماية، بواسطة الحواجز الجمركية، وغير الجمركية؛

2- إن تركيبة الصادرات الجزائرية المتشكلة أساسا من النفط، يقلص من إمكانية استفادة الجزائر من إعفاء منتجاتها من الرسوم الجمركية، كون العجز لا يكمن في الجهاز الإنتاجي الوطني، وليس في الأسواق الخارجية؛

3- إن إلغاء الرسوم الجمركية، سيكبد الخزينة العمومية خسائر كبيرة، قد يصعب تعويضها، لأن النمو المفترض للقطاعات الإنتاجية بفعل تحرير التجارة الخارجية غير مضمون النتائج، كما أشرنا إليه سابقا؛

4- إن الالتزام باتفاقية حماية الملكية الصناعية، قد يضاعف من متاعب القطاع الصناعي الجزائري، الغير قادر على التأقلم مع التكاليف الباهظة لبراءات الاختراع، وكذا المصاريف المرتبطة باستخدام العلامات التجارية؛

[1] - علي حافظ منصور، **تقدير وتحليل الآثار المتعلقة بالتجارة في السلع**، (جامعة سطيف: الملتقى الدولي الأول حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، 29 – 30 أكتوبر 2001)، ص 11.

5- إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، يقتضي إلغاء الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي في مرحلة لاحقة، وهو ما يشكل تهديدا للقطاع الفلاحي الجزائري، الذي يعتمد أساسا في نشاطه على الدعم الحكومي الواسع، ومن ثمة فإنه قد يواجه صعوبات ستؤدي حتما إلى إفلاسه وانهياره، إذا ما افتقد إلى هذا الدعم؛

6- إن تحرير تجارة الخدمات، سيؤدي إلى دخول المؤسسات المصرفية والمالية إلى السوق الجزائري بقوة، وهو ما يشكل تهديدا للمؤسسات المماثلة لها وطنيّا، نظرا لضعف أدائها، وتخلف أنظمتها التسييرية، مما يؤدي إلى سيطرة المؤسسات المصرفية والمالية الأجنبية على السوق الوطني، وما ينتج عنه من صعوبات لميزان المدفوعات الوطني، بفعل تحويل أرباحها لاحقا إلى البلدان الأم.

إن إبراز هذه المخاطر لا يعني الدفع باتجاه عدم الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، الذي يبقى حتمية يجب مواجهتها، بل بغرض إبراز النقائص التي يجب معالجتها قبل الانضمام، لأن ذلك سيكون مستحيلا بعده. كما يمكن الإشارة إلى أن الجزائر غير مقيدة بأي جدول زمني لتنفيذ هذا الانضمام، وعليه فإنه بإمكانها أخذ الوقت اللازم لتحضير الاقتصاد الوطني، وجعله قادرا على رفع التحدي، من خلال اعتماد استراتيجيات صناعية وفلاحية وخدمية واضحة الأهداف، وإتباع سياسات اقتصادية بإمكانها تحقيق هاته الأهداف في أقصر مدة زمنية ممكنة.

خلاصة الفصل:

تعيش الجزائر في محيط يشهد الكثير من التحولات المؤثرة في الاقتصاد الوطني، حيث شهد هذا المحيط بروز الكثير من التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية، كالاتحاد الأوروبي الذي دخل في شراكة اقتصادية مع دول جنوب المتوسط، ومنها الجزائر، التي سيتأثر اقتصادها عموما، والقطاع الصناعي على وجه الخصوص ببنود هذه الشراكة، لذلك تم التركيز في هذا الفصل على توضيح بنود الاتفاق الخاصة بالتبادلات التجارية للمنتجات المصنعة، والإعفاءات الجمركية المترتبة عن تنفيذ مضمون هذا الاتفاق، إضافة إلى محاولة إبراز المخاطر و المكاسب المتولدة عن ذلك من وجهة نظر المحللين الاقتصاديين، وذلك انطلاقا من واقع التبادلات التجارية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي.

كما تم التطرق إلى أثر انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الاقتصاد الوطني، عبر إبراز واقع التبادلات التجارية بين الجزائر وباقي الدول العربية، قبل وبعد الانضمام إلى هذا الفضاء التجاري العربي، وتحليل المكاسب، و المخاطر المحتملة لهذا الانضمام.

من ناحية أخرى تم استعراض آفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، كآخر خطوة نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي، عبر التطرق إلى مسار المفاوضات بين الجزائر والأمانة العامة لهذه المنظمة، والعقبات التي حالت دون إتمام إجراءات هذا الانضمام، إضافة إلى تحليل المخاطر، والمكاسب المحتملة لذلك، انطلاقا من المعطيات العامة للتجارة الخارجية للجزائر.

الفصل الخامس

مساهمة لإثراء إستراتيجية تنمية القطاع الصناعي الجزائري

طبقت الجزائر منذ استقلالها سنة 1962 عديد الإستراتيجيات التنموية، قصد النهوض بالقطاع الصناعي، كان آخرها الإستراتيجية الصناعية الجديدة المعتمدة سنة 2007، ورغم التباين في تقييم النتائج المحققة خلال أزيد من خمسين سنة من الاستقلال،إلاّ أن الإجماع حاصل حول ضرورة انتهاج إستراتيجية جديدة، تعتمد على مقاربات مختلفة تماما عن مقاربات الإستراتيجيات السابقة، حيث يتوجب أن تستمد الإستراتيجية الجديدة معالمها من واقع القطاع الصناعي الجزائري، بعيدا عن تطبيق نماذج مستوردة من الخارج، يختلف واقع تصميمها عن الواقع الجزائري.

انطلاقا من هذا المبدأ سنحاول من خلال هذا الفصل، تقديم بعض المقترحات لإثراء الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، انطلاقا من الواقع الجزائري، عبر تشخيص البيئة العامة للنشاط الاقتصادي في الجزائر، ثم تحليل واقع القطاع الصناعي، الوطني عبر إبراز نقاط القوة والضعف التي يتميز بها، وكذا أهميته داخل الاقتصاد الوطني، وتقييم أداء أهم الفروع الصناعية المشكّلة للنسيج الصناعي الوطني، وصولا إلى اقتراح مسار إستراتيجي يمتد إلى سنة 2025 وكذا السياسات التي نرى أنّه بإمكانها المساعدة على تنفيذ المسار الإستراتيجي المقترح.

المبحث الأول: تشخيص البيئة العامة للنشاط الاقتصادي الجزائري

بتعدادها السكاني البالغ أزيد من 40 مليون نسمة في جانفي 2016، تكون الجزائر إحدى أكبر دول الضفة الجنوبية للمتوسط من حيث عدد السكان، وبمساحتها البالغة أزيد من مليوني كلم^2 تحتل المرتبة الأولى إفريقيا من حيث المساحة، وبموقعها الجغرافي المتميز تشكّل بوابة لإفريقيا. كل هذه المميزات الطبيعية، والبشرية، تجعل الجزائر منطقة نشاط اقتصادي بامتياز، غير أن واقع الاقتصاد الوطني لا يعبر عن حجم الإمكانيات المتوفرة.

للوقوف على مؤشرات الاقتصاد الوطني المعبر ّ ة عن البيئة العامة للنشاط الاقتصادي، سيتم تشخيص مؤشرات الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلد، لكن قبل ذلك سيكون من المفيد التطرق للمؤهلات الطبيعية والهيكلية للجزائر، باعتبارها ذات تأثير مباشر على المناخ الاستثماري داخل البلد.

المطلب الأول: المؤهلات الطبيعية والهيكلية للاستثمار في الجزائر

تمتلك الجزائر العديد من المؤهلات،التي تجعلها بلدا جذ ّابا للاستثمار، حيث يسمح الاستغلال والترويج الأمثل لهذه الإمكانيات، بجعلها منطقة استثمار بامتياز، وما يجعل هذه الإمكانيات أكثر جاذبية، هو الاستقرار السياسي، والأمني، الذي تعرفه البلد مقارنة مع العديد من دول الجوار، التي غرقت في الفوضى، من جراء ما اصطلح على تسميته إعلاميا "بالربيع العربي"، وذلك بعد سنوات طويلة من أعمال العنف، التي عرفتها البلاد خلال تسعينات القرن الماضي، وما خلفته من مآسي، تم تجاوزها بفضل ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، الذي زكاه الشعب الجزائري في استفتاء عام، وبالأغلبية الساحقة.

الفرع الأول: المؤهلات الطبيعية

بفضل موقعها الجغرافي المتميز باعتبارها بوابة لإفريقيا، وشريطها الساحلية الممتد لأزيد من 1600 كلم، تحتل الجزائر مكانة هامة في حوض البحر الأبيض المتوسط، تجعل منها حلقة مهمة في التبادلات التجارية بين إفريقيا وأوروبا، إضافة إلى المناخ المعتدل، خصوصا في المناطق الشمالية، بما يسمح بممارسة النشاطات الاقتصادية، واستغلال الأراضي الفلاحية المتوفرة بكثرة في هذه المناطق.

إن أهم مؤهل طبيعي تتوفر عليه الجزائر، هو ثرواتها الطبيعية المتعددة، والتي يعتبر الغاز والنفط أبرزها، ما يجعل منها بلدا متميزا في المجال الطاقوي، إذ تحتل المرتبة الثامنة عشر كأكبر منتج للنفط، والمرتبة الخامسة عشر من حيث احتياطات النفط المؤكدة، إضافة إلى احتلالها الخامسة في ترتيب كبار منتجي الغاز، والمرتبة السابعة من حيث احتياطات الغاز المؤكدة،، إضافة إلى أن إنتاج الجزائر من المواد الطاقوية الأحفورية، يتجاوز بكثير احتياجاتها الداخلية، ما يسمح بتصدير الفائض إلى الأسواق الدولية، حيث تعتبر الجزائر ثالث أكبر ممون لدول الإتحاد الأوروبي بالغاز الطبيعي، وتحتل المرتبة الثالثة كأكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم، والمرتبة الثانية عشر كأكبر مصدر للنفط،كما أن تكلفة الطاقة في السوق الداخلي، تعتبر الأدنى في شمال إفريقيا، والشرق الأوسط، إذا ما

استثنينا ليبيا، وأقل من نظيرتها في الدول الأوروبية بأضعاف كثيرة، حيث لا تتجاوز تكلفة الغاز الطبيعي 0.21أورو للوحدة الحرارية، في حين لا تتجاوز تكلفة الكهرباء 0.04 أورو للكيلو واط الساعي[1]

بالإضافة إلى الطاقة تتوفر الجزائر على احتياطات هامة من الحديد، والفوسفاط، والتي يسمح استغلالها الأمثل، وتثمينها محليّا، بخلق صناعة تحويلية كثيفة، تساهم بشكل فعّال في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني، وتوفير مناصب الشغل، في مجتمع تغلب عليه فئة الشباب، التي تمثل المحرك الفعلي للتنمية الاقتصادية، بفعل قدرتها على النشاط العملي، وما تشكله من سوق واسعة للاستهلاك.

الفرع الثاني: المؤهلات الهيكلية

عرفت الجزائر خلال السنوات الأخيرة، مستوى عال من الإنفاق العمومي على مشاريع البنية التحتية، ما سمح بتوفير حجم معتبر من الهيكل القاعدية، المساعدة على جذب الاستثمارات، وخصوصا في القطاع الصناعي، وذلك بفضل برامج عصرنة السكك الحديدية، حيث تمكنت الجزائر من بلوغ عتبة 4000 كلم من خطوط السكّة الحديدية، تغطي غالبية مناطقالنشاط الصناعي، كما أنه من المتوقع أن يبلغ طول الشبكة 6000 كلم في نهاية سنة 2017، في حين تتوفر الجزائر على شبكة طرقات تمتد لأزيد من 112000 كلم، محتلة بذلك المرتبة الثالثة إفريقيّا، والأربعين عالميّا، حيث يشكلالطريق السيّار شرق -غرب، أبرز هذه المنشآت، بطول يبلغ 1270 كلم، والممتد من أقصى الحدود الغربية إلى أقصى الحدود الشرقية للبلاد، مرورا بأهم الولايات الشمالية، التي تتوسع فيها الحركية الاقتصادية بشكل أكبر، رغم ما يمكن إبرازه من ملاحظات حول نوعية انجاز هذه الهيكل، والصيانة المطلوبة للمحافظة عليها.[2]

من جهةأخرى فإن الجزائر تتوفر على بنية تحتية مهمّة في مجال النقل البحري، والجوي، وإن كان استغلال هذه المنشآت يبقى دون المستوى المأمول، حيث تتوفر الجزائر على 36 مطارا منها 16مطارا دوليّا، و45 منشأة بحرية، منها 11 ميناء تجاري، و31 ميناء للصيد البحري، كما أنه من الملاحظ أن تتدعّم هذه الهياكل بالميناء الجديد للوسط بالقرب من منطقة "شرشال"، والذي سيمثل أحد أكبر الموانئ التجارية في حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث سيساهم في جعل الجزائر مركز عبور تجاري في اتجاه دول الساحل الإفريقي، بفضل ارتباطه بخط

[1] - Document de l'Agence nationale de développement de l'investissement, **Raisons pour investir en Algérie**, (Alger : www.andi.dz, Février 2016), p 08.
[2] - Ibid, p 11.

السكة الحديدية العابر للصحراء، والطريق السّريع شمال-جنوب، مما يسهل الحركية التجارية بين أوروبا ودول الساحل الإفريقي، مرورا عبر الجزائر.[1]

إضافة إلى الهياكل القاعدية، وبفضل استثمارها في العنصر البشري، تتوفر الجزائر على قدرات بشرية معتبرة مؤهلة أكاديميّا ومهنيّا، لمسايرة المشاريع الاستثمارية، وخصوصا في القطاع الصناعي، وذلك بفضل شبكة المؤسسات التعليمية، والمهنية التي توفر تكوينا مجانيّا، خصوصا لفئة الشباب، ما يجعل المورد البشري الوطني مؤهل للانخراط في سوق العمل بسهولة أكبر.

على مستوى الجباية، تعتبر الجزائر من أقل الدول ضغطا في المجال الجبائي في حوض البحر الأبيض المتوسط، بفعل الإعفاءات الجبائية الكثيرة، التي يمكن للمستثمر الاستفادة منها، أثناء القيام بمشروعه الاستثماري، والتي تمتد إلى حدود خمس سنوات من الإعفاء على أرباح المؤسسات، والضرائب على المداخيل، والرسم على النشاطات المهنية، إضافة إلى تخفيضات تصل إلى حدود 80% من أعباء اشتراكات الضمان الاجتماعي للعمال الشباب، غير أن الكثير من الملاحظين ينتقدون التشريعات الجزائرية في المجال الاقتصادي، بسبب عدم استقرارها، والتغييرات التي تعرفها بشكل عميق ومستمر، ما يقلص ثقة المستثمرين، وخصوصا الأجانب منهم، في القوانين المؤطرة للنشاط الاقتصادي في الجزائر.[2]

المطلب الثاني: تشخيص الوضعية الاقتصادية

تلعب مؤشرات الاقتصاد الكلي دورا مهما في تحسين مناخ الاستثمار والأعمال داخل البلد، ذلك بأنها تمنح ثقة أكبر للمستثمرين بسلامة الاقتصاد الوطني، وهي تعتبر أحسن مؤشر حول الأداء الاقتصادي العام للبلد. إذ أن تراجع مؤشرات الاقتصاد الكلي، يعطي صورة سيئة حول الاقتصاد الوطني، ويجعل المستثمرين غير مطمئنين بشأن مستقبل استثماراتهم، وبالتالي تؤثر بشكل سلبي على الوجهة الاستثمارية.

وانطلاقا من الأهمية التي تكتسبها مؤشرات الاقتصاد الكلي، عمدت الجزائر ومنذ بداية الألفية الحالية إلى تحسين مؤشراتها، وساعدها في ذلك الارتفاع الكبير لأسعار النفط في الأسواق الدولية، مما سمح بتخفيض كبير لحجم المديونية الخارجية، وارتفاع احتياطي الصرف إلى مستويات غير مسبوقة، إضافة إلى تحسن مداخيل الخزينة العمومية بشكل سمح بتشكل فوائض مالية، وجهت إلى صندوق ضبط الإيرادات لاستخدامها في حالات العجز التي قد تحدث مستقبلا.

[1]- Document de l'Agence nationale de développement de l'investissement, **Raisons pour investir en Algérie,** Op.cit, p 13.
[2]- Ibid, p 15.

الفرع الأول: المؤشرات المالية

تظهر مؤشرات الخزينة العمومية خلال السنوات الأخيرة فائضا، وهو ناتج بالأساس عن ارتفاع عوائد الجباية النفطية، مما سمح للسلطات التنفيذية برفع حجم النفقات العمومية إلى مستويات قياسية، غير أن تركيبة النفقات العمومية تثير الكثير من المخاوف في حال استمرارها على نفس الوتيرة، مع تراجعأسعار النفط بشكل كبير، ولفترات زمنية طويلة نسبيا، حيث أن التراكم المالي في صندوق ضبط الإيرادات لا يمكنه تغطية حجم العجز الناشئ، سوى لفترة قصيرة قد لا تتعدى سنتين على أقصى تقدير، والجدول الموالي يوضح وضعية الخزينة العمومية خلال السنوات الأخيرة.

جدول رقم 15

تطور حسابات الميزانية العمومية في الجزائر خلال الفترة 2005 – 2014

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الجباية البترولية	899	973	970.2	1628.5	1835.8	1501.7	1561.6	1519	1615.9	1877.7
الجباية العادية	730.7	829.6	953.8	1158	1245.7	1421.7	1894	1950	2204.2	2340.4
إجمالي الإيرادات	1629.7	1802.6	1924	2786.5	3081.5	2923.4	3455.6	3469	3820	4218.1
نفقات التسيير	1495.3	1574.9	2017.7	2593.7	2837.9	3455.9	4608.2	4925	4335.6	4717.4
نفقات التجهيز	1047.7	1477.6	1932	2788	3331	3331.9	2820.4	2849	2240	2744.3
إجمالي النفقات	2543	3052.5	3949.7	5381.7	6168.9	6795.8	7428.6	7774	6575.6	7461.7
رصيد الميزانية	-913.3	-1250	-2026	-2556	-3087	-3872	-3973	-4305	-2755	-3471

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على وثائق مستخرجة من وزارة المالية، www.mf.gov.dz . تاريخ الاطلاع: سبتمبر 2015.

من خلال هذا الجدول يتضح أن رصيد الميزانية سالب طيلة الفترة، ويرجع إلى كون إيرادات الجباية النفطية محسوبة على أساس 37 دولار للبرميل، في حين أن سعره تجاوز هذا التقدير بكثير خلال هذه الفترة، ما سمح بتشكيل احتياطي مالي يتجاوز 4000 مليار دينار في صندوق ضبط الإيرادات، كما يمكن ملاحظة تطور العجز في الميزانية خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2005 و 2012 التي بلغ فيها مستويات قياسية، برصيد سالب يقدر بـ: 4305 مليار دينار،ويرجع ذلك أساسا إلى الارتفاع الكبير في نفقات التسيير بداية من سنة 2011، بسبب لجوء السلطات العمومية إلى رفع الأجور، والمخلفات المالية المترتبة عن ذلك، بغرض الحفاظ على السلم الاجتماعي، وتفادي سقوط البلد فيما سمي " بالربيع العربي " الذي اجتاح بلدانا عربية كثيرة.

من جهة ثانية فإن نسبة تغطية إيرادات الجباية العادية لنفقات التسيير، لم تتجاوز نسبة 50% في أغلب السنوات، وهو ما يوضح خطورة الوضعية المالية للخزينة العمومية، إذ أن نصف نفقات التسيير يتم تغطيتها عن طريق الجباية النفطية، وهو إخلال كبير بمضمون القاعدة الذهبية، التي وضعتها السلطات الجزائرية خلال الفترات

السابقة، والقاضية بتغطية نفقات التسيير بواسطة الجباية العادية، فيما توجه إيرادات الجباية النفطية لتغطية نفقات التجهيز حصريا.

ورغم الصعوبات التي قد تواجهها الخزينة العمومية، في حالة استمرار انخفاض أسعار النفط لفترات طويلة، إلا أنها تتوفر على صمّ امات أمان، في مقدمتها رصيد صندوق ضبط الإيرادات، الذي يوفر تغطية عجز الميزانية لفترة قد تصل إلى سنتين، إضافة إلى حجم مديونية خارجية ضئيل، يجعل الجزائر في منأى عن الضغوط الخارجية. والجدو ل الموالي يوضح تطور المديونية الخارجية الجزائرية خلال السنوات الأخيرة:

جدول رقم 16

تطور حجم المديونية الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2005 – 2014

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
د.ط.أ	16.485	5.062	4.889	4.282	4.356	3.758	3.268	2.489	2.068	1.975
د.ق.أ	0.707	0.55	0.717	1.304	1.331	1.778	1.142	1.205	1.328	1.76
المجموع	17.192	5.612	5.606	5.586	5.687	5.536	4.41	3.694	3.396	3.735

المصدر: تقارير صادرة عن بنك الجزائر، www.bank-of-algeria.dz . تاريخ الاطلاع: سبتمبر 2015.

من خلال هذا الجدول يتضح التراجع الكبير في حجم المديونية الخارجية للجزائر، حيث شهدت أكبر انخفاض سنة 2006، ببلوغها 5.612 مليار دولار، بعد أن تجاوزت حدود 17 مليار دولار في السنة السابقة، ويعود هذا التراجع بالأساس إلى قرار السلطات العمومية بالتسديد المسبق للديون خلال هذه السنة، ومنع اللجوء إلى الاستدانة الخارجية، ما جعل مؤشرات المديونية تعرف منحى تنازلي طيلة السنوات اللاحقة، لتبلغ 3.735 مليار دولار سنة 2014 بارتفاع طفيف مقارنة مع السنة السابقة، هذا الوضع يرفع من قدرة الجزائر على الاستدانة الخارجية من جديد، خصوصا في خيار الديون قصيرة الأجل في حالة ما تطلب الوضع مستقبلا اللجوء إلى ذلك.

إضافة إلى ما سبق فإن معدلات التضخم المسجلة خلال الفترة السابقة، تبقى مقبولة إلى حد كبير، رغم تسجيل معدلات عالية في بعض السنوات، والناتجة أساسا عن الارتفاع الكبير في حجم الإنفاق الحكومي، والجدول الموالي يوضح تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة السابقة.

جدول رقم 17

تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2006 – 2015

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المعدل %	2.31	3.67	4.85	5.74	3.91	4.52	8.89	3.25	2.92	4.78

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على وثائق مستخرجة من وزارة المالية، www.mf.gov.dz . تاريخ الاطلاع: مارس 2016.

من خلال هذا الجدول يتضح أن معدل التضخم ظل دون نسبة 5% في معظم سنوات هذه الفترة الزمنية، باستثناء سنتي 2009 و 2012 التي بلغ فيها معدل التضخم مستوى عالي قارب 9%، لكنه تراجع بشكل ملحوظ سنة 2013، ليسجل نسبة 3.25% بعد استيعاب الاقتصاد الوطني للارتفاع الكبير الذي عرفته نفقات الميزانية سنة 2012، وخصوصا نفقات التسيير التي تضمنت زيادات كبيرة في الأجور، إضافة إلى المخلفات المالية لذلك، وهو ما انعكس بشكل مباشر على نفقات الأسر، وبالتالي زيادة الطلب الكلي الفعّال الذي خلق موجة تضخمية محدودة زمنيا.

الفرع الثاني: المؤشرات النقدية

سجلت المؤشرات النقدية بدورها نتائج إيجابية خلال الفترة الماضية، ويترجم ذلك الارتفاع الكبير في احتياطات الصرف المتراكمة، إضافة إلى استقرار سعر إعادة الخصم عند حدود 4% خلال كامل الفترة. أضف إلى ذلك الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار الجزائري، ما يعطي الانطباع حول صلابة المؤشرات النقدية للاقتصاد الوطني، والجدول الموالي يوضح تطور المؤشرات النقدية خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2006و2015.

جدول رقم 18

تطور المؤشرات النقدية للجزائر خلال الفترة 2006 - 2015

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
احتياطي الصرف (مليار دولار)	81.46	114.97	148.09	155.11	170.46	191.36	200.58	201.43	186.35	152.7
سعر صرف الدينار مقابل الدولار	72.64	69.37	64.58	72.63	74.39	72.93	77.53	79.38	80.56	102.93

المصدر: تقارير صادرة عن بنك الجزائر، www.bank-of-algeria.dz . تاريخ الاطلاع: مارس 2016.

من خلال هذا الجدول يتضح التطور الكبير لاحتياطي الصرف من العملة الأجنبية، حيث بلغ أعلى مستوى سنة 2013 بحجم 201.43 مليار دولار، وهي آخر سنة في المنحى التصاعدي لاحتياطي الصرف، الذي عرف تراجعا خلال السنة الموالية ليبلغ 186.35 مليار دولار، ويواصل نسق التراجع إلى حدود 152.7

مليار دولار في نهاية سنة 2015، وهو التراجع الناتج عن انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية، وتأثيره المباشر على رصيد الميزان التجاري.

كما سجلت سنة 2015 تراجعا كبيرا في سعر صرف الدينار الجزائري، في محاولة لتعويض تراجع إيرادات الخزينة العمومية عن طريق خفض سعر صرف العملة المحلية، بغرض تحقيق زيادة اسمية في إيرادات الجباية النفطية، وهو إجراء ظرفي لا يمكن أن يستمر لفترة طويلة، إضافة أثره الايجابي على تنافسية المنتجات الجزائرية المصدّرة رغم قلّتها، وأثره السلبي على أسعار المنتجات المستوردة، التي يجعلها أغلى ثمنا، وبالتالي أقل تنافسية من نظيرتها المنتجة محليا، وهو إجراء من شأنه تعديل الخلل في الميزان التجاري، المتأثر بشكل كبير من جراء تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية.

يشار إلى أن سعر إعادة الخصم ظل مستواه عند حدود 4% خلال هذه الفترة ما جعل البنوك التجارية تمتنع عن الاقتراض من البنك المركزي، لتوفرها على فوائض مالية في محافظها، ناتجة أساسا عن مدخرات شركة "سوناطراك" إضافة إلى ارتفاع حجم ادخار العائلات، حيث تمنح البنوك التجارية معدلات فائدة أقل من 4% على هذه المدخرات، ما يجعلها أكثر مردودية من اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي، لكن هذه الوضعية مرشحة للتغير خلال الفترة المقبلة، مع تغير المعطيات المالية للسوق الوطنية، ما قد يدفع بمعدل سعر إعادة الخصم إلى الارتفاع مستقبلا.

المطلب الثالث: تشخيص الوضعية الاجتماعية

تشكل الوضعية الاجتماعية مؤشرا مهما في القرار الاستثماري، ذلك بأن هذا الأخير يتجنب المناطق والبلدان التي تتميز باضطرابات اجتماعية عنيفة ومستمرة، لأن ذلك من شأنه أن يؤثر على مردودية المشروع الاستثماري بشكل مباشر، وعليه فإن تحسين الوضعية الاجتماعية يظل عاملا مهما في جلب الاستثمارات، وإقناع أصحابها بإقامتها داخل البلد.

وانطلاقا من هذه الأهمية، فقد بذلت الجزائر جهودا كبيرة في تحسين الوضع الاجتماعي للسكان، انطلاقا من برامج التعليم، والصحة العمومية، عبر تغطية كامل التراب الوطني بالمؤسسات الساهرة على توفير هاته الخدمات، وبصفة شبه مجانية، بغرض توفير عنصر بشري متعلم وسليم صحيا، بالإضافة إلى المجهودات المبذولة في قطاع السكن، لتوفير سكنات لائقة للمواطنين، قصد تحقيق الاستقرار الأسري، الذي يكتسي أهمية بالغة في استقرار المجتمع ككل.

الفرع الأول: مؤشر الدخل الفردي

عمدت السلطات العمومية إلى زيادات معتبرة في الأجر الوطني الأدنى المضمون، الذي انتقل من 6000دج في بداية الألفية إلى 18000دج حاليا، رغم أنه يبقى بعيدا على الحد الأدنى المضمون في دول أوروبا، وحتى لدى في الدول المجاورة، رغم أن دعم أسعار المواد الأساسية في الجزائر قد يلغي هذا الفارق، وقد يجعل من الدخل الحقيقي للفرد الجزائري أعلى من نظيره لدى دول الجوار المغاربي. والجدول الموالي يوضح تطور الدخل الفردي للمواطن الجزائري خلال السنوات الماضية.

جدول رقم 19

تطور دخل الفرد في الجزائر خلال الفترة 2006 – 2015

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الدخل الفردي (دولار)	3467	3939	4912	3386	4481	5428	5542	5508	5446	5273

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات مستقاة من البنك العالمي.www.banquemondiale.org ، تاريخ الاطلاع: أفريل 2016.

من خلال هذا الجدول يتضح أن دخل الفرد الجزائري ارتفع بمقدار 52% خلال السنوات العشر الأخيرة، حيث انتقل من 3467 دولار أمريكي سنة 2006، إلى 5273 دولار أمريكي سنة 2015، وهو تطور معتبر، في حين نلاحظ تسجيل تراجعات مهمة في بعض السنوات على غرار سنة 2009 التي بلغ فيها الدخل الفردي 3386 دولار أمريكي، بعد أن كان في حدود 4912 دولار أمريكي سنة 2008، وهو الأمر الذي يمكن تفسيره بتراجع أسعار النفط خلال سنة 2009 من جراء الأزمة المالية الدولية، حيث عاود الدخل الفردي منحاه التصاعدي اعتبارا من سنة 2010، وهو ما يعبر عن مدى تأثير عائدات الثروة النفطية على الدخل الوطني الخام، ومن ثمة على الدخل الفردي في الجزائر.

الفرع الثاني: مؤشر البطالة

شهد معدل البطالة تراجعا محسوسا خلال السنوات الأخيرة، ويرجع ذلك أساسا إلى سياسات التشغيل المنتهجة في الجزائر، والتي سمحت بخلق الآلاف من مناصب الشغل، إضافة إلى الحركية التي عرفها الاقتصاد الوطني، خصوصا في قطاع البناء، والأشغال العمومية، بفضل برامج التعمير، والتهيئة الإقليمية، الذي سمح بازدهار نشاط المقاولات المختصة، وما تولّد عنه من خلق مناصب الشغل بأعداد كبيرة، وصلت إلى حدود نشوء عجز في العرض من اليد العاملة في بعض الاختصاصات، ما استوجب الاستعانة باليد العاملة الأجنبية لتغطية هذا النقص، والجدول الموالي يوضح تطورات معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة الماضية

جدول رقم 20

تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2006 – 2015

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل البطالة (%)	12.3	13.8	11.3	10.2	10	10	11	9.8	9.5	11.2

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات مستقاة من الديوان الوطني للإحصاء، www.ons.dz ، تاريخ الاطلاع: أفريل 2016.

من خلال هذا الجدول يتضح أن معدل البطالة خلال السنوات العشر الأخيرة ظل مستواه عند حدود 10%وهو معدل يقترب من معدلات البطالة في دول أوروبا، كما سجل أول انخفاض له تحت عتبة 10% سنة 2013 بمعدل 9.8%، لينزل إلى حدود 9.5% سنة 2014.

لكن سنة 2015 شهدت ارتفاعا معتبرا حيث وصل المعدل إلى 11.2%، وهو ما يمكن تفسيره ببداية بروز نتائج سياسة التقشف المنتهجة للتقليل من آثار انخفاض مداخيل الخزينة العمومية، من جراء تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية، حيث عمدت الدولة إلى تجميد الكثير من مشاريع البناء، والتجهيز، والأشغال العمومية، ما دفع بالشركات النشطة في هذا المجال إلى تسريح الآلاف من العمال المتعاقدين، إضافة إلى تراجع توظيف الشباب الحاملين للشهادات الجامعية داخل الإدارات العمومية، في شكل عقود توظيف مؤقتة، وهو مؤشر يدل على إمكانية تسجيل معدلات بطالة أعلى خلال السنوات المقبلة، إذا ما استمرت سياسة التقشف المنتهجة، واستمر انخفاض سعر برميل النفط في البورصات العالمية.

المبحث الثاني: واقع القطاع الصناعي في الجزائر

تمتلك الجزائر قاعدة صناعية معتبرة، مقارنة مع نظيراتها المنتمية إلى مجموعة الدول السائرة في طريق النمو، ويرجع ذلك بالأساس إلى إستراتيجيات التصنيع المعتمدة في الفترات السابقة، خصوصا في عشرية السبعينات من القرن الماضي، رغم كل النقائص المسجلة، والنتائج التي آل إليها القطاع في نهاية الثمانينات من القرن نفسه.

ورغم الجهود المبذولة في إطار الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة منذ أزيد من عشريتين إلا أن أداء القطاع الصناعي في الجزائر ظل متواضعا، ولم يكن في مستوى الآمال المعقودة عليه، ويعود ذلك أساسا إلى تخبط سياسات الإصلاح المنتهجة، إضافة إلى الإرث الثقيل لمرحلة التخطيط، التي خلّفت قطاعا صناعيا ضخما من حيث الحجم، لكنه ضعيف من حيث الأداء، مما ولّد حجما رهيبا من الديون المتعثرة، والتكنولوجيا المتخلفة، والنتائج المالية السلبية.

وللوقوف على واقع القطاع الصناعي في الجزائر، سيتم تناول الموضوع من ثلاث زوايا رئيسية، تتطرق الأولى إلى أهمية القطاع الصناعي في الاقتصاد الجزائري، وتفصل الثانية في الخصائص الهيكلية لهذا القطاع، وتعالج الثالثة تقييم الأداء العام لهذا القطاع خلال السنوات الأخيرة.

المطلب الأول: أهمية القطاع الصناعي في الاقتصاد الجزائري

يمكن إبراز أهمية القطاع الصناعي في الاقتصاد الجزائري، عبر الاستدلال بدور هذا القطاع في حجم الناتج الخام للاقتصاد الوطني، ومدى مساهمته في خلق القيمة المضافة، التي تعبر عن المساهمة الفعلية في المجهود الاقتصادي الوطني، وذلك خلال السنوات الأخيرة، التي شهد فيها هذا القطاع ظروفا مواتية من المفروض أن تؤدي إلى انتعاش أدائه، وزيادة قدراته الإنتاجية والتنافسية.

الفرع الأول: الأهمية حسب مؤشر الناتج الخام

انطلاقا من مؤشر الناتج الخام، يمكن إبراز أهمية القطاع الصناعي في خلق الثروة داخل الاقتصاد الوطني، وذلك عبر احتساب معدل مساهمته في الناتج الخام الوطني، مقارنة مع باقي القطاعات التي تشمل الفلاحة والخدمات.

إضافة إلى ذلك فإن القطاع الصناعي نفسه يمكن تقسيمه وفقا للعملية الإنتاجية، إلى صناعات إستخراجية تشمل قطاع المحروقات والمناجم، وقطاع الصناعات الإنشائية الذي يشمل قطاع الأشغال العمومية والأشغال البترولية، بالإضافة إلى قطاع الصناعات التحويلية الذي يشمل باقي الفروع الصناعية،* والجدول الموالي يوضح مساهمة كل قطاع اقتصادي في الناتج الداخلي الخام الوطني.

* باقي الفروع الصناعية تشمل وفق الديوان الوطني للإحصائيات: المياه والكهرباء، الحديد والصلب والميكانيك والكهربائية، ومواد البناء والكيمياء والبلاستيك، والصناعات الغذائية والنسيج والجلود، الخشب، الفلين، الورق، وصناعات أخرى مختلفة.

جدول رقم 21

تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام

خلال الفترة: 2000-2014

السنوات			2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الفلاحة		مليار دينار	425.6	505.1	510.6	630.9	710.5	715.5	793.6	885.1
		%	8.31	9.64	9.19	10.03	9.72	8.06	7.78	7.86
الصناعة	الإستخراجية	مليار دينار	2136.7	1969.4	2034.5	2440.1	2966.9	4125	4840.1	5119.1
		%	41.76	37.62	36.65	38.74	40.62	46.48	47.47	45.47
	التحويلية	مليار دينار	790.8	842.2	892.8	924.3	984.6	1038.7	1121.6	1230.7
		%	15.45	16.09	16.08	14.67	13.48	11.7	11	10.93
	الإنشائية	مليار دينار	644.8	693.4	788.5	841.2	941.9	1021.9	1242.5	1516.2
		%	12.6	13.24	14.2	13.37	12.89	11.51	12.18	13.46
الخدمات		مليار دينار	1118.5	1224.2	1324.6	1453.1	1699.5	1971.9	2197.4	2506.5
		%	21.86	23.38	23.86	23.1	23.26	22.22	21.55	22.26
المجموع		مليار دينار	5116.4	5234.3	5551	6289.6	7303.4	8873	10195.2	11257.6
السنوات			2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
الفلاحة		مليار دينار	902.1	1157.2	1269.8	1478.5	1775.1	2031.6	2131.9	
		%	7.02	9.60	9.17	9.24	10.21	11.02	11.29	
الصناعة	الإستخراجية	مليار دينار	6009	4143.5	5047.9	6200.8	6422.8	5920.7	5721.2	
		%	46.81	34.40	36.45	38.78	36.95	32.13	29.47	
	التحويلية	مليار دينار	1325.6	1530.1	1766.5	1766.5	1905.7	2044.6	2171.8	
		%	10.32	12.70	12.75	11.04	10.96	11.09	11.18	
	الإنشائية	مليار دينار	1847.3	2146.6	2517.9	2763.6	3037.6	3364.6	3802.8	
		%	14.39	17.82	18.18	17.28	17.47	18.26	19.59	
الخدمات		مليار دينار	2752.9	3066.1	3244.8	3778	4238.7	5062.6	5522.9	
		%	21.44	24.45	23.43	23.63	24.38	27.47	28.45	
المجموع		مليار دينار	12836.9	12043.5	13846.9	15987.4	17379.9	18424.1	19410.6	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في:

Document de L'ONS**, les comptes économiques de 2000-2014**, (Alger : publication № 669, , Juillet 2015), p. p 03 – 16.

من خلال هذا الجدول، يتضح سيطرة الصناعات الإستخراجية التي تشمل المحروقات والمناجم على الناتج الخام خلال هذه الفترة، بنسبة وصلت سنة 2006 إلى حدود 47.47%، وهو ما يعبر عن مدى ارتباط الاقتصاد الوطني بالريع النفطي.

في حين نسجل نموا ملحوظا لقطاع الصناعات الإنشائية الذي يشمل الأشغال العمومية، والبناء، والأشغال الهندسية البترولية حيث ارتفعت مساهمته من 12% في بداية الفترة إلى 18% في نهايتها، مستفيدا من المشاريع الإنشائية الضخمة المسطرة في برامج دعم النمو الاقتصادي المعتمدة خلال هذه الفترة.

كما أن قطاع الصناعات التحويلية تراجعت مساهمته في الناتج الخام من 15% في بداية الفترة إلى حدود 10% في نهايتها، وهو ما يعبر عن عجز هذا القطاع الصناعي، عن الاستفادة من زيادة الإنفاق الحكومي خلال السنوات الأخيرة، رغم تسجيله معدلات نمو إيجابية، إلا أنها دون الآمال المرجوة، ما دفع بالسوق الوطني إلى تعويض هذا العجز باللجوء المفرط إلى الاستيراد، لسد حاجات الاقتصاد الوطني من السلع الصناعية.

وأخيرا يمكن الإشارة إلى بقاء مساهمة القطاع الفلاحي في حدود 10% رغم استفادته من برامج ضخمة للدعم الفلاحي، في حين بقي قطاع الخدمات يساهم بنسبة تعادل 25% كنسبة متوسطة خلال نفس الفترة.

الفرع الثاني: الأهمية حسب مؤشر القيمة المضافة

اعتمادا على نفس التقسيم السابق للقطاعات الإنتاجية داخل الاقتصاد الوطني، يمكن قياس مساهمة كل قطاع في خلق القيمة المضافة عبر عملياته الإنتاجية، باعتبار أن القيمة المضافة هي أفضل مؤشر، يمكن على أساسه الحكم على أهمية القطاع من ناحية الإنتاجية، وباعتبارها أهم مؤشر على مدى مساهمة القطاع في المجهود الاقتصادي الوطني.

فنظريّا تعبر القيمة المضافة عن الفرق بين القيمة الاقتصادية للمدخلات، والمخرجات، وبالتالي فهي تمثل القيمة الاقتصادية للعمليات الإنتاجية للقطاع الاقتصادي، والجدول الموالي يوضح مساهمة كل قطاع اقتصادي في خلق القيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني.

جدول رقم 22

تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في خلق القيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني

خلال الفترة 2000 -2014

السنوات			2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الفلاحة		مليار دينار	346.2	412.1	417.2	515.3	580.3	581.6	641.3	708.1
		%	10.09	11.93	11.44	11.99	11.38	9.03	8.74	8.82
الصناعة	إستخراجية	مليار دينار	1616.3	1443.9	1477	1868.9	2319.8	3352.9	3882.2	4089.3
		%	47.11	41.82	40.51	43.49	45.48	52.09	52.94	50.97
	تحويلية	مليار دينار	290.7	315.2	337.6	355.4	388.2	418.3	449.6	479.8
		%	8.47	9.13	9.25	8.27	7.61	6.49	6.13	5.98
	إنشائية	مليار دينار	335	358.9	409.9	445.2	508	564.4	674.3	825.1
		%	9.76	10.39	11.24	10.36	9.96	8.76	9.19	10.28
الخدمات		مليار دينار	842.7	921.8	1004.2	1112.2	1303.2	1518.9	1684.8	1919.6
		%	24.56	26.70	27.54	25.88	25.55	23.59	22.97	23.92
المجموع		مليار دينار	3430.9	3452	3645.9	4297	5099.7	6436.1	7332.3	8021.8
السنوات			2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
الفلاحة		مليار دينار	727.4	931.3	1015.3	1183.2	1421.7	1627.8	1771.5	
		%	7.80	11.56	10.51	10.48	11.48	12.70	13.36	
الصناعة	إستخراجية	مليار دينار	4997.6	3109.1	4180.4	5242.1	5536.4	4968	5721.2	
		%	53.65	38.59	43.28	46.45	44.70	38.78	43.17	
	تمويلية	مليار دينار	519.6	570.7	617.4	663.8	728.6	765.4	813.8	
		%	5.57	7.08	6.39	5.88	5.88	5.97	6.14	
	إنشائية	مليار دينار	956.6	1094.8	1257.4	1333.3	1491.2	1620.2	1690.8	
		%	10.27	13.59	13.02	11.81	12.04	12.64	12.75	
الخدمات		مليار دينار	2113.7	2349.1	2586.3	2862.6	3205.6	3827.4	3254	
		%	22.69	29.16	26.78	25.36	25.88	29.88	24.55	
المجموع		مليار دينار	9315	8055	9656.8	11285.3	12383.5	12808.9	13251.3	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في:

Document de L'ONS**, les comptes économiques de 2000-2014**, (Alger : publication № 669, , Juillet 2015), p. p 19 – 22.

من خلال هذا الجدول يتضح ضعف مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في خلق القيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني، حيث تراجعت مساهمته إلى حدود 5% في نهاية الفترة، في مقابل سيطرة الصناعات الإستخراجية المعتمدة أساسا على المحروقات بنسبة وصلت إلى حدود 53.65% سنة 2008، متراجعة إلى 35.59% في السنة الموالية، بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية خلال سنة 2009، في حين

يمكن الإشارة إلى الارتفاع الطفيف لمساهمة الصناعات الإنشائية، المتمثلة في قطاع الأشغال العمومية، والبناء، والأشغال الهندسية البترولية، لتفوق نسبة 12% في نهاية الفترة، مستفيدة من إطلاق العديد من مشاريع البناء خصوصا في قطاع السكن، والطرقات.

من جهة أخرى، فإن نمو القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية يبقى ضعيفا، مقارنة حتى مع القطاع الفلاحي، الذي انتقل من 346.2 مليار دينار سنة 2000، إلى أكثر من 1600 مليار دينار في نهاية الفترة، أي أربع أضعاف مقارنة مع بداية الفترة، في حين أن قطاع الصناعات التحويلية لم يسجل نفس وتيرة النمو، حيث انتقل من 290.7 مليار دينار سنة 2000، إلى حدود 800 مليار دينار في نهاية الفترة.

غير أن أهم ما يجب التركيز عليه، هو عدم قدرة الصناعات التحويلية عن الاستفادة من مخرجات الصناعات الإستخراجية الضخمة، المتمثلة أساسا في المحروقات، حيث كان بإمكان فرع الصناعات البتروكيميائية تطوير قدراته الإنتاجية في مجال التصفية، وإنتاج المشتقات النفطية، بغرض زيادة خلق القيمة المضافة محليا، غير أن ذلك لم يحدث، واستمر الاقتصاد الوطني في تصدير النفط على طبيعته الخام، واستيراد المشتقات النفطية من الخارج بأسعار مضاعفة، ويرجع ذلك أساسا إلى ضعف الاستثمار في فرع الصناعات البتروكيميائية خلال السنوات الأخيرة.

في الأخير يمكن القول أنه بات من الضروري تغيير تركيبة الاقتصاد الوطني، من اقتصاد يعتمد أساسا على الصناعات الإستخراجية، إلى قطاع يقوم على أداء الصناعات التحويلية، وذلك بانتهاج إستراتيجية صناعية، تعتمد على الفروع الصناعية ذات القدرة العالية على إنتاج القيمة المضافة، وتثمين الموارد الطبيعية الوطنية المتاحة.

المطلب الثاني: التقسيمات الهيكلية للقطاع الصناعي الجزائري حسب طبيعة الملكية

اعتبارا للتقسيم وفق العملية الإنتاجية، فإن النسيج الصناعي الجزائري يشمل الصناعات الإستخراجية، والتحويلية، و الإنشائية، هاته الأخيرة التي باتت تصنف كصناعة على اعتبار أن أشغال البناء، والتشييد أصبحت أقرب إلى الصناعة، بفضل التطور التكنولوجي في هذا المجال، والذي بات يسمح بإتمام غالبية أعمال البناء داخل المصانع، ثم تحويل الأجزاء المصنعة إلى الورشات للتركيب، وإتمام باقي الأشغال الثانوية، وبدورها تنقسم القطاعات الصناعية السالفة الذكر إلى فروع صناعية، تتطابق في مميزات عملياتها الإنتاجية، وعليه يمكن القول أن القطاع الصناعي هو عبارة عن مجموعة من الفروع الصناعية المتشابهة من حيث العملية الإنتاجية.

الفرع الأول: تقسيمات قطاع الصناعات الإستخراجية:

بفضل الثروات الطبيعية الهائلة التي تتوفر عليها الجزائر، وخصوصا في مجال النفط والغاز، فقد تطورت في الجزائر، وعبر مراحل التنمية الصناعية التي شهدتها البلاد، صناعة إستخراجية تشمل فرع المحروقات، وفرع المناجم والمقالع، حتى وإن سيطر الفرع الأول على هذا القطاع الصناعي، و على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة، وما ترتب عنه من تشوه للأداء الاقتصادي العام للبلاد، من جراء الإفراط في الاعتماد على الريع المتولد عن استغلال ثروات ناضبة، إلا أن ذلك لا يخفي الجوانب الإيجابية لتطور هذا الفرع الصناعي، وخاصة في مجال توفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، بالإضافة إلى الاستغلال الأمثل لثروات الأمة قبل زوال قيمتها الاقتصادية، بفعل التطور التكنولوجي في مجال الطاقات المتجددة.

ولإبراز الخصائص الهيكلية لقطاع الصناعات الإستخراجية، سيتم استعراض تقسيمات هذا القطاع وفقا للعملية الإنتاجية، إضافة إلى طبيعة الملكية، والجدول الموالي يوضح الفروع الصناعية المشكلة لهذا القطاع، إضافة مدى مساهمة كل فرع صناعي في خلق القيمة المضافة حسب طبيعة الملكية، وذلك خلال العشر سنوات الأخيرة.

جدول رقم 23

تطور التقسيم الهيكلي للقيمة المضافة حسب طبيعة الملكية لفروع الصناعات الإستخراجية في الجزائر خلال الفترة 2005 – 2014

ا

السنوات / الفرع		2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المحروقات	عمومي (%)	90.5	90.8	94	94.4	91.6	92.1	94.1	91	90.6	88.3
	خاص (%)	9.5	9.2	6	5.6	8.4	7.9	5.9	9	9.4	11.7
المناجم والمقالع	عمومي (%)	95.1	94	94.2	91.9	83.9	87.7	88.1	88.7	90.2	91.4
	خاص (%)	4.9	6	5.8	8.1	16.1	12.3	11.9	11.3	9.8	8.6

Source: Document de L'ONS**, les comptes économiques de 2000-2014**, (Alger : publication № 669, , Juillet 2015), p 29.

من خلال نسب المساهمة في خلق القيمة المضافة حسب طبيعة الملكية، الواردة في هذا الجدول، يتضح سيطرة القطاع العمومي على فرعي المحروقات، والمناجم، والمقالع في الجزائر، فبخصوص فرع المحروقات فإن نسبة مساهمة القطاع العمومي تفوق 90% خلال كامل الفترة، ماعدا سنة 2014 التي بلغت فيها نسبة 88.3%، وهو أمر منطقي على اعتبار أن المحروقات تعتبر ثروة إستراتيجية، واستغلالها يبقى حصريا لشركة "سوناطراك" العمومية، غير أن مساهمة القطاع الخاص، والمتمثل أساسا في الشركات البترولية الأجنبية، يبقى ضعيفا حيث لم

يتجاوز 11.7% في أحسن الحالات، وهو ما يطرح عدة تساؤلات بخصوص المساهمة الفعلية للشركات النفطية الأجنبية في خلق القيمة المضافة داخل هذا الفرع الصناعي.

أما بخصوص فرع المناجم والمقالع، فإن سيطرة القطاع العمومي على نشاط هذا الفرع يبقى أمرا يتوجب تعديله، في الاتجاه الذي يسمح للقطاع الخاص الوطني أساسا، بالاستثمار في هذا القطاع، والمساهمة بنسب أكبر في خلق القيمة المضافة داخل هذا الفرع، لأنه من غير المجدي إستراتيجيا، الإبقاء على سيطرة القطاع العمومي على استغلال المناجم والمقالع، ما عدا المواد المنجمية ذات الأهمية الاقتصادية البالغة.

وعليه فإن التوجه الذي يجب أن يسلكه هذا الفرع، هو في اتجاه تعديل نسب مساهمة القطاعين العام والخاص، بطريقة متكافئة، لضمان إعطاءديناميكية أفضل لسير نشاط هذا الفر ع الصناعي، وذلك بالعمل على منح فرصة أكبر لمشاركة القطاع الخاص في نشاطات الاستغلال عبر الخوصصة، أو الشراكة بين القطاعين.

الفرع الثاني: تقسيمات قطاع الصناعات التحويلية

انطلاقا من الأهمية القصوى التي يمتلكها قطاع الصناعات التحويلية، باعتباره المكون الأساسي لأية إستراتيجية تنمية صناعية. فقد حاولت الجزائر منذ الاستقلال بناء قاعدة صناعية، تقوم أساسا على الصناعات التحويلية، لضمان توفير السلع الرأسمالية، والاستهلاكية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية، والانتقال من وضع البلد المصدر للمواد الأولية، والمستورد للسلع الصناعية، إلى وضع يسمح بتصنيع جزء مهم من حاجياته السلعية محليا، في إطار إستراتيجية إحلال الواردات، ثم الانتقال إلى وضع البلد المصدر للمنتجات ذات الميزة التنافسية في إطار إستراتيجية تعزيز الصادرات، وتنويع هيكلها.

ولإبراز الخصائص الهيكلية لقطاع الصناعات التحويلية في الجزائر حسب طبيعة الملكية، سيتم إبراز أهم الفروع الصناعية المشكلة لهذا القطاع الصناعيو كذا التقسيم الهيكلي للقيمة المضافة حسب طبيعة الملكية، وذلك خلال السنوات العشر الأخيرة.

جدول رقم 24

تطور التقسيم الهيكلي للقيمة المضافة حسب طبيعة الملكية لفروع الصناعات التحويلية في الجزائر

خلال الفترة 2005 -2014

السنوات		2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المياه والكهرباء	عمومي	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
	خاص	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية	عمومي	90	88.1	89.2	90	91.8	91.7	91.8	92.2	92.5	92.6
	خاص	10	11.9	10.8	10	8.2	8.3	8.2	7.8	7.5	7.4
مواد البناء	عمومي	63.4	58.4	58.3	49	46.5	46.8	46.5	44.7	46.3	47
	خاص	36.6	41.6	41.7	51	53.5	53.2	53.5	55.3	53.7	53
الكيمياء والبلاستيك	عمومي	48.4	38.2	32.2	32.2	33.5	30.6	27	25.8	25.2	21.8
	خاص	51.6	61.8	67.8	66.8	66.5	69.4	73	74.2	74.8	78.2
الصناعات الغذائية	عمومي	17.8	16.9	15.2	14.8	13.7	12.9	13.8	12.7	12.7	12.6
	خاص	82.2	83.1	84.8	85.2	86.3	87.1	86.2	87.3	87.3	87.4
النسيج	عمومي	23.8	20.7	17.3	17.1	15.9	15.5	13.8	11.7	11.9	12
	خاص	76.2	79.3	82.7	82.9	84.1	84.5	86.2	88.3	88.1	88
الجلود	عمومي	15.2	13.6	12.8	13.1	11.7	11.5	10	10.6	10.4	10.8
	خاص	84.8	86.4	87.2	86.9	88.3	88.5	90	89.4	89.6	89.2
الخشب والفلين والورق	عمومي	58	57.5	57.3	51.7	50.2	49.6	49.3	54.4	53.1	53.1
	خاص	42	42.5	42.7	48.3	49.8	50.4	50.7	45.6	46.9	46.9
صناعات أخرى	عمومي	96.5	96.3	95.7	95.4	95.8	95.4	95.6	95.6	95.1	94.9
	خاص	3.5	3.7	4.3	4.6	4.2	4.6	4.4	4.4	4.9	5.1

Source: Document de L'ONS**, les comptes économiques de 2000-2014**, (Alger: publication № 669, , Juillet 2015), p. p 29-31.

من خلال نسب المساهمة في خلق القيمة المضافة الواردة في هذا الجدول، يمكن تحليل التقسيم الهيكلي لكل فرع صناعي بصفة مستقلة، فبخصوص فرع المياه والكهرباء نلاحظ السيطرة المطلقة للقطاع العمومي على هذا الفرع بنسبة 100%، ويرجع ذلك أساسا إلى سيطرة مجمع "سونلغاز" على مجال إنتاج وتوزيع الكهرباء، وشركة "الجزائرية للمياه" و"الديوان الوطني للسدود"، و"الديوان الوطني للتطهير" على مجال تثمين وتوزيع المياه بصفة مطلقة، مع الإشارة إلى أن العقود التي تربط "الجزائرية للمياه" ببعض الشركات الأجنبية تتعلق بتسيير شبكة توزيع المياه، وعليه فإن القيمة المضافة المحصلة تتبع محاسبيا شركة "الجزائرية للمياه".

وإذا كان سيطرة الشركات العمومية على مجال توزيع الكهرباء والمياه يبقى منطقيا، على اعتبار أنها من النشاطات الاقتصادية التي تتميز بحالة الاحتكار الطبيعي، فإن مجال إنتاج الكهرباء يبقى مجالا يمكن للقطاع الخاص الوطني، أو الأجنبي، أن ينشط داخله بفضل عقود تسمح ببيع الطاقة المولدة إلى شركة "سونلغاز - توزيع" عبر عقود طويلة الأجل، وبأسعار متفق عليها مسبقا.

أما بخصوص الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية، فإن سيطرة القطاع العمومي يعود لأسباب تاريخية، تتعلق بالاستثمارات الضخمة خلال سنوات السبعينات من القرن الماضي في هذا القطاع، وفشل سياسات الخوصصة المنتهجة خلال التسعينات من نفس القرن، وبداية القرن الحالي، التي كانت ترمي إلى إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص، عبر تمكينه من أصول المؤسسات الصناعية العمومية، ورغم التطور الملحوظ لنشاط القطاع الخاص، خصوصا في مجال الصناعات الكهرو منزلية، إلا أن ضعف مساهمته في خلق القيمة المضافة، يعود أساسا إلى أن أغلبية المؤسسات الصناعية النشطة في هذا المجال، تعتمد على صناعات تركيبية أكثر منها إنتاجية، وبالتالي فإن تعاظم الناتج الخام لهذا الفرع الصناعي لا يعبر عن حجم المجهود الإنتاجي المبذول، باعتبار أنه يتضمن استهلاكات وسيطة ضخمة مستوردة بشكل أساسي من الخارج.

بخصوص فرع صناعة مواد البناء، يمكن ملاحظة تغير التركيبة من سيطرة القطاع العمومي في بداية الفترة بنسبة 63.4%، إلى سيطرة القطاع الخاص في نهاية الفترة بنسبة 53%وهي وضعية تعبر ّ عن جاذبية الاستثمار في هذا المجال، بالنظر إلى حجم الطلب الكبير على مخرجات هذا الفرع الصناعي، تبعا لإطلاق العديد من المشاريع الإنشائية عبر التراب الوطني، في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي، وهو وضع يتوجب تشجيعه عبر زيادة مساهمة القطاع الخاص في نشاطات هذا الفرع، مع المحافظة على دور الشركات العمومية في شكل هيئة ضبط، خصوصا في المواد الإستراتيجية كالإسمنت.

نفس الملاحظة يمكن إبرازها بخصوص فرع الكيمياء والبلاستيك، مع تعاظم دور القطاع الخاص الذي وصلت مساهمته في خلق القيمة المضافة في نهاية الفترة إلى حدود 78.2%، بفضل اتساع الاستثمار الخاص في هذا الفرع، خصوصا في الصناعات الصيدلانية، وخوصصة جل الشركات العمومية المتخصصة في إنتاج البلاستيك، وهو ما يجعل هذا الفرع الصناعي أكثر قدرة على التنافسية، والتطور الإنتاجي.

أما بخصوص الصناعات الغذائية فإن سيطرة القطاع الخاص يتجلى خلال كامل الفترة بنسب تفوق 80%، وهي النسبة التي تعبر عن مدى جاذبية هذا القطاع للاستثمار الخاص، الذي يمكن الاعتماد عليه مستقبلا في بناء اقتصاد بديل عن الريع النفطي، مع الإشارة إلى ضرورة المحافظة على دور ثانوي للمؤسسات

الصناعية العمومية في هذا الفرع،خصوصا في مجال إنتاج السميد والحليب، باعتبارها من المواد المقنّ نة سعريا. وأن هذا الدور يمكن أن يزول نهائيا في المستقبل، إذا ما تقرر التخلي عن سياسة الدعم بصفة مطلقة.

نفس الوضع يشهده فرعي صناعة النسيج والجلود، الذي يمتلك مؤهلات اقتصادية هائلة بالنظر إلى حجم السوق الداخلي، وكذا توفر المواد الأولية، خصوصا في فرع صناعة الجلود بصورة كمية، ونوعية، ما يجعل توجيه الاستثمار الخاص للنشاط به، يشكل دعامة إستراتيجية في مجال تلبية جزء من الطلب الداخلي عن طريق الإنتاج المحلي.

أما بخصوص فرع صناعة الخشب والفلين والورق، فإنه يمكن ملاحظة شبه التوازن بين مساهمة القطاعية العام و الخاص في نشاطات هذا الفرع، وإن كان الأمر يتطلب العمل على زيادة مساهمة القطاع الخاص، وتشجيعه على الاستثمار في هذا المجال.

الفرع الثالث: تقسيمات قطاع الصناعات الإنشائية:

استفاد قطاع الصناعات الإنشائية من فرص مواتية للنمو خلال السنوات الأخيرة، وذلك بفضل توفر سوق ضخم للطلب على خدمات هذا القطاع، من جراء برامج السكن، والأشغال العمومية، وتهيئة الإقليم التي تم الشروع فيها تنفيذا لمحتوى برنامج دعم النمو الاقتصادي، غير أن تحليل الخصائص الهيكلية لهذا القطاع، يستوجب توضيح مساهمة كل من القطاعين العام والخاص، في إجمالي النشاط الإنتاجي لهذا القطاع، مع إبراز الفروع الصناعية المشكلة له، والجدول الموالي يوضح التقسيم الهيكلي للقيمة المضافة حسب طبيعة الملكية لفروع الصناعات الإنشائية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة.

جدول رقم 25

تطور التقسيم الهيكلي للقيمة المضافة حسب طبيعة الملكية لفروع الصناعات الإنشائية في الجزائر خلال الفترة 2005 – 2014

الوحدة (%)

السنوات		2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
أشغال بترولية	عمومي	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
	خاص	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
البناء والأشغال العمومية	عمومي	20.2	19.8	19.1	13.3	12.9	13.7	13.6	12.6	13.9	16.9
	خاص	79.8	80.2	80.9	86.7	87.1	86.3	86.4	87.4	86.1	83.1

Source: Document de L'ONS**, les comptes économiques de 2000-2014**, (Alger: publication № 669, , Juillet 2015), p. p 29-30.

من خلال هذا الجدول يتضح السيطرة التامة للقطاع العام على نشاط الأشغال البترولية، بفضل الشركات الفرعية لمجمع "سوناطراك" وشركائه الأجانب، في حين يغيب القطاع الخاص المحلي نهائيا عن نشاطات هذا الفرع، وهو أمر يمكن تعديله مستقبلا، عبر إعطاء هامش مشاركة للقطاع الخاص المحلي، والعمل على تطويره مستقبلا. أما بخصوص فرع البناء والأشغال العمومية، فإن سيطرة القطاع الخاص واضحة بنسب تفوق 80% على امتداد الفترة، ويرجع ذلك أساسا إلى إجراءات حل وخوصصة معظم شركات البناء العمومية في الفترة السابقة، بالإضافة إلى النمو السريع لمؤسسات القطاع الخاص، الراغبة في الاستفادة من المشاريع المبرمجة خلال هذه الفترة، والتي اكتسبت خبرة معتبرة في إنجاز المشاريع الإنشائية، مما يساعد على التقليل من اللجوء إلى شركات الانجاز الأجنبية.

كتلخيص لما سبق، يمكن القول أن الهدف الأساسي في المرحلة القادمة، يتوجب أن يتوجه لدعم دور قطاع الصناعات التحويلية في الاقتصاد الوطني، على اعتبار أنه القطاع الصناعي الأكثر قدرة على خلق القيمة المضافة، وتعديل هيكل الاقتصاد الوطني، على النحو الذي يسمح ببروز قطاعات إنتاجية بديلة عن الصناعات الإستخراجية الريعية، التي يبقى الاعتماد عليها بصفة مفرطة يشكل رهنا لمستقبل الأجيال القادمة، وتهديدا للاستقلال الاقتصادي الوطني.

المطلب الثالث:تقييم الأداء العام لقطا ع الصناعات التحويلية في الجزائر

كما تمت الإشارة إليه سابقا، فإن حجم قطاع الصناعات التحويلية،هو أهم مؤشر على مستو ى تقدم القطاع الصناعي في أي بلد، وعليه فإن قياس مؤشرات تطور هذا القطاع الصناعي، يقدم أفضل قراءة لواقع القطاع الصناعي داخل الاقتصاد الوطني، على اعتبار أن قطاع الصناعات الإستخراجية مرتبط مباشرة بالثروات الطبيعية الكامنة، وبالتالي فإن استغلالها لا يعبر عن مستوى التقدم التكنولوجي، إذا كان ذلك يتم لغرض تسويقها على حالتها الخام، في حين أن قطاع الصناعات الإنشائية يرتبط مباشرة بدعم مشاريع البناء داخل الاقتصاد الوطني، وبالتالي فإن تطوره يتطلب القيام بالمزيد من المشاريع الإنشائية، وعلى اعتبار أن تصدير خدماته يواجه منافسة شديدة من قبل شركات الإنشاء المتعددة الجنسيات.

وانطلاقا من هذه النظرة، فإن قطاع الصناعات التحويلية يبقى القطاع الصناعي الأكثر تعبيرا عن مستوى التقدم الصناعي داخل الاقتصاد الوطني، وهو المجال الذي يتوجب على الاقتصاد الجزائري كسب رهانه، عبر تطوير فروعه الصناعية الأكثر تنافسية، لمواجهة متطلبات المرحلة القادمة،والمتسمة أساسا بالانفتا ح على الأسواق الدولية تصديرا، واستيرادا، بفعل الانضمام إلى الفضاءات التجارية الحرة الدولية، التي تزيل كل أنواع الحمائية، والدعم المباشر لنشاطات القطاع الصناعي الوطني.

وللوقوف على الأداء العام لفروع الصناعات التحويلية في الجزائر، سيتم تقييم ذلك اعتمادا على مؤشرات الناتج الخام، والقيمة المضافة، ومعدل النمو.

الفرع الأول: تقييم أداء فروع الصناعات التحويلية في الجزائر اعتمادا على مؤشر الناتج الخام

يعبر مؤشر الناتج الخام عن مدى مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في إجمالي الثروة الوطنية، و التي يتم على أساسها تصنيف اقتصاديات الدول من حيث الثروة، والغنى.

وانطلاقا من هاته الأهمية سيتم التعرض إلى مساهمة كل فرع صناعي من فروع الصناعات التحويلية في الجزائر، في الناتج الخام الوطني،وذلك من خلال السنوات الأخيرة كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول رقم 26

تطور الناتج الخام لفروع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة 2005 – 2014

السنوات / الفروع الصناعية		2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المياه والكهرباء	مليار دينار	117.6	136.4	155.6	167	194.2	205.7	223	246.3	254.8	272.8
	(%)	17.1	16.1	13.9	7.3	16.3	5.9	8.4	10.4	3.4	7
الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهرباء	مليار دينار	126.3	130.3	154.1	188	263.3	274.9	288.5	313.8	337.8	343.7
	(%)	5.1	3.2	18.3	22	40	4.4	4.9	8.8	7.6	1.7
مواد البناء	مليار دينار	80.9	88.9	100.3	104.4	112.6	119.3	126.8	128.6	136	147.2
	(%)	8.4	9.9	12.8	4.1	7.8	5.9	6.3	1.4	5.7	8.2
الكيمياء والبلاستيك	مليار دينار	66.6	97.1	112.1	119	128.4	134.1	156.5	167.4	180.2	182.4
	(%)	5.4	45.8	15.4	6.1	7.9	4.4	16.7	6.9	7.6	1.2
الصناعات الغذائية	مليار دينار	503.4	525.6	571.1	607.7	686.7	746.4	824.1	899.3	987.1	1079
	(%)	3.6	4.4	8.6	6.4	13	8.7	10.4	9.1	9.8	9.3
النسيج	مليار دينار	45.5	44.7	44.2	43.2	43.9	43.5	43.9	45.4	45.7	45.6
	(%)	2.2	-1.8	-1.1	-2.3	1.6	-1	0.9	3.4	0.7	-0.2
الجلود	مليار دينار	6.8	6.3	5.8	6.1	6.2	6.3	6.2	6.4	6.4	6.7
	(%)	-1.5	-7.4	-7.9	5.2	1.6	1.6	-1.6	3.2	00	4.7
الخشب والفلين والورق	مليار دينار	33.6	35.3	34.2	35.5	35.9	36.6	37.7	39.5	40.9	41.5
	(%)	-1.5	5	-2.9	3.8	1.1	1.9	3	4.8	3.5	1.5
صناعات أخرى	مليار دينار	57.7	56.4	52.6	54.1	58.3	59.1	59.2	58.7	55.1	52.4
	(%)	5.7	-2.3	-6.7	2.8	7.8	1.4	0.2	-0.8	-6.2	-5
المجموع	مليار دينار	1038.4	1121.2	1230	1325	1529	1625	1765	1905	2044	2171
	(%)	5.5	8	9.7	7.7	15.4	6.3	8.6	7.9	7.3	6.2

Source: Document de L'ONS**, les comptes économiques de 2000-2014**, (Alger: publication № 669, , Juillet 2015). p. p 03-17.

من خلال هذا الجدول يتضح أن قطاع الصناعات التحويلية سجل معدلات نمو اسمية موجبة طيلة الفترة الممتدة بين سنتي 2005 و 2014، غير أن الاتجاه العام لمعدلات النمو للناتج الخام من حيث القيمة لم يكن منتظما، حيث يمكن ملاحظة اختلاف معدلات النمو بين سنة وأخرى بدرجات عالية، والشكل الموالي يوضح الاتجاه العام لمعدلات نمو الناتج الخام لقطاع الصناعات التحويلية في الجزائر.

شكل رقم 04

منحنى الاتجاه العام لمعدلات نمو الناتج الخام لقطاع الصناعات التحويلية في الجزائر

خلال الفترة 2005 – 2014

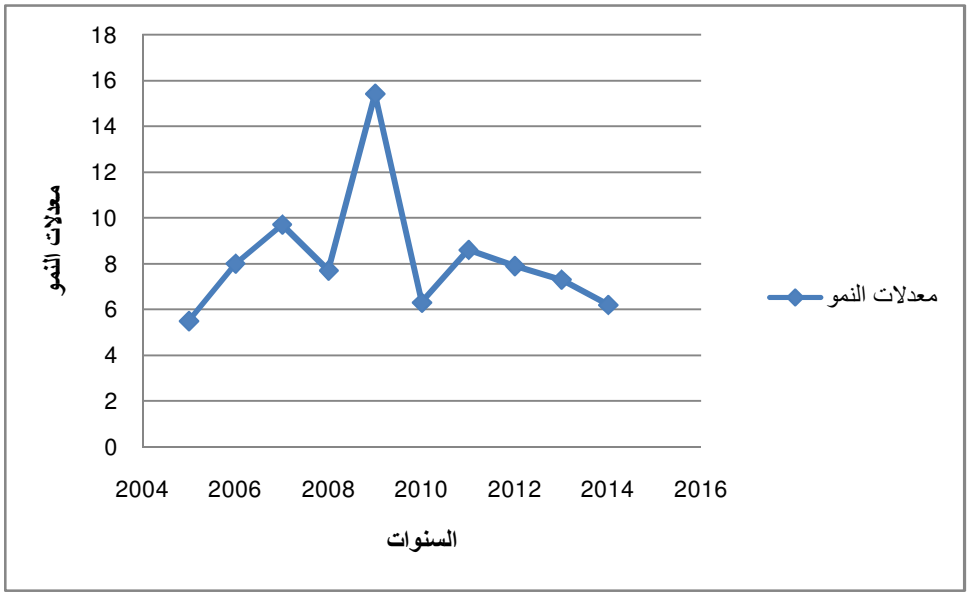

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المعطيات الواردة في الجدول رقم 26

من خلال هذا الشكل يتضح أن السحابة المعبرة عن الاتجاه العام لمعدلات النمو للناتج الخام لقطاع الصناعات التحويلية غير منتظمة بشكل كبير، حيث سجلت أدنى معدل نمو سنة 2005 بواقع 5.5% ويعود هذا المعدل المتواضع إلى ضعف أداء فروع الجلود، و الخشب و الفلين، التي سجلت معدلات نمو سلبية خلال هذه السنة، إضافة إلى تسجيل فروع الصناعات الغذائية الذي يشكل أكبر فرع صناعي داخل هذا القطاع لمعدل نمو متواضع يقدر بـ 3.6%.

من جهتها سجلت سنة 2009 أعلى معدل نمو للناتج الخام للصناعات التحويلية بواقع 15.4% بفضل الأداء القوي لفرع الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية الذي سجل معدل نمو وصل إلى40 %، والمياه والكهرباء الذي نما بمعدل 16.3 %، وفرع الصناعات الغذائية الذي سجل معدل نمو يصل إلى 13%، إضافة إلى أن كل الفروع الصناعية سجلت معدلات نمو إيجابية، حتى وإن كانت متباينة نسبيا.

كما سجلت سنة 2007 ثاني أكبر معدل نمو خلال هذه الفترة بنسبة 9.7% بفضل الأداء القوي لفروع الصناعات المعدنية، والميكانيكية، والكهربائية، والكيمياء، والبلاستيك، ومواد البناء إضافة إلى المياه والكهرباء.

ورغم الأهمية التي تكتسبها معدلات نمو الناتج الخام الصناعي في التعبير عن أداء القطاع الصناعي، إلا أنها تقدم دلالات عن النمو الاسمي، وليس الحقيقي، طالما أن نتائجها تتأثر بتغير قيمة العملة المحلية، وبالتالي فإن انخفاض قيمة الدينار الجزائري، يؤثر إيجابا على قيمة الناتج الخام المقومة بالعملة المحلية، والعكس صحيح، ومنه فإن معدل النمو المسجل قد يتأثر بانخفاض قيمة العملة المحلية، أكثر من تأثره بالارتفاع الحقيقي لحجم الإنتاج الصناعي.

الفرع الثاني: تقييم أداء فروع الصناعات التحويلية في الجزائر اعتمادا على مؤشر القيمة المضافة

يعتبر مؤشر القيمة المضافة أكثر أهمية، من حيث الدلالة على حجم الجهد المبذول في خلق الثروة الوطنية، والذي يتم على أساسه ترتيب الفروع الصناعية، من حيث الأهمية داخل الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر الفرع صناعي مهم ّ ا، كلما كانت مساهمته في خلق الثروة، وتثمين الموارد الأولية، والمدخلات الصناعية أكثر نسبيا من باقي الفروع الصناعية.

وانطلاقا من هذا المفهوم، سيتم تتبع مساهمة كل فرع صناعي من الفروع المشكلة للصناعات التحويلية في الجزائر، في خلق القيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني، وذلك خلال السنوات الأخيرة كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول رقم 27

تطور القيمة المضافة لفروع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة 2005 -2014

السنوات		2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المياه والكهرباء	مليار دينار	74.8	82.6	87.7	93.7	91.2	98.6	110.6	122.5	125.8	136.8
	(%)	10.3	10.4	6.2	6.8	-2.7	8.1	12.2	10.7	2.7	8.7
الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهرباء	مليار دينار	43.5	45.4	53.5	64.4	83.1	83.6	89.9	97.4	104	110.9
	(%)	5.3	4.4	17.8	20.4	29	0.6	7.5	8.3	6.8	6.6
مواد البناء	مليار دينار	45.9	50.9	58.5	60.4	66.8	70.5	74.8	75.9	80.3	88.2
	(%)	10	10.9	14.9	3.2	10.6	5.5	6.1	1.5	5.8	9.8
الكيمياء والبلاستيك	مليار دينار	27.3	35.2	37.1	41.9	44.8	48.3	53.2	59.2	64.9	65.4
	(%)	4.6	28.9	5.4	12.9	6.9	7.8	10.1	11.3	9.6	0.8
الصناعات الغذائية	مليار دينار	138.4	146	156	164.3	188.5	214.1	231.8	266.1	285.5	330.7
	(%)	8.7	5.5	6.8	5.3	14.7	13.6	8.3	14.8	7.3	15.8
النسيج	مليار دينار	14.2	13.6	13	12.9	14.6	13.8	13.5	14	14.3	14.8
	(%)	5.2	-4.3	-4.4	-1.8	13.2	-5.5	-2.2	3.7	2.1	3.5
الجلود	مليار دينار	2.7	2.6	2.3	2.5	2.5	2.6	2.6	2.7	2.6	2.8
	(%)	00	-3.7	-11.5	8.7	00	4	00	3.8	-3.7	7.7
الخشب والفلين والورق	مليار دينار	15.6	16.5	16.1	16.7	16.9	17.2	17.6	18.4	18.9	19.7
	(%)	1.3	5.7	-2.4	3.7	1.2	1.8	2.3	4.5	2.7	4.2
صناعات أخرى	مليار دينار	49.4	48.2	44.8	45.7	49	50.3	50.1	49.7	46.5	44.4
	(%)	5.8	-2.4	-7.1	2	7.2	2.6	-0.4	-0.8	-6.5	-4.5
المجموع	مليار دينار	411.8	441	469	502.5	557.4	599	644.1	705.9	742.8	813.7
	(%)	7.7	7.1	6.3	7.1	10.9	7.5	7.5	9.6	5.2	9.5

Source: Document de L'ONS**, les comptes économiques de 2000-2014**, (Alger: publication № 669, , Juillet 2015). p. p 03-17.

من خلال هذا الجدول، يتضح أن قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر سجل معدلات نمو ايجابية للقيمة المضافة طيلة الفترة الممتدة بين سنتي 2005و 2014، رغم التباين المسجل في نسب النمو بين سنة وأخرى، والشكل الموالي يوضح الاتجاه العام لمعدلات نمو القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال نفس الفترة.

شكل رقم 05

منحنى الاتجاه العام لمعدلات نمو القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية في الجزائر

خلال الفترة 2005 - 2014

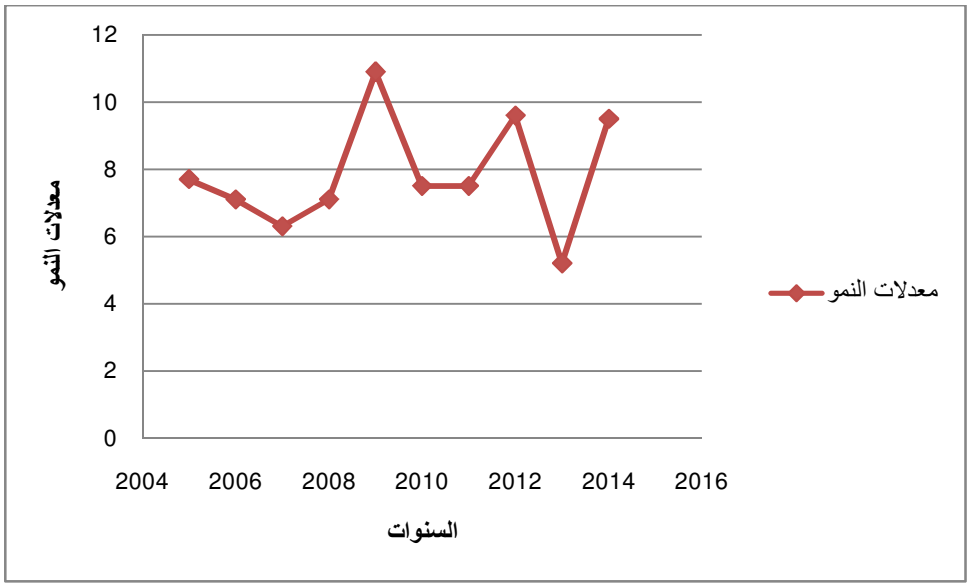

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المعطيات الواردة في الجدول رقم 27.

من خلال هذا الشكل، يتضح التباين النسبي في معدلات نمو القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية في الجزائر، خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2005 و2014، حيث سجلت أدنى نسبة نمو سنة 2013 بمعدل 5.2% بسبب النتائج السلبية في بعض الفروع كالجلود، إضافة إلى تسجيل معدلات نمو متواضعة في باقي الفروع الصناعية حيث لم تتجاوز نسبة النمو خلال هذه السنة 2.7% لفرع المياه و الكهرباء.

من جهة أخرى سجلت سنة 2009 أعلى معدل نمو للقيمة المضافة بواقع 10.9% ويعود ذلك أساسا للأداء القوي لفروع الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية بمعدل 29% والصناعات الغذائية بمعدل 14.7% ومواد البناء بنسبة 10.6% إضافة إلى فرع النسيج بنسبة 13.2% إضافة إلى أن كل الفروع الصناعية قد سجلت نسب نمو ايجابية، رغم تباينها ما عدا فرع المياه والكهرباء الذي سجل معدل نمو سالب يقدر بنسبة 2.7%

ورغم أهمية مؤشر القيمة المضافة في تشريح واقع قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر، إلا أنه ومثل مؤشر الناتج الخام يعبر عن معدلات نمو اسمية وليس حقيقية، طالما أن نتائجه تتأثر بصورة مباشرة بالتغيرات التي تعرفها قيمة العملة المحلية، إذ أن نتائج هذا المؤشر تتأثر إيجابا بانخفاض قيمة العملة المحلية، والعكس صحيح، وعليه فإن

أفضل مؤشر لقياس النمو الحقيقي لفروع الصناعات التحويلية في الجزائر، هو مؤشر نمو حجم الإنتاج الصناعي، الذي يعتمد على قياس حجم وليس قيمة المخرجات، وبالتالي فإنه يقدم أفضل قراءة لمسار نمو الفروع الصناعية المنتمية لقطاع الصناعات التحويلية في الجزائر.

الفرع الثالث: تقييم أداء فروع الصناعات التحويلية في الجزائر اعتمادا على مؤشر النمو الصناعي

باعتباره يقيس معدل النمو الحقيقي لكل فرع صناعي، فإن مؤشر النمو لا يتأثر بالتغيرات التي تحدث في قيمة العملة المحلية، وبالتالي فإن المعطيات والقراءة التي يقدمها تكون أكثر دلالة في تشريح أداء الفروع الصناعية، لأن هذا المؤشر يتتبع نمو الإنتاج من حيث الحجم، وليس من حيث القيمة، داخل كل المنشآت الصناعية التابعة لفروع الصناعات التحويلية، والجدول الموالي يوضح معدلات النمو الحقيقية للإنتاج الصناعي داخل فروع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة.

جدول رقم 28

تطور معدلات نمو فروع الصناعات التحويلية خلال الفترة 2005 – 2014

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المياه والكهرباء	9.5	3.4	4.5	7.5	9.7	5.4	7.4	10.2	4.3	6.9
الصناعات المعدنية والميكانيكية الكهربائية	-1	0.9	5.1	19.8	23	2.4	4.2	7.4	5.5	0.7
مواد البناء	13	8	7.6	1.8	5.6	-0.8	2	1.3	0.6	2.5
الكيمياء والبلاستيك والمطاط	0.3	8.9	12	6.1	8.8	3.7	8	5.8	5	0.8
الصناعات الغذائية	0.3	2.9	2.6	4.8	7.6	4.5	5.4	5.6	7	6.8
النسيج	-1	-0.5	00	-1.5	0.6	-2.4	-2	1.5	0.3	-0.1
الجلود	-3.6	-7.1	-4	3.8	-2.3	00	-0.6	2.8	-0.5	4.9
الخشب والفلين والورق	-4.1	4	-6.4	1.7	1.1	3.3	0.8	2.3	3.6	1.3
صناعات أخرى	2.6	-2.3	-7	2.7	7.7	1.3	-4.9	-3.8	-7.8	-5.3
المجموع	3.4	3.5	3	6.2	8.5	3.4	3.9	5.1	4.1	3.9

Source : Document de l'ONS, **Les comptes économiques en volume de 2000 à 2014,** (Alger: Publication n° 710, juillet 2015).

من خلال هذا الجدول يتضح أن معدل نمو قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر من حيث الحجم أكثر تناسبا مع نمو القيمة المضافة منه مع الناتج الخام، ويعود ذلك لتأثر الناتج الخام بمستوى التضخم أكثر من تأثر القيمة المضافة، حيث يمكن ملاحظة ذلك من خلال الفروع الصناعية التي حققت نتائج سلبية من حيث الحجم، في حين تظهر النتائج إيجابية في مؤشري القيمة المضافة، والناتج الخام، وهو ما يمكن تفسيره بالتضخم الذي عرفته

أسعار المنتجات الصناعية خلال هذه الفترة، والشكل الموالي يوضح الفرق بين منحنيات معدلات النمو للمؤشرات الثلاثة التي تمت معالجتها سابقا.

شكل رقم 06

مقارنة بين منحنيات معدلات النمو للمؤشرات الثلاثة خلال الفترة 2005 - 2014

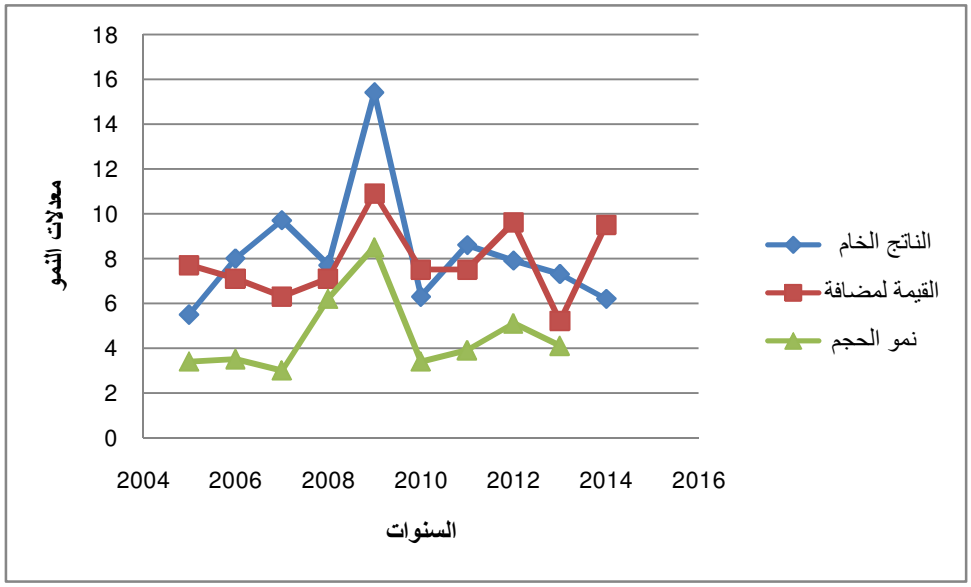

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الإحصائيات الواردة في الجداول رقم 28.

من خلال هذا الشكل يتضح أن المنحنى البياني لمعدلات نمو الإنتاج الصناعي من حيث الحجم أكثر سلاسة من باقي المنحنيات، إضافة إلى أن كل نقاط المنحنى تقع أسفل المنحنيات الأخرى، وهو ما يدل على أن معدل النمو الصناعي الحقيقي أدنى من معدلات نمو الناتج الخام، والقيمة المضافة، لنفس القطاع الصناعي.

من جهة أخرى فإن معدلات النمو الصناعي المسجلة خلال هذه الفترة تبقى نسبيا ضعيفة باستثناء سنة 2009 التي سجلت معدل نمو يقدر بـ 8.5% وهو معدل قريب من المعدل المستهدف في غالبية الدول النامية، وهو تحقيق معدل نمو برقمين، فيما تبقى باقي المعدلات بعيدة عن الهدف، وأقل من معدل 5% في أغلب السنوات.

المبحث الثالث: مقترحات لإثراء الإستراتيجية الصناعية في الجزائر – آفاق 2025 –

لقد قطعت الجزائر أشواطا معتبرة في مجال التنمية الاقتصادية عموما، غير أن ذلك لم يسمح بنشوء اقتصاد متنوع، قادر على التأقلم مع التغيرات الدولية، وامتصاص الصدمات الناتجة عن الأزمات المالية الدولية، حيث يبقى الوضع الاقتصادي في الجزائر رهينة لأسواق النفط الدولية، ويتسم بهشاشة كبيرة، تجعله عرضة للتأثر بالهزات التي تعرفها أسعار النفط في البورصات العالمية.

وإدراكا بحجم الرهانات التي يتوجب على الاقتصاد الجزائري كسبها، كثفت السلطات العمومية من جهودها لتنمية القطاع الصناعي الوطني، باعتباره أحد ركائز الاقتصاد البديل المنشود، الذي يتميز بالتنوع والانتشار القطاعي اللازم، لجعله اقتصادا قادرا على خلق الثروة، ومناصب العمل، والمساهمة في المجهود الوطني لتمويل الخزينة العمومية.

المطلب الأول: الأهداف المقترحة للإستراتيجية الصناعية في الجزائر – آفاق 2025 –

قبل التطرق للأهداف الإستراتيجية الأساسية التي نود اقتراحها حتى عام 2025، قد يكون من المفيد توضيح مجال تنفيذ هذه الإستراتيجية، بغية معرفة العناصر الاقتصادية، والهيكلية المعنية بمضمون هذه الإستراتيجية، إضافة إلى توضيح منهجية إعداد الإستراتيجية المقترحة، وذلك قصد إبراز أهم النقاط التي يتوجب على الإستراتيجية أخذها بعين الاعتبار أثناء رسمها لأهدافها الأساسية.

الفرع الأول: مجال تنفيذ الإستراتيجية الصناعية:

لا يمكن الحديث عن تطبيق إستراتيجية صناعية، مع إهمال دور العوامل المحيطة بالجهاز الإنتاجي، من بيئة اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، بالإضافة إلى القوانين المنظمة للعمل الاقتصادي داخل البلد، وصولا إلى وضعية المنشآت الصناعية في حد ذاتها. وعليه فإن الإستراتيجية يجب أن تكون على قدر كبير من التكامل، بحيث يؤدي تطبيقها إلى تحقيق جزء كبير من أهدافها، بفضل الظروف الملائمة التي وفرت لها، لأن نجاح أي إستراتيجية صناعية هو رهينة بتوفر الظروف الملائمة لنجاحها، والشكل الموالي يوضح المجالات المتداخلة في نجاح الإستراتيجية الصناعية.

شكل رقم 07

المجالات المتدخلة في نجاح الإستراتيجية الصناعية

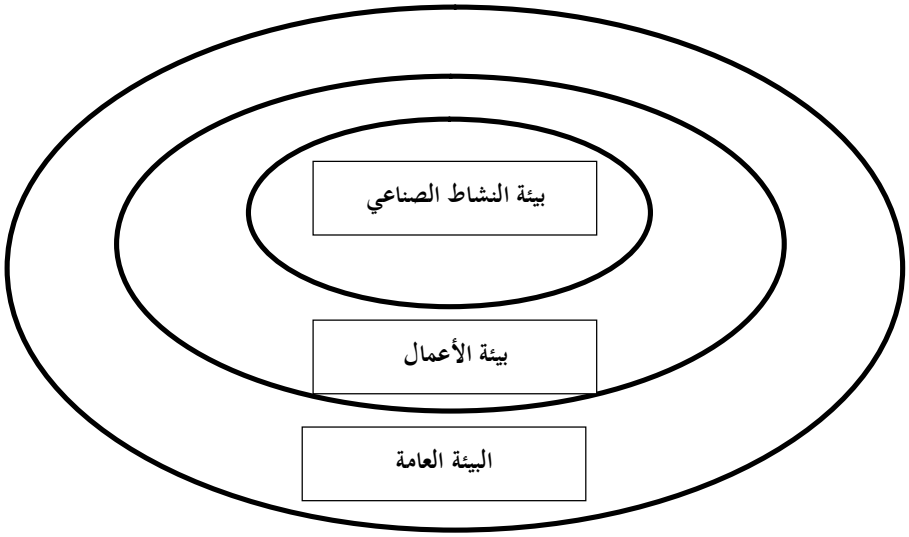

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الإستراتيجية الصناعية المقترحة.

من خلال هذا الشكل يتضح أن الإستراتيجية الصناعية تتأثر في تنفيذها بثلاث مجالات رئيسية، يتوجب على هذه الإستراتيجية مراعاتها أثناء تحديد أهدافها، أو العمل على التأثير فيها، على النحو الذي يجعلها مسايرة لها، وهذه المجالات هي:

1- **البيئة العامة:** وتشمل كافة المعطيات المتعلقة بوضعية البلد موضع الإستراتيجية، من حيث الأوضاع الأمنية والسياسية، الأوضاع الاقتصادية، والأوضاع الاجتماعية، فالإستراتيجية الصناعية يتوجب أن تراعي الأوضاع سالفة الذكر، مع محاولة رسم أهداف يمكن تحقيقها في ظل ما هو متوفر من أوضاع؛

2- **بيئة الأعمال:** تعتبر جزء من البيئة العامة، وتشمل أساسا القوانين المسيرة للنشاط الاقتصادي، ومدى بساطتها واستقرارها زمنيا، أنظمة الدعم، والقوانين المتعلقة بالأسعار حتى تتمكن المؤسسة من تحديد قائمة منتجاتها بوضوح تام، مستوى تطور النظام البنكي حتى تتمكن المؤسسة من تمويل مشاريعها، مستوى تطور الإدارة الجبائية حتى تتمكن من التأقلم معها، بالإضافة إلى عوامل أخرى تؤثر في بيئة الأعمال، والنشاط الاقتصادي كنوعية هياكل النقل، ومستوى تطور أنظمة النقل؛

3 - **بيئة النشاط الصناعي:** وتشمل أساسا وضعية المناطق الصناعية ومستوى تطورها هيكليا، توفر الموارد والمدخلات الأساسية للعملية الإنتاجية، مستوى تأهيل اليد العاملة ومدى توفر المهارات المطلوبة، مستوى تطور سلاسل التوزيع وسهولة إيصال المنتج إلى الأسواق الاستهلاكية.

كل هذه المجالات تشكل فيما بينها حاضنة الإستراتيجية الصناعية، وبالتالي فإن تأثرها بهذه المجالات أمر طبيعي، فمن غير العملي صياغة إستراتيجية تتأثر سلبا بهذه المجالات، التي تصبح بذلك بيئة لقتل المبادرة بدل توفير الجو الملائم لعيشها.

الفرع الثاني: منهجية إعداد الإستراتيجية المقترحة:

لقد اتبعت الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، التي تمت الإشارة إليها سابقا، منهجية معينة في إعدادها، غير أننا نرغب في إبراز أهم الركائز التي ينبغي الاعتماد عليها في بناء الإستراتيجية الصناعية، وهذه الركائز هي:

1 - التحديد الدقيق للأهداف المرجوة عبر محطات زمنية دقيقة؛

2 - عدم تشتيت المجهود، باعتماد عدد كبير من الفروع الصناعية المستهدفة، بل يجب التركيز على الفروع ذات القدرة على النمو، وخلق القيمة المضافة، وتوفير مناصب العمل؛

3 - العمل على تحسين البيئة العامة للنشاط الاقتصادي، عبر إزالة العراقيل والتشوهات التي يعرفها الإطار العام للنشاط الصناعي عامة؛

4 - الاهتمام ببيئة النشاط الصناعي، من خلال إعادة تنظيم العقار الصناعي، وتسيير المناطق الصناعية، وتنظيم النشاط التجاري، وتأهيل اليد العاملة؛

5 - توفير جو للحوار الديمقراطي بين الفعاليات الاقتصادية، من خلال اللقاءات المنتظمة، لإيصال انشغالات المتعاملين الاقتصاديين، والتكفل بإيجاد حلول لها عبر نافذة الحوار؛

6 - توفير إطار للرقابة والتقييم الدوريين للوقوف على مكامن الخلل أثناء التنفيذ؛

7 - الاستفادة من تجارب الدول السباقة إلى التنمية الصناعية، حتى نتفادى الوقوع في أخطاء مماثلة.

وعليه يمكن القول أن منهجية إعداد الإستراتيجية، هي حوصلة تجمع نقاط ضعف القطاع الصناعي في الجزائر، وتحاول حصرها تفاديا لتبعثر المجهود الوطني، والعمل على تركيزه لمعالجتها.

الفرع الثالث: الأهداف الإستراتيجية الأساسية المقترحة حتى عام 2025

انطلاقا من تشخيص الوضع العام للقطاع الصناعي الوطني، يتوجب تحديد الأهداف الإستراتيجية، التي تسمح بتحقيق الانتقال الاقتصادي، من اقتصاد يعتمد على الصناعات الإستخراجية، إلى اقتصاد يرتكز على صناعات تحويلية، من خلال فروع يتم اختيارها بدقة، وعموما سنحاول تلخيص الأهداف الإستراتيجية الأساسية المقترحة لتجسيدها بحلول عام 2025 في النقاط التالية:

1 - الوصول إلى تحقيق معدل نمو برقمين، في كل الفروع الصناعية المختارة ضمن الإستراتيجية المرسومة بحلول سنة 2025؛

2 - زيادة حصة الصناعات التحويلية في الناتج الداخلي الخام إلى حدود 20%؛

3 - الوصول إلى تحقيق 10 مليارات دولار كصادرات صناعية بحلول سنة 2025؛

4 - زيادة مساهمة القطاع الخاص في التقسيم الهيكلي للقيمة المضافة داخل الفروع الصناعية الأساسية؛

5 - زيادة نسبة التشغيل داخل القطاع الصناعي مقارنة مع إجمالي اليد العاملة النشطة.

ولتحديد الفروع الصناعية، يتوجب الرجوع إلى أداء القطاع الصناعي عموما خلال السنوات الأخيرة، حيث يكون الاختيار على أساس حجم الفرع داخل القطاع الصناعي، بالإضافة إلى معدل نموه، و هو ما يعطي صورة أوضح حول أهمية الفرع، وكذا قابليته للنمو في حالة استفادته من الدعم.

وانطلاقا من هذين المعيارين، فإن الفروع الصناعية التي يتوجب دعمها خلال السنوات القادمة، تتلخص في فرع الصناعات الغذائية، فرع الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية، وفرع مواد البناء، وهذا يرجع إلى حجم مساهمتهم في الناتج الخام، إضافة إلى معدلات نموهم خلال الفترة الأخيرة.

إن الاهتمام بهذه الفروع الصناعية، لا يعني إهمال باقي الفروع، ولكن الأمر يتعلق بترتيب الأولويات، والتركيز على الفروع الأكثر قدرة على تحقيق الأهداف العامة للإستراتيجية الصناعية.

المطلب الثاني: المسار الإستراتيجي المقترح لتحقيق الأهداف المرسومة – آفاق 2025 –

انطلاقا من الأهداف المرسومة وفق الإستراتيجية المقترحة، يمكن بناء المحاور الرئيسية لهذه الإستراتيجية، وبحسب ترتيب أهمية الأهداف المرسومة، فإن الأهداف المتعلقة بالنمو الصناعي، وحجم القطاع الصناعي داخل الاقتصاد الوطني، وتنمية الصادرات الصناعية تعتبر أهدافا رئيسية، فيما يمكن ترتيب الأهداف المتعلقة بمساهمة القطاع الخاص، وزيادة مساهمة القطاع الصناعي في خلق مناصب الشغل كأهداف ثانوية.

وانطلاقا من هذا الترتيب، يمكن اقتراح ثلاث محاور رئيسية للإستراتيجية الصناعية، تقوم أساسا على تحقيق الأهداف الرئيسية لهذه الإستراتيجية.

الفرع الأول: محاور الإستراتيجية الصناعية المقترحة:

انطلاقا من الأهداف المشار إليها سابقا، فإن الإستراتيجية الصناعية المقترحة، تتشكل من ثلاث محاور رئيسية هي:

المحور الأول: زيادة معدلات النمو الصناعي:

يعتمد هذا المحور أساسا على تحقيق هدف رئيسي هو بلوغ معدل 10% كمعدل نمو للفروع الصناعية المستهدفة، ولتحقيق هذا الهدف يتطلب الأمر القيام بإجراءات فاعلة تستهدف:

1- تشجيع المشاريع المشتركة مع الشركات الأجنبية، وتبسيط الإجراءات المتعلقة بالعقار الصناعي، وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج؛

2- إعادة النظر في تطبيق القانون المتعلق بقاعدة (51% - 49%)، وجعلها تقتصر على المشاريع الإستراتيجية فقط؛

3- إعادة تنظيم المناطق الصناعية، ومناطق النشاطات، بخلق شركات تسيير ذات رأس مال مملوك للمؤسسات الصناعية النشطة داخل المنطقة الصناعية ذاتها؛

4- العمل على زيادة مساهمة القطاع الخاص في المجهود الصناعي، عبر عمليات الخوصصة، مما يساعد على الانسحاب التدريجي للدولة من النشاط الصناعي؛

5- توجيه التمويل المصرفي نحو القطاعات الصناعية الإنتاجية، عبر تحفيزات ضريبية وتنظيمية؛

6- العمل على تخفيض معدلات الضرائب، والرسوم، المتعلقة بالنشاطات الصناعية، على أن يتم تعويض الخسائر الناتجة عن ذلك بالنسبة للخزينة العمومية، عبر توسع الوعاء الضريبي لاحقا مع زيادة حجم النشاط الصناعي؛

7- تقديم تحفيزات ضريبية للمؤسسات المنخرطة في مساعي تحسين تكوين العنصر البشري، وإدماج الهيئات التكوينية الوطنية في هذا المسعى؛

8- تنظيم السوق الداخلي، عبر القضاء على الممارسات الغير نزيهة، والسوق الموازية.

إن القيام بالإجراءات السابقة نعتقد أنه قد يساهم في الوصول إلى هدف تحقيق معدلات نمو صناعية ملائمة، ومساعدة على تحقيق قفزة نوعية في مجال التصنيع.

المحور الثاني: رفع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام:

إن العمل على رفع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام إلى حدود 20%، لا يعني إهمال القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى، على النحو الذي يفسح المجال أمام القطاع الصناعي للسيطرة على الناتج الخام الداخلي، ولكن الأمر يتعلق أساسا باحتواء النتائج المترتبة عن زيادة معدلات النمو الصناعي، وتوجيهها على النحو الذي يخدم هذا الهدف.

كما يتوجب التنويه إلى أن المقصود برفع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام، يستهدف قطاع الصناعات التحويلية بالأساس، الذي يتوجب أن يصبح حاضنا لمخرجات قطاع الصناعات الإستخراجية، وممونا لقطاع الصناعات الإنشائية، وباقي القطاعات الإنتاجية والخدمية بوسائل ومعدات العمل، كما هو موضح في الشكل الموالي

شكل رقم 08

تفاعل مكونات الاقتصاد الوطني للرفع من نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام

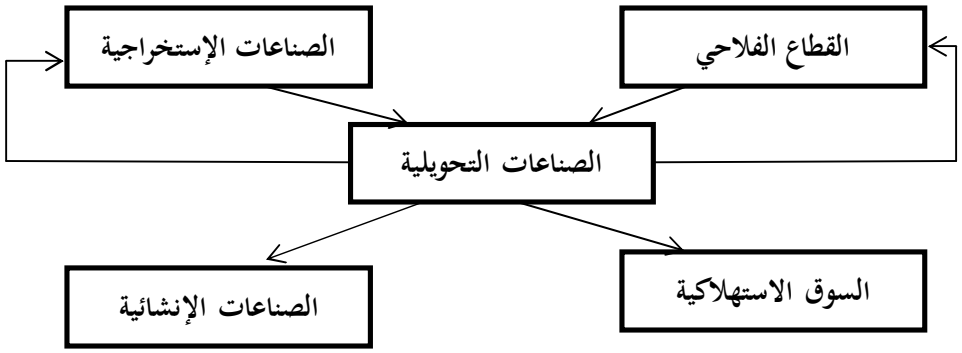

المصدر: من إعداد الباحث.

انطلاقا من هذا الشكل التوضيحي، فإن تفاعل قطاع الصناعات التحويلية مع قطاعي الفلاحة والصناعات الإستخراجية يكون متبادلا، ذلك لأن الصناعات التحويلية تعتبر حاضنة لمخرجات القطاع الفلاحي، وقطاع الصناعات الإستخراجية، في حين يزود قطاع الصناعات التحويلية هذين القطاعين بوسائل العمل وأدوات الإنتاج، في حين أن تفاعل الصناعات التحويلية مع الصناعات الإنشائية والسوق الاستهلاكية التي تتضمن قطاع الخدمات يكون في اتجاه واحد عبر تزويدها بحاجياتها من المنتجات الصناعية.

المحور الثالث: زيادة حجم الصادرات الصناعية:

إن الوصول إلى زيادة حجم الصادرات الصناعية في إطار إستراتيجية تعزيز التصدير، يمر حتما عبر النجاح في إستراتيجية إحلال الواردات الصناعية، وتحديدا مخرجات الفروع الصناعية المشكلة لركائز الإستراتيجية الصناعية

الجديدة، ذلك أن الوصو ل إلى اقتحام الأسواق الخارجية يتطلب أولا السيطرة على السوق المحلي، كما ونوعا، لأن ذلك هو المؤشر الأساسي للقدرة على التنافس في الأسواق الدولية.

إن بلوغ هدف 10 مليارات دولار كصادرات صناعية بحلول سنة 2025، يتطلب إعداد مخطط يتضمن أهدافا مرحلية، يجب تحقيقها بحلول الآجال المحددة لتنفيذها، إذ أن تسجيل أي تعثر في تحقيق الأهداف المرحلية، يتطلب التدخل مباشرة لمعالجة مكامن الخلل، منعا لتراكمها مستقبلا، وجعل الهدف الإستراتيجي المرسوم مستحيل التحقيق.

كما يتوجب وفقا لمنهج تحقيق هدف رفع حجم الصادرات الصناعية، ترتيب الأولويات بخصوص الأسواق المستهدفة، والتي يمكن ترتيبها حسب مؤشر سهولة الدخول على النحو التالي:

1 - السوق الإفريقية: عبر نافذة الاتفاقيات الثنائية تحت مظلة الاتحاد الإفريقي؛

2 - السوق العربية:عبر نافذة منطقة التجار ة الحرة العربية الكبرى؛

3 - السوق الأوروبية: عبر نافذة اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية.

فيما تبقى أسواق آسيا وأمريكا كأهداف لاحقة، في حال تحقيق النجاح في اقتحام الأسواق القريبة جغرافيا.

إن الوصول إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية وفق المحاور المشار إليها سابقا، يتطلب تحديدا دقيقا لمراحل التنفيذ، والحجم الزمني المقترح، وذلك وفقا لمسار إستراتيجي معقول وقابل للتنفيذ.

الفرع الثاني: تحديد مراحل التنفيذ وفقا للمسار الإستراتيجي المقترح

بغية الوصول إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية في مجال التنمية الصناعية المنشودة في الجزائر، والمتضمنة في محاور الإستراتيجية الصناعية المقترحة، يتوجب الاعتناء بالترتيب المرحلي لتنفيذ المسار الإستراتيجي، عبر تحديد محطات زمنية بأهداف واضحة، تسعى السياسات المتبعة إلى تحقيقها، ففي حال الوصول إلى تحقيق الأهداف المرحلية نكون بصدد تحقيق النجاح، وفي حال العكس نكون بصدد تحديد مكامن الخلل، والمسارعة إلى تعديل السياسات التنموية المتبعة، بغية تدارك الخلل، وتفادي تضييع المزيد من الوقت.

وبغرض وضع برنامج زمني لتحقيق الأهداف المسطرة، نقترح الجدول الزمني الموالي الذي يوضح المحطات الزمنية، والأهداف المرحلية الواجب تحقيقها.

جدول رقم 29

المراحل الزمنية للتنفيذ وفق المسار الإستراتيجي المقترح

المحطة الزمنية / الهدف الإستراتيجي	2016	2020	2025
النمو الصناعي	%5	%8	%10
تعاظم الحجم	%10	%15	%20
تعزيز الصادرات	1 مليار دولار	5 مليار دولار	10 مليار دولار

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على أهداف الإستراتيجية الصناعية الجديدة.

من خلال هذا الجدول يمكن الوقوف على ثلاث تواريخ رئيسية، يتعلق الأول و المحدد بسنة 2016 بمرحلة الإقلاع في مجال التصنيع، التي تنتهي سنة 2020، مع بداية مرحلة اكتساب الحجم، التي تنتهي سنة 2025 بالوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة في بداية الفترة.

فبخصوص النمو الصناعي فإن النسبة المستهدفة سنة 2016 هي معدل نمو يعادل 5%، على أن يتطور ليبلغ 8% سنة 2020، وصولا إلى تحقيق هدف النمو برقمين في حدود 10% سنة 2025.

أما بخصوص هدف تعاظم حجم القطاع الصناعي، داخل الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الوطني، فإن النسبة المستهدفة سنة 2016 هي 10% من الناتج الداخلي الخام، يتوجب أن يتم خلقه داخل قطاع الصناعات التحويلية، على أن تصل هذه النسبة إلى حدود 15% سنة 2020، كاستدراك للتقهقر المسجل خلال السنوات الأخيرة، حيث تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه النسبة كانت محققة سنة 2000،[1] في حين يتوجب الوصول إلى نسبة 20% سنة 2025 كهدف رئيسي.

أما بخصوص تعزيز الصادرات فإن الهدف المرحلي لسنة 2016 هو بلوغ رقم 01 مليار دولار كصادرات صناعية، على أن يتطور هذا الرقم إلى 05 مليار دولار سنة 2020 كهدف مرحلي ثاني، وذلك بغية الوصول إلى تحقيق الهدف الإستراتيجي المحدد بصادرات تقدر بـ 10 مليار دولار سنة 2025، تجدر الإشارة إلى أن تحقيق هذا الهدف يتطلب رفع قيمة الصادرات الصناعية بواقع مليار دولار سنويا، بغرض ضمان التحقيق التدريجي لهذا الهدف.

[1]-**Les comptes économiques de 2000 à 2014**, op.cit. p 03.

الفرع الثالث: مستويات الرقابة الكفيلة بمتابعة تنفيذ الإستراتيجية الصناعية

إن نظام الرقابة والتقييم المقترح لمتابعة تنفيذ الإستراتيجية الصناعية، يجب أن يضمن مشاركة كافة الفعاليات الاقتصادية في أدائه، كما يتوجب أن يراعي الخصائص المتعلقة بأداء المنظومة الصناعية الوطنية، وأن يأخذ بالآليات التي تساعد على تحديد مواطن الضعف في الإستراتيجية الصناعية، عبر استخدام أدوات التنبؤ المبكر للتطورات المحلية أو الدولية، التي قد تقف عائقا أمام نجاح الإستراتيجية المرسومة.

وفي هذا الصدد نعتقد أن أي نظام للرقابة على الأداء، يتوجب أن يراعي ثلاث مستويات رئيسية هي الملاءمة، الفاعلية، والكفاءة.

المستوى الأول: على مستوى الملاءمة: ويحتاج هذا الجانب إلى تحكم أكبر في مجال التنبؤ بالمستقبل، عبر دراسات اقتصادية دقيقة، حيث يمكن ذلك من رصد التطورات الداخلية، والدولية، التي قد تدفع إلى تعديل الأهداف، أو المسار الإستراتيجي المرسوم، فلا يعقل أن يتم رسم مسار إستراتيجي، والإصرار على تنفيذه بالرغم من بروز مؤشرات جديدة قد لا تساعد على تنفيذه.

المستوى الثاني: على مستوى الفعالية: ويحتاج هذا المستوى إلى أجهزة رصد، تتمكن من تتبع مدى قدرة السياسات المتبعة على تحقيق أهداف الإستراتيجية المرسومة، كما يمكن لها تتبع التطورات في الدول المنافسة، خصوصا في المحيط الجغرافي القريب، وذلك قصد إجراء مقارنة مع مستوى التقدم المسجل في هاته الدول.

المستوى الثالث: على مستوى الكفاءة: ويتعلق هذا الجانب بتتبع تكاليف تنفيذ السياسات، مقارنة مع النتائج المتحصل عليها، وذلك قصد تجنب إهدار الموارد المالية، في تنفيذ سياسات عديمة الجدوى اقتصاديا، ويتطلب هذا الباب توفر أجهزة المراقبة على نظام تدقيق محاسبي متطور، يسمح بالتحديد الدقيق لمردودية كل سياسة صناعية منتهجة.

المطلب الثالث: السياسات المساعدة على تنفيذ الإستراتيجية الصناعية المقترحة

تعبر السياسات الصناعية عن الأدوات المستخدمة للوصول إلى تحقيق أهداف الإستراتيجية الصناعية، وعليه فإن هذه الأدوات يجب أن تراعي مجموعة من الخصائص، التي تسمح لها بإتمام المهام المسندة إليها على أكمل وجه، إضافة إلى ضرورة وجود هيئات رسمية تشرف على تنفيذ هذه السياسات، وأجهزة تقييم تسمح باختبار نجاعة السياسات الموضوعة حيز التنفيذ، وتحديد النقائص قصد استدراكها، على النحو الذي لا يؤثر على الأداء العام للإستراتيجية الصناعية.

الفرع الأول: خصائص السياسات المساعدة على تنفيذ الإستراتيجية الصناعية

يسمح عمل السياسات المقترحة بتركيز التدخل على مستويين رئيسيين، يتعلق الأول بمناخ الاستثمار وجعله أكثر ملاءمة للنشاط الصناعي، بينما يتولى الثاني التحديد الدقيق لمجالات تدخل السلطات العمومية قصد المساعدة على الرفع من معدلات النمو الصناعي.

ولضمان أداء السياسات المقترحة للمهام المنوطة بها، يتوجب مراعاة جملة من الخصائص أثناء إعدادها، نحاول إبرازها فيما يلي:

1- ضمان إيجاد الإطار القانوني المساعد على تحسين بيئة الأعمال، عبر القضاء على البيروقراطية، وحماية الملكية الصناعية، والتنافسية؛

2- أن تكون التدخلات الحكومية عبر السياسات المالية، والجبائية، تستهدف تشجيع القطاعات الصناعية التي تشكل قاطرة النمو الصناعي؛

3- أن تراعي السياسات المنتهجة منطقية التطور التدريجي، بعيدا عن التسرع والرغبة في تحقيق نتائج آنية؛

4- أن توازي السياسات المنتهجة بين الأهداف الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية في إطار مساعي التنمية المستدامة، حتى لا يكون تطور أحد المركبات على حساب مركب آخر؛

5- اتسام السياسات المنتهجة بالمرونة اللازمة، للقدرة على تعديلها تماشيا مع التطورات التي قد تحدث بصفة مفاجئة على الصعيدين المحلي والدولي؛

6- تناسق السياسات المتبعة من حيث الجدول الزمني للتنفيذ، بغية الوصول المتزامن لتحقيق الأهداف المرسومة في كل قطاع؛

7- أن تضمن هذه السياسات انسحابا تدريجيا وسلسا للدعم الحكومي، حتى لا يأخذ هذا الأخير شكل أحد مكونات سلسلة الإنتاج.

إن السياسات الصناعية التي تراعي الخصائص المشار إليها سابقا، تتوفر على فرص أكبر للنجاح، ذلك أنها تمتلك القدرة على التأثر، والتأثير في المحيط الاقتصادي، على النحو الذي يجعله بيئة مثلى للتنمية الصناعية.

الفرع الثاني: مجال نشاط السياسات المقترحة

إن تحديد مجالات السياسات يتوقف أولا على تشخيص الوضع العام، وتحديد المراكز التي تشكل عائقا أمام تطور الاستثمار والنمو في القطاع الصناعي الوطني، واعتمادا على تقرير " دوانينغ بيزنس " لمناخ الأعمال الصادر سنة 2015، فإن المجالات التي تشكل عائقا أمام المستثمرين في الجزائر، يجب أن تكون محل إصلاح، عبر

سياسات تضمن تحقيق قفزة نوعية في مجال التصنيع، وتزاوج بين نظريتي الدفعة القوية " لرودان " ونظرية أقطاب النمو " لفرانسوا بيرو ". وعليه فإن مجال نشاط السياسات الصناعية يجب أن تشمل النقاط التالية:

1 - **قانون الاستثمار:** يتوجب مراجعة قانون الاستثمار الذي يضم بعض المواد المعطلة للنشاط الاستثماري، وخصوصا الأجنبي منه، حيث يتوجب مراجعة قاعدة 51 - 49% عبر إدراجها في قانون الاستثمار عوض قانون المالية، مع وجوب اقتصارها على المشاريع الإستراتيجية، ذات العلاقة المباشرة باستغلال الثروات الطبيعية الوطنية، أو المشاريع التي تشكل مخرجاتها جزءا من الأمن القومي؛

2 - **الضرائب والرسوم:** بالإضافة إلى تطوير الإدارة الضريبية وجعلها أكثر فاعلية، وقدرة على استخدام الرقمنة في إدارة شؤونها، عبر التطوير التكنولوجي، وتأهيل العنصر البشري، فإن معدلات الضرائب والرسوم يتوجب مراجعتها في اتجاه التخفيض، ويتعلق الأمر هنا بالضرائب والرسوم المرتبطة بالإنتاج، حيث نقترح خفض الضرائب على أرباح المؤسسات إلى حدود 15% تدريجيا، والرسم على القيمة المضافة إلى حدود 14% بحلول سنة 2020، ويمكن ضمان تعويض تراجع إيرادات الخزينة العمومية من جراء هذا التخفيض، عبر التوسع المستهدف للوعاء الضريبي بارتفاع حجم المشاريع الإنتاجية.

3 - **النظام البنكي:** إن تطوير النظام المصرفي الوطني بات ضرورة حتمية، لأنه أصبح يشكل تهديدا للاقتصاد الوطني، ويتم هذا التطوير عبر إصلاح عمل بنك الجزائر، لتمكينه من أدوات رقابة أكثر نجاعة لعمل البنوك التجارية، ورفع الحظر عن إنشاء البنوك الخاصة ذات الرأس المال الوطني، إضافة إلى تسريع وتيرة فتح رؤوس أموال المؤسسات البنكية العمومية أمام رأس المال الوطني والأجنبي، القادر على توفير أساليب إدارة أفضل لهاته المنشآت البنكية، إضافة إلى اشتراط مواكبة التطورات التكنولوجية في مجال العمل المصرفي، والدفع الالكتروني، عبر جعل التكنولوجيا أداة العمل الأولى داخل البنوك، وتبعا لذلك يمكن استحداث قوانين تنظيمية، تجبر المؤسسات البنكية على تنويع محفظتها التمويلية، على أن يخصص جزء لا يقل عن 30% من قروضها، لصالح المؤسسات الصناعية، وخصوصا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تعاني من صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل.

4 - **الأسواق:** إن تنظيم السوق الداخلي يتطلب اتخاذ إجراءات أكثر صرامة لإعادة تنظيمها، والقضاء على التعاملات التجارية غير الرسمية، إذ يتطلب الأمر شجاعة سياسية لمواجهة لوبيات السوق الموازية، لأن وجود سوق داخلي منظم، وواضح المعالم، يشكل دعامة أساسية للاقتصاد المنتج.

على مستوى الأسواق الخارجية، فإن انضمام الجزائر إلى الفضاءات التجارية الإقليمية، والدولية الحرة، يساعد على تصريف المنتج الوطني، وهنا يتطلب الأمر تطوير منشآت ووسائل النقل، خصوصا النقل البحري، بما يساعد في وصول المنتج الوطني إلى الأسواق الخارجية بأقل تكلفة للنقل، و باحترام مواعيد التسليم.

5 - **المناطق الصناعية:** إن تأهيل المناطق الصناعية، وتسييرها عبر شركات مساهمة، يشكل أداة هامة في تطوير الأداء العام للمنشآت الصناعية، ويوفر فرصة أحسن للاستغلال الأمثل للعقار الصناعي، عبر نزع حق الانتفاع من المؤسسات الغير نشطة فعليا، بالإضافة إلى تطهير هذه المناطق من النشاطات الطفيلية، المتعلقة بالتخزين وإعادة توزيع المنتجات المستوردة، وهذا الإجراء يتطلب بدوره شجاعة سياسية لمواجهة اللوبيات المنتفعة من هاته المناطق.

6 - **السياسات القطاعية:** وتخص التحديد الدقيق للفروع الصناعية، التي سيعتمد عليها في قيادة قاطرة النمو الصناعي، وانطلاقا من محددي الحجم داخل النسيج الصناعي، ومعدلات النمو المسجلة خلال السنوات الأخيرة، فإن الفروع الصناعية المختارة هي الصناعات البتروكيميائية، والصناعات الغذائية، صناعات الحديد، والميكانيك، والكهرباء، و مواد البناء، التي يتوجب أن يكون للمشاريع الاستثمارية المتعلقة بها الأفضلية في الحصول على التمويلات البنكية، واستفادتها من الإعفاءات الضريبية، والأولوية في الحصول على العقار الصناعي، والدعم للوصول إلى الأسواق الخارجية، كما يتوجب العمل على زيادة مساهمة القطاع الخاص في نشاط هذه الفروع، عبر خوصصة المؤسسات العمومية النشطة في هاته القطاعات لضمان انسحاب تدريجي للدولة من النشاط الإنتاجي داخل هذه الفروع.

إن الاقتراحات السابقة تهدف أساسا إلى جعل الوجهة الجزائرية تتمتع بالجاذبية في مجال الاستثمار، و خاصة الأجنبي منه، على اعتبار أن الاستفادة من الخبرة الأجنبية شرط أساسي لتنمية القطاع الصناعي الوطني، وهذا اقتداءا بالتجربة التركية، والسنغافورية التي حققت معدلات نمو عالية خلال السنوات الأخيرة، بفضل الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الثالث: الهيئات المقترحة للإشراف على تنفيذ السياسات الصناعية

من المعروف أن تعدد الهيئات المكلفة بتطبيق أي سياسة، من شأنه أن يولد جملة من المشاكل المتعلقة بالتنسيق، وتداخل الصلاحيات، مما يؤثر سلبا على الأداء العام لجهاز التنفيذ، وبالتالي فشل السياسات في الوصو ل إلى تحقيق النتائج المرجوة من وراء إقرارها.

غير أن التعدد يسمح بمشاركة أكبر قدر من الفعاليات الاقتصادية، والاجتماعية، إضافة إلى الهيئات الرسمية في مسار اتخاذ القرار، وبالتالي إعطاء أكبر قدر ممكن لبروز الأفكار، والاقتراحات الواردة من القاعدة.

إن الرهان في تنظيم الهيئات المشرفة على تنفيذ السياسات، هو النجاح في التوفيق بين مشاركة أكبر قدر ممكن من الفعاليات الوطنية، وتجنب التصادم بينها، على النحو الذي يعيق المسار التنفيذي.

وانطلاقا من هذا المبدأ نقترح نموذجا لتنظيم الهيئات المشرفة على تنفيذ السياسات الصناعية، وهو ما نحاول توضيحه في الشكل الموالي:

شكل رقم 09

الهيئات المقترحة للإشراف على تنفيذ السياسات الصناعية

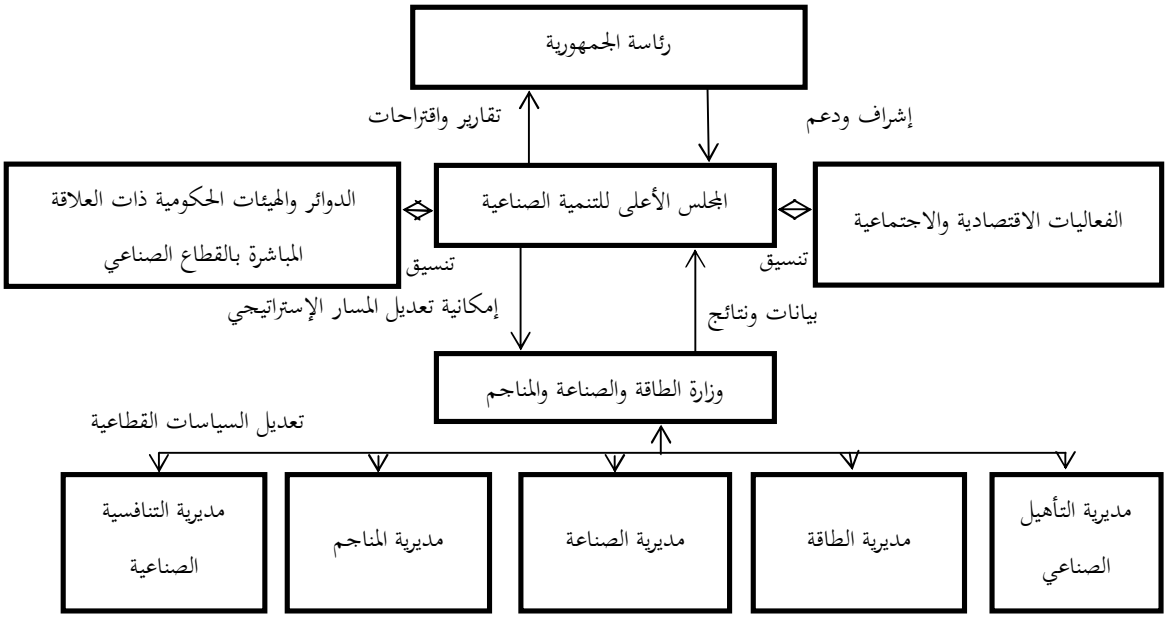

المصدر: من إعداد الباحث.

من خلال هذا الشكل، فإن الهيئات المقترحة تتوزع على ثلاث مستويات تنفيذية ومستوى رابع للإشراف والدعم، وللتفصيل أكثر في مهام كل مستوى سنحاول شرح محتوى الشكل، وإبراز صلاحيات كل مكون من مكونات هذا الهيكل.

يعتبر المجلس الأعلى للتنمية الصناعية النواة الرئيسية للهيكل، حيث يرتبط أفقيا وعموديا بكل المكونات الأخرى، فهو مجلس مرتبط مباشرة برئاسة الجمهورية، لتزويدها بالتقارير والاقتراحات الملائمة، بشأن السياسات القطاعية في الدوائر الوزارية المختلفة، ذات العلاقة المباشرة بالقطاع الصناعي، ومن جهة أخرى فإنه يستفيد من

الإشراف والدعم المباشر لأعلى سلطة في البلاد، مما يعطيه قوة أكبر في التعامل مع مختلف الدوائر الرسمية، وغير الرسمية، سواء الفعاليات الاقتصادية المتمثلة في البورصة، والبنوك التجارية، وشركات التأمين، ومنظمات رجال الأعمال، أو الاجتماعية المتمثلة أساسا في النقابات العمالية، التي تربطه بها علاقة تنسيق متبادلة، أو الدوائر والهيئات الحكومية ذات العلاقة المباشرة بالقطاع الصناعي، المتمثلة أساسا في الوزارات المكلفة بالمالية، والتجارة، والفلاحة، والأشغال العمومية، والبيئة، إضافة إلى المجلس الوطني للاستثمار، والبنك المركزي.

من جهة أخرى فإن وزارة الطاقة والصناعة والمناجم، تمثل الأداة التي يطبق بها المجلس الأعلى للتنمية الصناعية الإستراتيجية الصناعية الوطنية، حيث أن إدماج وزارتي الطاقة والصناعة في وزارة واحدة، يسمح بأداء أمثل على اعتبار أن قطاع الطاقة، بالإضافة إلى اعتباره قطاعا صناعيا، فإنه يرتبط بشكل وثيق بقطاع الصناعات التحويلية، لدوره في تزويد الآلة الإنتاجية بالطاقة اللازمة لنشاطها، وبسياسات طاقوية تراعي خصوصيات الاقتصاد الوطني، فيما يتعلق بمصدرها ومدى ديمومتها. وفي علاقة هذه الوزارة مع المجلس الأعلى للتنمية الصناعية، فإنها تزوده بالبيانات والنتائج الفصلية والسنوية، التي يحللها خبراء المجلس للتأكد من السير الحسن للمسار الإستراتيجي، الذي يمتلك المجلس صلاحية تعديله، من حيث آجال التنفيذ إذا رأى ضرورة حتمية لذلك.

أما فيما يتعلق بعلاقة الوزارة بمديرياتها الفرعية فإنها علاقة إشراف مباشر، حيث تزودها هذه المديريات بمؤشرات الأداء، كل حسب اختصاصه، إذ تتولى الوزارة تعديل السياسات القطاعية التابعة لها مباشرة، فيما يتعلق بالعقار الصناعي، وتنظيم المناطق الصناعية، ودعم التنافسية، وبرامج إعادة التأهيل، والتحول الطاقوي. على أن ترفع باقي التعديلات المقترحة، والمتعلقة بالنظام البنكي، والضريبي، وتنظيم الأسواق إلى المجلس الأعلى للتنمية الصناعية، قصد الفصل فيها بالتنسيق مع الدوائر الوزارية المعنية.

كما أن عمل المجلس الأعلى للتنمية الصناعية، يجب أن يتسم بالمرونة القصوى في التعاطي مع التقارير، والاقتراحات، عبر جعل عمله مفتوحا، وغير مرتبط بدورات زمنية معينة، قصد تجنب تضييع الوقت، واتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

إن ما تناولناه من اقتراحات، لا يعبر سوى عن تصورنا البسيط للموضوع، ولا ندعي استحداثنا لأمر لم يكن موجودا، وإنما محاولة متواضعة للتعبير عن أفكارنا البسيطة، المستوحاة من الاطلاع على إستراتيجيات التنمية الصناعية لدول أخرى، ومحاولة تكييفها مع الواقع الجزائري.

خلاصة الفصل:

قدم هذا الفصل مساهمة بسيطة لإثراء إستراتيجية تنمية القطاع الصناعي الجزائري، انطلاقا من تشخيص البيئة العامة للنشاط الاقتصادية في الجزائر، هاته البيئة التي تعتبر حاضنة الإستراتيجيات التنموية، وأهم عنصر في مركبات نجاحها أو فشلها، إضافة إلى تحليل واقع القطاع الصناعي في الجزائر، عبر إبراز أهميته داخل الاقتصاد الوطني، اعتمادا على مؤشري الناتج الخام الصناعي، والقيمة المضافة المستحدثة داخل هذا القطاع.

إضافة إلى ذلك تم استعراض تقسيمات النشاط الصناعي القطاعية، وحجم كل قطاع داخل النسيج الصناعي الوطني، وتقييم الأداء العام لأهم القطاعات، والفروع الصناعية، ومنها تحديد أهم الفروع الصناعية التي بإمكانها قيادة قاطرة التنمية الصناعية في الجزائر، انطلاقا من حجمها الحقيقي، وقدرتها على تحقيق معدلات نمو عالية.

وقصد إثراء الإستراتيجية الصناعية الوطنية، تم تقديم جملة من المقترحات العملية البسيطة، التي شملت اقتراح مسار استراتيجي محدد المعالم، لتحقيق الأهداف المرسومة، وتحديد محطات زمنية للتقييم، والوقوف على مدى تنفيذ المسار الاستراتيجي المقترح، إضافة إلى تنظيم مستويات الرقابة، بشكل يسمح لها بالمتابعة المباشرة للهيئات المكلفة بتنفيذ مضمون الإستراتيجية الصناعية الوطنية.

الفصل السادس

فرص تنمية الصناعات الغذائية في الجزائر في ظل حرية التجارة الدولية

تكتسي الصناعات الغذائية أهمية بالغة في التطور الحضاري للأمم، ذلك لكونها تساهم في تعزيز الأمن الغذائي، وتوفير متطلبات الحياة لأفراد المجتمع، وتبعا لذلك فقد حاولت الجزائر بداية من سنوات الثمانينات من القرن الماضي، مع انتهاجها إستراتيجية الصناعات الخفيفة، التركيز على الصناعات الغذائية قصد تطويرها على النحو الذي يجعلها أحد ركائز الصناعات التحويلية، حيث عرف هذا القطاع نموا متواصلا سمح له باحتلال مكانة هامة داخل النسيج الصناعي الوطني.

وتبعا لما تقتضيه التحولات الاقتصادية الدولية من ضرورة الاندماج في الاقتصاد العالمي بتحرير التجارة الخارجية، وإزالة الحواجز الجمركية التي تفرضها متطلبات الانضمام إلى فضاءات التجارة الحرة الدولية، كمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، والانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، يتوجب الوقوف عند مدى إمكانية استفادة فرع الصناعات الغذائية في الجزائر من هذه التحولات، إضافة إلى أشكال الدعم و الحماية الواجب توفيرها له، لضمان استمراره في اتجاه، و نسق الأداء الحالي، والعمل على تعزيز ه مستقبلا.

المبحث الأول: واقع الصناعات الغذائية في الجزائر

تعتبر الصناعات الغذائية أكبر قطاع صناعي في الجزائر خارج المحروقات، حيث تمثل قرابة نصف الناتج الخام الصناعي الوطني، و ثلث القيمة المضافة التي يخلقها الجهاز الصناعي الوطني، كما يتسم هذا الفرع بسيطرة القطاع الخاص على ملكية آلته الإنتاجية، كنتيجة طبيعية لسياسات الخوصصة المنتهجة خلال الفترة الماضية، والنجاح الذي حققه المستثمرون الخواص في اقتحام هذا المجال الصناعي، ما شجع رؤوس الأموال الوطنية على التوجه صوب هذا القطاع، الأمر أدى إلى سيطرة المنشآت الصناعية التابعة للقطاع الخاص على الجهاز الإنتاجي لهذا الفرع خلال السنوات الأخيرة.

المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية لفرع الصناعات الغذائية

إذا كان من المسلم به هو أهمية فرع الصناعات الغذائية في تركيبة أي نسيج صناعي لأية دولة في هذه المعمورة، لما تمثله من أهمية بالغة في تحقيق الأمن الغذائي القومي، فإنه يبقىمن الضرور ي تحديد شعب الصناعات الغذائية التي يمكن التركيز عليها، تبعا لأهميتها الاقتصادية و الوظائف التي يمكن أن تؤديها، لتكون قاطرة تجر وراءها بقية الشّعب، لتشكل فيما بينها صناعة غذائية متكاملة، تسمح بخلق ديناميكية تنموية يمكن أن تمتد إلى باقي فروع الصناعات التحويلية، ومن ثمة بناء قاعدة صناعية متينة، تؤهل الاقتصاد إلى تحقيق معدلات نمو قوية، ودائمة.

الفرع الأول: مفهوم الصناعات الغذائية

حتى وإن تعددت التعاريف المتعلقة بنشاط الصناعات الغذائيةإلا أنها تلتقي في مجموعة من النقاط، كما تبينه التعاريف الموالية:

تعريف1: الصناعة الغذائية هي التطبيق العملي للعمل، والتكنولوجيا، بهدف إعداد، وتصنيع،و حفظ، وتسويق المواد الغذائية، باستخدام نتائج و أسس العلوم الأخرى في تصنيع الأغذية، لزيادة عمرها التخزيني، والمحافظة على قيمتها الغذائية، و جودتها.[1]

تعريف2: الصناعة الغذائية هي العلم الذي يبحث في تصنيع الخامات النباتية، و الحيوانية، الزائدة عن الاستهلاك الطازج، و تحويلها إلى صور أخرى من المنتجات الغذائية، بحفظها من الفساد أطول مدة ممكنة، لاستخدامها في مواسم غير مواسم ظهورها، أو استهلاكها في أماكن غير أماكن إنتاجها، بحيث تبقى صالحة الاستعمال من الوجهة الصحية، و الحيوية.[2]

تعريف3: الصناعة الغذائية هي الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل الخامات الزراعية وفقا لمواصفات محددة، لهذا تعمل هذه الصناعات على بقاء المنتجات الغذائية صالحة للاستعمال أطول مدة ممكنة، بفضل طرق التحويل،

[1] - أيمن سليمان مزاهرة، **الصناعات الغذائية بدولة الإمارات العربية المتحدة بين الواقع و تحقيق الأمن الغذائي**،(إ.ع.م: مجلة آفاق الاقتصادية، عدد 109،2007)، ص17.

[2]- عز الدين فراج، **الصناعات الغذائية في المصانع والمنازل والمدارس**،(القاهرة: دار الفكر العربي، 1997)، ص04.

والحفظ، والتصبير، والتكييف، و الاستعمال تماشيا مع الشروط الجيدة للمستهلك، والتي يفرضها التطور الحضاري.[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول، أن الصناعة الغذائية هي فرع الصناعة التحو يلية الذي يهتم بتحويل مخرجات قطاعات الزراعة، تربية الحيوانات، والصيد إلى منتجات موجهة بالأساس إلى الاستهلاك البشري دون غيره.

كما تجدر الإشارة إلى أن الصناعة الفلاحية هي فرع أشمل من الصناعة الغذائية، فبالإضافة إلى الصناعة الغذائية، فهي تشمل أيضا تحويل المواد المتأتية من القطاع الفلاحي، الصيد،والغابات إلى منتجات غير غذائية كالوقود الحيوي، الأنسجة الصناعية الحيوية، أعلاف الحيوانات..إلخ.

الفرع الثاني: خصائص الصناعات الغذائية

بغية الإلمام بخصائص الصناعات الغذائية، سيتم توضيحها من خلال إبراز مبررات وجودها، وكذا أهميتها ووظائفها الأساسية، بالإضافة إلى الأهداف، والنتائج، المرجوة من وراء بناء صناعة غذائية متكاملة داخل أي اقتصاد صناعي.

أولا: مبررات وجود الصناعة الغذائية:

يمكن إجمالا توضيح أهم مبررات وجود، وتنمية الصناعات الغذائية في مجموعة من النقاط، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[2]

1. انعدام التوافق الزمني بين الإنتاج والاستهلاك، الإنتاج موسمي، والاستهلاك سنوي؛
2. وجود التقلبات العشوائية في الإنتاج الفلاحي، بالنظر لارتباطه بعوامل مناخية؛
3. عدم صلاحية بعض المنتجات الزراعية للاستهلاك المباشر، وضرورة خضوعها لتغيرات فيزيائية، وكيميائية، لتصبح صالحة للاستهلاك؛
4. ضمان استمرار التشغيل على مدار السنة، بتجميع الإنتاج الموسمي، وتخزينه، ثم معالجته على مدار السنة؛

[1]- عيون عبد الكريم، **جغرافيا الغذاء في الجزائر**،(الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب،1997)، ص212.

[2]- ميلود زيد الخير، **الصناعة الغذائية - البديل المأمول قبل النفاذ وبعده -**،(جامعة الشلف: الملتقى الدولي حول المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، 08 -09 نوفمبر 2010)، ص 10.

5. الرغبة في المضاربة، والاستفادة من تقلبات أسعار المواد الغذائية، نتيجة شح العرض خارج الموسم محليا ودوليا.

ثانيا: أهمية قيام الصناعات الغذائية:

تكمن أهمية تنمية الصناعات الغذائية في مجموعة كبيرة من النقاط تتعلق أساسا بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من مخرجات القطاع الفلاحي، وتحويلها لمنتجات تلبي حاجة الأفراد من الغذاء داخل المجتمع، بالاضافة إلى نقاط أخرى يمكن إبرازها من خلال النقاط التالية:[1]

1. إبراز الظروف المثلى لخزن الغذاء؛
2. حفظ المواد الأولية عند توفرها إلى وقت تحويلها؛
3. إيجاد الأغذية الكافية لإطعام السكان؛
4. تسخير التكنولوجيا لتطوير غذاء الإنسان؛
5. رفع المستوى الصحي للإنسان؛
6. تسهيل حصول الإنسان على حاجته بسرعة وبيسر؛
7. توفير مناصب العمل، ورفع مستوى المعيشة؛
8. زيادة القيمة الغذائية للسلع الفقيرة بإضافة الأملاح المعدنية، والفيتامينات.

ثالثا: وظائف الصناعات الغذائية:

تضطلع الصناعات الغذائية بعدة وظائف ذات أهمية بالغة في حياة الفرد وترقية والمجتمع، وكذا بالنسبة للاقتصاد الوطني، وهو ما يمكن تلخيصه في النقاط التالية:[2]

1. وظيفة السلامة الغذائية؛
2. وظيفة الحفظ؛
3. وظيفة التغذية؛
4. وظيفة الملاءمة للاستخدام؛

[1]- ميلود زيد الخير، مرجع سبق ذكره، ص. ص 10 -11.
[2]- المرجع نفسه، ص 11.

5. التنويع؛
6. مراعاة القدرة الشرائية.

رابعا: أهداف الصناعة الغذائية:

إن تركيب الأهداف المرجوة من تطوير وتنمية الصناعات الغذائية تختلف من بلد لآخر، غير أنها تلتقي في جوهرها حول مجموعة من الأهداف والنتائج المرجوة، يمكن إبرازها من خلال النقاط التالية:[1]

1. تقليص فاتورة استيراد الغذاء؛
2. تحليل الخامات الزراعية إلى سلع غذائية، ذات قيمة عالية؛
3. الاستفادة من المحاصيل التي لا تجد سوق رائجا وقت نضوجها؛
4. التوسع في الإنتاج، وإمكانية التصدير؛
5. دعم اقتصاديات الريف، والمساعدة على تثبيت الساكنة.

انطلاقا مما سبق يمكن القول أنه لا يمكن تصور وجود اقتصاد صناعي، تنعدم فيه النشاطات الصناعية ذات العلاقة بالغذاء، ذلك لكون هذا الفرع الصناعي يعتبر أداة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي، و الرفاه الاجتماعي، بعيدا عن التبعية المطلقة للخارج، ومنه فإن تنمية الصناعات الغذائية يعتبر ضرورة حتمية، مع التركيز على الشعب الصناعية التي يمتلك فيها البلد ميزة تنافسية،قصد الوصول إلى الهدف المنشود، و هو تحقيق الأمن الغذائي الذي لا يتطلب إنتاج كل ما يستهلكه المجتمع، ولكن تغطية ما يتم استيراده من منتجات غذائية، بمواد غذائية أخرى مصدر ة.

المطلب الثاني: هيكل الصناعات الغذائية في الجزائر

تعتبر الصناعات الغذائية أكبر قطاع صناعي في الجزائر خارج المحروقات، حيث تمثل 50 إلى 55% من الناتج الداخلي الخام الصناعي، كما يتسم هذا الفرع بسيطرة القطاع الخاص على ملكية آلاته الإنتاجية، ببلوغ مساهمته في القيمة المضافة لهذا القطاع 87.4% سنة 2014 مقابل 12.6% للقطاع العام.

[1]- ميلود زيد الخير، مرجع سبق ذكره، ص 10.

الفرع الأول: أهم الشُّعب المشكلة لفرع الصناعات الغذائية في الجزائر

يضم فرع الصناعات الغذائية عدة شعب، تتفاوت نسبة مساهمتها في أداء القطاع حسب تطور النمط الغذائي للمجتمع الجزائري، الذي شهد تحولات جذرية في السنوات الأخيرة، تبعا للتطور السوسيولوجي الذي عرفته العائلة الجزائرية، التي انتقلت من نمط استهلاكي تقليدي بعد الاستقلال، إلى نمط استهلاكي حداثي في العشريتين الأخيرتين، نتيجة تأثرها بنموذج الحياة الغربي، وعموما يمكن تقسيم الشعب الصناعية لفرع الصناعات الغذائية وفق الشكل الموالي:

شكل رقم 10

الشعب الصناعية المشكلة لفرع الصناعات الغذائية في الجزائر

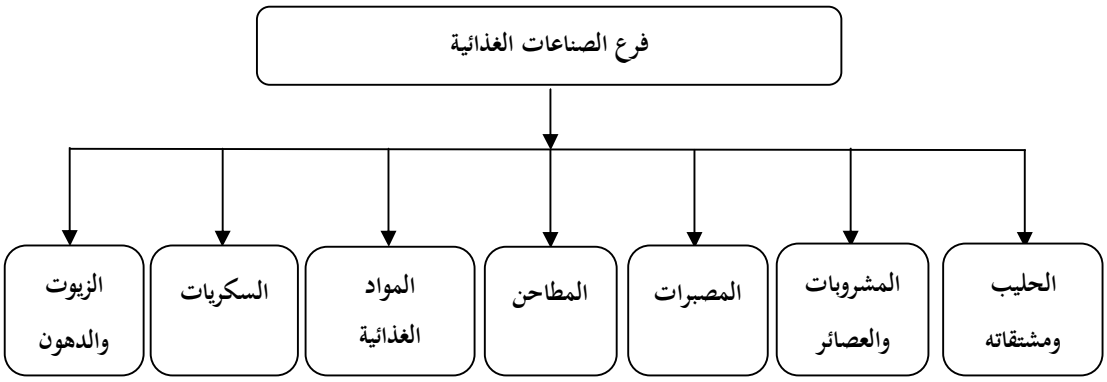

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على وثائق مستخرجة من وزارة الصناعة والمناجم، www.mdipi.gov.dz ، تاريخ الاطلاع: ماي 2012.

من خلال هذا الشكل يتضح تنوع شعب الصناعات الغذائية في الجزائروضمها لغالبية الشّعب الصناعية المتضمنة في التقسيم الدولي لفروع الصناعات الغذائية في العالم حسب المنظمة الأممية للتنمية الصناعية ، غير أن أهم ملاحظة يمكن الخروج بها، هي غياب شعبة صناعة اللحوم، رغم ما تتوفر عليه الجزائر من ثروة حيوانية معتبرة، التي مازال استغلالها يتم بأساليب تقليدية، وهو ما يحتم الاهتمام بهذه الشعبة عن طريق إنشاء مذابح عصرية، ووحدات صناعية تتكفل بمعالجة الإنتاج وتوضيبه بطرق عملية تسويقيا، وسليمة صحيا.

الفرع الثاني: تقسيم منشآت فرع الصناعات الغذائية في الجزائر حسب الملكية القانونية

شهد فرع الصناعات الغذائية في الجزائر، تحولا جذريا من جانب الهيكل القانوني خلال السنوات الأخيرة، وهي نتيجة طبيعية لسياسة الخوصصة المنتهجة خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية سنوات التسعينات من القرن الماضي، وكذا التوجه العام نحو المزيد من الانفتاح الاقتصادي، ودعم القطاع الخاص، في اتجاه قيادة قاطرة الإنتاج. والجدول الموالي يوضح تطور القيمة المضافة حسب طبيعة ملكية المؤسسات الإنتاجية للفرع خلال الفترة 2000 - 2014.

جدول رقم 30

تطور هيكل القيمة المضافة حسب الجانب القانوني لفرع الصناعات الغذائية في الجزائر

خلال الفترة 2000 -2014.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القطاع العام (%)	38.2	31.5	30	24	20.7	17.8	16.9	15.2	14.8	13.7	12.9	13.8	12.7	12.7	12.6
القطاع الخاص (%)	61.8	68.5	70	76	79.3	82.2	83.1	84.8	85.2	86.3	87.1	86.2	87.3	87.3	87.4
المجموع (%)	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

Source : publication de L'ONS**, les comptes économiques de 2000-2014**, (Alger : publication № 709, ISSN 1111-5939, Juillet 2015) ,p 30.

من خلال الجدول السابق نلاحظ التقهقر المستمر لمساهمة المؤسسات العمومية في خلق القيمة المضافة لفرع الصناعات الغذائية، حيث انتقلت مساهمتها من 38.2% سنة 2000 إلى 12.6% سنة 2014 بتراجع يقدر بحوالي 67%، بالمقابل وكنتيجة طبيعية فإن مساهمة مؤسسات القطاع الخاص انتقلت من 61.8% سنة 2000 لتبلغ 87.4% سنة 2014، وهو ما يؤشر إلى التوجه نحو سيطرة القطاع الخاص بالكامل على هذا الفرع خلال السنوات القليلة القادمة.

المطلب الثالث: أهمية الصناعات الغذائية داخل نسيج الصناعات التحويلية في الجزائر

يمكن إبراز أهمية فرع الصناعات الغذائية داخل قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر، عبر الاستدلال بدور هذا الفرع في حجم الناتج الخام لقطاع الصناعات التحويلية، ومدى مساهمته في خلق القيمة المضافة، التي تعبر عن المساهمة الفعلية في المجهود الاقتصادي الوطني، وذلك خلال السنوات الأخيرة، التي شهد فيها الاقتصاد الوطني ظروفا مواتية، من المفروض أن تساعد على نمو مختلف الفروع الصناعية، وعلى رأسها فرع الصناعات

الغذائية، الذي يرتبط نموه بارتفاع معدل الإنفاق الاستهلاكي للأسر بشكل كبير، وهو العامل الذي توفر بحجم مناسب خلال السنوات الأخيرة، التي شهد فيها معدل الدخل الأسري ارتفاعا ملحوظا، من جراء رفع الأجور، وسياسات الدعم الحكومي التي وفرتها السلطات العمومية، بفضل تعاظم مداخيل الخزينة العمومية من جراء ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، ولفترات زمنية طويلة نسبيا.

الفرع الأول: مساهمة فرع الصناعات الغذائية في الناتج الخام الصناعي التحويلي

يشكل قياس حجم مساهمة فرع الصناعات الغذائية أحد المؤشرات التي يمكن من خلالها الحكم على أهمية هذا الفرع داخل نسيج الصناعات التحويلية في الجزائر، و من ثمة تحديد الاهتمام الذي يجب أن يستفيد منه هذا القطاع، الذي أثبت خلال السنوات الأخيرة أنه من أكثر القطاعات الإنتاجية القادرة على خلق الثروة و المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني، و الجدول الموالي يوضح تطور مساهمة فرع الصناعات الغذائية في الناتج الخام الصناعي الوطني خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000 -2014

جدول رقم 31

تطور مساهمة فرع الصناعات الغذائية في الناتج الخام الصناعي التحويلي

خلال الفترة 2000 -2014

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الصناعة التحويلية (مليار دينار)	790.8	842.2	892.8	924.3	984.6	1038.7	1121.6	1230.7
الصناعة الغذائية (مليار دينار)	434.3	450.4	464.9	467.9	485.7	503.4	525.6	571.2
المساهمة (%)	54.9	53.5	52	50.6	49.3	48.4	46.8	46.4
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	
الصناعة التحويلية (مليار دينار)	1325.6	1530.1	1766.5	1766.6	1905.7	2044.6	2171.8	
الصناعة الغذائية (مليار دينار)	607.7	686.7	746.4	824.1	899.3	987.1	1079.3	
المساهمة (%)	45.8	44.8	42.2	46.6	47.2	48.3	49.7	

Source : publication de L'ONS**, les comptes économiques de 2000-2014**, op. cit, p. p 03-17.

من خلال هذا الجدول يتضح الدور الكبير التي يلعبه فرع الصناعات الغذائية في تشكيل الناتج الخام الصناعي الوطني، حيث مثل قرابة نصف الناتج الخام خلال كامل الفترة، ورغم الاتجاه التنازلي الذي عرفته نسبة المساهمة في الناتج الخام الصناعي اعتبارا من سنة2000 حيث كان يمثل 54.9% ليتراجع إلى حدود 42.2% سنة 2010 ليعرف بعدها منحى تصاعدي اعتبارا من سنة 2011 وصولا إلى نسبة 49.7% سنة 2014. وهو ما يؤكد سيطرة الصناعات الغذائية على أكبر نسبة من الناتج الخام الصناعي الوطني خارج قطاع المحروقات.

الفرع الثاني: مساهمة فرع الصناعات الغذائية في خلق القيمة المضافة داخل قطاع الصناعة التحويلية

يعتبر مؤشر القيمة المضافة أحد المؤشرات المهمة لقياس مساهمة أي قطاع صناعي في المجهود الوطني، ذلك لأنه يقيس قيمة الإضافة لمدخلات الجهاز الإنتاجي، أي القدرة على تثمين الموارد المتاحة من مواد أولية وطاقات عمل، و الجدول الموالي يوضح تطور مساهمة فرع الصناعات الغذائية في الجزائر في خلق القيمة المضافة داخل قطاع الصناعات التحويلية خلال الفترة 2000 -2014

جدول رقم 32

تطور مساهمة فرع الصناعات الغذائية في خلق القيمة المضافة داخل قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة 2000 -2014

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الصناعة التحويلية (مليار دينار)	290.7	315.2	337.6	355.4	388.2	418.3	449.6	479.8
الصناعة الغذائية (مليار دينار)	104.6	108.9	115.1	118.4	127.3	138.4	146	156.1
المساهمة (%)	36	34.5	34.1	33.3	32.8	33.1	32.5	32.5
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	
الصناعة التحويلية (مليار دينار)	519.6	570.7	617.4	663.8	728.6	765.4	813.8	
الصناعة الغذائية (مليار دينار)	164.3	188.5	214.1	231.8	266.1	285.4	330.7	
المساهمة (%)	31.6	33	34.7	34.9	36.5	37.3	40.6	

Source : publication de L'ONS**, les comptes économiques de 2000-2014**, op. cit, p. p 03-17.

من خلال هذا الجدول، يتضح أن مساهمة فرع الصناعات الغذائية في خلق القيمة المضافة داخل فرع الصناعات التحويلية في الجزائر تمثل تقريبا ثلث القيمة الإجمالية، مع تسجيل ارتفاع محسوس خلال السنوات الأخيرة، بعد وصولها إلى نسبة 40.6% سنة 2014 منتقلة من نسبة 37.3% خلال السنة السابقة، في حين ظلت مستقرة في حدود 33% خلال كامل الفترة بارتفاعات و انخفاضات بسيطة. وهو ما يعبر عن الأهمية البالغة لهذا الفرع داخل النسيج الصناعي الجزائري، الأمر الذي يدعو إلى تكثيف الإجراءات الخاصة بحماية المؤسسات الصناعية النشطة داخل هذا الفرع، وتشجيعها على تحقيق معدلات نمو عالية لضمان استمرارية نشاط الفرع، الذي يعتبر أهم فرع صناعي في الجزائر خارج قطع المحروقات.

المبحث الثاني: نموذج الدراسة القياسية

بعد التطرق إلى أهمية فرع الصناعات الغذائية داخل نسيج الصناعات التحويلية في الجزائر، من حيث الناتج الخام، والقيمة المضافة، سنحاول من خلال هذا المبحث بناء نموذج قياسي لتنمية الصناعات الغذائية في الجزائر، انطلاقا من الفرص التي تتيحها التحولات الاقتصادية المحيطة بالجزائر، والمتمثلة أساسا في التكتلات الاقتصادية الإقليمية، والدولية، وما ينجر عنها من تحرير للتجارة الدولية، وتقييد التدخلات الحكومية لمساعدة المنشآت الإنتاجية الوطنية، و هذه التحولات قد تخلق مجموعة من العوامل، يمكن أن تساهم في تنمية فرع الصناعات الغذائية في الجزائر، غير أن الحكم على تأثيرها يتطلب التأكد من قدرة هذا الفرع الصناعي على الاستفادة من هذه العوامل، التي وفرتها السوق المحلية سابقا بأحجام أقل.

المطلب الأول: تعيين النموذج القياسي وتقدير معلماته

سيتم في هذا المطلب محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي، لمعرفة اتجاه، و مدى، تأثر أداء فرع الصناعات الغذائية في الجزائر، بالمتغيرات التي قد تنشأ بانضمام الجزائر إلى فضاءات التجارة الحرة الدولية، وما ينجر عن ذلك من توسع أسواق التوزيع، وازدياد عدد المستهلكين، وحجم الاستهلاك، وارتفاع معدلات الانفتاح للاقتصاد الوطني،بفعل ارتفاع حجم الصادرات، و الواردات، من جراء إلغاء التعريفات الجمركية، وازدياد حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، كل هذه العوامل إضافة إلى عوامل أخرى، من شأنها التأثير إيجابا، أو سلبا، على تنمية الصناعات الغذائية في الجزائر، وهو ما سنحاول تحديده من خلال النموذج القياسي المقترح.

ولهذا الغرض تم اعتماد الفترة الزمنية الممتدة بين سنتي 2000-2014 لجمع البيانات الخاصة بالمتغيرات المؤثرة في تنمية الصناعات الغذئية في الجزائر نظريا، ومحاولة قياس اتجاه، ومدى تأثيرها بالاعتماد على تقنيات القياس الاقتصادي المتعارف عليها.

الفرع الأول: تعيين النموذج القياسي

قصد تعيين النموذج القياسي، لا بد من تحديد متغيرات النموذج، و شكله الرياضي، إضافة إلى التوقعات القبلية، التي يتم بناؤها انطلاقا من التفاعل الطبيعي للمتغيرات، وفقا لما هو متعارف عليه نظريا، والتي تبقى مجرد توقعات إلى أن يثبتها النموذج المقترح، أو ينفيها.

أولا: تحديد متغيرات النموذج القياسي

تعتبر النظرية الاقتصادية أهم مصدر لتحديد متغيرات أي نموذج اقتصادي قياسي، إضافة إلى الدراسات السابقة ذات العلاقة الوثيقة بموضوع الدراسة، و نظرا لاستحالة إدراج جميع المتغيرات التفسيرية التي قد تؤثر في الظاهرة محل الدراسة، فإنه يمكن الاكتفاء بالمتغيرات الأكثر أهمية نظريا.

1- **المتغير التابع:** و يتمثل في الناتج الخام لفرع الصناعات الغذائية في الجزائر معبرا عنه بالمليار دينار جزائري، و يرمز له في هذه الدراسة بـ PB_AGRO ؛

2- **المتغيرات المستقلة:** و تتمثل في العوامل التي قد تؤثر نظريا في تنمية الصناعات الغذائية، وتتأثر في نفس الوقت بانضمام الجزائر إلىفضاءات التجارة الحرة الدولية، و التي تتمثل في:

أ - **الناتج الخام للقطاع الفلاحي:** على اعتبار أن مخرجاته تمثل مدخلات لفرع الصناعات الغذائية، إضافة إلى احتمال إعفاء منتجاته من الرسوم الجمركية في بعض اتفاقيات التجارة الحرة الدولية، على غرار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ويرمز له في هذه الدراسة بـ PB_AGRI ومعبرا عنه بالمليار دينار جزائري؛

ب - **عدد السكان:** على اعتبار أن حجم السوق تمثل أحد أهم عوامل نمو الصناعات الغذائية، نظرا لحاجة السكان إلى المنتجات الغذائية بصفة مستمرة، إضافة إلى كون تحرير التجارة الدولية يوسع من حجم سوق التوزيع، و يرمز له في هذه الدراسة بـ NH ، معبرا عنه بالمليون النسمة؛

ج - الإنفاق الاستهلاكي للأسر: باعتباره عاملا مهما في تسويق الإنتاج، إضافة إلى تأثره بالانفتاح على البلدان ذات المستوى العالي للدخل، ويرمز له في هذه الدراسة بـ DCM معبرا عنه بالمليار دولار أمريكي؛

د - معدل انفتاح الاقتصاد الوطني: باعتباره أحد عوامل التنمية الصناعية، إضافة إلى تأثره بتحرير التجارة الدولية، وما ينجر عن ذلك من ارتفاع حجم الصادرات، والواردات، قياسا إلى الناتج الوطني الخام، ويرمز له في هذه الدراسة بـ OE ، معبرا عنه بالنسب المئوية؛

هـ - الاستثمار الأجنبي المباشر: باعتباره أحد العوامل المساهمة في تنمية القطاعات الإنتاجية، وتأثره بتحرير التجارة الدولية أمر مسلم به نظريا، لاتجاه غالبية الشركات الدولية نحو الأسواق المنفتحة على العالم الخارجي، قصد ضمان نطاق تسويقي أوسع، و يرمز له في هذه الدراسة بـIDE ، معبرا عنه بالمليار دولار أمريكي؛

انطلاق مما سبق، وبعد تحديد المتغير التابع المعبر عن الظاهرة محل الدراسة، والمتغيرات المستقلة المفسرة لهذه الظاهرة، والمؤثرة فيها. يمكن كتابة الشكل العام للنموذج القياسي على النحو التالي:

ثانيا: تحديد الشكل الرياضي للنموذج القياسي

من أجل تحديد الشكل الرياضي للنموذج القياسي المقترح سنقوم بتجريب نوعين من الصيغ الرياضية لمعادلات النموذج، وهي النموذج الخطي، والنموذج اللوغاريتمي، حيث يمكن إدراج الصيغ الرياضية لكل نموذج على النحو التالي:

1 - النموذج الخطي:

تكون الصيغة الرياضية لمعادلة الاتجاه العام وفق هذا النموذج على النحو التالي:

$$PBAgro_t = \beta_0 + \beta_1 PBAgri_t + \beta_2 NH_t + \beta_3 DCM_t + \beta_4 OE_t + \beta_5 IDE_t + \mu_t$$

حيث:

- μ_t تمثل حد الخطأ الذي يجب إضافته إلى النموذج ليعوض باقي المتغيرات التي تؤثر على النموذج ولم تدرج لأسباب مختلفة.

- $\beta_0 \beta_1 \beta_2 \beta_3 \beta_4 \ B_5$ تمثل معلمات النموذج.
- t يعبر عن عدد المشاهدات

2 - النموذج اللوغاريتمي:

تكون الصيغة الرياضية لمعادلة الاتجاه العام وفق هذا النموذج على النحو التالي:

$$InPBAgrot = \beta 0 \text{ x } PBAgri_t^{\beta 1} \text{ x } NH_t^{\beta 2} \text{ x } DCM_t^{\beta 3} \text{ x } OE_t^{\beta 4} \text{ x } IDE_t^{\beta 5} \text{ x } \mu t$$

وبعد تحويل قيم المشاهدات إلى قيم لوغاريتمية يكون الشكل على النحو التالي:

$$LPBAgro_t = L\beta_0 + \beta_1 LPBAgri_t + \beta_2 LNH_t + \beta_3 LDCM_t + \beta_4 LOE_t + \beta_5 LIDE_t + L\mu_t$$

حيث:

- $\beta_0 \beta_1 \beta_2 \beta_3 \beta_4 \ B_5$ هي معلمات النموذج وتمثل مرونة تغير الناتج الخام للصناعات الغذائية بالنسبة للمغيرات المفسرة، حيث تعرف المرونة بأنها النسبة المئوية للتغير في المتغير التابع نتيجة التغير في التغير المستقل بنسبة 1% ، وتعطى بالصيغة التالية:

$$n_i = \frac{dy_i}{dx_{ij}} \ \frac{x_j}{y_{ij}}$$

حيث:

- y_i يمثل المتغير التابع؛
- x_j تمثل المتغير المستقل.

ثالثا: التوقعات القبلية لعلاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع:

اعتمادا على النظرية الاقتصادية، فإن العلاقة بين المتغير التابع والمتمثل في الناتج الخام لفرع الصناعات الغذائية في الجزائر، والمتغيرات المستقلة، يتوقع لها أن تكون على النحو التالي:

1- يتوقع أن تكون العلاقة بين الناتج الخام لفرع الصناعات الغذائية، و الناتج الخام للقطاع الفلاحي طردية، على اعتبار أن زيادة حجم الإنتاج الفلاحي، سيؤدي إلى زيادة حجم مدخلات الصناعات الغذائية، وبالتالي إلى زيادة حجم مخرجاتها، والعكس صحيح؛

2- يتوقع أن تكون العلاقة بين الناتج الخام للصناعات الغذائية، وعدد السكان طردية، على اعتبار أن زيادة عدد السكان يرفع من إمكانيات التسويق، خصوصا للمنتجات الغذائية الأساسية، والعكس صحيح؛

3- يتوقع أن تكون العلاقة بين الناتج الخام للصناعات الغذائية، والإنفاق الاستهلاكي للأسر طردية، على اعتبار أن ارتفاع حجم الإنفاق الاستهلاكي للأسر يساعد على تسويق مخرجات الصناعات الغذائية، خصوصا المنتجات الغذائية الكمالية؛

4- يتوقع أن تكون العلاقة بين الناتج الخام للصناعات الغذائية، ومعدل انفتاح الاقتصاد الوطني متأرجحة بين الطردية، والعكسية، وذلك اعتبارا للسبب الرئيسي في زيادة معدل انفتاح الاقتصاد الوطني، فإذا كان ذلك ناتجا عن زيادة معتبرة في الصادرات، فإن العلاقة تكون طردية، وإذا كان ذلك ناتجا عن زيادة معتبرة في الواردات، فإن العلاقة تكون عكسية؛

5- يتوقع أن تكون العلاقة بين الناتج الخام للصناعات الغذائية، وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر طردية، على اعتبار أن زيادة حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية، يساهم في نمو القطاعات الإنتاجية التي تستفيد من رؤوس الأموال الاستثمارية، والخبرات الأجنبية في زيادة قدراتها الإنتاجية.

إن تحديد اتجاه هذه العلاقات اعتمادا على النظريات الاقتصادية المرتبطة بهذه الظواهر، والدراسات السابقة ذات الصلة الوثيقة بموضوع الدراسة، يبقى مجرد توقعات إلى غاية إثباتها عن طريق النموذج القياسي المقترح.

الفرع الثاني: تقدير معلمات النموذج القياسي

بعد تعيين شكل النموذج، وقصد القيام بتقدير معلمات النموذج محل الدراسة يتوجب جمع البيانات الخاصة بالمتغير التابع، والمتغيرات المستقلة، بحيث تكون متناسبة من حيث العامل الزمني والمكاني، كما يتوجب اختيار طريقة القياس الملائمة للنموذج المقترح من بين طرق القياس المتعارف عليها إحصائيا.

أولا: جمع البيانات:

يتم من خلال هذه الخطوة جمع البيانات الخاصة بالمتغير التابع، والمتغيرات المستقلة خلال الفترة الزمنية للدراسة، وإدراجها في جدول كما هو مبين في الجدول الموالي.

جدول رقم 33

البيانات المتعلقة بالمتغير التابع و المتغيرات المستقلة خلال الفترة 2000 -2014

السنوات	PBAGRO (مليار دينار)	PBAGRI (مليار دينار)	NH (مليون نسمة)	DCM (مليار دولار)	OE (%)	IDE (مليار دولار)
2000	434	425	31.7	22.77	63	0.28
2001	450	505	32.1	23.92	59	1.107
2002	464	560	32.5	24.96	61	1.065
2003	467	630	33	27.47	62	0.633
2004	485	710	33.4	32.9	66	0.881
2005	503	715	33.9	34.84	71	1.156
2006	525	793	34.5	37.1	71	1.841
2007	571	885	35	42.77	72	1.686
2008	607	902	35.7	51.61	77	2.638
2009	686	1157	36.3	51.53	71	2.747
2010	746	1269	37	55.32	70	2.3
2011	824	1478	37.7	62.35	67	2.571
2012	899	1775	38.4	67.21	65	1.5
2013	987	2031	39.2	70.32	62	1.691
2014	1079	2191	39.9	72.13	60	1.040

Source : - publication de L'ONS**, les comptes économiques de 2000-2014**, op. cit, p. p 03-17.

- La banque mondiale, www.banquemondiale.org, Septembre 2015.

من خلال المعطيات الواردة في هذا الجدول، يتبين أن البيانات المستخدمة تمثل سلسلة زمنية، لأنها توضح تطور مؤشرات مختلف المتغيرات لفترة زمنية تقدر بـ 15 سنة، كما أنها متقابلة مكانيا، وزمنيا.

أما من حيث القيم فيمكن ملاحظة الاتجاه التصاعدي لمختلف المؤشرات، ماعدا المؤشر المتعلق بمعدلات انفتاح الاقتصاد الوطني، الذي سجل معدلات متأرجحة، ويرجع ذلك أساسا إلى التغيرات المستمرة التي يشهدها الناتج الداخلي الخام، والمرتبط بشكل وثيق بالثروة النفطية، وما تعرفه أسعارها من تقلبات في الأسواق الدولية، كما تنطبق نفس الملاحظة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر، التي تشهد تقلبات كثيرة، بالنظر إلى عدم استقرار القوانين المنظمة للنشاط الاستثماري عموما، ما يؤثر بشكل سلبي على الوجهة الاستثمارية الجزائرية، ويجعل الاقتصاد الجزائري غير جذاب لرؤوس الأموال الأجنبية.

ثانيا: اختيار طريقة القياس الملائمة

رغم توفر الاقتصاد القياسي على العديد من الطرق، لتقدير معلمات معادلات الانحدار المتعدد، إلا أن طريقة المربعات الصغرى تبقى من أفضل الطرق، من وجهة نظر المعايير الاقتصادية، والإحصائية، والقياسية، كونها تعتمد على مبدأ تصغير مجموع مربعات الأخطاء إلى أدنى حد ممكن أي[1]:

كما سنعتمد في هذه الدراسة القياسية على مستوى معنوية 5% سواء تعلق الأمر بالمعنوية الإحصائية، أو فيما يتعلق باختبارات جودة النموذج، في حين سيتم الاستعانة ببرنامج " Eviews8 " في تقدير معلمات النموذج، وإجراء الاختبارات اللازمة، للتأكد من جودة النموذج، وصلاحيته للتنبؤ.

المطلب الثاني: تقييم معلمات النموذج القياسي

بعد القيام بتقدير معالم النموذج القياسي المقترح، كما هو مبين في الخطوة السابقة، نحاول من خلال هذا المطلب تقييم المعلمات المتحصل عليها بواسطة مجموعة من المعايير الإحصائية، وذلك باعتماد النموذجين المشار إليهما سالفا، أي النموذج الخطي المتعدد، والنموذج اللوغاريتمي، ليتم في الأخير المفاضلة بينهما اعتمادا على مجموعة من المعايير القياسية، بغرض اختيار النموذج الأحسن للتنبؤ، قبل المرور إلى المرحلة الأخيرة، والمتعلقة باختبار مدى استقرارية النموذج، وصلاحيته للتنبؤ.

[1]- سمير محمد عبد العزيز، **الاقتصاد القياسي - مدخل في اتخاذ القرارات -**،(الإسكندرية: مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، 1997)، ص 236.

الفرع الأول: تقييم معلمات النموذج الخطي المتعدد:

باعتماد النموذج الخطي المتعدد المعرف بمعادلة الاتجاه العام المركبة على الشكل التالي:

$$PBAgro_t = \beta_0 + \beta_1 PBAgri_t + \beta_2 NH_t + \beta_3 DCM_t + \beta_4 OE_t + \beta_5 IDE_t + \mu_t$$

وبعد إدخال البيانات الواردة في الجدول (رقم 33) في برنامج *Eviews 8* ، لغرض تقدير نتائج النموذج من خلال الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى كطريقة قياس معتمدة، تم التحصل على النتائج الواردة في الجدول الموالي:

جدول رقم 34

نتائج التقدير لنموذج الانحدار الخطي المتعدد للناتج الخام للصناعات الغذائية في الجزائر

خلال الفترة 2000 -2014

Equation: EQ01 Workfile: SALIM BOUHIDEL::Untitled\

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: PB_AGRO
Method: Least Squares
Date: 06/12/16 Time: 13:17
Sample: 2000 2014
Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PB_AGRI	0.180821	0.173221	1.043873	0.3238
OE	-5.046637	3.128120	-1.613313	0.1411
NH	40.70385	38.20244	1.065478	0.3144
IDE	1.750544	16.84937	0.103894	0.9195
DCM	0.003157	0.053803	0.058680	0.9545
C	-653.0150	972.7466	-0.671310	0.5189

R-squared	0.994847	Mean dependent var	648.4667
Adjusted R-squared	0.991984	S.D. dependent var	211.7367
S.E. of regression	18.95759	Akaike info criterion	9.011461
Sum squared resid	3234.513	Schwarz criterion	9.294681
Log likelihood	-61.58595	Hannan-Quinn criter.	9.008444
F-statistic	347.4880	Durbin-Watson stat	1.226634
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج *Eviews 8*.

انطلاقا من الجدول السابق، يمكن كتابة معادلة الاتجاه العام على النحو التالي:

$$PBAgro_t = -653 + 0.18\ PBAgri_t + 40.7\ NH_t + 0.003\ DCM_t - 5.04\ OE_t + 1.75\ IDE_t$$

أما بخصوص معنوية المعلمات فيتم اختبارها انطلاقا من أدنى مستوى معنوية محسوبة من خلال الجدول كما هو موضح فيما يلي:

- بالنسبة لمعامل الحد الثابت نلاحظ أن أدنى مستوى معنوية $prob = 0.5198$ ، وبالتالي يرفض الثابت β_0 في النموذج بخطأ قدره 51.98%.
- بالنسبة لمعامل الناتج الخام للقطاع الفلاحي، نلاحظ أن أدنى مستوى معنوية $prob = 0.3238$ ، وبالتالي يرفض معامل الناتج الخام للقطاع الفلاحي β_1 بخطأ قدره 32.38%.
- بالنسبة لمعامل عدد السكان، نلاحظ أن أدنى مستوى معنوية $prob = 0.3144$ ، وبالتالي يرفض معامل عدد السكان β_2 بخطأ قدره 31.44%.
- بالنسبة لمعامل الإنفاق الاستهلاكي للأسر، نلاحظ أن أدنى مستوى معنوية $prob = 0.9545$ ، وبالتالي يرفض معامل الإنفاق الاستهلاكي للأسر β_3 بخطأ قدره 95.45%.
- بالنسبة لمعامل معدل انفتاح الاقتصاد الوطني، نلاحظ أن أدنى مستوى معنوية $prob = 0.1411$، وبالتالي يرفض معامل معدل انفتاح الاقتصاد الوطني β_4 بخطأ قدره 14.11%.
- بالنسبة لمعامل الاستثمار الأجنبي المباشر، نلاحظ أن أدنى مستوى معنوية $prob = 0.9195$ ، وبالتالي يرفض معامل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر β_5 بخطأ قدره 91.95%.

اعتماد على ما سبق يمكن القول أن كل المعلمات المقدرة ليست لها معنوية إحصائية، لأن حجم الخطأ يتجاوز 5%، وبالتالي نمر إلى المرحلة الموالية، وهي مرحلة إعادة التقدير، بالإزالة التدريجية للمتغيرات المحتملة لخطأ كبير، انطلاقا من المتغيرة ذات الخطأ نسبة الخطأ الأعلى، لنحصل على نتائج إعادة تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد للناتج الخام للصناعات الغذائية في الجزائر، خلال فترة الدراسة كما هو مبين في الجدول الموالي.

جدول رقم 35

نتائج إعادة تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد للناتج الخام للصناعات الغذائية في الجزائر

خلال الفترة 2000 -2014

Equation: EQ02 Workfile: SALIM BOUHIDEL::Untitled\

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: PB_AGRO
Method: Least Squares
Date: 06/12/16 Time: 13:17
Sample: 2000 2014
Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OE	-8.657931	0.969411	-8.931126	0.0000
NH	79.19662	1.852717	42.74620	0.0000
C	-1577.089	88.22153	-17.87646	0.0000

R-squared	0.993584	Mean dependent var	648.4667
Adjusted R-squared	0.992515	S.D. dependent var	211.7367
S.E. of regression	18.31896	Akaike info criterion	8.830607
Sum squared resid	4027.013	Schwarz criterion	8.972217
Log likelihood	-63.22955	Hannan-Quinn criter.	8.829099
F-statistic	929.1653	Durbin-Watson stat	1.380114
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج *Eviews 8*.

انطلاقا من الجدول السابق، يمكن كتابة معادلة الاتجاه العام على النحو التالي:

$$PBAgro_t = -1577.08 + 79.19\ NH_t - 8.65\ OE_t$$

أما بخصوص معنوية المعلمات فيتم اختبارها انطلاقا من أدنى مستوى معنوية محسوبة من خلال الجدول، كما هو موضح فيما يلي:

- بالنسبة لمعامل الحد الثابت نلاحظ أن أدنى مستوى معنوية $prob = 0.0000$ ، وبالتالي يقبل الثابت β_0 في النموذج بخطأ قدره 00%.
- بالنسبة لمعامل الناتج عدد السكان، نلاحظ أن أدنى مستوى معنوية $prob = 0.0000$ ، وبالتالي يقبل معامل عدد السكان β_1 بخطأ قدره 00%.
- بالنسبة لمعامل معدل انفتاح الاقتصاد الوطني، نلاحظ أن أدنى مستوى معنوية $prob = 0.0000$ ، وبالتالي يرفض معامل عدد السكان β_2 بخطأ قدره 00%.

من خلال هذه النتائج يمكن القول أن كل المتغيرات الباقية في النموذج ذات معنوية إحصائية، وبالتالي فإن النموذج ذو دلالة إحصائية، كما أن الإشارة الموجبة لمعلمة عدد السكان، تدل على أن العلاقة طردية بين عدد السكان، والناتج الخام للصناعات الغذائية، بشكل يطابق التوقعات القبلية.

في حين أن الإشارة السالبة لمعلمة معدل انفتاح الاقتصاد الوطني، تدل أن العلاقة عكسية بين معدل انفتاح الاقتصاد الوطني، والناتج الخام للصناعات الغذائية، وهو ما يوافق التوقعات القبلية في شقها الثاني، والذي يفسر ارتفاع معدل انفتاح الاقتصاد الوطني بارتفاع حجم الواردات، وبالتالي التأثير سلبا على القطاعات الإنتاجية داخل الاقتصاد الوطني.

وعليه يمكن القول أن النموذج ذو دلالة إحصائية بالنظر إلى مستوى معنوية معلماته، كما أنه ذو دلالة اقتصادية لتطابق إشاراتها مع التوقعات القبلية، رغم احتفاظ النموذج بمتغيرين مستقلين فقط، من مجموع خمس متغيرات مقترحة في البداية، وبالتالي يتوجب المرور إلى تقييم معلمات النموذج اللوغاريتمي.

الفرع الثاني: تقييم معلمات النموذج اللوغاريتمي:

باعتماد النموذج اللوغاريتمي المعرف بالصيغة الرياضية لمعادلة الاتجاه العام المركبة على الشكل التالي:

$$PBAgro_t = \beta 0 \times PBAgri_t^{\beta 1} \times NH_t^{\beta 2} \times DCM_t^{\beta 3} \times OE_t^{\beta 4} \times IDE_t^{\beta 5} \times \mu t$$

و الصيغة اللوغاريتمية المكتوبة على النحو التالي:

$$LPBAgro_t = L\beta_0 + \beta_1 LPBAgri_t + \beta_2 LNH_t + \beta_3 LDCM_t + \beta_4 LOE_t + \beta_5 LIDE_t + L\mu_t$$

وبعد إدخال البيانات الواردة في الجدول (رقم 33) في برنامج *Eviews 8* ، لغرض تقدير نتائج النموذج من خلال الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى كطريقة قياس معتمدة، تم التحصل على النتائج الواردة في الجدول الموالي:

جدول رقم 36

نتائج التقدير لنموذج الانحدار اللوغاريتمي للناتج الخام للصناعات الغذائية في الجزائر

خلال الفترة 2000 -2014

Equation: EQ03 Workfile: SALIM BOUHIDEL::Untitled\

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: LPB_AGRO
Method: Least Squares
Date: 06/12/16 Time: 13:19
Sample: 2000 2014
Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPB_AGRI	-0.381155	0.189406	-2.012375	0.0750
LOE	-0.629173	0.136505	-4.609157	0.0013
LNH	6.768933	1.296402	5.221323	0.0005
LIDE	-0.000273	0.018313	-0.014896	0.9884
LDCM	-0.002452	0.012497	-0.196184	0.8488
C	-12.42727	3.160004	-3.932675	0.0034

R-squared	0.995719	Mean dependent var	6.428805
Adjusted R-squared	0.993340	S.D. dependent var	0.307031
S.E. of regression	0.025056	Akaike info criterion	-4.246225
Sum squared resid	0.005650	Schwarz criterion	-3.963005
Log likelihood	37.84669	Hannan-Quinn criter.	-4.249242
F-statistic	418.6334	Durbin-Watson stat	1.679159
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج *Eviews 8*.

انطلاقا من الجدول السابق، يمكن كتابة معادلة الاتجاه العام في صيغتها الرياضية على النحو التالي:

$$lnPBAgrot = -12.42 \times PBAgri_t^{-0.38111} \times NH_t^{6.76} \times DCM_t^{-0.0024} \times OE_t^{-0.6291} \times IDE_t^{-0.0002}$$

أما بخصوص معنوية المعلمات فيتم اختبارها انطلاقا من أدنى مستوى معنوية محسوبة من خلال الجدول، كما هو موضح فيما يلي:

- بالنسبة لمعامل الحد الثابت نلاحظ أن أدنى مستوى معنوية $prob = 0.0034$ ، وبالتالي يقبل الثابت β_0 في النموذج بخطأ قدره 00.34%.

- بالنسبة لمعامل الناتج الخام للقطاع الفلاحي، نلاحظ أن أدنى مستوى معنوية $prob= 0.075$ ، وبالتالي يرفض معامل الناتج الخام للقطاع الفلاحي β_1 بخطأ قدره 7.5%.
- بالنسبة لمعامل عدد السكان، نلاحظ أن أدنى مستوى معنوية $prob=0.0005$ ، وبالتالي يقبل معامل عدد السكان β_2 بخطأ قدره 0.05%.
- بالنسبة لمعامل الإنفاق الاستهلاكي للأسر، نلاحظ أن أدنى مستوى معنوية $prob= 0.8488$ ، وبالتالي يرفض معامل الإنفاق الاستهلاكي للأسر β_3 بخطأ قدره 84.88%.
- بالنسبة لمعامل معدل انفتاح الاقتصاد الوطني، نلاحظ أن أدنى مستوى معنوية $prob= 0.0013$، وبالتالي يقبل معامل معدل انفتاح الاقتصاد الوطني β_4 بخطأ قدره 0.13%.
- بالنسبة لمعامل الاستثمار الأجنبي المباشر، نلاحظ أن أدنى مستوى معنوية $prob=0.9884$، وبالتالي يرفض معامل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر β_5 بخطأ قدره 98.84%.

اعتماد على ما سبق، يمكن القول أن ثلاث معلمات من بين المعلمات المقدرة ليست لها معنوية إحصائية، لأن حجم الخطأ يتجاوز 5%، ويتعلق الأمر بالناتج الخام للقطاع الفلاحي، حجم الإنفاق الاستهلاكي للأسر، وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين كانت معلمات عدد السكان، ومعدل انفتاح الاقتصاد الوطني معنوية لأن حجم الخطأ أقل من 5%.

للحصول على نموذج أكثر جودة، نقوم بإعادة تقدير النموذج عبرالإزالة التدريجية للمتغيرات المحتملة لخطأ كبير، انطلاقا من المتغيرة ذات نسبة الخطأ الأعلى، لنحصل على نتائج إعادة تقدير نموذج الانحدار اللوغاريتمي للناتج الخام للصناعات الغذائية في الجزائر خلال فترة الدراسة، كما هو مبين في الجدول الموالي.

جدول رقم 37

نتائج إعادة تقدير نموذج الانحدار اللوغاريتمي للناتج الخام للصناعات الغذائية في الجزائر

خلال الفترة 2000 -2014

Equation: EQ04 Workfile: SALIM BOUHIDEL::Untitled\

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: LPB_AGRO
Method: Least Squares
Date: 05/29/16 Time: 14:03
Sample: 2000 2014
Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPB_AGRI	0.378759	0.164041	-2.308922	0.0414
LOE	-0.640363	0.087850	-7.289292	0.0000
LNH	6.738253	1.132664	5.949031	0.0001
C	-12.29709	2.779994	-4.423423	0.0010

R-squared	0.995700	Mean dependent var	6.428805
Adjusted R-squared	0.994527	S.D. dependent var	0.307031
S.E. of regression	0.022714	Akaike info criterion	-4.508457
Sum squared resid	0.005675	Schwarz criterion	-4.319644
Log likelihood	37.81343	Hannan-Quinn criter.	-4.510468
F-statistic	848.9819	Durbin-Watson stat	1.734036
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج *Eviews 8*.

انطلاقا من الجدول السابق، يمكن كتابة معادلة الاتجاه العام على النحو التالي:

$$PBAgro_t = -12.29 \times PBAgri_t^{0.3787} \times NH_t^{6.7382} \times OE_t^{-0.6403}$$

أما بخصوص معنوية المعلمات فيتم اختبارها انطلاقا من أدنى مستوى معنوية محسوبة من خلال الجدول، كما هو موضح فيما يلي:

- بالنسبة لمعامل الحد الثابت نلاحظ أن أدنى مستوى معنوية $prob=0.001$ ، وبالتالي يقبل الثابت β_0 في النموذج بخطأ قدره 0.1%.
- بالنسبة لمعامل الناتج الخام للقطاع الفلاحي، نلاحظ أن أدنى مستوى معنوية $prob=0.0414$ ، وبالتالي يقبل معامل الناتج الخام للقطاع الفلاحي β_1 بخطأ قدره 4.14%.
- بالنسبة لمعامل عدد السكان، نلاحظ أن أدنى مستوى معنوية $prob=0.0001$ ، وبالتالي يقبل معامل عدد السكان β_2 بخطأ قدره 0.01%.
- بالنسبة لمعامل معدل انفتاح الاقتصاد الوطني، نلاحظ أن أدنى مستوى معنوية $prob=0.0000$، وبالتالي يرفض معامل عدد السكان β_3 بخطأ قدره 00%.

من خلال هذه النتائج يمكن القول أن كل المتغيرات الباقية في النموذج ذات معنوية إحصائية، وبالتالي فإن النموذج ذو دلالة إحصائية، كما أن الإشارة الموجبة لمعلمة الناتج الخام للقطاع الفلاحي،تدلّ على أن العلاقة طردية بين الناتج الخام للقطاع الفلاحي، والناتج الخام للصناعات الغذائية بشكل يطابق التوقعات القبلية.

كما أن الإشارة الموجبة لمعلمة عدد السكان، تدل على أن العلاقة طردية أيضا بين عدد السكان، والناتج الخام للصناعات الغذائية، بشكل يطابق التوقعات القبلية.

في حين أن الإشارة السالبة لمعلمة معدل انفتاح الاقتصاد الوطني، تدل أن العلاقة عكسية بين معدل انفتاح الاقتصاد الوطني، والناتج الخام للصناعات الغذائية، وهو ما يوافق التوقعات القبلية في شقها الثاني، والذي يفسر ارتفاع معدل انفتاح الاقتصاد الوطني بارتفاع حجم الواردات، وبالتالي التأثير سلبا على القطاعات الإنتاجية داخل الاقتصاد الوطني.

وعليه يمكن القول أن النموذج ذو دلالة إحصائية بالنظر إلى مستوى معنوية معلماته، كما أنه ذو دلالة اقتصادية لتطابق إشارات معلماته مع التوقعات القبلية، إضافة إلى أن معامل التحديد المعدل يساوي 0.9945 أي أن 99.45% من التغيرات الحادثة في الناتج الخام للصناعات الغذائية سببها المتغيرات التفسيرية الثلاث، وهي الناتج الخام للقطاع الفلاحي، وعدد السكان، ومعل انفتاح الاقتصاد الوطني.

الفرع الثالث: اختيار النموذج الأفضل

بغرض المفاضلة بين الصيغتين الرياضيتين السّابقتين، قصد اختيار الصيغة الرياضية المناسبة للنموذج المراد دراسته، أي معرفة نوع العلاقة بين المتغير التابع، والمتغيرات التفسيرية، إن كانت علاقة خطية، أم لوغاريتمية، سيتم الاعتماد علىعدّة معايير إحصائية، أهمها معيار" Akaike info criterion"، ومعيار" Schwarz criterion" وذلك بغرض المفاضلة بين نتائج تقدير كل من الصيغة النهائية للنموذجين الخطي المتعدد، واللوغاريتمي.

وبالرجوع إلى جداول تقدير معلمات معادلات الاتجاه العام للنموذجين في صيغتهما النهائية، أي بعد إعادة التقدير، وإزالة المتغيرات التفسيرية المحتملة لنسبة خطأ تفوق 5%، يمكن تلخيص النتائج المتوصل إليها في الجدول الموالي:

جدول رقم 38

معايير المفاضلة بين النموذجين (الخطي المتعدد، واللوغاريتمي)

	النموذج الخطي المتعدد	النموذج اللوغاريتمي
معيار Akaike info criterion	8.8306	- 4.5084
معيار Schwarz criterion	8.9722	- 4.3196
مجموع مربعات الأخطاء	18.3189	0.0227
معامل التحديد المعدل	0.9925	0.9945

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم 35، والجدول رقم 37.

من خلال الجدول السابق، وبمقارنة النتائج لكلا النموذجين حسب المعايير السابقة، يمكن القول أن النموذج اللوغاريتمي هو الأفضل، لأنه يحتوي على أقل معدل للأخطاء مقارنة مع النموذج الخطي المتعدد، وذلك حسب المعيارين المستخدمين، إضافة إلى أن مجموع مربعات الأخطاء في النموذج اللوغاريتمي أقل منه في النموذج الخطي المتعدد، كما أن معامل التحديد المعدل في النموذج اللوغاريتمي أكثر دلالة منه في النموذج الخطي التعدد، وبالتالي يمكن اعتبار النموذج اللوغاريتمي هو النموذج الأكثر جودة، وبالتالي سوف يتم استخدامه في الدراسة القياسية، باختبار جودته كما سيتم استعراضه لاحقا.

المبحث الثالث: اختبارات جودة النموذج

تقوم طريقة المربعات الصغرى المعتمدة في قياس الارتباط وفق النموذج المقترح، على جملة من الفرضيات التي قد تتوفر في النموذج، وقد لا تتوفر، ففي حالة توفرها تكون طريقة المربعات الصغرى صالحة للاستخدام في قياس العلاقات الاقتصادية محل الاهتمام، أمّا في حال العكس فإن هذه الطريقة تصبح طريقة غير ملائمة لتقدير معلمات النموذج المقترح، ويتوجب حينها البحث عن طرق قياسية أكثر ملاءمة.

بمعنى أكثر دقّة فإن عدم توفر الفرضيات التي تقوم عليها طريقة المربعات الصغرى، يتولّد عنه ظهور بعض المشاكل القياسية، التي تجعل هذه الطريقة أسلوبا غير ملائم لتقدير العلاقات الاقتصادية، ولاختبار هذه الفرضيات يتوجب إجراء بعض الاختبارات لمجموعة من المشاكل القياسية، التي تشمل أساسا مشكلة الارتباط الذاتي، مشكلة الامتداد الخطي المتعدد، ومشكلة ثبات التباين، لكن بعد التأكد من مدى استقرارية السلاسل الزمنية، المشكّلة للنموذج القياسي.

المطلب الأول: الكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية للنموذج

تعاني بعض النماذج القياسية التي تعتمد السلاسل الزمنية من ما يسمى "الانحدار الزائف"، وتتلخص هذه المشكلة في أنه إذا كانت متغيرات السلاسل الزمنية غير مستقرة، فلا يمكن استخدام قيم اختبار "t"، لمعرفة أثر متغير على متغير آخر.

ويمكن تمييز السلاسل الزمنية المستقرة، عن الغير مستقرة، من خلال قيم معاملات الارتباط الذاتي، حيث تقترب من الصفر بعد الفرق الأول، أو الثاني في السلاسل المستقرة، بينما تحتاج إلى فروق أعلى في حالة السلاسل الزمنية الغير مستقرة.

الفرع الأول: شروط استقرار السلسلة الزمنية

تكون السلسلة الزمنية مستقرة بشكل تام إذا تحققت الشروط التالية:[1]

1 - ثبوت الوسط الحسابي

$$\mu = E(X_t)$$

[1]- علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان، **تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة**، (جامعة بغداد: مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 34، 2013)، ص177.

2- ثبوت قيم التباين

$$\sigma_X^2 = Var(X_t) = E(X_t - \mu)^2$$

3- امتلاك السلسلتين ارتباط مشترك معتمد على إزاحة "k" فقط، أي أن التباين الذاتي المشترك التالي:

$$\gamma_k = Cov(X_t, X_{t+k}) = E(X_t - \mu)(X_{t+k} - \mu)$$

يعتمد على القيم المطلقة لـ "k" فقط

إن أغلب السلاسل الزمنية في الواقع العملي، والتطبيقي، تكون غير مستقرة، وقد لا يتحقق إثبات ذلك في الرسم البياني، أو الاختبارات الإحصائية، فعلى سبيل المثال نجد أن المتغيرات الاقتصادية، غالبا ما تعد سلاسل زمنية غير مستقرة، كونها تسير بصفة عامة في اتجاه عام، لذلك لا بد من تحويلها إلى سلاسل زمنية مستقرة يسهل نمذجتها.

ومن بين أهم اختبارات جذر الوحدة التي تكشف عن استقرارية السلسلة الزمنية، وتحديد درجة تكاملها، يوجد اختبار "ديكي فولر الموسع" الذي يقوم على أساس أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي، و الذي يقدر بالصورة التالية:[1]

$$\Delta Y_t = \mu + \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

ΔY_t : تشير إلى الفرق الأول للسلسلة؛

ε_t : الخطأ العشوائي.

مع الإشارة إلى أن اختبار الاستقرارية يبدأ باختبار استقرارية الفرق الأول للسلسلة، وإذا كان غير مستقر، نكرر الاختبار للفرق من درجة أعلى.

[1]- علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان، مرجع سبق ذكره، ص179.

الفرع الثاني: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للنموذج المقترح

لاختبار استقرارية السلسلة الزمنية نعتمد على اختبار "ديكي فولر الموسع"، والذي يعتمد في اختباره الفرضيات التالية:

فرضية العدم: $\lambda = 0$ أي أن السلسلة غير مستقرة، أو غير ساكنة؛

الفرضية البديلة: $\lambda \neq 0$ أي أن السلسة مستقرة، وساكنة.

وبعد اجراء اختبار "ديكي فولر الموسع" (أنظر الملحق رقم 01) ،كانت النتائج كما يلي:

جدول رقم 39

نتائج اختبار "ديكي فولر الموسع"

السلسلة الزمنية	LPB_Agro	LPB_Agri	LNH	LOE
القيمة المحسوبة لـ"ديكي فولر الموسع"	-4.9922	-3.8753	-3.9333	-1.9709
القيمة الجدولية	-6.9105	-4.3791	-4.1030	-2.6910
معنوية الاختبار	0.0008	0.0241	0.0397	0.0114

المصدر: من إعداد البحث اعتمادا على المعطيات المستخرجة من برنامج Eviews8 أنظر الملحق رقم 01.

بمقارنة قيم "ديكي فولر الموسع" مع القيم الجدولية نرفض فرضيات العدم، ونقبل الفرضيات البديلة عند مستوى معنوية 0.05، وبالتالي فإن السلاسل الزمنية للمتغيرات التفسيرية مستقرة عند المستوى الأول

المطلب الثاني: الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي

يعتبر الارتباط الذاتي أحد المشاكل التي يترتب على وجودها عدم دقة في قياس معاملات العلاقات الاقتصادية عند استخدام طريقة المربعات الصغرى، إذ يشير الارتباط الذاتي بوجه عام، إلى وجود ارتباط بين القيم المشاهدة لنفس المتغير، وفي نماذج الانحدار عادة ما تشير مشكلة الارتباط الذاتي، إلى وجود ارتباط بين القيم المتتالية للمتغير العشوائي.

لإجراء اختبارات الكشف عن الارتباط الذاتي، وعلاجه، يتعين التفرقة بين نوعين من معايير الاختبارات، الأول يتعلق بالارتباط الذاتي من الرتبة الأولى، والثاني يتعلق بالارتباط الذاتي من رتبة أعلى.

الفرع الأول: اختبار الارتباط الذاتي من الرتبة الأولى

من بين الاختبارات التي تستخدم في التحقق من وجود ارتباط ذاتي بين القيم الحقيقية للمتغير العشوائي، اختبار "ديربن و اتسون " DW "

ويستخدم هذا الاختبار في حالة الارتباط الذاتي من الرتبة الأولى، والتي تأخذ معادلة انحداره الصيغة التالية:[1]

$$u_t = pu_{t-1} + w_t$$

يعتمد اختبار "ديربن واتسون" للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج القياسي، على الفرضيات التالية:[2]

فرضية العدم: $p=0$ ؛

الفرضية البديلة: $p\neq0$ اختبار الطرفين، بمعنى إذا كان:

$p>0$ ارتباط ذاتي طردي؛

$p<0$ ارتباط ذاتي عكسي.

للقيام بإجراء هذا الاختبار نقوم بمقارنة قيمة "ديربن واتسون" المحسوبة مع حدود القيم الجدولية، والتي يتطلب تحديدها توفر ثلاث عوامل هي[3]:

1- عدد المشاهدات n؛

2- عدد المتغيرات التفسيرية k-1 ؛

3- مستوى المعنوية 1%، 5% .

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000)، ص393.

[2]- المرجع نفسه، ص 394.

[3]- المرجع نفسه، ص 397.

وبالتطبيق على النموذج القياسي المقترح يمكن تحديد حدود القيم الجدولية عند عدد مشاهدات يساوي 15 مشاهدة، وعدد متغيرات تفسيرية يعادل 3 متغيرات، ومستوى معنوية عند حدود 5%، وبالاستعانة بجدول "ديربن واتسن" الإحصائي (أنظر الملحق رقم 06) نجد هذه القيم تساوي:

- الحد الأعلى: 1.75
- الحد الأدنى: 0.82

من خلال الجدول رقم (المعادلة السابقة) نلاحظ أن قيمة "ديربن واتسن" تساوي 1.73، وهي محصورة بين القيمتين الجدوليتين 0.82 < 1.73 < 1.75، وبالتالي تقبل فرضية العدم، وترفض الفرضية البديلة، وعليه يمكن القول أنه لا يوجد ارتباط ذاتي من الرتبة الأولى.

الفرع الثاني: اختبار الارتباط الذاتي من رتبة أعلى

بعد التأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي من الرتبة الأولى وفق نتائج اختبار "ديربن واتسون"، نمر إلى الاختبار الموالي والذي يحدد ما إذا كان هناك ارتباط ذاتي من رتبة أعلى، ومن بين المعايير التي تستخدم للكشف عن الارتباط الذاتي من رتبة ؟أعلى من الرتبة الأولى اختبار Breusch-Godfrey الذي يرمز له بـ "BG".

وبالاستعانة ببرنامج "Eviews8" يمكن الحصول على النتائج التالية، والموضحة في الجدول الموالي

جدول رقم 40

نتائج اختبار "BG"

Equation: EQ04 Workfile: SALIM BOUHIDEL::Untitled\

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.084817	Prob. F(3,11)	0.9669
Obs*R-squared	0.339135	Prob. Chi-Square(3)	0.9525
Scaled explained SS	0.147896	Prob. Chi-Square(3)	0.9855

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/12/16 Time: 13:32
Sample: 2000 2014
Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.025202	0.068083	-0.370171	0.7183
LPB_AGRI	-0.001604	0.004017	-0.399218	0.6974
LOE	-0.000150	0.002151	-0.069898	0.9455
LNH	0.010443	0.027739	0.376474	0.7137

R-squared	0.022609	Mean dependent var	0.000378
Adjusted R-squared	-0.243952	S.D. dependent var	0.000499
S.E. of regression	0.000556	Akaike info criterion	-11.92742
Sum squared resid	3.40E-06	Schwarz criterion	-11.73861
Log likelihood	93.45569	Hannan-Quinn criter.	-11.92944
F-statistic	0.084817	Durbin-Watson stat	2.816653
Prob(F-statistic)	0.966910		

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج *Eviews 8*.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لإحصائية كاي مربع أكبر تماما من 0.05، وبالتالي يمكن الحكم بقبو ل فرضية العدم،و رفض الفرضية البديلة، وهذا يعني أنه لا يوجد ارتباط ذاتي.

بعد التأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي سواء من الرتبة الأولى، أو من رتبة أعلى، يمكن المرور إلى الاختبار المتعلق بالامتداد الخطي المتعدد، والذي يستخدم أيضا للكشف عن المشاكل القياسية، والحكم على جودة النموذج.

المطلب الثالث: اختبار الامتداد الخطي المتعدد

يعتبر الامتداد الخطي المتعدد أحد المشاكل القياسية، التي تنشأ نتيجة لاختلال بعض فرضيات طريقة المربعات الصغرى، إذ يشير اصطلاح الامتداد الخطي المتعدد إلى وجود ارتباط خطي بين عدد من المتغيرات التفسيرية في نموذج الانحدار، ومن ثمة فإن مشكلة الامتداد الخطي المتعدد لا توجد في حالة الانحدار البسيط، وإنما توجد فقط في حالة الانحدار المتعدد.

ويوجد الكثير من الاختبارات التي تستخدم للكشف عن مشكلة الامتداد الخطي، التي تعتبر من أخطر المشاكل القياسية، من بينها اختبار "klein test".

الفرع الأول: شروط تطبيق اختبار "klein test"

يؤكد "كلاين" أن وجود الامتداد الخطي المتعدد يتحقق فقط إذا توفر الشرط التالي[1]:

$$R^2x_{1,}x_2 > R^2y,x_1,x_2$$

أي أن اختبار "كلاين" يعتبر أن مشكلة الامتداد الخطي المتعدد تكون خطيرة، إذا كان الارتباط الداخلي بين المتغيرات التفسيرية أكبر من الارتباط الكلي للنموذج القياسي، وعليه فإن فرضيات الاختبار تكون على النحو التالي[2]:

فرضية العدم $R^2x_1x_2 < R^2yx_1x_2 : H_0$

الفرضية البديلة $R^2x_1x_2 > R^2yx_1x_2 : H_1$

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص419.

[2]- المرجع نفسه، ص.ص 419-420.

انطلاقا من الفرضيات السابقة يمكن تطبيق اختبار "كلاين" على النموذج المقترح، والخاص بتنمية الصناعات الغذائية في الجزائر.

الفرع الثاني: تطبيق اختبار "كلاين" على النموذج المقترح

لإجراء هذا الاختبار، يتوجب أولا حساب معامل التحديد المعدل للانحدار البسيط بين كل متغيرين تفسيريين في شكل انحدار خطي بسيط على حدى، ثم نقوم بمقارنتها مع معامل التحديد للنموذج الكلي، حيث كانت النتائج المتحصل عليها على النحو التالي:

جدول رقم 41

قيم معاملات التحديد للانحدارات البسيطة بين المتغيرات التفسيرية للنموذج القياسي المقترح

	$R^2_{PBAgro\ NH}$	$R^2_{PBAgro\ OE}$	$R^2_{NH\ OE}$
الانحدار البسيط	0.9937	0.0059	0.0121
الانحدار الكلي	0.9957	0.9957	0.9957

المصدر: من إعداد البحث اعتمادا على المعطيات المستخرجة من برنامج Eviews8

من خلال الجدول السابق يتضح أن معاملات التحديد المعدلة للانحدارات البسيطة بين المتغيرات التفسيرية للنموذج القياسي أقل تمام من معامل التحديد المعدل للنموذج الكلي، وعلية يمكن الحكم بقبول فرضية العدم H_0، ورفض الفرضية البديلة H_1 ، وبالتالي فإن النموذج القياسي المقترح لا يتضمن امتدادا خطيا متعددا بين متغيراته التفسيرية.

المطلب الرابع: اختبار ثبات التباين

تقوم طريقة المربعات الصغرى على أساس افتراض ثبات تباين المتغير العشوائي، أو تساوي انحرافات القيم المشاهدة للمتغير التابع عن الخط المقدر عند كل قيم المتغير التفسيري، وتعرف هذه الفرضية بالانتشار المتساوي، وإذا توفرت هذه الفرضية فإن "δ^2_u" الذي يشير إلى تباين قيم البواقي حول المعادلة الانحدارالمقدرة، وإلى تشتت القيم المشاهدة للمتغير التابع حول الخط المقدر يكون ثابتا[1]، أي يوجد تباين واحد لجميع القيم المشاهدة حول

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره ، ص 435.

خط الانحدار المقدر، وفي حالة اختلال هذه الفرضية، وتغير تباين القيم المشاهدة، وتباين المتغير العشوائي، مع تغير قيم المتغير التفسيري، فإنه يمكن الحكم بوجود مشكلة قياسية تسمى مشكلة عدم ثبات التباين.

الفرع الأول: التعريف بمشكلة عدم ثبات التباين

تتمثل مشكلة عدم ثبات التباين في تغير تباين الحد العشوائي مع تغير قيم المتغير التفسيري، وقد يأخذ شكل الانتشار إما وضع التباين المتزايد، أو المتناقص، سواء كان خطيا، أو غير خطي، ويفسر ذلك نوعية العلاقة بين المتغير التفسيري، وتباين الحد العشوائي إن كانت علاقة عكسية أم طردية، وينتج عدم ثبات تباين الحد العشوائي أساسا عن جملة من الأسباب يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[1]

1- وجود علاقة ذات اتجاهين بين المتغيرات الداخلية كما يحدث في النماذج ذات المعادلات الآنية؛

2- استخدام البيانات القطاعية بدلا من بيانات السلسلة الزمنية، فعند استخدام بيانات قطاعية عادة ما يزداد التشتت في القيم المشاهدة؛

3- استخدام بيانات جزئية بدلا من البيانات التجميعية، فعند استخدام بيانات تجميعية تختفي الاختلافات بين المفردات، فلا يكون هناك مجال لتشتت القيم بدرجة كبيرة.

يترتب عن وجود مشكلة عدم ثبات تباين المتغير العشوائي في أي نموذج قياسي جملة من الآثار التي تنقص من جودة النموذج، وقد تجعله غير صالح للتنبؤ، ما يحتم اللجوء إلى معالجة المشكلة بإحدى الطرق الإحصائية المعروفة، ومن جملة الآثار المترتبة عن وجود مشكلة عدم ثبات تباين المتغير العشوائي يمكن ذكر:[2]

1- تبقى المعلمات المقدرة باستخدام طريقة المربعات الصغرى متصفة بعدم التحيز، والاتساق، ولكنها تفقد صفة الكفاءة؛

2- تصبح التباينات المقدرة، وكذلك التباينات المشتركة الخاصة بالمعلمات المقدرة في النموذج القياسي متحيزة، وغير متسقة؛

3- بالرغم من أن التنبؤات القائمة على أساس المعلمات المقدرة باستخدام طريقة المربعات الصغرى تظل غير متحيزة، إلاّ أنها تفقد صفة الكفاءة، وهو ما يعني أنها تكون أقل مصداقية من تنبؤات أخرى تبنى على طرق تخلو من مشكلة عدم ثبات التباين.

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص.ص 438-439.

[2]- المرجع نفسه، ص 439.

وللكشف عن تضمن النموذج القياسي لمشكلة عدم ثبات تباين المتغير العشوائي توجد عدّة معايير أهمها اختبار "Breusch-Pagan-Godfrey "

الفرع الثاني: اختبار "Breusch-Pagan-Godfrey

يعتمد هذا الاختبار بالدرجة الأولى على تقدير انحدار مساعد لمربعات الأخطاء على المتغيرات التفسيرية وفقا لهذا الاختبار نحصل على تقدير النموذج التالي:

جدول رقم 42

نتائج اختبار *Breusch- Pagan- Godfrey*

Equation: EQ04 Workfile: SALIM BOUHIDEL::Untitled\

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.084817	Prob. F(3,11)	0.9669
Obs*R-squared	0.339135	Prob. Chi-Square(3)	0.9525
Scaled explained SS	0.147896	Prob. Chi-Square(3)	0.9855

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/12/16 Time: 13:32
Sample: 2000 2014
Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.025202	0.068083	-0.370171	0.7183
LPB_AGRI	-0.001604	0.004017	-0.399218	0.6974
LOE	-0.000150	0.002151	-0.069898	0.9455
LNH	0.010443	0.027739	0.376474	0.7137

R-squared	0.022609	Mean dependent var	0.000378
Adjusted R-squared	-0.243952	S.D. dependent var	0.000499
S.E. of regression	0.000556	Akaike info criterion	-11.92742
Sum squared resid	3.40E-06	Schwarz criterion	-11.73861
Log likelihood	93.45569	Hannan-Quinn criter.	-11.92944
F-statistic	0.084817	Durbin-Watson stat	2.816653
Prob(F-statistic)	0.966910		

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج *Eviews 8*.

يمكن التعبير عن النتائج التي يوضحها الجدول في النموذج التالي:

$$\widehat{U}_t^2 = -0$$

إذا اعتبارنا أن هذا الاختبار يعتمد بالدرجة الأولى على إحصائية مضاعف "لاغرانج"، حيث هذه الأخيرة تعطي بالعلاقة التالية:

من خلال الجدول السابق لدينا:

- N = 15 عدد المشاهدات؛
- R^2 = 0.022609 معامل التحديد المعتمد من خلال معادلة الانحدار المساعد؛
- $k - 1 = 4 - 1 = 3$ درجات الحرية؛
- ∝= 0.05 كدرجة معنوية

ومنه: $LM = NR^2 = 15 \times 0.022609 = 0.339135$

ولدينا إحصائية $x^2_{k-1\ (\propto)} = x^2_{3\ (0.05)} = 7.815$

نلاحظ أن: 0.339135 < 7.815 ومنه قبول فرضية العدم، أي ثبات التباين لحد الخطأ.

بعد التأكد من المعنوية الإحصائية للنموذج المقترح، وجودته عبر الكشف عن المشاكل القياسية بواسطة الاختبارات السابقة، إضافة إلى باقي الاختبارات[1]، يمكن استخدام النموذج في التنبؤ بحجم الناتج الخام للصناعات الغذائية في الجزائر خلال السنوات القادمة.

[1]- أنظر الملحق رقم 02.

المطلب الخامس: استخدام النموذج للتنبؤ و تحليل النتائج

انطلاقا من النتائج المتحصل عليها سابقا، والمتعلقة بجودة النموذج، يمكن استخدام معادلة الاتجاه العام المتحصل عليها بغرض التنبؤ بآفاق الصناعات الغذائية في الجزائر وفرص تنميتها، إضافة إلى إمكانية تحليل النتائج المتحصل عليها، ومعرفة نقاط قوة وضعف هذا الفرع الصناعي الهام.

الفرع الأول: استخدام النموذج للتنبؤ

قبل استخدام معادلة الاتجاه العام للنموذج بغرض التنبؤ بمستقبل الصناعات الغذائية في الجزائر والتي جاءت على النحو التالي:

$$LnPBAgro_t = -12.29 \times PBAgri_t^{0.3787} \times NH_t^{6.7382} \times OE_t^{-0.6403}$$

يتوجب أولا التنبؤ بقيم المتغيرات التفسيرية المؤثرة في حجم الناتج الخام للصناعات الغذائية في الجزائر، والمتمثلة في الناتج الخام للقطاع الفلاحي، وعدد السكان، إضافة إلى معدل انفتا ح الاقتصاد الوطني، والتي جاءت مركبات الاتجاه العام لسلاسلها الزمنية على النحو التالي:[1]

$$LPBAgri = 5.943217 + 0.114076\ T$$

$$LNH = 3.429815 + 0.016622T$$

$$LOE = 4.168681 + 0.002911T$$

حيث تعبر T عن السنوات، ومنه يمكن التنبؤ بالقيم اللوغاريتمية للمتغيرات المفسرة خلال السنوات القادمة، وباستخدام معادلة الاتجاه العام للنموذج يمكن الحصول على قيم الناتج الخام لقطاع الصناعات الغذائية في الجزائر آفاق 2025، كما هو موضح في الجدول التالي:

[1] - أنظر الملحق رقم 03.

جدول رقم 43

التنبؤ بقيم الناتج الخام لفرع الصناعات الغذائية آفاق 2025

السنوات	2016	2020	2025
LPBAgri	7.882509	8.338813	8.909193
LNH	3.712389	3.7778877	3.861987
LOE	4.218168	4.229812	4.244367
LPBAgro	7.038820433	7.30657189	7.64126122
PBAgro (مليار دينار)	1140.04	1490.06	2082.36

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معادلة الاتجاه العام للنموذج.

من خلال هذا الجدول يتضح أن الناتج الخام للصناعات الغذائية يتوفر على فرص كبيرة للنمو خلال السنوات القادمة، حيث يتوقع أن يبلغ 1490.06 مليار دينار سنة 2020 ليصل إلى حدود 2082 مليار دينار سنة 2025 أي تقريبا ضعف قيمته الحالية، غير أنه وللحكم على النتائج المتوقع الحصول عليها يتوجب مقارنتها بالنتائج المرجوة، والمتعلقة بمعدلات النمو المستهدفة خلال السنوات القادمة، التي أشير إليها سابقا، والجدول الموالي يوضح قيم الناتج الخام لفرع الصناعات الغذائية المستهدفة، والمتوقعة وفق النموذج المقترح.

جدول رقم 44

قيم الناتج الخام للصناعات الغذائية المستهدفة والمتوقعة آفاق 2025

السنوات	2016	2020	2025
الناتج الخام المستهدف (مليار دينار)	1189.59	1487.27	2225.76
الناتج الخام المتوقع (مليار دينار)	1140.04	1490.06	2082.36

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معدلات النمو المستهدفة ونتائج التوقع باستخدام النموذج القياسي المقترح..

من خلال هذا الجدول تتضح قدرة فرع الصناعات الغذائية على كسب رهان النمو خلال الفترة القادمة، اعتمادا على نتائجه خلال السنوات الماضية، حيث يتوقع أن يحقق ناتجه الخام الصناعي نسبة 93% من الأهداف المسطرة بحلول سنة 2025، وبالتالي فهو يعتبر من الفروع الصناعية التي يمكن الاعتماد عليها في إستراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر.

الفرع الثاني: تحليل النتائج المتحصل عليها

إضافة إلى ما سبقت الإشارة إليه، من توقع نجاح فرع الصناعات الغذائية في الوصول إلى تحقيق النتائج المرجوة فيما يتعلق بمعدلات النمو للناتج الخام الصناعي، يمكن تحليل النتائج المتحصل عليها، فمن الناحية الاقتصادية يمكن إعطاء القراءة التالية لنتائج النموذج:

1- بخصوص الناتج الخام للقطا ع الفلاحي، فإن معنوية المتغير التفسيري المتعلق به يدل على ارتباط قطاع الصناعات الغذائية بالقطاع الفلاحي تمام كم تشير إليه النظرية الاقتصادية، وعليه فإن تنمية قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر يمر حتما عبر لإيجاد قطاع فلاحي قوي قادر على تزويده بمدخلات مناسبة من حيث النوع، والكيف؛

2- أمّا فيما يتعلق بمعامل عدد السكان فإن معنوية المتغير التفسيري المتعلق به، يدل على تفاعل قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر إيجابا مع زيادة الاستهلاك المرتبط بزيادة عدد السكان، وعليه فإن هذا القطاع سيستفيد أكثر في حالة انفتاح الجزائر على الأسواق ذات الكثافة السكانية العالية، خصوصا البلدان الإفريقية؛

3- على عكس معامل عدد السكان الذي كانت معنويته مقبولة، فإن معامل الإنفاق الاستهلاكي للأسر، كان المتغير التفسيري المتعلق به غير معنوي، وهو ما يدل على عدم قدرة قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر على الاستفادة من ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي للأسر الجزائرية خلال الفترة الأخيرة، ما يدل على أن مخرجات هذا القطاع لا تلائم الأسر ذات الدخل المرتفع التي تتجه عادة نحو المنتجات الغذائية المستوردة من الخارج لقيمتها الغذائية، رغم أسعارها المرتفعة، وهو ما يجعل من استفادة قطاع الصناعات الغذائية من الانفتاح على أسواق الدول التي يسود فيها معدل دخل مرتفع غير مؤكد، على غرار الدول الأوروبية، والخليجية؛

4- أمّا بخصوص معدل انفتاح الاقتصاد الوطني، فإن معنوية المتغير التفسيري المتعلق به، وإشارته السالبة تدل على إمكانية تأثر قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر سلبا من زيادة المنافسة مع الشركات الأجنبية، وهو ما يحتم على السلطات العمومية السعي إلى إدراج هذا القطاع ضمن الصناعات الناشئة التي يمكنها الاستفادة من إجراءات الحماية المؤقتة؛

5- أخيرا وفيما يتعلق بمعامل الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن عدم معنوية المتغير التفسيري المتعلق به، يدل على عدم استفادة قطاع الصناعات الغذائية من التدفقات الاستثمارية اتجاه الجزائر التي تتجه أساسا صوب قطاع المحروقات، وعليه يتوجب على السلطات العمومية العمل على تشجيع استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية نحو الاستثمار داخل هذا القطاع، عبر تحفيزات تنظيمية، وضريبية.

خلاصة الفصل

تكتسي الصناعات الغذائية أهمية بالغة في الحياة العصرية للأفراد، والمجتمعات، ذلك لكونها تساهم في توفير متطلبات الحياة، والرفاهية لأفراد المجتمع، إضافة إلى مساهمتها في تحقيق الاستقلال الاقتصادي للدول، لذلك فقد حاولت الجزائر بداية من سنوات الثمانينات من القرن الماضي، مع انتهاجها إستراتيجية الصناعات الخفيفة، التركيز على الصناعات الغذائية قصد تطويرها، على النحو الذي يجعلها أحد ركائز الصناعات التحويلية، حيث عرف هذا القطاع نموا متواصلا، سمح له باحتلال مكانة هامة داخل النسيج الصناعي الوطني.

وتبعا لما تقتضيه التحولات الاقتصادية الدولية من ضرورة الاندماج في الاقتصاد العالمي بتحرير التجارة الخارجية، وإزالة الحواجز الجمركية التي تفرضها متطلبات الانضمام إلى فضاءات التجارة الحرة الدولية، كمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، والانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، يتوجب تحليل مدى إمكانية استفادة فرع الصناعات الغذائية في الجزائر من هذه التحولات، إضافة إلى أشكال الدعم و الحماية، الواجب توفيرها له لضمان استمراره في اتجاه، ونسق الأداء الحالي، والعمل على تعزيز ه مستقبلا.

فمن خلال هذه الدراسة البسيطة، يتضح أن الصناعات الغذائية في الجزائر يمكن أن تتأثر ايجابيا في حالة الانفتاح على الأسواق ذات الكثافة السكانية العالية، كالدول الإفريقية، في حين أن استفادتها من الأسواق ذات القدرة الانفاقية المرتفعة غير مؤكدة، بدليل عدم تفاعلها بالشكل المطلوب مع ارتفاع النفقات الاستهلاكية للأسر في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، كما أن تأثر نمو الصناعات الغذائية بعدد السكان، وعدم تأثرها بارتفاع الإنفاق الاستهلاكي للأسر، يدل على أن مخرجات هذا القطاع في الجزائر، يغلب عليها الطابع الكمي، و ليس الكيفي، في حين أن تأثرها قد يكون سلبيا مع ارتفاع معدل انفتاح الاقتصاد الوطني، وهو ما يتطلب إدراج هذا الفرع ضمن الصناعات الناشئة، التي تستفيد من فترات حماية متوسطة.

من جهة أخرى فإن تنمية الصناعات الغذائية يتطلب النهوض بالقطاع الفلاحي، الذي يشكل داعما مهما لهاته الصناعة، عبر تطويره وجعله يواكب التقنيات الحديثة للنشاط الفلاحي، إضافة إلى العمل على توجيه التدفقات الاستثمارية الأجنبية صوب هذا القطاع عبر تحفيزات ضريبية وتنظيمية أكثر.

الخاتمة

الخاتمة

حاولت هذه الدراسة المساهمة في إثراء الإستراتيجية الصناعية الجزائرية، عبر تقديم جملة من الاقتراحات، التي تشمل أساسا، تحديد الفروع الصناعية الأكثر قدرة على تحقيق النمو، وولوج الأسواق الخارجية، إضافة إلى الهياكل التي يمكن لها الإشراف على متابعة، وتقييم السياسات الصناعية، بفعالية أكثر مع التركيز على الإصلاحات التي يجب أن تشمل البيئة العامة للنشاط الاقتصادي، من بنوك تجارية، سوق الأوراق المالية، شركات التأمين، مصالح الضرائب، العقار الصناعي، الهياكل القاعدية، وإلى غيرها من العوامل المؤثرة بشكل مباشر في الجهاز الإنتاجي الصناعي.

إن الحاجة إلى الإصلاحات المشار إليها سابقا، تتولّد بسبب نتائج التقييم الذي تم إجراؤه على أداء القطاع الصناعي عموما، خلال السنوات الأخيرة، والذي ميزه ضعف الاستفادة من الظروف الملائمة التي خلقتها برامج الإنفاق الحكومي، على مشاريع البنية التحتية، والتعمير، ما يحتّم الوقوف لتحليل الوضع، واستخلاص الدروس، بشأن عدم قدرة الجهاز الإنتاجي الوطني، على مواكبة النمو الكبير في جانب الطلب الكلي، والذي يعود أساسا إلى ضعف مرونة قطاع الصناعات التحويلية، بسبب محدودية قدراته الإنتاجية، و ضعف التكنولوجيا المستخدمة، فالحكم بعدم قدرة الصناعة الوطنية على الاستفادة من الأوضاع المواتية محليا، يضع صورة غير مطمئنة بشأن قدرته على الاستفادة من انضمام الجزائر إلى فضاءات التجارة الحرة الدولية، وتراجع فرصها في اقتحام أسواق الدول المنتمية إلى هذه الفضاءات، بل أن فرصها قد تتراجع محليا بسبب إمكانية عدم قدرتها على منافسة المنتجات المستوردة في السوق الداخلي.

هذا الحكم أكدته الدراسة التطبيقية التي تم إجراؤها على فرع الصناعات الغذائيةوالتي توصّلت إلى عدم تفاعل الناتج الخام الصناعي لهذا الفرع، مع المتغيرات الاقتصادية، التي يمكن أن تنشأ بفعل انفتاح الاقتصاد الوطني، والمتعلقة أساسا بالاستهلاك، والاستثمار، إضافة إلى تأثره السلبي بارتفاع معدل الانفتاح الاقتصادي، واقتصار تأثره الايجابي على المتغيرات المتعلقة بعدد السكان، وحجم الناتج الخام للقطاع الفلاحي، ما يؤكد أن مخرجات هذا الفرع الصناعي، لا تتميز بالجودة، والتنوع الكافيين، الأمر الذي يجعل إمكانية

استفادته من تحرير التجارة الخارجية، تقتصر على الدول ذات الكثافة السكانية العالية، ومعدل الدخل المنخفض.

اختبار الفرضيات:

لدراسة هذا الموضوع، تم وضع جملة من الفرضيات، كانت نتائج اختبارها على النحو التالي:

- الفرضية الأولى تشير إلى أن الاتحاد الأوروبي يعتبر أهم تكتل إقليمي، يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الوطني، وهي الفرضية التي أكدتها الدراسة، على اعتبار أن نصف حجم التجارة الخارجية للجزائر تتم مع الدول المشكّلة لهذا الاتحاد الاقتصادي.
- الفرضية الثانية تشير إلى أن قطاع الصناعات التحويلية يلعب دورا مهما في الاقتصاد الوطني، وهو ما نفته الدراسة، على أساس أنه لم يشكل سوى 11.18% من الناتج الداخلي الخام سنة 2014، و6.14% من إجمالي القيمة المضافة، التي خلقها الجهاز الإنتاجي الوطني في نفس السنة.
- الفرضية الثالثة تشير إلى أن فرع الصناعات الغذائية يعتبر أكثر الفروع الصناعية قدرة على تحقيق معدلات نمو عالية خلال الفترة القادمة، وهي الفرضية التي أكدتها الدراسة، على اعتبار أن التوقعات المستقبلية تشير إلى نجاح هذا الفرع في الوصول إلى تحقيق معدلات النمو المستهدفة.
- الفرضية الرابعة تشير إلى أن أهم الفروع الصناعية، ستستفيد من انضمام الجزائر إلى فضاءات التجارة الحرة الإقليمية، والدولية، وهو ما نفته الدراسة التطبيقية الخاصة بفرع الصناعات الغذائية بنسبة كبيرة، باستثناء التفاعل الايجابي مع متغيرين اثنين، ما يجعل استفادته من الانفتاح التجاري يكون أكبر في حال تم ذلك مع البلدان ذات القدرات الصناعية المنخفضة.

بناءا على الاختبارات السابقة يمكن القول أن الجزائر تمتلك قدرات معتبرة لتنمية قطاعها الصناعي، لكن التحولات الاقتصادية الدولية لن تساعدها بشكل كبير على الاستغلال الأمثل لهذه القدرات.

نتائج البحث:

في ضوء ما تقدم، يمكن حصر أهم النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة في النقاط التالية:

- يعتبر جل المفكرين الاقتصاديين أن القطاع الصناعي هو أهم محرك لعجلة التنمية الاقتصادية، ولا يمكن تصور نجاح هذه الأخيرة، من دون التوجه نحو التصنيع كخيار استراتيجي، لتثمين الموارد المتاحة سواء الطبيعية، أو البشرية.
- إن بناء الإستراتيجية الصناعية لأي بلد، يجب أن يكون عصارة تفكير، واجتهاد نخبة المجتمع، ولا يجب أبداللجوء إلى الحلول السّ هلة، المتمثلة في اقتباس تجارب دول أخرى، ومحاولة استنساخها لتطبيقها محليا، لأن الإستراتيجية الصناعية يجب أن تكون ملائمة لما يتوفر عليه المجتمع، من قدرات مادية، وبشرية، وغير ذلك فسيكون مآله الأكيد هو الفشل.
- يمكن الحكم على التجربة الجزائرية في مجال التنمية الصناعية بالفشل، نظرا إلى الأوضاع التي آل إليها النسيج الصناعي الوطني، وعدم قدرته على تلبية الحاجات الوطنية، أو ولوج عالم التصدير في فروع صناعية محددة، وهو ما يثبت أن الإستراتيجية الصناعية المنتهجة فشلت في إحلال الواردات، والدليل على ذلك هو حجم الواردات من المنتجات الصناعية التي تتزايد من سنة إلى أخرى، كما أنها فشلت في تعزيز الصادرات الصناعية، والدليل على ذلك أن أزيد من 95% من الصادرات الجزائرية هي عبارة نفط، وغاز.
- يشكل اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أكبر خطر على الصناعة الوطنية، بالنظر إلى عدم قدرتها على اقتحام السوق الأوروبية، رغم استفادتها من الإعفاء الجمركي منذ سنوات، لضعف تنافسية مخرجات الصناعات التحويلية، وعدم مطابقتها للمواصفات الأوروبية، في حين أن إزالة الحواجز الجمركية من الجانب الجزائري بحلول سنة 2020، كما هو متفق عليه لحد الآن،سيؤدي إلى مشاكل كبيرة للآلة الإنتاجية الوطنية، وقد يدفع بجزء مهم منها إلى التوقف، والاندثار.
- تشكل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إضافة إلى السوق الإفريقية، أفضل بديل لتعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات، على اعتبار أن اقتصاديات هذه الدول، تتسم بنفس خصائص الاقتصاد الوطني، ما يجعل فرص المنافسة أكثر إتاحة من غيرها.

- يعاني قطاع الصناعات التحويلية من هشاشة كبيرة، وهو ما يترجمه حجم حصته في الناتج الداخلي الخام الذي لم يتجاوز 11.36% كمعدل خلال العشر سنوات الأخيرة، إضافة إلى ضعف مساهمته في خلق القيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني، والتي لم تتجاوز 6.15% كمعدل خلال نفس الفترة، ما يحتم اللجوء إلى إستراتيجية جديدة، لتدعيم موقع الصناعات التحويلية داخل الاقتصاد الوطني.
- لم يتمكن قطاع الصناعات التحويلية من تحقيق معدلات نمو مهمة خلال السنوات الأخيرة، وبقيت بعيدة عن الأهداف المسطرة، بتحقيق معدل نمو برقمين، لتدارك التأخر الناجم عن سنوات طويلة من الركود الصناعي، والتخلف التكنولوجي، باستثناء فروع قليلة، على رأسها فرع الصناعات الغذائية الذي يمكن له أن يشكل أمل الصناعة الوطنية إذا استفاد من الدعم اللازم.
- أثبتت الدراسة القياسية أن تنمية فرع الصناعات الغذائية، يمر حتما عبر تطوير القطاع الفلاحي الوطني، والبحث عن أسواق خارجية، لا تعرف منافسة شديدة لمساعدته على ولوج عالم التصدير، إضافة إلى ضرورة إدراجه ضمن الصناعات الناشئة، التي يسمح باستفادتها من الدعم، والحماية أثناء مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المقترحات:

من أجل النهوض بالقطاع الصناعي الجزائري، وزيادة قدرته على تحقيق النمو في ظل التحولات الاقتصادية الإقليمية، والدولية المحيطة بالاقتصاد الوطني، يمكن تقديم المقترحات التالية:

- تحسين بيئة الأعمال عبر القضاء على البيروقراطية، وحماية الملكية الصناعية، والتنافسية، وضمان حيادية الجهاز القضائي أثناء فصله في المنازعات التجارية؛
- إعادة تنظيم العقار الصناعي عبر إنشاء شركات مساهمة لتسيير المناطق الصناعية، مع العمل على خلق أقطاب صناعية جهوية متخصصة، حسب مؤهلات كل منطقة؛
- إعادة النظر في قانون الاستثمار، وخصوصا المادة المتعلقة بقاعدة 49/51، باقتصار تطبيقها على المشاريع الإستراتيجية، لضمان استقطاب أكبر للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وجعل الاقتصاد الوطني أكثر جاذبية لها؛

- توجيه السياسات المالية نحو تشجيع الفروع الصناعية الرئيسية التي تشكل قاطرة النمو، على أن تضمن هذه السياسات انسحابا تدريجيا وسلسا للدعم الحكومي، حتى لا يأخذ هذا الأخير شكل أحد مكونات سلسلة الإنتاج؛
- دمج وزارتي الطاقة، والصناعة في وزارة واحدة لضمان تنسيق أكبر للسياسات الصناعية، خصوصا فيما يتعلق بموضوع الانتقال الطاقوي؛ إضافة إلى ضمان تمتع هذه السياسات بمرونة أكبر للتعامل مع التطورات الداخلية، والدولية؛
- إصلاح المنظومة المصرفية عبر عصرنة آليات عملها، وتوجيهها نحو تشجيع الادخار الوطني سواء للمواطنين المقيمين في الداخل، أو الجالية الجزائرية بالمهجر، بالإضافة إلى توجيه التمويل المصرفي نحو القطاعات الإنتاجية، وعلى رأسها القطاع الصناعي؛
- إصلاح المنظومة الجبائية، وتطويرها، على النحو الذي يساهم في تبسيط علاقاتها بالمتعاملين الاقتصاديين، مع التأكيد على ضرورة تخفيض العبء الضريبي، والعمل على تعويض النقص في الإيرادات الجبائية الناتج عن تخفيض معدلات الضرائب بتوسيع الوعاء الضريبي، ومكافحة الغش والتهرب بكل أشكاله؛
- ضرورة العمل على استقطاب الأموال المكتنزة نحو القطاع المصرفي، وبورصة القيم من خلال أسهم الشركات المدرجة، عبر مرحلة مؤقتة للعفو الجبائي، تكون متبوعة بتغيير العملة الوطنية نحو الدينار الجزائري الجديد، الذي نقترح أن يكون مساويا لمائة دينار جزائري حاليا، مع التأكيد أن الأوراق النقدية التي تقدّم للتغيير بعد انتهاء هذه المرحلة، تكون مطالبة بتوضيح مصدرها، وعدم إمكانية استفادتها من العفو الجبائي؛
- العمل على إعادة توجيه التجارة الخارجية باتجاه الدول الإفريقية، والعربية، حيث يمكن للصادرات الصناعية أن تحصل على ظروف منافسة أفضل، وإعادة تنظيم التاجرة داخليّا عبر تطوير قدرات الهيئات المكلفة بالمراقبة، وتشديد العقوبات المتعلقة بالتجارة الموازية، والسلوكيات غير القانونية.

آفاق البحث:

يفتح هذا البحث آفاقا واسعة لبحوث مستقبلية بغرض دراسة آثار التنمية الصناعية على مسار تنويع الاقتصاد الوطني، والخروج من التبعية المطلق لقطاع المحروقات، وما يتيحه ذلك من رفع مستوى التشغيل واستغلال الكفاءات البشرية المتوفرة، وتثمينها، إضافة إلى إمكانيات تعديل هيكل التجارة الخارجية وإنهاء هيمنة المحروقات على الصادرات الوطنية، عبر تطوير مستوى الإنتاجية داخل الجهاز الصناعي الوطني، و زيادة القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية، وغيرها من الآثار المباشرة لزيادة الاستثمارات في القطاع الصناعي على المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الجزائري.

في الختام نرجو أن نكون قد وفينا الموضوع قدرا يسيرا من حقه في الدراسة، والله من وراء القصد، وهو يهدي السبيل.

قائمة

المراجع

المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1/ جمال حلاوة، علي صالح، **مدخل إلى علم التنمية**، (عمان: دار الشروق للنشر و التوزيع، 2009).

2/ مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية : نظريات و سياسات و موضوعات**، (عمان: دار وائل للنشر، 2007).

3/ جيرالد ماير، روبرت بولدون، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة يوسف صايغ، (بيروت: مكتبة لبنان، 1965).

4/ محمد صفوت قابل، **نظريات و سياسات التنمية الاقتصادية**، (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر و التوزيع، 2008).

5/ تشيلسو فورتادو، **النمو و التخلف** . ترجمة أنور الصباغ، (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 1972).

6/ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003).

7/ محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية**، (مصر: مطبعة الإشعاع الفنية، 1997).

8/ فؤاد مرسي . **التخلف و التنمية**، (بيروت: دار الوحدة، 1982).

9/ عمرو محي الدين، **التخلف و التنمية**، (بيروت: دار النهضة العربية، 1975).

10/ عبد الحميد القاضي، **مقدمة في التنمية و التخطيط الاقتصادي**، (القاهرة: دار الجامعات المصرية، 1979).

11/ فليح حسن خلف، **التنمية و التخطيط الاقتصادي**، (عمان: جدارا للكتاب العالمي، 2006).

12/ محمد عبده، **نهج البلاغة**، (بيروت: الأعلمي للمطبوعات، بدون تاريخ).

13/ محمد شوقي الفنجري، **المذهب الاقتصادي في الإسلام**، (مصر: الهيئة العامة للكتاب، 1986).

14/ عبد الرحمان يسري احمد، **دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي**، (القاهرة: الدار الجامعية، 2001).

15/ أحمد عبد العظيم محمد، **أسس التنمية الشاملة في المنهج الإسلامي**، (القاهرة: منشورات جامعة الأزهر، 1997).

16/ محمد فتحي صقر ، **تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في إطار الاقتصاد الإسلامي**، (القاهرة: المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار، 1988).

17/ يوسف إبراهيم يوسف، **إستراتيجية وتكتيك التنمية الاقتصادية في الإسلام**، (جدة: اتحاد البنوك الإسلامية، 1981).

18/ رفعت السيد العوضي، **تراث المسلمين في الاقتصاد**، (القاهرة: منشورات جامعة الأزهر، 1998).

19/ عبد لحسين جليل، **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية**، (عمان: دار صفاء للنشر و التوزيع، 2011).

20/ سمير فخذي نعمة، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات**، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، 2011).

21/ حمدي عبد العظيم، **الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية**، (القاهرة: دار زهراء الشرق، 1998).

22/ سامر بطرس جلدة، **النقود و البنوك**،، (عمان: دار البداية، 2009).

23/ زكريا الدوري، يسري السامرائي، **البنوك المركزية و السياسات النقدية**، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، 2006).

24/ سعودي محمد الطاهر، **المالية العامة**، (الجزائر: دار قانة للنشر و التجليد، 2009).

25/ عادل احمد حشيش ، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي** (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2003).

26/ مدحت القريشي، **الاقتصاد الصناعي**، (عمان: دار و ائل للنشر والتوزيع، 2005).

27/ رأفت شفيق بسادة، **تصنيع الدول النامية: القضايا والاتجاهات المؤثرة**، (القاهرة: معهد التخطيط القومي، 1982).

28/ خالد مصطفى قاسم، **الطاقة الاستيعابية للاستثمار من التقويم واستراتيجيات التصنيع**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006).

29/ ظاهر ماهر بطرس، **دور الدولة في ظل اقتصاديات السوق**، (مصر: دار النهضة العربية، 1997).

30/ سيد عبد المولى، **المالية العامة المصرية**، (مصر: دار النهضة العربية، 1993).

31/ مصطفى رشدي شيحة، **الاقتصاد العام للرفاهية**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999).

32/ محمد محروس إسماعيل، **اقتصاديات الصناعة والتصنيع**، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1997).

33/ عبد الرحمان تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، (الجزائر: دار الخلدونية، 2011).

34/ عبد القادر جغلول، **تاريخ الجزائر الحديث**، (بيروت: دار الحداثة، 1981).

35/ عبد اللطيف بن اشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982).

36/ أحمد هني، **المديونية**، (الجزائر: دار موفم للنشر، 1992).

37/ ضياء مجيد الموسوي، **الخوصصة و التصحيحات الهيكلية**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995).

38/ تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصاد الكلي**،(الجزائر: دار أسامةللطباعة والنشر و الإشهار،2004).

39/ إبراهيم محمود الراضي، **البطالة - حلول إسلامية فعالة -**، (مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2005).

40/ بشير معطيب، **الاقتصاد الكلي**، (الجزائر: كيك للنشر، 2008).

41/ أسامة المجدوب، **العولمة والإقليمية**، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2000).

42/ حسين عمر، **الاقتصاد والعولمة**، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 1998).

43/ مجدي محمود شهاب، **الوحدة النقدية الأوروبية**، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1989).

44/ سمير عبد العزيز، **التمويل العام**، (مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1998).

45/ ضياء مجيد الموسوي، **العولمة واقتصاد السوق الحرة**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003).

46/ فتح الله و لعلو، **الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية**، (بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، 1982).

47/ سليمان المنذري، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999).

48/ رجب بودبوس، **العولمة بين الأنصار والخصوم**، (بيروت: تالة للطباعة والنشر، 2002).

49/ عبد الواحد العفوي، **العولمة والجات – التحديات والفرص -**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2000).

50/ محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 1999).

51/ عبد الرحمن يسري أحمد، **الاقتصاديات الدولية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001).

52/ سمير صارم، **معركة سياتل من أجل الهيمنة**، (سوريا: دار الفكر، 2000).

53/ عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2005).

54/ علي إبراهيم، **منظمة التجارة العالمية – جولة الأوروغواي وتقنين نهب العالم الثالث -**، (القاهرة: دار النهضة، 1997).

55/ ناصر دادي عدون، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة**، (الجزائر: دار المحمدية، 2003).

56/ سليم سعداوي، **الجزائر ومنظمة التجارة العالمية – معوقات الانضمام وآفاقه -**، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008).

57/ عز الدين فراج، **الصناعات الغذائية في المصانع والمنازل والمدارس**،(القاهرة: دار الفكر العربي، 1997).

58/ عيون عبد الكريم، **جغرافيا الغذاء في الجزائر**،(الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب،1997).

59/ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2000).

الأطروحات:

61/ مختار بن هنية، **استراتيجيات و سياسات التنمية الصناعية - حالة البلدان المغاربية -** (جامعة قسنطينة: أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية: 2007 -2008).

62/ آية الله مولحسان، **المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية – دراسة حالة الجزائر – مصر**،(جامعة باتنة: أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية: 2010 -2011).

63/ كمال عايشي، **إمكانيات ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية - مع التطبيق على الصناعات التحويلية خلال 1990 -2003**، (جامعة باتنة: أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية: 2005 -2006).

المقالات والملتقيات:

64/ أحمد بن بيتور، **تمويل الاقتصاد الجزائري**، (الجزائر: مجلة المعهد المغاربي، 1993).

65/ قوريش نصيرة، **أبعاد و توجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر**، (جامعة الشلف: مجلة شمال إفريقيا، عدد 05، جانفي 2008).

66/ عبد الرحمن بن عنتر، **واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة و آفاقها المستقبلية**، (جامعة سطيف: مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، عدد 01، 2008).

67/ حسين إبراهيم، **المحور الاقتصادي والمالي لمؤتمر برشلونة**، (القاهرة: مجلة الشؤون العربية، عدد 88، ديسمبر1996).

68/ عبد الرحمن مطر، **أسئلة برشلونة، قراءة في مؤتمر برشلونة للتعاون المتوسطي**، (لبنان: مجلة المستقبل العربي، عدد 215، جانفي 1997).

69/ تواتي بن علي فاطمة، **مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية**،(جامعة ورقلة: مجلة الباحث، عدد 06، 2008).

70/ ناصر دادي عدون، متناوي محمد، **انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة – الأهداف والعراقيل -**، (جامعة ورقلة: مجلة الباحث، عدد 03 / 2004).

71/ فريد كورتل، **الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاعي التجارة والخدمات**،(جامعة سطيف: الملتقى الدولي الأول حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، 29 – 30 أكتوبر 2001).

72/ علي حافظ منصور، **تقدير وتحليل الآثار المتعلقة بالتجارة في السلع**، (جامعة سطيف: الملتقى الدولي الأول حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، 29 – 30 أكتوبر 2001).

73/ أيمن سليمان مزاهرة **الصناعات الغذائية بدولة الإمارات العربية المتحدة بين الواقع وتحقيق الأمن الغذائي**، (إ.ع.م: مجلة آفاق الاقتصادية، عدد109، 2007).

74/ ميلود زيد الخير، **الصناعة الغذائية - البديل المأمول قبل النفاذ وبعده -**،(جامعة الشلف، الملتقى الدولي حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، 08 -09 نوفمبر 2010).

75/ علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان، **تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة**، (جامعة بغداد: مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 34، 2013).

التقارير:

76/ ناصيف يوسف، **المأزق العربي**، (لبنان: مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 215، مارس 1996).

77/ جون‌وليام سون و آخرون، **التكامل النقدي العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990).

78/ محمد محمود الإمام وآخرون، **منطقة التجارة الحرة العربية – التحديات وضرورات التحقيق -** ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).

79/ جامعة الدول العربية، **التعاون الاقتصادي العربي - منطقة التجارة العربية الكبرى -**، (القاهرة: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني عشر، جانفي 2013).

المراجع باللغة الأجنبية:

Ouvrages :

80/ Rex Bosson. Bension Varon, **L'industrie minière dans le tiers monde** .(Paris: Imprimerie Jouve, 1978).

81/ Raymond Barre, Jacques Fontamel**, Principes de politique économique,** (Alger: O.P.U, 1993).

82/ Hocine Benissad, **La réforme économique en Algérie**, (Alger: o.p.u, 1991).

83/ M.E Benissad, **Economie de développement de l'Algérie**, (Alger: o.p.u, 1983).

84/ Abdelhamid Brahimi, **L'économie algérienne**, (Alger: o.p.u, 1999).

85/ Hocine Benissad, **Algérie: De la planification socialiste à l'économie de marché,** (Alger: ENAG Edition, 2004).

86/ D.C.Lambert, **Le mimétisme technologique,** (Paris: Ed. Economica, 1983).

87/ Hocine Benissad, **Algérie: Restructurations et Réformes économiques 1979-1993,** (Alger: OPU, 1994).

88/ S. Sismondi, **Nouveaux principe d'économie politique,** (Paris: Ed. calmon-lery, 1971).

89/ Hamid Hamidi, **Réforme économique et propriété industrielle,** (Alger: o.p.u,1993).

90/ Abdelhamid Brahimi, **L'économie algérienne, défies et enjeux,** (Alger: Edition Dahlab, 1991).

91/ Belaid Abdesselam, **le gaz algérien, stratégie et enjeux,** (Alger: Ed.bouchene, 1991).

92/ Kamel Hamdi , **Comment diagnostiquer et redresser une entreprise**, (Alger: Edition Rissala, 1995).

93/ Bichara Khader, **Relation Euro-Arabe-Aspects politique et géopolitique**,(Belgique: CERMAC, 2000).

94/ Gilbert Ben Hayoun, Maurice Catin, **L'Europe et la méditerranée – I'intégration économique et libre échange**, (Paris: L'Armattan, 1997).

95/ Elisabeth Hervier, **Le recentrage de la politique de l'union européenne en méditerrané**, (Paris: Publication de la C.C.I, 2002).

96/ Nachida Bouzidi, **Cinq essais sur l'ouverture de l'économie algérienne**, (Alger: ENAG, 1998).

97/ Berangere Taxil, **L'OMC et les pays en développement**, (Paris: Mantchresieu, 1998).

Documents et Rapports :

98/ J. Baillou et Autres, **Régimes de change et croissance économique dans les marché émergents,** (Ottawa: la banque du canada, 2001).

99/ Gérard Destanne De Bernis, **Les industries industrialisantes et les options algériennes**, (Paris: Revues tiers-monde, n°47, 1971).

100/ Document de l'ONS, **Les comptes économiques en volume de 2000 à 2014,** (Alger: Publication n° 710, juillet 2015).

101/ M.L.Dhahoui, **L'expérience tunisienne en Marché de mise a niveau**, (Tunis: Rapport de la 3eme session de la formation des consultants en diagnostique stratégique pour la mise a niveau des entreprise, février 2004).

102/ Document de l'union européenne, **Déclaration de Barcelone, Adoptée lors de la conférence Euro – Méditerranéenne, 27-28 Novembre 1995,** (Bruxelles: www.euromedtextile.com, Avril 2004).

103/ Document de la commission européenne, **Programme Régionaux**, (Bruxelles: www.europa.eu, Février 2004).

104/Document de l'union européenne, **programme Meda**, (Bruxelles: www.europa.eu.int, Février 2004).

105/M. Belattaf, B. Arhab, **Le partenariat Euro-Med et les accords d'associations des pays du Maghreb avec l'U.E**, (Université de Tlemcen : Colloque international sur la coopération Euro-méditerranéenne, 21-22 Octobre 2003).

106/ Document du ministère des affaires étrangères, **Accord de coopération entre La R.A.D.P et U.E**, (Alger: www.mae.gov.dz , juin 2005).

107/ Rapport de L'ambassade algérienne à Bruxelles, **Stratégie de L'U.E en matière de coopération avec l'Algérie – Priorités et objectifs de La coopération-**(Bruxelles: www.algérian-embassy.be, Mai 2004)

108/ Document de ONS, **Evaluation des échanges extérieurs de marchandises de 2003–2013**(Alger: Collections statistique N° 188 / 2014, Série E, Statistique économique N° 79, Novembre 2014).

109/ Document de ONS**, les comptes économiques de 2000-2014**, (Alger : publication № 669, Juillet 2015)

مواقع الأنترنيت:

110/ بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz

111/و زارة الصناعة والمناجم www.mdipi.gov.dz

112/ وزارة التجارة www.mincommerce.gov.dz

113/ وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي www.mae.gov.dz

114/ وزارة المالية www.mf.gov.dz

115/ الجمارك الجزائرية www.douane.gov.dz

116/ الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz

117/ البنك العالمي www.banquemondiale.org

118/ صندوق النقد الدولي www.imf.org

119/ المنظمة العالمية للتجارة www.wto.org

120/ الإتحاد الأوروبي www.europa.eu

121/ مجلس المحاسبة الأوروبي www.eca.europa.eu/fr

122/ جامعة الدول العربية www.lasportal.org

الملاحق

الملحق رقم 01

اختبار "ديكي فولر" للكشف عن استقرارية السلسلة الزمنية الخاصة بالناتج الخام للصناعات الغذائية

Null Hypothesis: LPB_AGRO has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.910528	0.0008
Test critical values:	1% level	-4.992279	
	5% level	-3.875302	
	10% level	-3.388330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 12

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المعطيات المستخرجة من برنامج Eviews8

اختبار "ديكي فولر" للكشف عن استقرارية السلسلة الزمنية الخاصة بالناتج الخام للقطاع الفلاحي

Null Hypothesis: LPB_AGRI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.379125	0.0241
Test critical values:	1% level	-4.992279	
	5% level	-3.875302	
	10% level	-3.388330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 14

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المعطيات المستخرجة من برنامج Eviews8

اختبار"ديكي فولر" للكشف عن استقرارية السلسلة الزمنية الخاصة بعدد السكان

Null Hypothesis: LNH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.103087	0.0397
Test critical values:	1% level	-5.124875	
	5% level	-3.933364	
	10% level	-3.420030	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 11

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المعطيات المستخرجة من برنامج Eviews8

اختبار"ديكي فولر" للكشف عن استقرارية السلسلة الزمنية الخاصة بمعدل انفتاح الاقتصاد الوطني

Null Hypothesis: LOE has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.691055	0.0114
Test critical values:	1% level	-2.754993	
	5% level	-1.970978	
	10% level	-1.603693	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 11

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المعطيات المستخرجة من برنامج Eviews8

الملحق رقم 02

اختبارات الكشف عن جودة النموذج

1/ دالة الارتباط الذاتي (للأخطاء) للنموذج

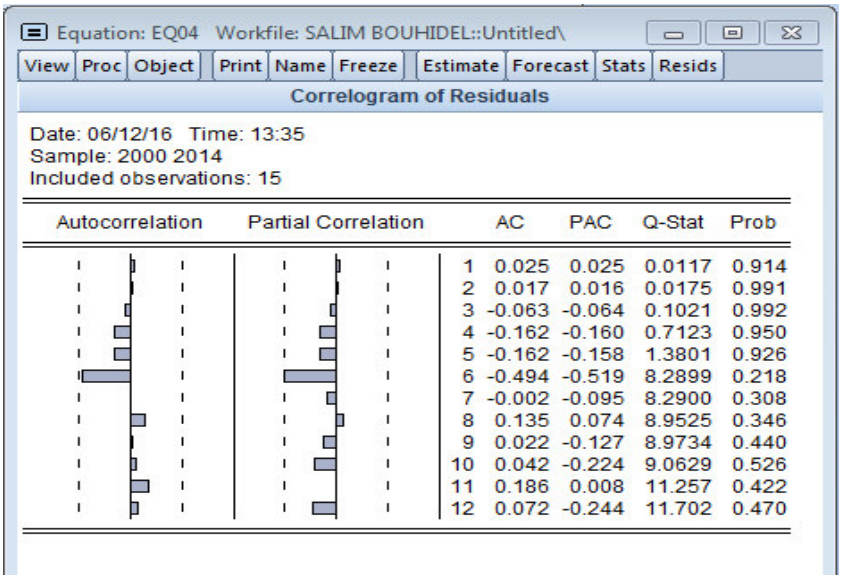

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المعطيات المستخرجة من برنامج Eviews8

2/ منحنى القيم المقدرة والفعلية لـ: LPB_AGRO في الجزائر خلال الفترة: 2000 -2014.

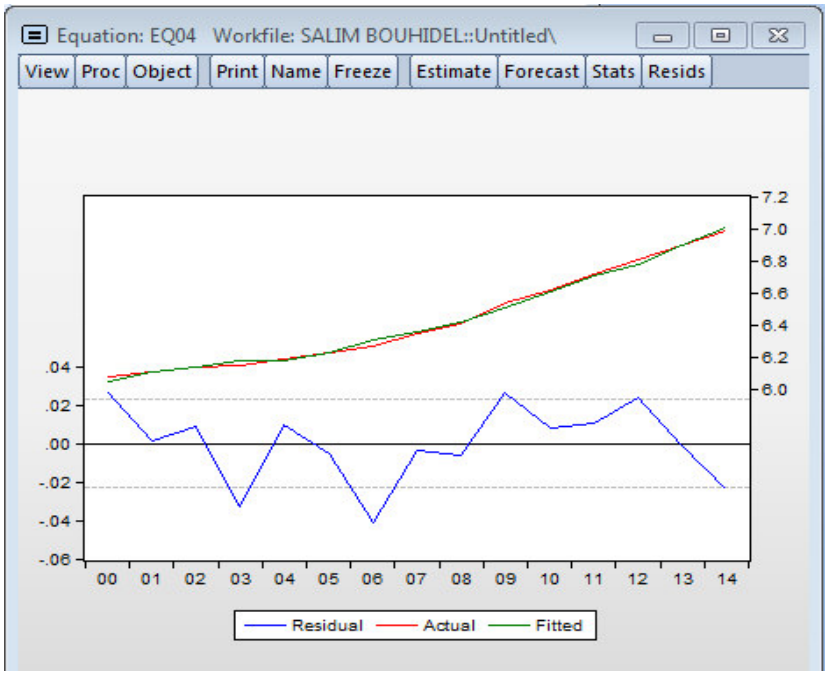

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المعطيات المستخرجة من برنامج Eviews8

3/ مقارنة القيم الفعلية مع القيم المقدرة لـ:LPB_AGRO في الجزائر خلال الفترة: 2000 -2014.

Equation: EQ04 Workfile: SALIM BOUHIDEL::Untitled\

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

obs	Actual	Fitted	Residual	Residual Plot
2000	6.07304	6.04705	0.02599	
2001	6.10925	6.10823	0.00102	
2002	6.13988	6.13117	0.00871	
2003	6.14633	6.17903	-0.03270	
2004	6.18415	6.17490	0.00925	
2005	6.22059	6.22560	-0.00501	
2006	6.26340	6.30460	-0.04120	
2007	6.34739	6.35103	-0.00364	
2008	6.40853	6.41509	-0.00656	
2009	6.53088	6.50422	0.02666	
2010	6.61473	6.60701	0.00772	
2011	6.71417	6.70360	0.01057	
2012	6.80128	6.77762	0.02367	
2013	6.89467	6.89578	-0.00111	
2014	6.98379	7.00715	-0.02336	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المعطيات المستخرجة من برنامج Eviews8

4/ منحنى بياني لسلسلة بواقي النموذج

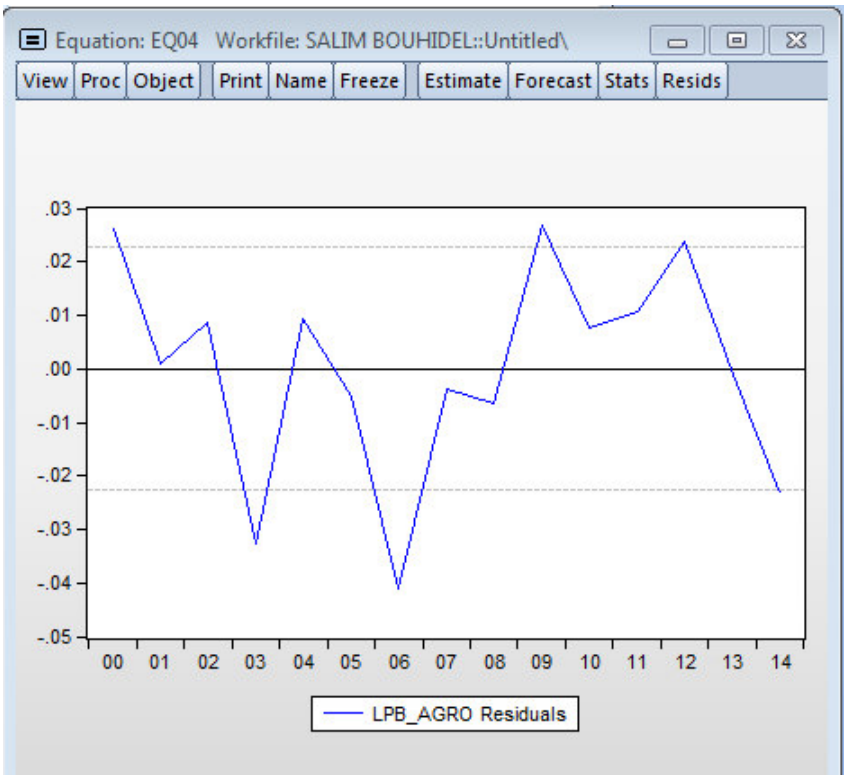

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المعطيات المستخرجة من برنامج Eviews8

5/ المجموع التراكمي للبواقي المعاودة *CUSUM*

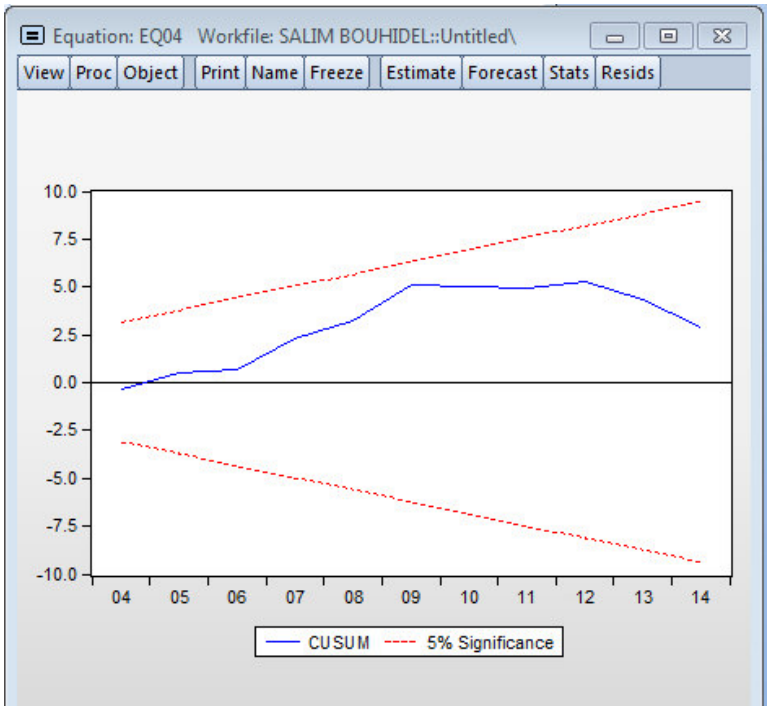

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المعطيات المستخرجة من برنامج Eviews8

6/ المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة*CUSUM OF squares*

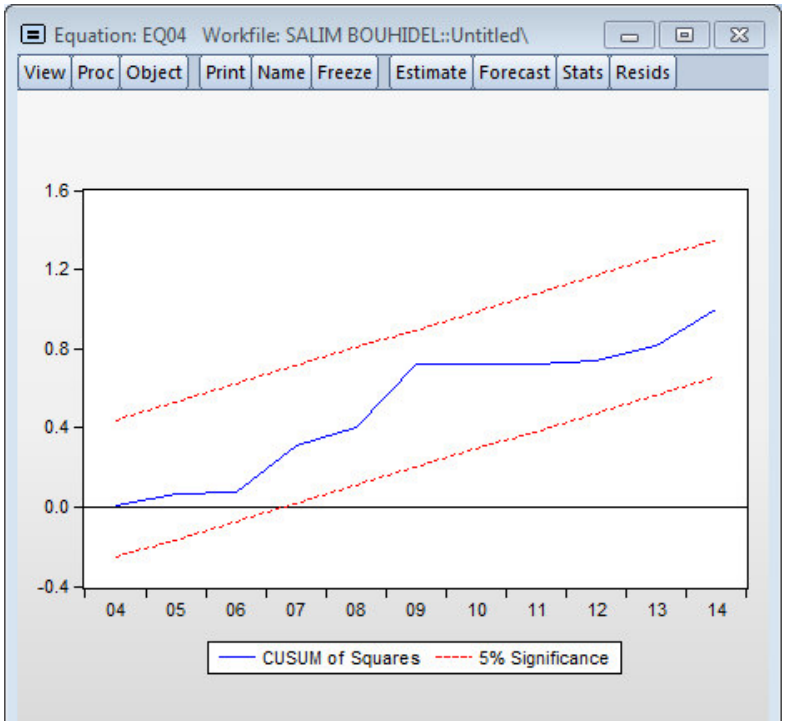

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المعطيات المستخرجة من برنامج Eviews8

7/نتائج اختبار مقدر ة النموذج على التنبؤ

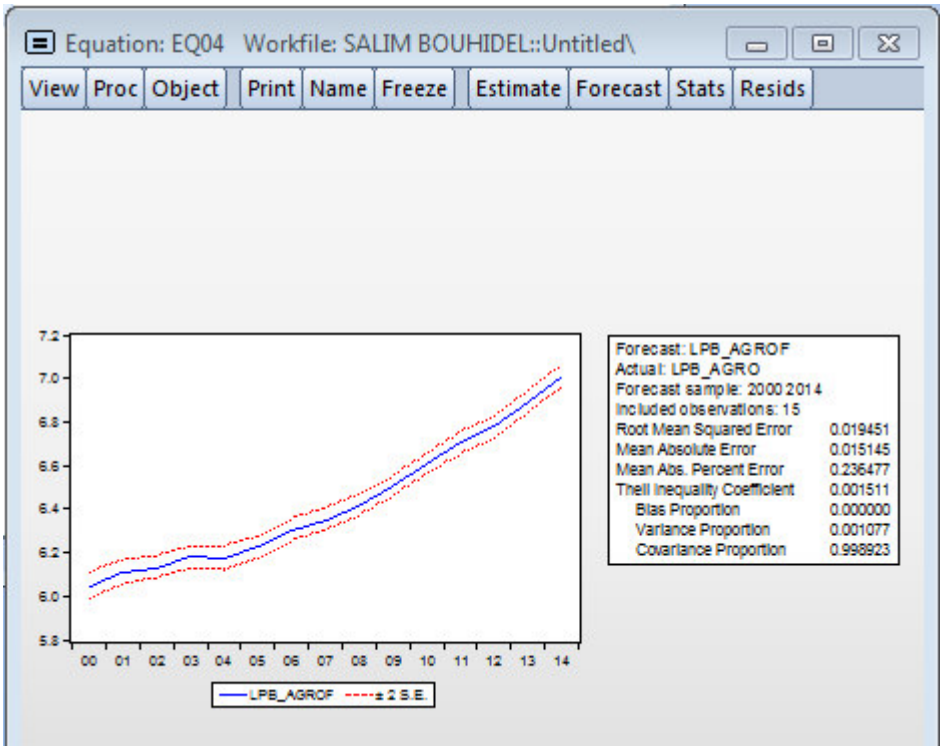

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المعطيات المستخرجة من برنامج Eviews8

الملحق رقم 03

تقدير معلمات معادلات الاتجاه العام للمتغيرات التفسيرية

1/ الناتج الخام للقطاع الفلاحي:

Dependent Variable: LPB_AGRI
Method: Least Squares
Date: 09/10/16 Time: 12:00
Sample: 2000 2014
Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.943217	0.030463	195.0991	0.0000
T	0.114076	0.003350	34.04822	0.0000

R-squared	0.988911	Mean dependent var	6.855827
Adjusted R-squared	0.988057	S.D. dependent var	0.513017
S.E. of regression	0.056063	Akaike info criterion	-2.801098
Sum squared resid	0.040860	Schwarz criterion	-2.706691
Log likelihood	23.00823	Hannan-Quinn criter.	-2.802104
F-statistic	1159.281	Durbin-Watson stat	0.619316
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المعطيات المستخرجة من برنامج Eviews8

2/ عدد السكان:

Dependent Variable: LNH
Method: Least Squares
Date: 09/10/16 Time: 11:55
Sample: 2000 2014
Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.429815	0.003040	1128.341	0.0000
T	0.016622	0.000334	49.71809	0.0000

R-squared	0.994768	Mean dependent var	3.562790
Adjusted R-squared	0.994366	S.D. dependent var	0.074530
S.E. of regression	0.005594	Akaike info criterion	-7.410578
Sum squared resid	0.000407	Schwarz criterion	-7.316171
Log likelihood	57.57933	Hannan-Quinn criter.	-7.411584
F-statistic	2471.888	Durbin-Watson stat	0.263914
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المعطيات المستخرجة من برنامج Eviews8

3/ معدل انفتاح الاقتصاد الوطني:

Dependent Variable: LOE
Method: Least Squares
Date: 09/10/16 Time: 12:01
Sample: 2000 2014
Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.168681	0.042416	98.28011	0.0000
T	0.002911	0.004665	0.624062	0.0000

R-squared	0.029087	Mean dependent var	4.191972
Adjusted R-squared	0.045599	S.D. dependent var	0.076342
S.E. of regression	0.078063	Akaike info criterion	-2.139028
Sum squared resid	0.079220	Schwarz criterion	-2.044621
Log likelihood	18.04271	Hannan-Quinn criter.	-2.140033
F-statistic	0.389453	Durbin-Watson stat	0.334955
Prob(F-statistic)	0.543383		

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المعطيات المستخرجة من برنامج Eviews8

الملحق رقم 04

جدول توزيع "t"

t Table

cum. prob	$t_{.50}$	$t_{.75}$	$t_{.80}$	$t_{.85}$	$t_{.90}$	$t_{.95}$	$t_{.975}$	$t_{.99}$	$t_{.995}$	$t_{.999}$	$t_{.9995}$
one-tail	0.50	0.25	0.20	0.15	0.10	0.05	0.025	0.01	0.005	0.001	0.0005
two-tails	1.00	0.50	0.40	0.30	0.20	0.10	0.05	0.02	0.01	0.002	0.001
df											
1	0.000	1.000	1.376	1.963	3.078	6.314	12.71	31.82	63.66	318.31	636.62
2	0.000	0.816	1.061	1.386	1.886	2.920	4.303	6.965	9.925	22.327	31.599
3	0.000	0.765	0.978	1.250	1.638	2.353	3.182	4.541	5.841	10.215	12.924
4	0.000	0.741	0.941	1.190	1.533	2.132	2.776	3.747	4.604	7.173	8.610
5	0.000	0.727	0.920	1.156	1.476	2.015	2.571	3.365	4.032	5.893	6.869
6	0.000	0.718	0.906	1.134	1.440	1.943	2.447	3.143	3.707	5.208	5.959
7	0.000	0.711	0.896	1.119	1.415	1.895	2.365	2.998	3.499	4.785	5.408
8	0.000	0.706	0.889	1.108	1.397	1.860	2.306	2.896	3.355	4.501	5.041
9	0.000	0.703	0.883	1.100	1.383	1.833	2.262	2.821	3.250	4.297	4.781
10	0.000	0.700	0.879	1.093	1.372	1.812	2.228	2.764	3.169	4.144	4.587
11	0.000	0.697	0.876	1.088	1.363	1.796	2.201	2.718	3.106	4.025	4.437
12	0.000	0.695	0.873	1.083	1.356	1.782	2.179	2.681	3.055	3.930	4.318
13	0.000	0.694	0.870	1.079	1.350	1.771	2.160	2.650	3.012	3.852	4.221
14	0.000	0.692	0.868	1.076	1.345	1.761	2.145	2.624	2.977	3.787	4.140
15	0.000	0.691	0.866	1.074	1.341	1.753	2.131	2.602	2.947	3.733	4.073
16	0.000	0.690	0.865	1.071	1.337	1.746	2.120	2.583	2.921	3.686	4.015
17	0.000	0.689	0.863	1.069	1.333	1.740	2.110	2.567	2.898	3.646	3.965
18	0.000	0.688	0.862	1.067	1.330	1.734	2.101	2.552	2.878	3.610	3.922
19	0.000	0.688	0.861	1.066	1.328	1.729	2.093	2.539	2.861	3.579	3.883
20	0.000	0.687	0.860	1.064	1.325	1.725	2.086	2.528	2.845	3.552	3.850
21	0.000	0.686	0.859	1.063	1.323	1.721	2.080	2.518	2.831	3.527	3.819
22	0.000	0.686	0.858	1.061	1.321	1.717	2.074	2.508	2.819	3.505	3.792
23	0.000	0.685	0.858	1.060	1.319	1.714	2.069	2.500	2.807	3.485	3.768
24	0.000	0.685	0.857	1.059	1.318	1.711	2.064	2.492	2.797	3.467	3.745
25	0.000	0.684	0.856	1.058	1.316	1.708	2.060	2.485	2.787	3.450	3.725
26	0.000	0.684	0.856	1.058	1.315	1.706	2.056	2.479	2.779	3.435	3.707
27	0.000	0.684	0.855	1.057	1.314	1.703	2.052	2.473	2.771	3.421	3.690
28	0.000	0.683	0.855	1.056	1.313	1.701	2.048	2.467	2.763	3.408	3.674
29	0.000	0.683	0.854	1.055	1.311	1.699	2.045	2.462	2.756	3.396	3.659
30	0.000	0.683	0.854	1.055	1.310	1.697	2.042	2.457	2.750	3.385	3.646
40	0.000	0.681	0.851	1.050	1.303	1.684	2.021	2.423	2.704	3.307	3.551
60	0.000	0.679	0.848	1.045	1.296	1.671	2.000	2.390	2.660	3.232	3.460
80	0.000	0.678	0.846	1.043	1.292	1.664	1.990	2.374	2.639	3.195	3.416
100	0.000	0.677	0.845	1.042	1.290	1.660	1.984	2.364	2.626	3.174	3.390
1000	0.000	0.675	0.842	1.037	1.282	1.646	1.962	2.330	2.581	3.098	3.300
z	0.000	0.674	0.842	1.036	1.282	1.645	1.960	2.326	2.576	3.090	3.291
	0%	50%	60%	70%	80%	90%	95%	98%	99%	99.8%	99.9%
	Confidence Level										

Source: www.sjsu.edu/faculty/gerstman/StatPrimer/t-**table**.pdf

الملحق رقم 05

جدول توزيع "كاي تربيع"

Table of the chi square distribution – Appendix J, p. 915

	Level of Significance α								
df	0.200	0.100	0.075	0.050	0.025	0.010	0.005	0.001	0.0005
1	1.642	2.706	3.170	3.841	5.024	6.635	7.879	10.828	12.116
2	3.219	4.605	5.181	5.991	7.378	9.210	10.597	13.816	15.202
3	4.642	6.251	6.905	7.815	9.348	11.345	12.838	16.266	17.731
4	5.989	7.779	8.496	9.488	11.143	13.277	14.860	18.467	19.998
5	7.289	9.236	10.008	11.070	12.833	15.086	16.750	20.516	22.106
6	8.558	10.645	11.466	12.592	14.449	16.812	18.548	22.458	24.104
7	9.803	12.017	12.883	14.067	16.013	18.475	20.278	24.322	26.019
8	11.030	13.362	14.270	15.507	17.535	20.090	21.955	26.125	27.869
9	12.242	14.684	15.631	16.919	19.023	21.666	23.589	27.878	29.667
10	13.442	15.987	16.971	18.307	20.483	23.209	25.188	29.589	31.421
11	14.631	17.275	18.294	19.675	21.920	24.725	26.757	31.265	33.138
12	15.812	18.549	19.602	21.026	23.337	26.217	28.300	32.910	34.822
13	16.985	19.812	20.897	22.362	24.736	27.688	29.820	34.529	36.479
14	18.151	21.064	22.180	23.685	26.119	29.141	31.319	36.124	38.111
15	19.311	22.307	23.452	24.996	27.488	30.578	32.801	37.698	39.720
16	20.465	23.542	24.716	26.296	28.845	32.000	34.267	39.253	41.309
17	21.615	24.769	25.970	27.587	30.191	33.409	35.719	40.791	42.881
18	22.760	25.989	27.218	28.869	31.526	34.805	37.157	42.314	44.435
19	23.900	27.204	28.458	30.144	32.852	36.191	38.582	43.821	45.974
20	25.038	28.412	29.692	31.410	34.170	37.566	39.997	45.315	47.501
21	26.171	29.615	30.920	32.671	35.479	38.932	41.401	46.798	49.013
22	27.301	30.813	32.142	33.924	36.781	40.289	42.796	48.269	50.512
23	28.429	32.007	33.360	35.172	38.076	41.639	44.182	49.729	52.002
24	29.553	33.196	34.572	36.415	39.364	42.980	45.559	51.180	53.480
25	30.675	34.382	35.780	37.653	40.646	44.314	46.928	52.620	54.950
26	31.795	35.563	36.984	38.885	41.923	45.642	48.290	54.053	56.409
27	32.912	36.741	38.184	40.113	43.195	46.963	49.645	55.477	57.860
28	34.027	37.916	39.380	41.337	44.461	48.278	50.994	56.894	59.302
29	35.139	39.087	40.573	42.557	45.722	49.588	52.336	58.302	60.738
30	36.250	40.256	41.762	43.773	46.979	50.892	53.672	59.704	62.164
40	47.269	51.805	53.501	55.759	59.342	63.691	66.766	73.403	76.097
50	58.164	63.167	65.030	67.505	71.420	76.154	79.490	86.662	89.564
60	68.972	74.397	76.411	79.082	83.298	88.380	91.952	99.609	102.698
70	79.715	85.527	87.680	90.531	95.023	100.425	104.215	112.319	115.582
80	90.405	96.578	98.861	101.880	106.629	112.329	116.321	124.842	128.267
90	101.054	107.565	109.969	113.145	118.136	124.117	128.300	137.211	140.789
100	111.667	118.498	121.017	124.342	129.561	135.807	140.170	149.452	153.174

Source : uregina.ca/gingrich/appchi.pdf

الملحق رقم 06

جدول توزيع "F "

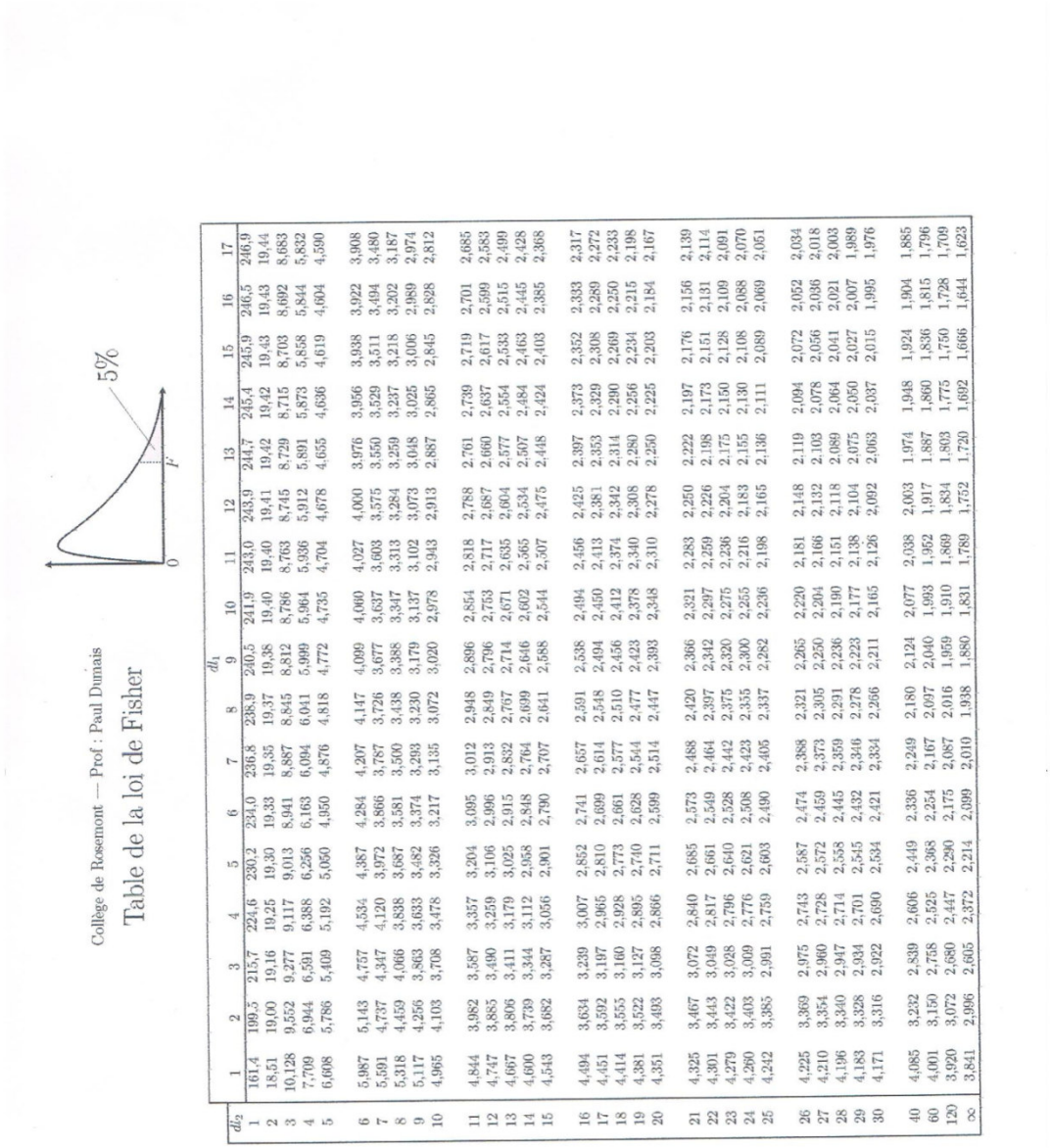

Collège de Rosemont — Prof : Paul Dumais

Table de la loi de Fisher

dl_2 \ dl_1	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17
1	161,4	199,5	215,7	224,6	230,2	234,0	236,8	238,9	240,5	241,9	243,0	243,9	244,7	245,4	245,9	246,5	246,9
2	18,51	19,00	19,16	19,25	19,30	19,33	19,35	19,37	19,38	19,40	19,40	19,41	19,42	19,42	19,43	19,43	19,44
3	10,128	9,552	9,277	9,117	9,013	8,941	8,887	8,845	8,812	8,786	8,763	8,745	8,729	8,715	8,703	8,692	8,683
4	7,709	6,944	6,591	6,388	6,256	6,163	6,094	6,041	5,999	5,964	5,936	5,912	5,891	5,873	5,858	5,844	5,832
5	6,608	5,786	5,409	5,192	5,050	4,950	4,876	4,818	4,772	4,735	4,704	4,678	4,655	4,636	4,619	4,604	4,590
6	5,987	5,143	4,757	4,534	4,387	4,284	4,207	4,147	4,099	4,060	4,027	4,000	3,976	3,956	3,938	3,922	3,908
7	5,591	4,737	4,347	4,120	3,972	3,866	3,787	3,726	3,677	3,637	3,603	3,575	3,550	3,529	3,511	3,494	3,480
8	5,318	4,459	4,066	3,838	3,687	3,581	3,500	3,438	3,388	3,347	3,313	3,284	3,259	3,237	3,218	3,202	3,187
9	5,117	4,256	3,863	3,633	3,482	3,374	3,293	3,230	3,179	3,137	3,102	3,073	3,048	3,025	3,006	2,989	2,974
10	4,965	4,103	3,708	3,478	3,326	3,217	3,135	3,072	3,020	2,978	2,943	2,913	2,887	2,865	2,845	2,828	2,812
11	4,844	3,982	3,587	3,357	3,204	3,095	3,012	2,948	2,896	2,854	2,818	2,788	2,761	2,739	2,719	2,701	2,685
12	4,747	3,885	3,490	3,259	3,106	2,996	2,913	2,849	2,796	2,753	2,717	2,687	2,660	2,637	2,617	2,599	2,583
13	4,667	3,806	3,411	3,179	3,025	2,915	2,832	2,767	2,714	2,671	2,635	2,604	2,577	2,554	2,533	2,515	2,499
14	4,600	3,739	3,344	3,112	2,958	2,848	2,764	2,699	2,646	2,602	2,565	2,534	2,507	2,484	2,463	2,445	2,428
15	4,543	3,682	3,287	3,056	2,901	2,790	2,707	2,641	2,588	2,544	2,507	2,475	2,448	2,424	2,403	2,385	2,368
16	4,494	3,634	3,239	3,007	2,852	2,741	2,657	2,591	2,538	2,494	2,456	2,425	2,397	2,373	2,352	2,333	2,317
17	4,451	3,592	3,197	2,965	2,810	2,699	2,614	2,548	2,494	2,450	2,413	2,381	2,353	2,329	2,308	2,289	2,272
18	4,414	3,555	3,160	2,928	2,773	2,661	2,577	2,510	2,456	2,412	2,374	2,342	2,314	2,290	2,269	2,250	2,233
19	4,381	3,522	3,127	2,895	2,740	2,628	2,544	2,477	2,423	2,378	2,340	2,308	2,280	2,256	2,234	2,215	2,198
20	4,351	3,493	3,098	2,866	2,711	2,599	2,514	2,447	2,393	2,348	2,310	2,278	2,250	2,225	2,203	2,184	2,167
21	4,325	3,467	3,072	2,840	2,685	2,573	2,488	2,420	2,366	2,321	2,283	2,250	2,222	2,197	2,176	2,156	2,139
22	4,301	3,443	3,049	2,817	2,661	2,549	2,464	2,397	2,342	2,297	2,259	2,226	2,198	2,173	2,151	2,131	2,114
23	4,279	3,422	3,028	2,796	2,640	2,528	2,442	2,375	2,320	2,275	2,236	2,204	2,175	2,150	2,128	2,109	2,091
24	4,260	3,403	3,009	2,776	2,621	2,508	2,423	2,355	2,300	2,255	2,216	2,183	2,155	2,130	2,108	2,088	2,070
25	4,242	3,385	2,991	2,759	2,603	2,490	2,405	2,337	2,282	2,236	2,198	2,165	2,136	2,111	2,089	2,069	2,051
26	4,225	3,369	2,975	2,743	2,587	2,474	2,388	2,321	2,265	2,220	2,181	2,148	2,119	2,094	2,072	2,052	2,034
27	4,210	3,354	2,960	2,728	2,572	2,459	2,373	2,305	2,250	2,204	2,166	2,132	2,103	2,078	2,056	2,036	2,018
28	4,196	3,340	2,947	2,714	2,558	2,445	2,359	2,291	2,236	2,190	2,151	2,118	2,089	2,064	2,041	2,021	2,003
29	4,183	3,328	2,934	2,701	2,545	2,432	2,346	2,278	2,223	2,177	2,138	2,104	2,075	2,050	2,027	2,007	1,989
30	4,171	3,316	2,922	2,690	2,534	2,421	2,334	2,266	2,211	2,165	2,126	2,092	2,063	2,037	2,015	1,995	1,976
40	4,085	3,232	2,839	2,606	2,449	2,336	2,249	2,180	2,124	2,077	2,038	2,003	1,974	1,948	1,924	1,904	1,885
60	4,001	3,150	2,758	2,525	2,368	2,254	2,167	2,097	2,040	1,993	1,952	1,917	1,887	1,860	1,836	1,815	1,796
120	3,920	3,072	2,680	2,447	2,290	2,175	2,087	2,016	1,959	1,910	1,869	1,834	1,803	1,775	1,750	1,728	1,709
∞	3,841	2,996	2,605	2,372	2,214	2,099	2,010	1,938	1,880	1,831	1,789	1,752	1,720	1,692	1,666	1,644	1,623

Source: www.iro.umontreal.ca/dumais/notescegep/table_fisher.pdf

الملحق رقم 07

جدول "ديربن واتسون"

الملخص

ملخص

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، الإستراتيجية الصناعية، القطاع الصناعي، الصناعات الغذائية

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تحليل واقع القطاع الصناعي الجزائري، من خلال التطرق إلى الاستراتيجيات الصناعية المطبقة منذ الاستقلال، بغية الوقوف على خلفيات الوضع الحالي، وكذا من خلال تحليل النتائج التي حققتها الصناعة الوطنية خلال السنوات الأخيرة، عبر تتبع تطور عدة مؤشرات، تتمثل أساسا في حصة القطاع الصناعي من الناتج الداخلي الخام، و مدى مساهمته في خلق القيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني، إضافة إلى معدل النمو من حيث الحجم، وهي المؤشرات التي بإمكانها تقديم صورة واضحة حول أداء الصناعة الوطنية، وآفاقها المستقبلية، في ظل التحولات الاقتصادية، المتسمة أساسا بالتوجه نحو تحرير التجارة الدولية، قصد ضمان الانسياب الحر للسلع، والخدمات، ورؤوس الأموال، وتقليص حجم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، تحقيقا لأهداف العولمة بمفهومها الواسع.

كما تحاول هذه الدراسة تقديم مساهمة بسيطة قصد إثراء الإستراتيجية الصناعية الوطنية، من خلال جملة من الاقتراحات، تشمل بالخصوص المناخ العام للاستثمار في الجزائر، والقوانين المؤطرة للنشاط الصناعي، إضافة إلى الهياكل المؤسساتية المشرفة على التنفيذ، المراقبة، والتقييم لهذه الإستراتيجية.

لتختتم في الأخير بإجراء دراسة قياسية على فرع الصناعات الغذائية، بغية التنبؤ بقدرته على الاستفادة من المتغيرات الاقتصادية، الناتجة عن تحرير التجارة الخارجية، وإزالة القيود الجمركية على حركة السلع، والخدمات، في المبادلات التجارية مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية، والدولية المحيطة بالجزائر.

Abstract

Keywords: *economic development, industrial strategy, the industrial sector, the food industry.*

This study aims to try to analyze the reality of the industrial sector in Algeria, by addressing the applied strategies since Independence in order to understand the backgrounds of the current situation, as well as through the analysis of the fulfilled results obtained by the national industry during the last few years, and through following the development of several indicators, mainly represented by the industrial sector's share of the gross domestic product, and its contribution towards the creation of value-added in the national economy, in addition to the rate of growth in terms of size, which are indicators that could give a clear idea about the national industry performance rendering, and its future prospects, in the light of the economic transformations, characterized mainly by going towards freeing the international trade, in order to ensure the free flow of the goods, the services, the capital. Hence the size of state intervention in economic life is been reduced to achieve the goals and broad sense of the globalization.

This study also attempts to provide a modest contribution that intends to enrich the national industrial strategy, through a number of suggestions, including in particular the overall investment circumstances in Algeria, and the framing laws of the industrial activity, as well as institutional structures overseeing the implementation, monitoring, and evaluation of this strategy.

In the end, the study concludes by conducting a pilot study on the food industry branch, in order to predict its ability to take advantage of the economic variables, resulting from freeing the foreign trade, and the removal of tariff restrictions imposed by customs on the movement of goods, services, trade with the economic, regional, and international conglomerates surrounding Algeria.

Résumé

Mots clefs : *développement économique, stratégie industrielle, secteur industriel, industrie agroalimentaire.*

Cette étude a pour objectif d'analyser la réalité du secteur industriel algérien en faisant allusion aux stratégies appliquées depuis l'Indépendance, pour faire le point de la situation actuelle, on sous-entend l'analyse des résultats obtenus par l'industrie nationale durant les dernières années, par la mise sous observation du développement de plusieurs indices qui, principalement, sont représentés par la part du secteur industriel dans le produit intérieur brut, et sa contribution dans la création de la valeur ajoutée au sein de l'économie nationale d'une part, et le taux de croissance en volume d'autre part. Cela sont comptés comme indices qui pourraient donner une idée nette de la performance de l'industrie nationale, et ses perspectives dans le cadre des changements économiques favorisant la libération du commerce international afin que l'aisance des marchandises, services et capitaux soient bien garantie ainsi, l'intervention étatique dans la vie économique aurait été réduite et dont le but serait la concrétisation de la mondialisation dans son aspect positif.

L'étude, également, vise à tenter de suggérer une modeste contribution, dont l'objectif est d'enrichir la stratégie industrielle nationale, par le biais d'un ensemble de recommandations qui englobe essentiellement les circonstances générales d'investissement en Algérie et les cadres règlementaires de l'activité industrielle ; de plus, les établissements qui veillent à l'exécution, le contrôle et l'évaluation de cette stratégie.

L'étude clôt avec une étude de modélisation sur la filière de l'industrie agroalimentaire pour présumer sa capacité de tirer profit des changements économiques résultants de la libération du commerce extérieur, et atténuation des barrières douanières par rapport aux mouvements des marchandises et services en ce qui concerne les échanges commerciaux entre l'Algérie et le reste du monde.